وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 1 -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية

-مع التركيز على فترة الحِراك العربي-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

فرع العلاقات الدولية

اعـــداد الطـــالبـــة:

فريال منايفي

اشراف أ.د:

حـــسيـــن بوقارة

لجنـــة المناقشـــة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيسا
حسين بوقارة	استاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مشرفا ومقررا
السعيد ملاح	أستاذ محاضر أ	جامعة مسيلة	عضوا مناقشا
طلال نموشي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا
شفيعة حداد	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا
رياض حمدوش	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 03	عضوا مناقشا

السنـــة الجـــامعية 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر و التقدير والاحترام إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور حسين بوقارة على كل الدعم و الإهتمام الذي حُظيت بهما خلال فترة إنجاز مشروع هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة 03 على دعمهم وتشجيعهم طوال مراحل الدراسة.

كما أتقدم بشكري الخالص إلى جميع الإداريين وأساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجامعة باتنة 01 على مساعدتهم وتقديم كل التسهيلات اللازمة من أجل إتمام هذه الأطروحة.

أخيرا أتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة، التي ستزيد ملاحظاتهم بدون شك، في إثراء هذا البحث و التنبيه لإستدراك كل النقائص الموجودة فيه.

إهداء

إلى ينبوع الرحمان و الحنان،

إلى من سهرت الليالي الطوال بحلوها ومرها بجانبي.....

إلى من بكت عيناها الدافئتين يوم نجاحي في بكالوريا .....

إليكي أماه رحمك الله و أتمنى أن يصلك ثواب هذا العمل، لترقد روحك بسلام في أرض هذا الوطن الحبيب..... أهدي ثمرة هذا العمل..

إلى الأب المثابر الذي لم يبخل علي لا بدعم و لا بعطاء بدون حدود..

إليك أبي الحبيب أهدي هذا العمل...

كما أهدي هذا العمل :

إلى جميع أفراد عائلتي منير، نبيل، عبد النور، لمياء، عبد القادر، محمد رؤوف، أيهم وحورية زوجة أبي التي ساندتني بكل قوة طوال انجاز هذا البحث

إلى جميع زملائي و صديقاتي سهيلة العمري ، فتيحة فرقاني، رياض شروانة، لمياء بن جامع.

خطـــــــــــة الدراسة

بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحِراك العربي

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الأول: تعريف بناء الدولة.

المطلب الثاني: علاقة مفهوم بناء الدولة ببعض المفاهيم المشابهة.

المطلب الثالث: أبعاد بناء الدولة.

المبحث الثالث: مفهوم الحِراك العربي

المطلب الأول: تعريف الحِراك العربي.

المطلب الثاني:المفاهيم المرتبطة بالحِراك العربي.

المطلب الثالث: الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الحِراك العربي.

المبحث الثالث: الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم بناء الدولة

المطلب الأول: بناء الدولة ضمن المنظور الليبرالي.

المطلب الثاني: بناء الدولة ضمن المنظور الماركسي

المطلب الثالث: بناء الدولة ضمن المنظور الإسلامي

الفصل الثاني:

مسار بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية والبشرية لمنطقة المغرب العربي

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

المبحث الثاني: تطور بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة بالمغرب العربي

المطلب الثاني: ظهور الدولة القطرية كإطار للوجود السياسي بعد الاستعمار

المطلب الثالث: مراحل بناء الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي

المبحث الثالث: انعكاسات نهاية الحرب الباردة على دور الدولة في منطقة المغرب العربي

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد

المطلب الثاني: تأثير تحولات النظام الدولي الجديد على سياسات الدول المغاربية

المطلب الثالث: طبيعة الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة

الفصل الثالث:

الحِراك العربي وانعكاساته على مسار بناء الدولة داخل الأقطار المغاربية (تونس وليبيا)

المبحث الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في عملية بناء الدولة في كل من بتونس وليبيا

المطلب الثاني: المعطى القبلي وتأثيره على عملية البناء الدولة في ليبيا وتونس

المطلب الثالث: دور القوى العسكرية والأمنية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في ليبيا وتونس

المبحث الثاني: الفواعل الخارجية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: تونس ومحدودية التدخلات الخارجية

المطلب الثاني: تأثير تدخل القوى الدولية والاقليمية على عملية بناء الدولة في ليبيا

الفصل الرابع

بناء الدولة وتحديات الحِراك السياسي داخل الأقطار المغاربية (تونس وليبيا)

المبحث الأول : التحديات السياسية والأمنية

المطلب الأول : اشكالية تطبيق العدالة الانتقالية.

المطلب الثاني : إصلاح القطاع الأمني.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية والمجتمعية

المطلب الأولى :الاختلال الاقتصادي وضعف التنمية.

المطلب الثاني : تفكك الهيكل الاجتماعي.

المبحث الثالث: مستقبل مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: أهمية استخدام تقنية السيناريو في الدراسات الاستشرافية.

المطلب الثاني:: إستمرار الوضع الراهن (سيناريو خطي).

المطلب التالث:: تحسن الأوضاع ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي (سيناريو إصلاحي) .

المطلب الرابع:: نحو مزيد من الفوضى وتفكك الدولة (سيناريو راديكالي) .

مقدمة

برز الحديث عن موضوع بناء الدولة مع نهاية المرحلة الاستعمارية أي مع بداية منتصف الخمسينات إلى الستينات من القرن الماضي، حيث عرفت هذه الفترة استقلال معظم دول العالم الثالث، حيث كان أكبر تحدي تواجهه الدول الحديثة الاستقلال هو تحدي إعادة بنائها من جديد، سواء ما تعلق ببناء دول تتمتع بنظام قائم على مؤسسات دستورية وفقا لنموذج الدولة الحديثة بالمفهوم الغربي أو ما تعلق ببناء البنية التحتية وإعادة إعمار دول أنهكها الإستعمار لفترة طويلة من الزمن.

لذلك كان موضوع بناء الدولة ومضمونه منصبا بشكل كبير في عقدي الستينات والسبعينات على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحرر من تبعية الاستعمار القديم.

ولقد تزامن الاستقطاب النظري والفكري أيضا حول موضوع بناء الدولة لاسيما مع نهاية الحرب الباردة، حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعاً مذهلاً للنزاعات الداخلية، أفضت إلى تفكك العديد من الدول وفتحت المجال لظهور دول جديدة على أنقاضها كما توضحه ذلك الحالة اليوغسلافية، في نفس الاتجاه اقترن موضوع بناء الدولة بالدول الفاشلة والتي عادة ما تعرضت لتدخل دولي، فكان الحديث عن بناء الدولة في أفغانستان والعراق، وكثيرا ما اقترن هذا المفهوم بمفاهيم ذات صلة كبناء السلام، حفظ السلام وهي عادة العمليات التي تكون تحت وصاية طرف ثالث.

واليوم يطرح موضوع بناء الدولة نفسه بقوة أمام التغيرات المفاجئة التي عرفتها العديد من الأقطار العربية في إطار ما يعرف بالحِراك العربي، والتي تفجرت أولى شرارته بمنطقة المغرب العربي مع نهاية **2010** وبداية **2011**، التي رافقت اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس ثم انتقالها تدريجيا الى ليبيا ودول عربية أخرى مجاورة.

وتزايد الاهتمام بالدولة في هذه المنطقة وكثر الجدل حول اشكالية تحديثها وحول كيفية اعادة بنائها لا سيما بعد إسقاط أنظمتها الديكتاتورية، بالشكل الذي يؤدي إلى ترسيخ دولة الحق والقانون التي كانت تمثل أحد أهم المطالب التي نادت بها الشعوب المنتفضِة.

لقد جاء الحِراك العربي ليعبر عن فشل نموذج الدولة التحديثي لمرحلة ما بعد الاستقلال بشقيه الاشتراكي والليبرالي، ولأنً كلا النموذجين طُبقا بطريقة قسرية، تجاهلت العوامل البنيوية وخصوصية المجتمعات المغاربية، لذلك لا يمكن فهم الأسباب الكامنة والفعلية لظاهرة الحِراك الشعبي في منطقة المغرب العربي من دون ربطها بمختلف التحولات السياسية الكبرى التي

عايشتها المنطقة خلال العقود الخمس الأخيرة، خصوصًا ما تعلق بـــالفترة الموروثة عن الاستعمار والتي كان لها بالغ الأثر على مسار بناء الدولة في المنطقة.

لاشك أنّ موضوع بناء الدولة عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامـــل والمتغيـــرات، إذ هناك تداخلا شديدا بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، التي تساهم في رسم المنحنـــى الـــذي ستأخذه عملية بناء الدولة، تلك العملية التي ستفضي حتما الى تحولات جوهرية على مستوى البُنى السياسية والاجتماعية الاقتصادية، كما أنّ هذه التحولات هي في نفس الوقت انعكـــاس لعمليـــات التفاعل المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات الداخلية من ناحية، ومعطيات ومتطلبات البيئـــة الخارجية وما تنتجه من تداعيات من ناحية أخرى .

تبعا لذلك نحاول من خلال هذه الدراسة، الخوض في عوامل ومتطلبات هذه العملية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على الدول التي خبرت الحِراك الشعبي في هذه المنطقة ،وهي تونس وليبيا، ما يوسع مجال البحث حول الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هشاشة الدولة الوطنية بمنطقة المغرب العربي، والتي تعددت بين عوامل بنيوية داخلية وأخرى خارجية تتعلق بطبيعـــة النظـــام الدولي وعلاقات الصراع بين القوى الفاعلة بدول محل الدراسة ليبيا وتونس.

1/ أهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة تستدعي عملية البحث والدراسة، وتتجلى أهميته فـــي أنّـــه يسعى لمعالجة أحد أهم المفاهيم المركزية في علم السياسة وهو مفهوم بناء الدولة، من خلال مناقشة أهم الأطر التحليلية والمقاربات النظرية المتعلقة بأدبيات بناء الدولة ومدى قدرتها أو محدوديتها في تفسير مسار بناء الدولة في الدول التي خبرت ظاهرة الحِراك بمنطقة المغرب العربـــي موضـــوع الدراسة.

على صعيد آخر فإنّ القيمة العلمية لهذه الدراسة تجلت أيضا في محاولتها تسليط الضوء على أحد أهم المفاهيم الجديدة التي دخلت حقل العلوم السياسية بقوة في السنوات الأخيـــرة، وتـــداولاتها دوائر صنع القرار، وأصبحت محور اهتمام مؤسسات بحثية متخصصة، وهـــو مفهـــوم الحِـــراك العربي الذي أثار جدلاً اعلاميًا واكاديميًا حول النتائج والتطورات التي أفرزها، خاصة مع تفجـــر العديد من الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية كما توضحه الحالة الليبية .

كما ستكون بدون شك، التطورات التي عرفتها منطقة المغرب العربي فيما يعرف بـــــ الحِراك العربي فرصة أمام الباحثين لدراسة الدوافع الكامنة وراء هشاشة الدولة الوطنية ومـــن ثـــم الخروج بنتائج منطقية

يمكن أن تساهم في إعادة بناء وتعزيز ركائز الدول التي عرفت تحولات إنتقالية.

ضف إلى ذلك هذه الدراسة كغيرها من الدراسات ستساهم بدون شك في زيادة التراكم المعرفـــي لموضوع البحث، من خلال تقصي الحقائق واســـتيعاب حيثيـــات الموضـــوع والخـــروج بنتـــائج موضوعية تساهم في إثراء المناقشات حول مفهوم بناء الدولة ومخرجات الحِراك العربي.

2/مبررات اختيار الموضوع:

ينطلق أي مشروع بحث من دوافع ذاتية وأخرى موضوعية ترتبط بالباحث، و تكمن أهميـــة هذه الدوافع أنّها تمثل محركا أساسيا لنجاح أي مشروع بحث، لهذا يمكن حصر أهم الأسباب الذي دفعت الباحث حول الاهتمام بهذا الموضوع دون سواه في الأسباب التالية:

أ. المبررات الذاتية :

يمكن تفسير الميول الشخصي نحو اختيار هذا الموضوع للدراسة لارتباطه بمنطقـــة المغـــرب العربي، هذا الفضاء الذي يعتبر امتداد طبيعي للجزائري، يجعلها تتأثر بكل التحولات والمستجدات التي تلحق بوحداته السياسية، التي تربطها ليس فقط علاقة اعتماد متبادل وإنما علاقـــة حضـــارية، ثقافية متينة تجعل مصيرها مشترك.

فالفضاء المغاربي هو جسد واحد متكامل، وأي تغيير في أي وحدة سياسية يـــؤثر فـــي بقيـــة الوحدات الأخرى، هذا يقود الى نتيجة لا مفر منها وهي أنّ انتشار الفوضى واللااستقرار في تونس أو ليبيا يُعتبر لا محال تهديدا مباشرا للاستقرار والأمن في الجزائر.

ب. المبررات الموضوعية :

يندرج اختيار هذا الموضوع نتيجة تزايد اهتمام الباحثين والمؤسسات العلميـــة ومراكـــز البحـــث المتخصصة حول دراسة تلك التحولات المفاجئة التي مست المنطقة العربية، وأفضت الى إســـقاط نظم ديكتاتورية معمرة اعُتقد لوقت طويل أنّ العالم العربي حالة استثنائية مستعصية عن أي تغيير يمكن أن يفضي الى انتقال نحو الديمقراطية، فكان ذلك حافزا للباحث للتعمق في هـــذا الموضـــوع والبحث عن أسباب الاستعصاء الديمقراطي في الحالة العربية.

ضف الى ذلك رغبة الباحث التعمق في أحد أهم المجالات المعرفية في حقل العلوم السياسية، وتحديدا تخصص السياسة المقارنة، وهي الدراسات التي عُنيت بموضوع الدولة باعتبارها أحد المفاهيم المركزية في علم السياسية من جهة وأهم وحدة سياسية على مستوى علم العلاقات الدولية.

هذا المفهوم الذي عرف تحولات عميقة ومضامين جديدة فرضت على أي باحث في العلوم السياسية أن يجتهد من أجل فهم الأبعاد الجديدة والأدوار المختلفة للدولة.

4/ إشكالية الدراسة:

لطالما عاشت الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي أزمة بنائية منذ حصولها على الإستقلال، بسبب عدم استكمال البناء المؤسساتي وهشاشة الدولة أمام التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستعمار، ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية مطلع **2011** في كل من تونس وليبيا.

ساد الاعتقاد أنّ تلك الانتفاضات ستحمل رياح التغيير والديمقراطية إلى هذين القطرين، لكن مع مرور الوقت، بدى واضحاً أنّ الدولة تعاني أزمة وجود قبل أزمة ديمقراطية، لذلك كان أكبر تحدي تواجهه الشعوب المغاربية هو إعادة بناء الدولة المنهارة التي كانت تبدو شكليا أنّها متماسكة.

ومن أجل الفهم جيد للعناصر الكامنة التي ساهمت في عرقلة مسار بناء الدولة في دول الحِراك المغاربي كان لابُد من اجراء تحليل عميق للعوامل الداخلية والخارجية معا، وفي ارتباط متلازم.

ضمن هذا الطرح تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة **الإشكالية** التالية:

ما هي طبيعة المتغيرات التي كان لها دور أساسي في مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا بعد حراك 2011، فهل يمكن إرجاعها إلى عوامل داخلية بحتة تتعلق بالطبيعة البنيوية والتاريخية للدولة والمجتمعات المغاربية أم أنّها تخضع إلى عوامل خارجية أخرى، ترتبط بدور البيئة الخارجية وطبيعة النظام الدولي والمجال الإقليمي الذي تتأثر به كلا الدولتين.

و تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تساهم في إثراء عملية البحث:

1. ما هي أهم النقاشات النظرية والفكرية التي عالجت مفهوم بناء الدولة؟
2. كيف ساهمت العوامل التاريخية والجغرافية في تحديد طبيعة الدولة في منطقة المغرب العربي؟
3. لماذا تباينت مخرجات الحِراك السياسي في كل من ليبيا وتونس؟

4. ماهي أبرز التحديات التي تعيق مسار بناء الدولة في كل من ليبيا وتونس بعد الحِراك؟

5 . فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة على الإشكالية المطروحة، نقترح أربع فرضيات أساسية الفرضيتين التاليتين:

1. يرتبط نجاح مسار بناء الدولة بقوة المجتمع المدني ودرجة تماسك نسيجه الاجتماعي.
2. تساعد حيادية المؤسسة العسكرية على الانتقال السلمي للسلطة في الأنظمة الديكتاتورية المغلقة.
3. يؤدي التوظيف السياسي للإختلافات العرقية والقبلية الى عرقلة مسار التغيير في الأنظمة الحديثة العهد بالديمقراطية.
4. رغم تأثير الفواعل الخارجية على مسار بناء الدولة فإنّ نجاح أو فشل هذه العملية يعتمد بالدرجة الأولى على دور العوامل الداخلية.

6/ الدراسات السابقة :

يتفق معظم الباحثين والمفكرين على اختلاف تخصصاتهم ومشاربهم، أنّ أي موضوع مهما كان جديدا أو يحمل تصورا راديكاليا، أو يعالج اشكالية مغايرة لم تتطرق إليها البحوث السالفة، فهو لا يمكن أن ينطلق من العدم، لأنّ المعرفة الانسانية مبنية على التراكم والاستفادة من المعارف التي سبقتها.

وهو ما ينطبق على بحثنا هذا الذي رغم حداثة الاشكالية التي يعالجها، لأنّها تتناول اشكالية مركبة في الأساس لم يسبق تناولها في بحوث سابقة، تعتمد على مناقشة مسار بناء الدولة والعوامل المؤثرة في هذا المسار من خلال مقارنة بين نموذجين للدراسة، إلا أنّها اعتمدت على العديد من الدراسات السابقة من أجل استكمال هذا البحث، ويمكن تقسيم تلك المراجع إلى قسمين رئيسيين قسم عُني بالجانب النظري والقسم اهتم بالجانب التطبيقي للبحث:

أ.القسم النظري: سنتناول فيه مؤلفين متميزين:

1. 'الدراسة الأولى جاءت في شكل كتاب بعنوان: "**بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة إدارة الحكم في القرن العشرين**" « **The state building governance and world order in the**

century twenty-first لصاحبه فرنسيس فوكوياما **Fukuyama Francis**، تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت مفهوم بناء الدولة بالتفصيل، حيث لخص فيه الباحث ما توصل إليه المختصون في هذا الموضوع.

كما يرى **فوكوياما** من خلال هذا الكتاب أنّ الهدف هو بناء الدولة وليس تحجيمها ويعتبرها أحد أهم قضايا المجتمع العالمي، حيث يعترف أنّ الدولة في القرن العشرين كانت أقوى بحيث تعتدي على جيرانها من الدول وعلى شعبها، لكنه يرى أيضا أنّ الدولة الضعيفة أو الفاشلة تبقى مصدر أكثر مشاكل العالم خطورة.

ويستند فوكوياما إلى افتراض أساسي يدعم تصوره لعملية بناء الدولة،حيث يرى أنّ قوة مؤسسات الدولة أكثر أهمية من مدى وظائف الدولة. وينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

- **القسم الأول:** يركز على تحليل وأبعاد الدولة المفقودة: مهام الدولة ومقدراتها ومشروعيتها.
- **القسم الثاني:** يبحث في أسباب ضعف الدولة.
- **القسم الثالث:** يركز على الأبعاد العالمية لضعف الدولة.

2. الدراسة الثانية والمتميزة جاءت في شكل مقال لصاحبه نيكولاس ليماي(**Lemay- Nicolas Héber**) تحت عنوان "**بناء الدولة دون بناء الأمة؟ الشرعية ، فشل الدولة وحدود المقاربة المؤسساتية**"، " **Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach**"، ولقد نشرت سنة **2009**، في "مجلة التدخل وبناء الدولة" **Journal of Intervention and Statebuilding** ، ضمن العدد الأول من المجلد الثالث، تناولت هذه الدراسة أحدث النقاشات النظرية المرتبطة بموضوع بناء الدولة، من خلال طرح تصورين متميزين، يختلفين في طريقة إدراكهما لعملية بناء الدولة، فمن جهة نجد المنظور المؤسساتي الذي يركز على بناء مؤسسات الدولة باعتبارها العنصر المركزي في عملية البناء، في المقابل ذلك نجد مقاربة الشرعية**Legitimacy Approach** ، التي تستمد أفكارها من المفهوم السوسيولوجي للدولة من خلال إعطاء أهمية أكثر الى عوامل الانسجام والترابط الاجتماعي – سياسي داخل الدولة **socio-political cohesion .**

ب. القسم التطبيقي: رغم تنوع هذه الدراسات إلا أنّ أغلبها تناولت دراسة كل نموذج على حدى أي لا توجد هناك دراسة سابقة اعتمدت على دراسة مسار التحولات التي عرفتها كلا دولتين من خلال مقارنة مخرجات الحِراك.

1. دراسة تحمل عنوان: "المجتمع والدولة في المغرب العربي" تأليف: **محمد عبد الباقي الهرماسي** صدرت عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة **1999**، هذا الكتاب هو واحد من خمسة مجلدات حول المجتمع والدولة في الوطن العربي؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع الوطن العربي".أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي:
   - المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور غسان سلامة،
   - المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، للدكتور خلدون النقيب،
   - تراث الدولة المركزية في مصر، للدكتور نزيه الأيوبي.
   - المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين.

يعتبر المؤلف مرجع أساسي لكل باحث يسعى للتخصص والتعمق في تطور الدولة الحديثة بمنطقة المغرب العربي ، حيث يقدم مسحا شاملا لتاريخ نشأة الدولة الوطنية بالمنطقة، ويغوص في الفوارق التي ترسم خصوصية كل دولة بالمنطقة، أهمية هذا المؤلَف أيضا تكمن في قدرته على تحليل آثار المرحلة الاستعمارية على مسار الدولة وطبيعة تكوين أنظمتها السياسية، والاقتصادية والثقافية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

2. كتاب ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، صدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات لباحثين متخصصين في الشأن التونسي، حيث أحاطت بكل الجوانب الحركات الاحتجاجية التي شهدتها تونس وخلفياتها من خلال دراسة النظام السياسي التونسي منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة **1956**، وصولا الى دراسة أسباب الحِراك الشعبي التونسي على ضوء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لم تغفل الدراسة دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفاعلة في تونس وتسليط الضوء على دور المنظومة الإعلامية والمؤسسة العسكرية، وأهم التحديات التي واجهتها النخب السياسية لبناء دولة ما بعد الثورة في تونس.

3. دراسة نشرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، تحت عنوان "**الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين تونس وليبيا**" لصاحبها **محمد نجيب بوطالب**، حيث استعرض فيها الباحث مقاربةً اجتماعية، قارن من خلالها تأثير متغير القبلية على الانتفاضة التونسية وانعكاساتها على الوضع السياسي التونسي لفترة ما بعد الحِراك واسقاط النظام السابق، ثم مقارنة تأثير نفس المتغير على مسار التحولات التي عرفتها ليبيا أثناء وبعد اسقاط نظام معمر القذافي. ولقد خاصت الدراسة إلى اعتبار أنّ الانتفاضات العربية ساهمت في إخفاء مظاهر الانقسام الاجتماعي والجهوي بفضل توحد الأهداف العامة تجاه التحديات الكبرى، لكنها سرعان ما أخذت منحى آخر في مرحلة ما بعد الانتفاضة خاصة بالنسبة للحالة الليبية.

4. واحدة من أهم الدراسات التي حللت بدقة أبعاد بناء الدولة في ليبيا ما بعد الحِراك قدمها الباحث **نورالدين جبنون** أستاذ الدراسات العربية المعاصرة بجامعة جورج واشنطن الأمريكية، تعمل عنوان: "**ما وراء الفوضى: مناقشة المعضلات الرئيسية لبناء الدولة في ليبيا**"، **Beyond the statebuilding mayhem: debating key dilemmas in Libya** ، ولقد نشرت سنة **2015**، في "مجلة دراسات حول شمال افريقيا " **Journal of of North African Studies** " ، ضمن عددها الخامس من المجلد رقم عشرون، وفي الحقيقة الدراسة كانت جد قيمة في جانبها النظري وجانبها التطبيقي على حد سواء، فقد تناول جبنون في الشق المفاهيمي للدراسة، مفهوم بناء الدولة وأهم النقاشات الفكرية والنطرية حوله، أما في الشق الثاني من الدراسة فقد قدم الباحث تشخيصا دقيقا للأزمة الليبية، مركزا على أهم العقبات والتحديات التي قد تعيق مسار بناء الدولة في ليبيا بعد الحِراك.

5. دراسة أخرى، جاءت في شكل كتاب جماعي بعنوان "**أزمة الدولة في الوطن العربي**" الصادر سنة 2011 عن مركز دراسات الوحدة العربية، حاول فيها مجموعة من الباحثين تشخيص أزمة الدولة في العالم العربي من جميع جوانبها وأبعادها التاريخية، وقد تم التركيز بصفة خاصة على الدول العربية التي عرفت تحولات مهمة في اطار ما يعرف بالحِراك العربي.

7/ حدود الدراسة:

ينحصر موضوع هذه الأطروحة ضمن إطار زماني ومكاني مُحدد:

*** الإطار الزماني:**

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة ضمن إطار زماني يمتد فيما وراء التحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي بعد أحداث الحِراك العربي منذ أواخر **2010** إلى نهاية **2018**، لكن عمليا الدراسة تتعدى هذه الحدود الزمنية، لأنّ أزمة بناء الدولة في المنطقة ليست وليدة الحِراك السياسي 2011، وإنّما هي ظاهرة متجذرة بعمق في تاريخ نشأة الدولة الوطنية بعد الاستعمار في المنطقة.

لذلك كان من البديهي دراسة وتحليل الخصائص البنيوية المؤثرة التي ساهمت في تعثر مسار بناء الدولة منذ مرحلة الاستقلال، بل في أحيان كثيرة ستظطر الدراسة إلى تجاوز هذا التاريخ بكثير، من أجل الكشف عن بعض الظواهر التي تبدو للوهلة أنها مخرجات للوضع الحالي كحالة النزاع القبلي في ليبيا التي تتطلب دراسة هذا المتغير قبل المرحلة الاستعمارية لفهم التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

ضف الى ذلك مهما كان الموضوع حديثا فهو لم يأت من العدم وإنّما هو نتاج تراكم سلسلة من الأحداث والظواهر المرتبطة فيما بينها ترابطا وثيقا.

*** الإطار المكاني:**

يتضح جلياً من خلال عنوان الأطروحة أنّ الحيز المكاني لموضوع الأطروحة سيتناول منطقة المغرب العربي كنموذج للدراسة، لكن بما أنّ الدراسة ستركز على أبعاد بناء الدولة بالمنطقة بعد الحِراك العربي، من المنطقي أن تركز أكثر على الدول التي شهدت تحولات عميقة وتغيرات مهمة أفضت إلى إسقاط أنظمتها الديكتاتورية والدخول في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، ونعني تحديدا تونس وليبيا، أي ستكون هذين الحالتين بمثابة الاختبار الامبريقي للنتائج النظرية التي انطلقت منها الدراسة.

8/ المقاربة المنهجية:

تتطلب طبيعة هذه الدراسة الاستعانة بعدة مناهج بحثية، نظرا لأنّ الموضوع يعالج إشكالية مركبة، إلا أنّ هناك مناهج رئيسية أعتمدت عليها الدراسة بشكل أساسي وأخرى ثانوية مدعمة لعملية البحث:

أ.**المنهج المقارن:** يعتبر هذا المنهج صلب هذه الدراسة، التي حاولت تتبع مسار بناء الدولة في منطقة المغرب العربي بعد أحداث الحِراك العربي من خلال إجراء عملية مقارنة مسار التحولات السياسية بين الدول التي خبرت هذه الظاهرة، حيث كانت الحاجة لاستخدام المنهج المقارن من أجل فهم وتحليل أسباب اختلاف مخرجات الحِراك بين تونس وليبيا، على رغم وجود بعض القواسم المشتركة التي تجمع البلدين، أهمها القرب الجغرافي والتقارب الحضاري والثقافي، والتي أدت الى تعثر مسار بناء الدولة في ليبيا بينما كانت موفقة الى حد كبير مع الحالة التونسية.

ب. منهج دراسة الحالة: تجلى من خلال التركيز على حالتي تونس وليبيا، التي شهدت تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة، بعد **2011** أفضت الى إسقاط أنظمتها الديكتاتورية، والشروع في إعادة بناء منظومتها السياسية والانتقال التدريجي نحو الانتقال الديمقراطي .

ج. المنهج التاريخي: يقترن المنهج التاريخي في كثير من الأحيان – كمنهج مساعد – مع المنهج المقارن لأنّ مقارنة الظواهر الاجتماعية أو السياسية تحتاج دائما الرجوع إلى مراحل وجودها ، تطورها والتغيرات التي حدثت لها، ومحاولة الربط بين ماضيها، حاضرها ومستقبلها، من أجل إدراك العلاقات السببية فيما بينها. وهذا ما يتبين بوضوح من خلال رصد تطور ونشأة الدولة الحديثة في منطقة المغرب العربي.

9/تبرير خطة الدراسة:

من أجل معالجة شاملة للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول أساسية، بالاضافة إلى مقدمة مفصلة وخاتمة حاول فيها الباحث حوصلة أهم النتائج التي توصل اليها، ثم الاجابة على الاشكالية الرئيسية مع تفنيد أو تأكيد فرضيات الدراسة التي انطلق منها البحث:

يتناول **الفصل الأول** : الجانب المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال تحديد أهم المفاهيم المركزية المرتبطة بإشكالية البحث مثل مفهوم بناء الدولة، مفهوم الحِراك العربي، كما سيتم التركيز على أهم المقاربات النظرية التي حاولت دراسة مفهوم بناء الدولة على غرار المنظور الليبرالي، المنظور الماركسي مع التعرض الى الإضافة المتميزة للمنظور الإسلامي وكيفية تصوره لعملية بناء الدولة.

أما **الفصل الثاني** فقد حاول تتبع المسار التاريخي لتطور ونشأة الدولة الحديثة بمنطقة المغرب العربي، مع التركيز على فترة ما بعد الاستقلال، بالاضافة إلى دراسة الخصائص البشرية، الاجتماعية والاقتصادية المميزة لدول المغرب العربي، كما تناول الفصل أيضا مرحلة نهاية الحرب الباردة وانعكاساتها على مكانة ودور في الدولة في منطقة.

أما **الفصل الثالث** تم فيه تسليط الضوء على أهم التغييرات التي عرفتها كل من تونس وليبيا في إطار ما يعرف بالحِراك العربي، من خلال المقارنة بين تأثير العوامل الداخلية البنيوية ودور العوامل الخارجية وبالأخص الفواعل الإقليمية والدولية في عرقلة عملية بناء الدولة في هذين الدولتين.

أخيرا جاء **الفصل الرابع** والأخير ليتناول أهم التحديات والصعوبات التي واجهت ومازالت تواجه دول الحِراك المغاربي، والتي تقف حائلا أمام هذه الدول من أجل إعادة بناء نفسها على أسس متينة تمكنها من تحقيق تطلعات شعوبها، خاصة وأنّ الحِراك أصبح ينظر اليه كمصدر تهديد وعدم استقرار كما توضحة الحالة الليبية بإمتياز.

كما حاول الفصل تصور بعض السيناريوهات التي قد تؤول إليها الأوضاع في كل من ليبيا وتونس على المدى القريب والمتوسط في ظل المعطيات المتوفرة والنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار والمفاهيمي النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة.

المطلب الأول: تعريف بناء الدولة.

المطلب الثاني: علاقة مفهوم بناء الدولة ببعض المفاهيم المشابهة.

المطلب الثالث :أبعاد بناء الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم الحراك العربي.

المطلب الأول: تعريف الحِراك العربي.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بالحِراك العربي.

المطلب الثالث: الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الحِراك العربي.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم بناء الدولة

المطلب الأول: بناء الدولة ضمن المنظور الليبرالي.

المطلب الثاني: بناء الدولة ضمن المنظور الماركسي.

المطلب الثالث: بناء الدولة ضمن المنظور الإسلامي.

يحاول هذا الفصل التعرض إلى أهم المفاهيم المركزية للدراسة، أهمها مفهوم بنـــاء الدولـــة، حيث نجد أنّ معظم الأدبيات التي تطرقت إلى هذا المفهوم انقســمت إلـــى تصـــورين أساســـيين، التصور الأول مرتبط بظهور المفهوم بعد موجة التحرر التي عرفتها العديد من الدول العالم الثالث بداية من منتصف الخمسينات إلى الستينات من القرن الماضي، والتي أفضت إلـــى اســـتقلال دول العالم الثالث، باعتبار أنّ أكبر تحدي واجه الدول الحديثة الاستقلال هو إشكالية إعادة بناء دولها من جديد، سواء ما تعلق ببناء دول تتمتع بنظام قائم على مؤسسات دستورية وفقا لنموذج الدولة الحديثة ذات الطابع الغربي، أو ما تعلق ببناء البنية التحتية وإعادة اعمار دول أنهكها الاستعمار لفترة طويلة من الزمن، لذلك كان موضوع بناء الدولة ومضمونه منصبا بشكل كبيـــر فـــي عقـــدي الســـتينات والسبعينات على قضايا التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والتحرر من تبعية الاستعمار القديم.

أما التصور الثاني لمفهوم بناء الدولة هو تصور حديث ارتبط بفترة ما بعد الحرب البـــاردة حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعاً مذهلاً للنزاعات الداخلية، أفضت في العديد من الحالات إلى ظهور دول جديدة كالحالة اليوغسلافية أو إلى انهيار دول أخرى كحالة الصومال وحالة هايتي، لكن الحالة الأكثر تعقيدا وخطورة هي حالة أفغانستان التي مهدت إلى ظهور مفهوم الدولة الفاشـــلة وعلاقتهـــا بالإرهاب الدولي

كما سيتطرق الفصل أيضا إلى أهم النقاشات الفكرية والمقاربات النظرية، التي عالجت مفهوم بناء الدولة، والتي سنحاول تبويبها من خلال ثلاثة منظورات أساسية هـــي المنظـــور الليبرالـــي، المنظور الماركسي، المنظور الإسلامي.

سيتناول هذا الفصل أيضا مفهوم الحِراك العربي، ومحاولة تمييزه عن بقية المفاهيم الأخرى المشابهة التي حاولت إعطاء توصيفات متعددة لما عرفته المنطقة العربية من تحولات مهمـــة مـــع نهاية 2010، مع عرض أهم الأسباب والدوافع التي أدت الى تفجر الانتفاضات الشـــعبية بمنطقـــة العربية عامة ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص.

المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة

المطلب الأول: تعريف بناء الدولة.

قبل الحديث عن المقصود ببناء الدولة، وجب التعرض قبل ذلك إلى الطرف الأساسي في هذه العملية وهو مفهوم الدولة.

الفرع الأول: تعريف الدولة، أركانها وخصائصها

لم يتفق فقهاء القانون وعلماء السياسة على تعريف موحد للدولة، فقد سعى كل واحد منهم إلى إبراز ودعم أفكاره وتصوراته عن هذا التجمع الإنساني المنظم، المعقد والمتشابك.

تعنى مدلول الدولة في اللغة العربية، دوران الحال وانتقاله، وتعني "الدُولة" ، الانتقال والتعاقب في أمور الدنيا، كالمال والجاه، والدَولة" وتعني الانتقال في الحرب، كأن ينتقل النصر من فئة إلى فئة، وقيل: "هما سواء".

وقيل أيضا "الدولة" هي اسم الشيء الذي يتداول بعينه، والدولة المصدر، وجاءت كلمة دُولة (بضم الدال) في القرآن الكريم بمعنى الفيء أو المال قال تعالى: "مَا أَفَاءَ اللّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُم" [1]. وتداول القوم كذا، أي تناولوه من حيث الدولة.[2]

اصطلاحا: تعني الدولة في الاصطلاح السياسي: مجموع من الأفراد، يقطن بصفة دائمة إقليما معينا، ويتمتع بالشخصية المعنوية، بنظام حكومي، واستقلال سياسي.

وتستخدم كلمة دولة للإشارة إلى مدلولين:

- كل المؤسسات والأشخاص الذين ينظمهم الإطار السياسي للمجتمع.
- مؤسسة الحكومة، فيستعمل المصطلح هنا في مقابل الشعب.

ولم تستعمل هذه الكلمة للدلالة على هذا المعنى إلا في مراحل متأخرة سواء في اللغات الغربية أو اللغة العربية، وكانت بدائلها في اللغة العربية ألفاظا، مثل: الدار، الخلافة، السلطنة،

---

[1] سورة الحشر، الآية (07)

[2] . أياد كامل إبراهيم الزيباري، "مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية"، **مجلة التنمية البشرية**، م. 03، ع.02، جوان، 2017، ص 126.

المملكة، البلاد. [1]

كما ارتبط مفهوم الدولة بعالم الاجتماع الألماني ماكس ويبر الذي يرى أن الدولة عبارة عن: مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تُطالب قياداته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقاتها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع".[2]

يعرف الفقيه الفرنسي **كاري دي مالبيرج Carré de Malberg**) الدولة بأنّها: " مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم معين ولها من التنظيم ما يجعل للجماعة في مواجهة الأفراد سلطة عليا آمرة وقاهرة" [3]. وهو تعريف متقارب من تعريف كل من **ج. جيكول Jequel .J وأندريه هوريو** A. Haurio، حيث يعرفان الدولة "بأنها جماعة إنسانية مستقرة داخل إقليم معين تحتكر سلطة الإكراه المادي". [4]

أما الفقيه الفرنسي **بارتلمي Barthelemy** فيعرفها بأنها " مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين" .

أما الأستاذ الدكتور **محسن خليل** عرف الدولة بأنّها " جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار إقليما جغرافيا معينا، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية، تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها ". [5]

وهو تعريف يتفق إلى حد ما مع تعريف **كمال العالي** الذي يعرفها بأنها " مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين، وتخضع لسلطة عامة منظمة ".[6]

وكلمة الدولة تثير في الذهن أولا فكرة السلطة، والتي نعني بها السلطة الفعلية والمحمية والمنظمة.

---

[1] أبو فهر السلفي، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، القاهرة: العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص22

[2] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، (ترجمة محمد عرب صاصيلا)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط01، 1998، ص 77 .

[3] محمد كامل ليلة، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 01، 1967، ص 25.

[4] نعمان أحمد الخطيب، **الوجيز في النظم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر، ط 02، 2011، ص 14.

[5] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 14

[6] المرجع نفسه.

والدولة شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، تكفل الأمن لنفسها والرعاية لبنيها ضد الأخطار الخارجية والداخلية.[1]

ولعل أهم تعريف نعتقده الأكثر إلماما وتحديدا لمفهوم الدولة هو تعريف الأستاذ **عبد الوهاب الكيالي** الذي عرفها على أنّها: "ذلك الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم بحياته الاجتماعية وموضع السيادة فيه، حيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار حيازة وسائل الإكراه وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام، وتحقيق التقدم في الداخل والأمن من العدوان في الخارج، وإلى جانب استخدام العام للمصطلح بمعنى الجسر السياسي للمجتمع، هناك استخدام أكثر تحديداً يقتصر فيه المعنى على مؤسسات الحكم.[2]

في الأخير نستنتج أنّ مفهوم الدولة اليوم تجاوز التصور المادي الذي يركز على الجانب القانوني الرسمي إلى التصور المعياري القيمي، الذي يأخذ بعين الاعتبار دور المجتمع والفرد داخل الدولة، فالدولة هي في النهاية تعبير عن نجاح المجتمع في الوصول إلى توافقات وبناء مؤسسات تعكس تجاوز تجربة العنف وتضمن استمرار السلام ،ومن تم الاستقرار والتعايش المديد بين السكان. وهذا التعايش المديد في مناخ السلام الأهلي والاستقرار هو الذي يسمح بنمو المشترك الثقافي والسياسي والاجتماعي بين الأفراد، ويحول إجماع الحد الأدنى إلى إجماع أعلى ،يضمن للمجتمع والدولة التناغم والانسجام وطوال البقاء والاستقرار، فكل دولة هي مشروع بناء أمة أو مجتمع متفاهم مع نفسه ومع السلطة المركزية التي يخضع لها طواعية وتقوم بمهام تنظيم شؤونه وإدارة مصالحه.[3]

1. أركان الدولة:

إذا كان معظم المفكرين السياسيين قد اختلفوا في إعطاء تعريف جامع مانع للدولة، إلا أنهم تقاربوا على الأقل في تحديد العناصر الجوهرية التي تقوم عليها الدولة.

---

[1] جاك دونيديه دي فابر، الدولة ،(ترجمة: أحمد حسيب عباس)، القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر، 1990، ص 02.

[2] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 04، 2004، ص 702.

[3] برهان غليون، "الصراع على الدولة"، في: **مأزق الدولة بين الإسلاميين والعلمانيين**، تحرير: أنور أبو طه وآخرون، بيروت: جسور للترجمة والنشر، ط1، 2010 ، ص41.

أ.الجماعة البشرية (الشعب):

يعتبر عنصر الشعب العصب الأساسي في تكوين الدولة، ورغم عدم وجود حد أدنى للشعب إلا أنَه يجب أن يكون عدد الشعب معقولا حتى يتمكن من تأسيس دولة، ويُلاحظ أنّ كثرة عدد أفراد الدولة لها أثر كبير في قوتها ومركزها الخارجي فكلما زاد عدد سكان الدولة قويت شوكتها وكثر إنتاجها وتضاعفت ثروتها. [1]

إلا أن هذا الطرح قد تّم تجاوزه مع الزمن، فالكثافة السكانية المرتفعة لا تعبر بأي حال من الأحوال عن قوة الدولة، فالعالم يشهد دول قوية ومتطورة، قد لا يقارن عدد سكانها بدول أخرى تفوقها حجما وتعداد سكانيا.

والغالب أن يسود بين أفراد الشعب الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة والدين، أو غيرها من العوامل، ولكن هذا ليس شرطا أساسيا، لأنّ الدولة يمكن أن تحتوي عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة في الأصل أو اللغة أو الدين أو التقاليد.

يتمتع أفراد الشعب بجنسية واحدة تعبر عن شخصية الدولة من جهة ورابطة القانونية سياسية تربط أفراد الدولة ببعضهم البعض.

للإشارة هناك فرق واضح بين معنى الشعب ومعنى السكان، فإذا كان الأول يشير إلى مجموع الأفراد الذين يستقرون على إقليم دولة معينة، وينتسبون إليها بالجنسية ويطلق عليهم مصطلح رعايا ومواطنين، فإنّ لفظ السكان يتسع ليشمل كل من يقيم على أرض الدولة سواء سكان يحمل جنسيتها أو لا يحمل.[2]

ب. الإقليم:

يستقر شعب الدولة على إقليم محدد، يشمل عادة رقعة من الأرض، ومساحة من الفضاء الجوي يعلو الأرض والماء، لذلك فالقبائل التي تنتقل من مكان إلى مكان آخر لا تعتبر دولاً، فالإقليم عنصر أساسي من عناصر الدولة، وبدونه لا تقوم الدولة، كما أنّ الإقليم ينقسم إلى ثلاثة مكونات أساسية، الإقليم البري، الجوي والبحري، تحددهم جميعا القوانين الدولية.

[1] محمد كامل ليلة، النظم السياسية، الدولة والحكومة، مرجع سابق، ص 27.

[2] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص ص 18، 19

وكما لا يشترط في عدد السكان حد أدنى، فلا يشترط أيضا في الإقليم، أن يكون على درجة معينة من الاتساع إلا بالقدر الكافي لإقامة أي مجموعة من الأفراد، فقد تكون مساحة الإقليم قليلة مثل موناكو، والبحرين وقد تكون مساحة واسعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا.[1]

إنّ انتماء الفرد إلى إقليم معين ينشئ رابطة شخصية وطيدة تمتد جذورها إلى أعماق الإنسان وكيانه، حيث يشعر الإنسان بتلك الرابطة بموطنه وأرضه، أينما حل وارتحل وهو يرنو ببصره وفؤاده إلى وطنه مهما كان بعيدا عنه.[2]

ولإقليم الدولة وظائف متعددة، فهو إضافة إلى كونه المجال الذي يُوفر الاستقرار والديمومة للشعب، وتمارس عليه السلطة، فهو أيضا يمثل مصدر قوة للدولة بما يوفره من ثروات، تُستخرج من باطنه ثروات معدنية ومواد أولية، وما تنتجه أرضه من غلة، وما تعطيه أنهاره وشواطئ بحاره من ثروات.

ج. السلطة السياسية:

تعتبر السلطة العنصر الأهم في وجود الدولة، فوجود إقليم والشعب لا يكفيان لقيام الدولة، فيجب وجود سلطة عليا قاهرة، تمارس صلاحياتها على إقليم الدولة، وتسهر على تنظيم وتسيير أمور الشعب والبلاد باسم سلطة الدولة.

تستمد السلطة السياسية وجودها من وجود الأمة نفسها، ويلزم اعتراف الجماعة بها، ولكن يرى البعض الآخر أنها تستمد شرعيتها من الشعب، فلا تكون سلطة فعلية ولا ترتقي إلى مستوى الركن اللازم لقيام الدولة إلا باعتراف الجماعة بها، لذلك تساءل العديد من الباحثين إن كان رضا المحكومين وقبولهم بالسلطة شرط لقيام الدولة، ضمن هذا النقاش هناك رأيين مختلفين[3]:

*** الرأي الأول:**

يتزعمه كل من **هوبز** و**ميكافيلي**، يرى هذا الاتجاه بأنّه ليس من الضروري أن تتمتع السلطة الآمرة برضا وقبول المحكومين، فمتى كانت هذه السلطة قادرة على إخضاع المحكومين لإرادتها ولو بالقوة والقهر فإنها تكون قادرة على ممارسة كل صلاحيتها بدون أي قيود.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 22

[2] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مرجع سابق، ص 128

[3] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مرجع سابق، ص 129.

* **الرأي الثاني:**

ويتزعمه كل من **جان جاك روسو** والى حد ما **جون لوك**- فهما يشترطان ضـــرورة رضـــا وقبول المحكومين بالسلطة.

ونستطيع القول بأن وجود الدولة معترف به في كلا النظامين -في ظل النظام الديمقراطي أو النظام الديكتاتوري- سواءً القبول به أم عدم القبول به، ويفهم من كلام علماء السياسة أنه لـــيس من الضروري أن يكون الشعب راضياً على من يُمثل السلطة في الدولة، وإلا لما جاز إطلاق اسم الدولة على الدول الدكتاتورية، حيث يقول في ذلك الدكتور **محمد رفعت عبد الوهـــاب:** " المعيـــار الأصلح هو تحقيق وجود السلطة الآمرة الحاكمة وقدرة هذه السلطة على فرض أوامرها".

وهناك فارق في الفقه الدولي بين الاعتراف بالدولة والاعتـــراف بالحكومـــة، فـــالاعتراف بالدولة، يلزم توافر الأركان الثلاثة للدولة وهي الشعب، الإقليم والسلطة الحاكمـــة، فتنشـــأ الدولـــة ويتحقق وجودها القانوني، ويبقى اعتراف الدول الأخرى بها حتى تدخل فـــي علاقـــات خارجيـــة سياسية وتجارية مع الدول الأخرى[1].

2. خصائص الدولة:

تتميز الدولة بخصائص معينة تجعلها تتميز عن غيرها من بقية الوحدات السياسية الأخرى. يُمكن حصر هذه الخصائص في خاصيتين أساسيتين:

أ. الشخصية المعنوية (القانونية):

يقصد بالشخصية القانونية، القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، أي أهلية الشخص لأن يكون طرفاً إيجابياً أو سلبياً .

قانونيا تعبر الشخصية المعنوية عن الأهلية في اكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات، لـــذلك فالشخص القانوني قد يكون شخصاً طبيعياً وهو الإنسان، أو شخصاً معنوياً (اعتباراً) غير محسوس يعتبر به القانون، وبموجب هذا الاعتراف تترتب له وعليه بعض النتائج القانونية والتي يتمتع بهـــا في الأصل الإنسان الطبيعي.[2]

[1] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مرجع سابق، ص 128 .

[2] نفس المرجع ص 130.

والشخصية القانونية للدولة ترتبط بها (وجودا عدما)، وهي تنشأ بنشوء الدولة بصفة آلية دون الحاجة لوجود نص يؤكدها، كما أنّها شخصية كاملة، وتمكن للدولة من القيام بكافة الأنشطة على المستويين الداخلي والخارجي وكذلك التدخل في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تجعلها أهلا لمباشرة كافة الأعمال والإجراءات القانونية.

وبغير الاعتراف للدولة بالشخصية القانونية لا يمكن تفسير ما تتمتع به من قدرات قانونية خاصة بعد انفصال السلطة السياسية عن شخص الحاكم.[1]

ويترتب عن الشخصية القانونية للدولة عدة نتائج أهمها :[2]

- تعتبر الدولة وحدة قانونية مستقلة ومتميزة عن الأفراد المكونين لها، سواء كانوا حكام محكومين. وبتالي فالسلطة التي يتناولها الحكام نيابة عن أفراد الشعب، إنما تتم با الجماعة ولمصلحتها، وليس للمصلحة الخاصة سواء للحكام أو للمحكومين.
- إنّ المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة تبقى نافذة مهما تغير شكل الدولة أو نظ الحكم فيها.
- حقوق الدولة والتزاماتها تظل قائمة طالما ظلت الدولة باقية بغض النظر عن أي تغي يلحق بشكلها أو نظام الحكم فيها أو أشخاص الحكام.
- إن الالتزامات المالية التي تترتب على الدولة تظل قائمة واجبة النفاذ وذلك بصرف النظ عما يلحق شكلها أو ممثليها من تغيير.
- لا يترتب على تغيير شكل الدولة أو نظام الحكم فيها أو القائمين عليها، تغيير القوانين تعطيل نفادها، وإنما تبقى التشريعات سارية ما لم تلغ أو تعدل.

ب. السيادة:

التعريف اللغوي: مصدر ساد تقول ساد سيادة عظم وشرف وساد قومه: صار سيدهم . ومنه سيادة الدولة وسيادة القانون، وإذا أضيف لفظ السيادة إلى الدولة دلّ على السلطة السياسية التي تستمد منها جميع السلطات الأخرى.

أما السيادة اصطلاحاً: فنعني بها أنّ الدولة هي صاحبة السلطة العليا داخل إقليمها، كما أنّها

[1] حسن بودیار، **الوجيز في القانون الدستوري**، الجزائر: دار العلوم والنشر، 2003، ص ص 49-50.

[2] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 23 .

هي من تملك حرية التصرف الأمر والنهي سواء تجاه مواطنيها أو في علاقتها مع الوحدات السياسية الأخرى. والسيادة صفة للسلطة السياسية في الدولة، كما تشير السيادة إلى علو الدولة وعدم خضوعها لأطراف معينة أو وحدات سياسية أخرى.[1]

والدولة لها الكلمة الأولى والأخيرة على سائر الجماعات والهيئات والأفراد وكل الموجودين داخل حدودها، وللدولة أن تصدر القرارات دون رضاهم، لأن السيادة تعني مجموعة من الاختصاصات تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة وتجعل سلطة الدولة آمرة عليها وأهم الاختصاصات القدرة على فرض إرادتها على الباقين، دون توقف على قبول المحكومين لها.

وللسيادة مظهران داخلي وخارجي:

* **المظهر الداخلي:**

وتعني أنّ الدولة تتمتع بسلطة عليا في شؤونها الداخلية، فالدولة بموجب هذه السيادة حرة في فرض إرادتها على جميع الأفراد والهيئات داخل حدودها، وفي تنظيم شؤون إقليمها.

* **المظهر الخارجي:**

يقصد به عدم خضوع الدولة لدولة أجنبية أو وحدة سياسية أخرى، وبتالي تمتعها بالاستقلال الكافي الذي يجنبها الارتباط والتبعية لدولة أخرى.

ورغم أنّ السيادة في مظهرها الخارجي قد ترتبط باستقلال الدولة، الأمر الذي يجعلها في بعض الأحيان توصف بأنّها كاملة أو سيادة ناقصة خاصة إذا ما خضعت إلى أي شكل من الاستعمار، إلا أنّ ذلك لا يلغي وجودها المادي كدولة معترف بها ضمن المجتمع الدولي.[2]

الفرع الثاني: تعريف بناء الدولة

ورد أهم تعريف لمفهوم "بناء الدولة" في كتاب المفكر الأمريكي **فرنسيس فوكوياما Francis Fukuyama** المعنون بـ: "بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين"، **(State-building, Governance and World Order in the 21st Century)** حيث عرف فوكوياما " بناء الدولة" على أنها العملية التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات حكومية جديدة مع

[1] أياد كامل إبراهيم الزيباري، مرجع سابق، ص 131

[2] نعمان أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص 34

تعزيز وتدعيم المؤسسات القائمة [1].

من خلال هذا التعريف يؤكد فرانسيس فوكوياما على أهمية امتلاك الدولة لقدرات قبلية وبنية تحتية مؤهلة، تُعتبر محددات أساسية لنجاح أي محاولة لبناء الدولة، مُستشهداً على ذلك ما حققته التجربة الألمانية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية، فنجاح هاتين الدولتين في إعادة بناء نفسيهما رغم أضرار الحرب، يُفسر إلى حد كبير بتوفرهما على بيروقراطيات مدنية فعّالة، نظام صناعي متطور، ونسيج اجتماعي مُهيكل، حيث مثلت هذه المكتسبات القبلية، الأرضية الصلبة لانطلاق عملية بناء الدولة من جديد بعد الحرب [2].

أما الباحث **تشارلز تيلي Charles Tilly** يرى أنّ بناء الدولة هي العملية التي تهدف من خلالها الأطراف الفاعلة إلى إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتميزة لها سلطة السيطرة على أقاليمها وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات الشبه المستقلة.[3]

كما عرّفت منظمة التعاون والتنمية "بناء الدولة" على أنّها العمل الذي يهدف الى تطوير قدرات وتعزيز مؤسسات وشرعية الدولة عن طريق بناء سياسة فعالة، قادرة على التفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والجماعات المحلية. [4]

نلاحظ أنّ تصور منظمة التعاون والتنمية لعملية "بناء الدولة" يركز أكثر على الاهتمام بالجانب الداخلي، أي إعطاء الأولوية لدور الفواعل المحلية في عملية البناء، وهو ما يعني تجاهلها لدور الفواعل الخارجية.[5]

غير أن البعض يعتقد أنّ المبالغة في التركيز على الفواعل الداخلية خلال عملية البناء، يُثير

---

[1] Francis Fukuyama, **State-building, Governance and World Order in the 21st Century**, New York: Cornell University Press, 2004, p 09.

[2] Matsuzaki, Reo**, Institutions by imposition: colonial lessons for contemporary state-building,** Unpublished Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology: Department of Political Science, 2011, p 12.

[3] Mohammed Ayoob, **The security Predicament of The third World States: State Making, Regional Conflict, and the International System**, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1995, p 68

[4] The Organization for Economic Cooperation and Development, **Concepts and Dilemmas of StateBuilding in Fragile Situations: from Fragility to Resilience,** Paris, 2008, p 14.

[5] The Organisation for Economic Cooperation and Development, **Supporting Statebuilding in Situations of Conflict and Fragility Policy Guidance: Development Assistance Committee Guidelines and References Series**, Paris, 2011, p 20.

قضية طبيعة الأدوار التي قد تقودها بعض الأطراف الداخلية خاصة داخل البيئات الهشة، هذه البيئات التي عادة ما تتميز بظواهر مرضية مُزمنة كوجود، فصائل متنافسة، مجتمعات مجزأة، انتشارًا للفساد بكل أشكاله داخل الدوائر الحكومية، انعدام للأمن، وعجز الدولة عن أداء وظائفها الأساسية. وهي أمور تتطلب في كثير من الأحيان مشاركة أطراف خارجية في عملية البناء، حتى وإن اقتصر دورها على المراقبة وتقديم التوجيهات.

أما الأخضر الإبراهيمي فيرى أنّ " بناء الدولة" عبارة عن عملية تسعى الأطراف المعنية من خلالها إلى تغيير الدولة القمعية (التسلطية) إلى شكل جديد، يتجاوز النموذج القديم، أي أنّ عملية التغيير تتطلب إعادة صياغة دستور جديد، إجراء انتخابات جديدة، إعادة إدماج الجماعات المنشقة، تحقيق المصالحة الوطنية وسيادة القانون.[1]

ويستمد الإبراهيمي مفهومه لبناء الدولة من خلال تصوره لبعثات بناء السلام، فهو يعتقد بوجود علاقة وطيدة تربط الديمقراطية بالمؤسسات، أي أنَّ نجاح عملية بناء الدولة يخضع لنجاح المسار السياسي وقدرته على ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية.

التركيز على الدور الذي يُمكن أن تلعبه المؤسسات ضمن مسار بناء الدولة، أشار إليه أيضا الباحث **جولدسميث Goldsmith** الذي حدّد مفهوم بناء الدولة من خلال إنشاء أجهزة فعّالة وحكومة مركزية تتمتع بالقدرة والكفاءة اللازمتين لتطوير مؤسسات محترمة، قادرة على تنفيذ السياسة العامة للدولة[2].

غير أنَّ فرضية الربط بين بناء المؤسسات والديمقراطية في بيئات ما بعد النزاع، قد تمّ التشكيك في مصداقيتها في كل من العراق وأفغانستان، فمن غير المنطقي إدارة الدول من الخارج، صحيح أنّ المساعدات الدولية ضرورية لعملية البناء، لكنها تبقى غير كافية لإقامة مؤسسات، تحتاج في المقام الأول الحصول على الشرعية من الداخل.

وهو ما عبّر عنه بوضوح الباحث **باريس Paris**، الذي انتقد بشدة مفهوم "بناء الدولة"، باعتباره امتداد طبيعي لعمليات "بناء السلام"، التي كان يسعى من ورائها دُعاة السلام إلى نشر مبادئ الديمقراطية الغربية ونقل المعايير والقيم الغربية الليبرالية إلى دول الأطراف، حيث وصف

[1] Noureddine Jebnoun, "Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding", **The Journal of North African Studies**, Vol 20, No. 5 , 2015, p 834.
[2] Idem.

"**باريس**" الدور الذي يلعبه دعاة السلام اليوم، بالدور الذي مارسته الدول الأوروبية قديما على مستعمراتها، أي أنّ عمليات بناء السلام ما هي في الواقع إلا نسخة متطورة لفكرة نقل الحداثة الى الشعوب المستعمَرة المتخلفة من خلال دور القوى الإمبريالية الاستعمارية التى سعت على حد زعمها الى تحديث مستعمراتها السابقة[1] .

في السياق نفسه، انتقد الباحث الأكاديمي **أوتاواي Ottaway** عملية بناء الدولة عن طريق أطراف خارجية، لأنّها في النهاية مجرد وصفات مستوردَة مكلِفة لا يمكن مقارنتها بالحلول الذاتية.

كما أنّ غياب الموازنة بين جدول أعمال أصحاب المصلحة الخارجيين والموارد التي هم على استعداد لتوفيرها من أجل استكمال عملية البناء والتعمير، هي عقبة أخرى تمنع المنظمات المانحة من تحقيق أهدافها، ففي كثير من الأحيان لا تنتبه الأطراف الخارجية إلى الصعوبات المعقدة التي تقف حائلاً أمام عملية بناء الدولة، فتراهم يُقدمون وعودًا دون أن يتمكنوا من الالتزام بها على أرض الواقع.[2]

تجاهل دور الديناميات المحلية في عملية بناء الدولة تمت الإشارة إليه أيضا من قبل الباحث **شمايدل Schmeidl**، الذي انتقد بشدة اندفاع الغربيين نحو تصدير نموذج الدولة الفايبرية **"State Weberian"** في أفغانستان من خلال فكرة اللباس الجاهز "**Pret-aporter**". هذا التصور "الماكدونالدي **"McDonaldisation approach"** لبناء الدولة كما عبّر عنه الباحث قائلا: "لا يهتم بجودة المنتوج النهائي، بقدر اهتمامه بالسرعة في الإنتاج... إنَّ تشّكل نموذج الدولة الفايبرية في المجتمعات الغربية قد استغرق عقودًا، إن لم يكن قروناً، فمن غير المعقول إذن أن نسعى بين عشية وضحاها إلى بناء دول جديدة ". [3]

أما الباحث **زرتمان Zartman** يعتبر الدولة وقوة مؤسساتها هي المحور الأساسي في عملية البناء، حيث يقول: "إن الدور الأساسي للدولة يتمثل في قدرتها الوظيفية، فهي "سلطة ذات سيادة "، "رمز غير المادي للسلطة"، " الضامن الأمني للمواطنين ضمن حدود جغرافية معروفة، وبتالي فإنّ أي انهيار لأيٍ من هذه الوظائف، تفقد الدولة بموجبها الحق في الحكم".

---

[1] Idem.
[2] Noureddine Jebnoun, op. cit, p 834.
[3] Susanne Schmeidl, and Masood Karokhai,'Prêt-a-Porter States': How the McDonaldization of State-Building Misses the Mark in Afghanistan.", **Berghof Handbook For Conflict Transformation Dialogue Series**, No.08, 2009, p 69.

في إتجاه آخر، حاول الباحث **أيوب** التأكيد على أهمية العلاقة التي تربط مفهوم "بناء الدولة" بمفهوم الأمن، فمن خلال دراسته المستفيضة لدول العالم الثالث، أكدّ **أيوب** أنّ الدولة القوية هي عصب الأمن، فمعظم الدول في المراحل المبكِرة من عملية البناء لم تتمكن من وضع مسألتي الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن أولوياتها، لأنّ التحدي الأكبر الذي كان يواجهها في تلك المراحل الأولى هو تحقيق الوحدة والتكامل الداخليين.

في الواقع، لم يتجاهل الباحث "**أيوب**" أهمية موضوع الديمقراطية وارتباطها بعملية البناء، وإنّما رأى أنّ المراحل الأولى من عملية البناء، تتطلب من الدولة أن تكون قادرة على ممارسة سيادتها، عن طريق التحكم في أدوات الإكراه وتعزيز وظائف الدولة كشرط أساسي، قبل الاتجاه نحو الانتقال الديمقراطي في المراحل اللاحقة، التي تلي مباشرة عملية البناء.[1]

أما الباحث "**دايفيد كارمنت**" **David Carment**، فقد ناقش مفهوم بناء الدولة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي: "السلطة، الشرعية والقدرة"، هذه العناصر الثلاث يعتبرها الباحث المكونات الأساسية اللازمة لعملية البناء، حيث يُعلق على ذلك قائلا:

"إن أي خلل في أحد هذه الأبعاد سيؤدي إلى هشاشة الدولة وضعفها، "فالسلطة" هنا يُقصد بها قدرة الدولة على سن القوانين وإلزامها على المواطنين وسط بيئة مستقرة وآمنة. بينما تتحقق "الشرعية" عندما يتمكن النظام من الحصول على الولاء العام ودعم المواطنين للتشريعات والسياسات الحكومية بالموازاة مع الحصول على الاعتراف والدعم الدوليين، أما "القدرة" فنعني بها قدرة الدولة على تعبئة الموارد العامة لأغراض إنتاجية".[2]

من المهم أيضا أن تتداخل هذه الأبعاد الثلاث فيما بينها، بل وتحتاج إلى المعالجة في وقت واحد، لأنّ الواقع يُشير أنّ حصول المؤسسات السياسية على السلطة قبل أن تتمكن من اكتساب القدرة اللازمة التي تُؤهلها لأداء الوظائف الأساسية للحكم، وبالطريقة التي تُلبي احتياجات المواطنين، يُمكن أن يكون غير مثمرًا، كما أن تعزيز قدرات المؤسسات دون حصولها على الشرعية، يمكن أن يؤدي إلى انهيار مسار العملية السياسية برمتها. فالأمر يتطلب تبني مقاربة لا تهتم فقط بتقييم قدرات المؤسسات من حيث الخدمات الفعلية أو المتصوّرَة التي تقوم بها الهياكل

[1] Noureddine Jebnoun, op. cit, p 834.
[2] David Carment, Samy Yiagadeesen, and Stewart Prest, "State Fragility and Implications for Aid Allocations: An Empirical Analysis", **Conflict Management and Peace Science**, Vol 25, No. 05, 2008, p 350.

التنظيمية، وإنّما أيضا من خلال قوة الشرعية التي شكلتها توقعات الشعوب، وقدرتها على استعادة سلطة الدولة، وتأكيدًا للشرعية باعتبارها الأساس المتين للعقد الاجتماعي الذي يربط الدولة بمواطنيها[1] .

إضافة لهذا النقاش هناك نقاش آخر بين الباحثين حول شكل ومضمون الدولة التي على المجتمع الدولي أن يحاول بناءها في الحالات الهشة أي بعد النزاعات أو الحروب الأهلية، فهناك التصور المعياري، الذي ينظر إلى الدولة على أنها مجرد سوق ديمقراطية متحررة liberal market democracy، أي أن عملية بناء الدولة وفقا لهذا المنظور تتمثل في نقل القيم والمعايير الغربية بمؤسساتها وقواعدها، لكن تعرض هذا الطرح إلى النقض من قبل المناهضين للامبريالية، فقد اعتبروا هذا الطرح هو في حقيقية الأمر مجرد عودة للاستعمار القديم في شكل جديد، بل الأكثر من ذلك هو استعمار متعدد الأوجه، لأنّه يساهم في خلق قطاع غير الحكومي (غير رسمي) داخل الدولة يُسهِل عملية التدخل الخارجي على المدى البعيد.

وهذا ما جعل معظم أدبيات العلاقات الدولية التي تعرضت لموضوع بناء الدولة، تناولته بنوع من الحذر والتشكيك بخصوص دور الأطراف الخارجية في عملية البناء، فكما هو معروف فإنّ مفهوم الدولة القومية وسيادة الدولة هي من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية. إنّ مسألة السيادة تثير نقاشات هائلة حول مدى تبرير المجتمع الدولي لأنشطة بناء الدولة والتدخل في الشؤون الداخلية للدولة. وقد قدم المختصون في العلاقات الدولية مجموعة واسعة من التبريرات حول هذه المسألة، يمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات رئيسة [2]:

- **الاتجاه الاول:** يتزعمه الدول الغربية الكبرى التي ترى ضرورة توسيع نطاق تدخلاتها في الدوا الضعيفة من أجل إنقاذ العالم من الفوضى على حد تعبيرها.
- **الاتجاه الثاني:** يرفض تماما عمليات التدخل ويدعو الانسحاب السريع من جميع مبادرات بنا الدولة.
- **الاتجاه الثالث (الوسط):** يرى أن التدخل الدولي في الدول الضعيفة ضروري، لكنه يدعو الـ

[1] David Carment, Samy Yiagadeesen, and Stewart Prest, op. cit, p 350.

[2] Zoe Scott," Literature Review on State-Building ", **Governance And Social Department Resource Centre** , University of Bermingham, May 2007, P 06

تدخل محدود، بحيث يهدف فقط الى تمكين هذه المجتمعات من أجل تـرميم نفسـها واسـتعاد سيادتها.

أخيرا يمكن القول أنّ اختلاف الأدبيات التي تناولت موضوع بناء الدولة في الحقيقة، يعكـس إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الباحثين حول الافتراضات الأساسية المتعلقة بمكانة وأهمية الدولة نفسها، فإذا كان العديد منهم أمثال **زارتمان Zartman**، **تشسترمان Chesterman**، يعتقدون أنّ مفهوم الدولة القومية هو الأساس الوطيد للنظام الدولي، لذلك يجب الحفاظ على هذا الكيان مهما كان الثمن، هناك في المقابل آخرون أمثال **بروك Brock** و**أوتاواي Ottaway** من يعتقد أنّ هنـاك دول لا تستحق البقاء، بل ينبغي على المجتمع الدولي أن يساهم في تفكيكها، فقد يؤدي زوالها إلـى ظهور دول جديدة أكثر توافقاً وانسجاماً مع مجتمعاتها الداخلية.[1]

من خلال تتبع مختلف الأدبيات التي تناولت مفهوم بناء الدولة، نلاحظ هناك تركيز قوي بين الباحثين على أهمية بناء مؤسسات قوية تعمل على تعزيز قدرات الدولة، وهذا ما يُفسِر إلـى حـد كبير التركيز على "المؤسسات" كوحدة تحليل أساسية في العديد من المقاربات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولة كما سنرى لاحقاً، وسيطرة التصور المادي لماهية بناء الدولة، والذي يتصادم في كثير من الأحيان مع التصور الروحي لبناء الأمة من جهة أخرى.

المطلب الثاني: علاقة مفهوم بناء الدولة ببعض المفاهيم المشابهة.

الفرع الأول: جدلية العلاقة بناء الدولة وبناء الأمة

تميز استخدام مصطلحي "بناء الأمة" و"بناء الدولة" بكثير من الغموض، فقد استخدمهم البعض بنفس المعنى، في المقابل هناك من استخدمهم بمعاني مختلفة.

عمليا بدأ تداول مفهوم بناء الأمة بشكل مكثف خلال سنوات الخمسينيات والسـتينيات مـن القرن الماضي، حيث ارتبط المفهوم ارتباطاً وثيقًا بنظريات التنمية والتحديث.

خلال الحرب الباردة، استخدمت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "بنـاء الأمـة" كتكتيك لمواجهة خصومهم، ومع حلول **1970**، تراجع استخدام المصطلح بعد تـورط الولايـات المتحدة في حرب ضد الفيتنام.

[1] Zoe Scott, op. Cit, p 05.

خلال الثمانينيات، كان موضوع بناء الدولة وبناء الأمة خارج الأجندة الدولية، حيث كان التركيز أكثر على تقليص دور الدولة وإطلاق العنان لاقتصاد السوق . ولم يبدأ مفهوم بناء الدولة في الظهور إلا مع بداية التسعينات وتصاعد النقاش حول أهمية الحكم الراشد ومحاولة ربطه بموضوع بناء الدولة في دول الجنوب، التي كانت تعاني مشاكل في تحقيق التنمية، فقد وضع جدول أعمال "الحوكمة الرشيدة" التركيز بقوة على قدرات وهياكل الدولة في البلدان النامية [1].

ثم عرف المفهوم تطورًا ملحوظًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001**، أين تمّ الربط بين متغيري الأمن والتنمية، وعلاقتهما بمفهوم الدولة الفاشلة، التي أصبحت تُمثل تهديد أمني للدول المتقدمة، فارتفاع نسبة الفقر والبطالة (متغير تنموي)، يجعل من هذه الدول أرضية خصبة لنمو الفكر التطرفي المعادي للغرب (متغير أمني).[2]

شهدت بداية القرن الواحد العشرين بروز تّوجه للتفريق بين المصطلحين ليصبح أقل تميزا داخل الأوساط غير الأكاديمية، كوسائل الإعلام، الجهات المانحة، المنظمات غير الحكومية ومؤسسات الفكر والرأي... الخ، ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب تأثير السياسة الأمريكية خلال إدارة (جورج بوش) التي استخدمت مصطلح "بناء الأمة" خلال تدخلاتها في كل من أفغانستان والعراق، وهو ما أدى إلى تزايد استخدام مصطلح "بناء الأمة" على الرغم من أنّ مصطلح بناء الدولة كان أكثر دقة في حالات عديدة.

من ناحية أخرى عادة ما يُشير مصطلح "بناء الدولة" إلى استراتيجيات التدخل التي تهدف الى استعادة وإعادة بناء مؤسسات وأجهزة الدولة، كالبيروقراطيات، في المقابل يُشير مصطلح " بناء الأمة" إلى خلق هوية ثقافية لإقليم معين داخل الدولة. ويتفق معظم المنظرين أنّ الدولة التي تعمل بشكل جيد تساهم بشكل كبير في تطور الأمة، هذا يجعل من "بناء الدولة" شرط أساسي لبناء الأمة.

من جهة أخرى، إذا كانت عملية بناء الدولة تتم في كثير من الأحيان بواسطة مشاركة فواعل خارجية، فإنّ التطور الثقافي لأمة معينة هي مسألة داخلية بحثه.[3]

يطرح مفهوم "بناء الدولة" و"بناء الأمة" الكثير من الالتباس والتناقض، فرغم الخلط في استخدام المصطلحين، خاصة من قبل وسائل الإعلام وخطابات صُناع القرار، إلا أنّ كلا

[1] Zoe Scott, op. cit, p 03.
[2] Ibid, p 04.
[3] Zoe Scott, op. cit p 03.

المصطلحين يتضمنان معنيين مختلفين، فإذا كان بناء الدولة يهدف الى خلق دولة قومية متجانسة، فإن "بناء الأمة" يركز على أهمية الهوية الثقافية التي قد تؤدي في نهاية المطاف إلى دعوات من أجل تقرير المصير داخل الدولة نفسها، والتي قد تقود الى التفكك بدل البناء.

أخيرا، هناك سبب آخر محتمل لعدم وجود تمييز بين المصطلحين، يتعلق بجهل الدراسات السابقة بأهمية العوامل الثقافية والهوياتية في تكوين وبناء الدولة، مما يجعلهم يستخدمون مصطلح بناء الأمة لكن في حقيقة الأمر تركيزهم كان حول المسائل التقنية أي بناء مقدرة الدولة.[1]

من الواضح أنّ بناء الدولة ليس هو نفسه بناء الأمة، على الرغم من أنّ كلا المفهومين يرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقًا. ففي حين يُركز بناء الدولة على بناء مؤسسات الدول وتعزيزها، يُركز بناء الأمة على تعزيز الهوية الجماعية للسكان المحليين، بما في ذلك إحساسهم بالتميز، الانتماء والوحدة الوطنية.[2]

الفرع الثاني: تداخل مفهوم "بناء الدولة" مع مفهوم "بناء السلام" (Peace Building)

يتقاطع مفهوم بناء الدولة أيضا مع مفهوم آخر ينتمي إلى حقل النزاعات الدولية، وهو مصطلح "بناء السلام"، حيث يستخدم هذا المصطلح في كثير من الأحيان، كمرادف لمصطلح "بناء الدولة".

وعملية بناء السلام لا تهدف فقط إلى إنهاء حالة العنف أو الصراع بين الأطراف المتنازعة، وإنّما يجب أن تهدف أيضا إلى بناء سلام مستدام، وقد أدى التركيز على عنصر الاستدامة إلى منع صانعي السلام من الانسحاب من عملية السلام مباشرة بعد انتهاء النزاع، مما جعلهم يشاركون في عمليات بناء الدولة كإرساء الديمقراطية، تطوير البيروقراطيات، بناء نظم العدالة ...الخ. ربّما هذا ما جعل عمليات بناء السلام لا تقتصر فقط على المسائل التقنية المتعلقة بإدارة النزاعات، وإنّما أصبحت تمتد الى مراحل أشمل وأعمق وهي مرحلة بناء الدولة، حتى أن البعض أصبح يعتقد أن عمليات بناء السلام ما هي إلا في الحقيقة وسيلة لتصدير نموذج الدولة الغربية إلى بيئات غير غربية[3].

[1] Idem.
[2] Roland Paris, and Timothy D. Sisk, **The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations**, London: Routledge, 2009, p15.
[3] Zoe Scott, op. cit, p 06

هذا التداخل بين العمليتين، يجعل بعض الباحثين المختصين في مجال حل وإدارة النزاعات الدولية يعتقدون أنّ عملية بناء الدولة تبدأ خلال مرحلة ما بعد النزاع، لذلك يعتبرون مفهوم بناء السلام هو نفسه بناء الدولة، وهذا ما لا يتوافق مع باحثين آخرين، الذين يرون أنّ عملية بناء الدولة يمكن أن تحدث في البيئات الهشة وليس بالضرورة في الدول التي تعرضت للنزاعات داخلية أو حروب أهلية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد بناء الدولة.

تقوم عملية بناء الدولة على ثلاثة أبعاد رئيسة وهي البعد الأمني، الذي يهتم بمعالجة مواضيع حقوق الإنسان والأمن الإنساني ،البعد السياسي يعالج مسائل الانتخابات، العدالة الانتقالية وسيادة القانون، والبعد الاقتصادي الذي يركز على التنمية الاقتصادية من خلال دعم اقتصاد السوق وتحرير التجارة . ويوضح الباحث **روبين** Rubin أنّ هذه الأبعاد الثلاثة تربطها علاقة اعتماد متبادل، تجعل من عملية الفصل بينها أمرا صعبا، كما يعترف **روبين** بعدم إمكانية بناء تلك القطاعات في وقت واحد[2].

الفرع الأول: البعد الأمني

عرفت نهاية نهاية الحرب الباردة، تحولاً عميقاً في مفهوم الأمن سواء داخل الأوساط الأكاديمية أو من ناحية الممارسة العملية، فقد تجاوز المفهوم النظرة الضيقة للأمن، المتمثلة في مركزية الدولة ومسائل الأمن القومي، إلى تبني نظرة موسعة لمفهوم الأمن تهتم بقضايا الأمن الإنساني والمخاطر غير العسكرية، وبداية هذا التحول كان مع صدور تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام **1994**، الذي أسفر عن ظهور "الأمن الإنساني" كمفهوم أوسع وأعمق من التصور التقليدي للأمن. حسب **كراوس Krause**، هذا التحول من أمن الدولة إلى الأمن الإنساني يُمثل تتويجا للمشروع الليبرالي الذي يعتبر بناء الدولة كمقاربة لبناء السلام.[3]

إنّ توسيع مفهوم الأمن، ليشمل أمن الفرد والجماعات بعدما كان يقتصر على أمن الدولة، قد كشف بوضوح عن التهديد الصارخ لأمن الأفراد باسم الحفاظ على الأمن القومي للدولة، فإذا

[1] Zoe Scott, op. cit, p 06.
[2] Anders Persson, "Building a state or maintaining the occupation? International support for Fayyad's state-building project", **Journal of Conflict Transformation & Security**, Vol. 2, No.1, April 2012, p 103 .
[3] Anders Persson, op. cit, pp 103-104.

كانت حماية الفرد وتأمين سلامته هي إحدى المهام الأساسية للدولة، اتضح في حـــالات كثيـــرة أنّ الدولة هي من كانت تمثل مصدر تهديد لأمن مواطنيها.

في ظل هذا التحول في مفهوم الأمن ظهر ما يسمى بـــ **إصـــلاح القطـــاع الأمنـــي (SSR) reform security sector** نهاية التسعينات، والذي يعد امتداد للجهود الدولية لضـــمان وحمايـــة الأمن الانساني

في الدول الهشة التي شهدت نزاعات داخلية مدّمرة، ويهدف إصلاح القطـــاع الأمنـــي إلـــى تحسين أداء الدولة في المجال الأمني، وإعادة بناء أو إعادة تنظيم المؤسسات الأمنية وفـــي بعـــض الأحوال تفكيك القوات غير النظامية، مثل وحدات الشرطة شبه العسكرية.

ويكمن الهدف الرئيسي لإصلاح القطاع الأمني أثناء مرحلة بنـــاء الدولـــة إلـــى تكـــريس الممارسة الديمقراطية على مستوى المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية. وغالبًا ما تركـــز جهـــود الإصلاح على خلق آليات المحاسبة والتعامل مع حالة عدم الثقة العامة في مؤسسات القطاع الأمني، فالغاية الأساسية هو إصلاح الجيش وجهاز الشرطة وحل جميع المليشيات العسكرية والمتمـــردين، وجعلهم تحت السيطرة المدنية الديمقراطية.

من ناحية العملية، يأتي إصلاح القطاع الأمني في المرتبة الأولى أثناء عملية البناء، حيـــث هناك إجماع بين الباحثين أنّه في حالة غياب الأمن، يصبح بناء القطاعات الأخرى أمرا مســـتحيلا، كما أن التركيز على الأمن دون القطاعات الأخرى يمكن أن تكون له انعكاسات وخيمة. [1]

الأكيد أنّ القيام بإصلاح القطاع الأمني يحتاج إلى تعزيز قدرات الدولة، لأنّ الدولة الضعيفة عادة لا تستطيع تحمل هذه الإصلاحات، كما يجب أن تتمتع بالشرعية اللازمة حتى تتمكن من القيام بالإصلاحات الأمنية الجديدة، وحتى تستطيع أيضا إقناع المواطنون الانضمام إلى قوات الأمـــن أو تدعيمها، حتى تكون هذه القوات فعّالة في أداء عملها. وهكذا يرتبط نجاح إصلاح قطاع الأمن **SSR** ارتباطا وثيقا بالشرعية المتزايدة للدولة وهنا يتقاطع البعد الأمني لعملية بنـــاء الدولـــة مـــع البعـــد السياسي.[2]

[1] Anders Persson, op. cit, p 104.
[2] Idem.

الفرع الثاني: البعد السياسي

لعل أكثر تحدي يواجه عملية بناء الدولة في مجتمعات المتمزقة أو الدول الهشة، هو البناء المؤسساتي الذي من شأنه أن يعزز العملية الديمقراطية، فقد أثبتت التجربة على مدى العقدين الماضيين أنّ إجراء الانتخابات دون وجود مؤسسات يتم الترتيب لها مسبقا، وتتمتع بالقدرة الكافية لدعم اتفاق تقاسم السلطة بين الأطراف المتنازعة، يمكن من شأنه أن يُعرقل عملية البناء بدلا أن يساهم في دفعها. [1]

كما أصبح موضوع العدالة الانتقالية وسيادة القانون من أهم الأهداف الرئيسة لعملية بناء الدولة، فقد حُضي هذين الموضوعين باهتمام متزايد على مدى العقدين الماضيين، رغم أنّ القسم الأكبر من الأدبيات التي تناولت موضوع العدالة الانتقالية، قد ركزت حول كيفية معالجة قضايا الماضي، هناك اليوم دعوة متزايدة للتعامل أيضا مع الحاضر والمستقبل بنفس القدر مع الماضي. لأنّه عندما تهتم العدالة الانتقالية بمعالجة مسائل الحاضر والمستقبل بدلا التركيز فقط على الماضي، فإنّها تعمل على تعزيز وترسيخ مفهوم سيادة القانون داخل الدولة.

يقوم مفهوم سيادة القانون على مبدأ أنّ لا أحد بما في ذلك الدولة يعلو على القانون، أي مساواة الجميع أمام القانون، بالإضافة إلى نزاهة القضاء، الفصل بين السلطات، المشاركة في عملية صنع القرار، حماية حقوق الإنسان والشفافية القانونية.[2]

لكن البعض يرى أن تطبيق مثل هذه الإجراءات يتطلب توفر إمكانيات بشرية ومادية هائلة، تفوق قدرات الدول التي تحاول بناء نفسها من جديد، وهي عادة دول شهدت حروب ونزاعات داخلية استنزفت كل طاقاتها ومقدراتها الداخلية، فرغم أهمية هذه الإجراءات إلا أنها تبقى عملية مكّلفة وطويلة في نفس الوقت، بل هناك من يعتبرها ترفاً إذا ما قُرنت بالاحتياجات الأساسية التي تفتقر إليها الدول، مثل التغذية والرعاية الصحية، وبتالي التكاليف المترتبة عن هذه العملية يؤدي لا محالة إلى تورط أطراف خارجية في هذه العملية، وتشمل جهود هذه الأطراف تعزيز نظام العدالة الوطنية والمؤسسات ذات الصلة؛ تدريب القضاة والمحامين والشرطة؛ نزع سلاح الميليشيات، واستعادة النظام وحماية حقوق الإنسان.

---

[1] Paris Roland and Sisk Timothy, T**he Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations**, London: Routledge, 2009, p 02.

[2] Anders Persson, , op. cit, p 105

إنّ التركيز على توفير الأمن إلى جانب الاهتمام بترسيخ مبدأ سيادة القانون، هو بمثابة جسر يربط بين الجوانب السياسية والأمنية التي تعتبر متطلبات أساسية لنجاح عملية البناء.[1]

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي

من الناحية العملية، ترتبط الأبعاد الثلاثة ببعضها البعض، بل وتتداخل في معظم الأحيان، بحيث أن كل بُعد يعزز الآخر، غير أنّه يبقى البعد الاقتصادي، كما أشار إلى ذلك من قبل الباحث **باريس Paris**، أكثر الأبعاد ارتباطًا وانحيازاً للمنظور الليبرالي، مقارنة بالبعدين الآخرين، ففكرة الاعتقاد أنّ تحرير الاقتصاد هو علاج الأمثل للصراع العنيف ليست جديدة، فهي تعود إلى أراء **وودرو ويلسون** بعد الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى المفكرين الليبراليين مثل **آدم سميث** و**إيمانويل كانط.**

تاريخيا وحتى إلى وقت قريب، لم تؤكد الليبرالية الاقتصادية عموما على أهمية الدولة، على الرغم من أنّ العديد من الفلاسفة الليبراليين الكلاسيكيين أكّدوا على أن اقتصاديات السوق الناجحة تفترض مسبقا سيادة القانون.[2]

غير أن هذا الاعتقاد قد تغير على مدى العقود الماضي، فقد أصبح جلياً، وجود دولة قوية إلى جانب مؤسسات قوية يمثل حصنا منيعا ضد عوامل اللااستقرار التي يمكن أن تنشأ في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، فبعد عملية الانتقال السريع نحو تبني نظام اقتصاد السوق خلال سنوات الثمانينات والتسعينات في معظم دول العالم، برز نقاش واسع، يُشكك في اعتبار السياسات الاقتصادية الليبرالية كما عبّر عن ذلك باريس بـــ "علاج المعجزة" للمجتمعات المتصارعة أو دول ما بعد النزاع، هذا النقاش أدى الى ظهور ما عبّر عنه **تشاندلر** Chandler بـــ "إعادة اكتشاف الدولة"، وكانت نتيجة هذا التحول في الإدراك إلى التركيز على دور المؤسسات القوية وأهمية الحكم الراشد في عمليات بناء الدول، سواء داخل الحقل الأكاديمي أو من طرف الممارسين الدوليين، لذلك شهدت سنوات الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي بروز مصطلح "الحكم الراشد"، لاسيما في الأدبيات التي تناولت موضوع التنمية وعلاقتها بالمشاكل المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية الليبرالية في البلدان النامية، وكاستراتيجيه لاستيعاب المساعدات

[1] Idem.
[2] Anders Persson, , op. cit, p 105

الخارجية واستغلالها الاستغلال الأمثل في عملية التنمية.[1]

إنّ انتقال الدولة من حالة الحرب إلى حالة السلم يتطلب إعادة بناء اقتصادها من جديد، حيث يحتاج قطاع الخدمات مثلا إلى وجود أصول إنتاجية، تستطيع الدولة بواسطتها توفير الإيرادات اللازمة لعمل مختلف المؤسسات، بما في ذلك تدعيم وتمويل القطاع الأمني، القضاء والهيئات الانتخابية، واحتكار العنف.[2]

يحتاج القطاع الاقتصادي أثناء المراحل الأولى لعملية بناء الدولة، إلى تطوير المؤسسات التي تساعد على إنتاج التوسع الاقتصادي المستدام والتغيير الهيكلي، وتشمل هذه المؤسسات إدارة وإعادة تشكيل حقوق الملكية خلال عمليات مطولة من التحول الاجتماعي، وكذلك تشجيع المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا وتدعيم الابتكار، وهي أمور من شأنها أن تساهم في إدارة النزاعات التي من الممكن أن تنشأ بسبب تضارب المصالح داخل المجتمع، كما تساعد على توزيع أرباح عملية السلام وتدعيم الشرعية السياسية.[3]

جدول رقم 01: يوضح أبعاد عملية بناء الدولة

العمليات السياسية	علاقات دولة- مجتمع	شرعية الدولة	تطلعات المجتمع	قدرة الدولة على أداء وظائفها
-الانتخابات -دور البرلمان اللامركزية	الحوار العام مساهمة المجتمع في عملية صنع القرار	أسباب متباينة للولاء	ماذا يتطلع المجتمع من الدولة	توفير الأمن سيادة القانون وتحقيق العدالة فرض الضرائب توفير الخدمات العامة إدارة الاقتصاد والبيئة

المصدر: Ogun Mehmet Nesip, and Murat Aslan. "Theory and Practice of State Building in the Middle East: A Constitutional Perspective on Iraq and Afghanistan", **Journal of Applied Security Research**, Vol 08, No. 03, P 382.

[1] Ibid, p 106.
[2] Christopher Cramer,"Trajectories of accumulation through war and peace." in, **The Dilemmas of Statebuilding Confronting the contradictions of postwar peace operations**, Roland Paris and Timothy D. Sisk (ed.), New York: Routledge, 2009, 144
[3] Ibid, p 114.

المبحث الثاني: مفهوم الحِراك العربي

تطرح ظاهرة الحِراك العربي عدة إشكالات مفهوماتية غير مسبوقة تتعلق بتطـــور مختلـــف التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة العربية، فالظاهرة تشكل مفهوما جديدا يختلف عن المفاهيم السياسية والاجتماعية التي ميزت المنطقة العربية في الماضي، كمفهوم النهضة العربية في منتصف القرن 19 وبداية القرن 20، ومفهوم التحرر الوطني منذ الأربعينات، ومفهوم القومية العربية منذ الخمسينات، فالظاهرة الجديدة تكمن في كونها لا تعبر عن توصيف سياسي واضح، ولا تترجم مفهوما سوسيولوجيا متجانسا.[1]

فرغم مرور فترة لا بأس بها على اندلاع ما يعرف اصطلاحاً بـــ "الحِراك العربي" في العديد من الأقطار العربية، إلا أن الاتفاق حول اصطلاح واحد للظاهرة مازال محل خلاف، سواء داخـــل الحقل الأكاديمي للعلوم السياسية أو حتى بالنسبة لدوائر صناع القرار، المؤسسات الدولية ووســـائل الإعلام. ومن المرجح أن تبقى الظاهرة محل خلاف نظري وفكري وسياسي في كـــل بعـــد مـــن أبعادها، وعلى كل مستوى من مستوياتها، وحتى بالنظر إلى مخرجاتها وانعكاساتها المنظورة وغير المنظورة سواء في المنطقة العربية أو منطقة المغرب العربي، كما أنَ الذي لم يتم حسمه بعد، ليس فقط إيجاد مصطلح مناسب لتوصيف التحولات المتلاحقة التي شهدتها المنطقة العربية منـــذ نهايـــة **2010**، لكن أيضا حول مآل هذه الظاهرة في مجملها فهل كانت خطوة إلى الأمام في سياق إسقاط نظم تسلطية ديكتاتورية هيمنت لعقود طويلة من الزمن، أم أنها كانت خطوة للـــوراء، تعبـــر عـــن استمرار لحالة من التخلف وعدم الاستقرار التي تعيشها الأوطان العربية، والتي عمقـــت عوامـــل التفكك والانحلال أكثر من فرص الاستقرار والتوحد، بالنظر إلى مخرجات الحِراك الكارثية التـــي آلت إليها كل من سورية وليبيا .

إن المتتبع لمجريات الحِراك العربي يجد صعوبة في صياغة توصيف نهائي يحـــدد جـــوهر الظاهرة، في ظل تفاوت المخرجات التي عرفتها المرحلة الانتقالية في دول الحِراك العربي، فمـــن السابق لأوانه إعطاء وصف دقيق ونهائي لظاهرة هي في قيد التشكل والتطور. إلا أننا نعتقـــد أنَ مصطلح الحِراك السياسي هو المصطلح الأنسب والأكثر إقناعا مقارنة بالمصطلحات الأخـــرى –

[1] محمد الاخصاصي،" "الحِراك العربي": سراب الثورة، واقع الثورة"، **المستقبل العربي**، ع 427، سبتمبر 2014، ص ص 130-119

والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث بالتفصيل – لتوصيف ما حدث من تحـولات فـي المنطقـة العربية، على الأقل إلى أن يتم إعطاء تسمية الدقيقة لهذا الحدث المهم في التاريخ السياسي للمنطقة العربية.

المطلب الأول: تعريف الحِراك العربي

يتفق معظم الباحثين على صعوبة إيجاد تعريف محدد ودقيق لمفهوم الحِراك السياسي بسـبب تداخله مع عدة مفاهيم أخرى كالتحرر السياسي، التحول الديمقراطي من جهة، وتقاطعه مع حقـل علم الاجتماع من جهة أخرى، بل أنَ أكثر استخدام لمصطلح "الحِراك" كان في حقل علم الاجتمـاع أكثر منه في علم السياسة، وتبعا لذلك يُميز باحثي علم الاجتماع بين نوعين من الحِراك:

أ. **الحِراك الإجتماعي:**

حيث يشير مفهوم الحِراك في علم الاجتماع إلى تغيير الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد أو مجموعة من الأفراد، إما من خلال نفس الطبقة التي ينتمون إليها أو الاتجاه نحو الانتقال إلى طبقة اجتماعية قد تكون أعلى أو أدنى.

كما يرتبط الحِراك الاجتماعي في الأساس بظاهرة اجتماعية أوسع وأشـمل وهـي ظـاهرة التغيير الاجتماعي التي يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر وذلك بحسب المكان والزمان.[1]

ب. الحِراك السياسي:

يعتبر الحِراك السياسي جزء من الحِراك الاجتماعي، وإن كان أكثر تعقيدا منه، فاتجاهـات الحِراك السياسي تكون أقرب إلى السلم الحلزوني الصاعد إلى أعلى. حيث يسعى إلى الانتقـال أو التحرك من موقف سياسي إلي أخر، ومن رؤية سياسية إلى أخرى، ومن تحالف معين إلى تحـالف آخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي يتبلور على قاعدة إبراز قضية سياسية واجتماعية في المجتمع بهدف النضال من أجلها، بصرف النظر إن كان ذلك الانتقال أو التحول يرضى السلطة أو يخالفها.

يُعرف الحِراك السياسي بأنه الانتقال صعودا أو هبوطا من موقع إلى آخر على سلم التدرج

[1] هشام محمد الأقداحي، **الحِراك السياسي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2012، ص 206 .

السياسي الذي يحدد توزيع القوة السياسة في المجتمع .[1]

كما يُقصد به أيضا تأثير مجموعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، في بعده الأشمل، وليس شرط أن يكون التغيير الناتج عن الحِراك السياسي يسير نحو الأفضل، فعلى سبيل المثال الحِراك السياسي الناتج عن رغبة أو توجه من قبل السلطة السياسية قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع يستلزم آلية ضبط ايقاعه.[2]

ويعرف كذلك بأنه حركة كبيرة من التفاعل بين مختلف القوى السياسية التي تتفاعل بعضها مع بعض على مختلف الأصعدة السياسية والفكرية والثقافية، وتسعى إلى إيجاد مكان لها في الحياة السياسية، وتعبئة مختلف طوائف الشعب للمشاركة في العملية السياسية والانتقال بالمجتمع السياسي إلى مرتبة أعلى من التفاعل وحرية الحركة، وحرية صنع القرار، والمشاركة في التنظيمات والأحزاب السياسية المختلفة دون قيود من السلطة أو النظام الحكومي.[3]

من أهم وأشمل التعاريف التي تناولت مفهوم الحِراك السياسي نجد تعريف (محمد بوجنال)، حيث يعرفه قائلا:

"هو عبارة عن نشاط عقلي وجودي تحكمه جدلية القضايا المجتمعية والذاتية التي تصبح مطلبا حيويا يقتضي أسلوبا متمردا ومنظما لتحقيق إشباع تلك المطالب، قضايا تأخذ صيغة الأمر الذي يصبح مطلبا لا يمكن الرجوع عنه، وفق أسلوب يأخذ شكل التمرد المنظم لفرض الحصول على المطالب تلك.

وفي هذا الإطار، لا يمكن فصل الحِراك عن التراكم الذي تختلف درجة حدة مستوياته "[4]

انطلاقا من كل التعاريف السابقة يمكن تعريف الحِراك السياسي العربي على أنه :"حركة مطلبية اجتماعية سياسية عبرت عنها انتفاضات شعبية، سلمية تلقائية، لكن في غياب قيادات فكرية

---

[1] علي الزغبي، **السياسات التنموية وتحدي الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015، ص 28

[2] علي زغبي، مرجع سابق، ص 28

[3] علي الزغبي، ص 29

[4] محمد بوجنال، في مفاهيم: الحِراك، الانتفاضة –المغرب كنموذج–، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=289094

ريادية، ومشاريع مجتمعية ورؤية مستقبلية واضحة ومؤطرة".[1]

ج. أنواع الحِراك السياسي:

يمكن التمييز بين أنواع الحِراك السياسي من خلال عدة جوانب، فإذا ركزنا على الأثر الذي يحدثه الحِراك السياسي داخل الدولة والمجتمع، نجده ينقسم إلى قسمين:[2]

الحِراك الايجابي: وهو حراك ثوري يكتسي طابع الشرعية والمشروعية، أي أن هذا الحِراك تحكمه قوانين وحدة المتناقضات التي هي قوانين الصراع المتمثلة في البناء والتطور والتقدم، فهو حراك معارض ذو طبيعة إيجابية بناءة، يهدف إلى تغيير الأوضاع إلى ما هو أحسن من خلال مناهضة الاستغلال وغياب العدالة الاجتماعية ويسعى بكل الطرق التحرر من أشكال الظلم والقهر الى تحقيق العدالة ونشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الحِراك السلبي: هو الحِراك الذي يعمل على التمسك بالماضي والتعصب لكل أشكال الرجعية محاربا بذلك التطور، الحداثة ورفض أي محاولة للإصلاح، فهو حراك يدافع عن القبلية والطائفية والجهل والتخلف ويرفض كل مظاهر التحرر والإبداع أي أنه حراك يؤدي إلى هدم البنية الاجتماعية أكثر ما يؤدي الحفاظ عليها.

هناك تقسيم لأنواع الحِراك من خلال الإستناد إلى الجانب العددي للأفراد، فنجد هناك:

- **الحِراك السياسي الفردي:** وهو انتقال الفرد من درجة إلى درجة أخرى في السلم السياسي.
- **الحِراك السياسي الجماعي:** وهو الذي يتم في إطار جماعة أو تنظيم أو حزب، ويُقصد به تحقيق بعض الجماعات درجة أعلى أو أدنى في التدرج السياسي مقارنة بغيرها من الجماعات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قد يتسع الحِراك ليشمل طبقات اجتماعية بأكملها من حيث تغيير مراكزها صعوداً وهبوطاً. [3]

كما أن البعض يفرق أيضا بين نمط الحِراك والأثر الذي يمكن أن يحدثه داخل المجتمع، فهناك حراك يُحدث تأثيرات وتحولات عميقة داخل المجتمع، على خلاف ذلك هناك حراك تكون

[1] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص ص 119-130

[2] محمد بوجنال، مرجع سابق.

[3] علي الزغبي، مرجع سابق ص 29.

تأثيراته جد محدودة وثانوية، كما أنه هناك حراك تكون تأثيراته طويلة الأمد وآخر قصيرة الأمد.

هناك تصنيف أخر يسعى إلى فهم ديناميكية وطبيعة الحِراك السياسي عن طريق دراسة طبيعة الأطراف التي تتفاعل وتدير الحِراك السياسي، وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الفواعل:[1]

أ- **الفواعل الدافعة للحراك السياسي:** وهي القوى المنادية للحراك، فهي من تباشر ا السياسي، ويأخذ هذا الأخير ثلاثة أشكال: الشكل الدستوري، أو الشكل الدستوري العنيف، أو الشكل المباشر العنيف.

ب. **الفواعل المعارضة للحراك (النظام القائم):** وهي القوى التي تسعى للحفاظ على ه واستمرارها بكل الطرق والأساليب سواء عن طريق القيام بإجراءات إصلاحية وت وقائية كما رأينا في بعض الدول العربية التي قامت ببعض الإصلاحات فور ش بتحرك الجماهير الشعبية مثل المغرب، الجزائر والأردن، أو عن طريق اتخاذ إج تعسفية والاتجاه إلى استعمال العنف والقوة كما تعبر عن ذلك بوضوح الحالة الس والليبية.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمصطلح الحِراك العربي

تعددت الآراء واختلفت التوجهات والتسميات حول ما عرفته المنطقة العربية من تحولات مع نهاية سنة **2010**، حيث ظهرت عدة مصطلحات منافسة لمصطلح الحِراك العربي، ففي أول كتاب صدر حول الظاهرة بمشاركة **19** مفكرا عربيا، تم استخدام **12** مصطلحا مختلفا لوصف ظاهرة سياسية واحدة والحديث عن حدث تاريخي لم يتجاوز سنته الأولى، فمنهم من أطلق عليها مصطلح الثورة ومنهم من اعتبارها أنّها مرحلة التحول الديمقراطي في الأقطار العربية، وهناك من أطلق عليها مصطلح الربيع العربي والانتفاضات العربية .[2]

تبعا لذلك سوف نحاول في هذا العنصر التعرف على أهم المفاهيم والتسميات التي ارتبطت بهذه الأحداث مع توضيح أهم الفروقات التي تميزها عن مصطلح الحِراك العربي.

---

[1] علي الزغبي، ص 30.

[2] عبد الخالق عبد الله، "الربيع العربي مصطلحاته ومساراته وانعكاساته"، في: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"**، تحرير مجموعة من المؤلفين، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014، ص 451

الفرع الأول: الحِراك العربي ومصطلح الربيع العربي

ورد استعمال مصطلح "الربيع العربي" لأول مرة، في مقال للباحث الأكاديمي **مارك لينش Lynch Marc** في مقال نشره في **6 جانفي 2011**، بالمجلة الأمريكية "السياسة الخارجية" بعنوان "الربيع العربي" الأوبامي؟ [1] **Obama's "Arab Spring"?**، وهذا تزامنا مع مرور أسبوع من انطلاق الاحتجاجات الشعبية في تونس وقبل سقوط نظام بن علي، وقد ربط مارك لينش هذا الحدث بأحداث "ثورة الأرز" وهي عبارة عن مجموعة من التظاهرات الشعبية والمدنية التي اندلعت في لبنان، جراء اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في **14 من فيفري عام 2005**، تمثلت الأهداف الرئيسية لتلك المظاهرات المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان وجلاء النفوذ السوري.[2]

وتعود الجذور الغربية لاستعمال مصطلح الربيع إلى بعض الأحداث التاريخية الحاسمة التي عرفتها بعض الأقطار الأوروبية، ابتداء ما يعرف بـ "**ربيع الشعوب**" أو "**ربيع الأمم الأوروبية**" سنة **1894 Spring of Nations, People's Spring** *، الى ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا سنة **1968**، عندما قامت حركات شعبية قادها طلاب الجامعات بتشيكوسلوفاكيا، بقيادة الحزب الشيوعي ضد الهيمنة السوفيتية على البلاد، وصولا إلى ربيع أوروبا الشرقية **1989**، وهي الانتفاضات الشعبية التي عرفتها أوروبا الشرقية والتي مهدت إلى تفكك منظومة الاتحاد السوفيتي وحصول العديد من دول أوروبا الشرقية على استقلالها بعدما كانت تخضع للسيطرة السوفيتية لعقود طويلة من الزمن.[3]

لكن تعرض هذا المصطلح للنقد، على أساس أنّه مصطلح مستورد من تجارب عالمية لا تمت للبيئة العربية بأي صلة، ولا تُعبر عن خصوصية الحراك العربي، حيث أنّ ظروف اندلاع أحداث الربيع العربي اختلفت تماما عن ظروف وواقع الربيع الأوروبي، والتي ارتبطت في الأساس بعوامل خارجية بحتة، تمثلت خاصة في الهيمنة السوفيتية، وهو الأمر الذي يختلف عن الحركات

---

[1] للاطلاع على مقال مارك لينش كاملا يُرجى زيارة الرابط التالي:
http://foreignpolicy.com/2011/01/06/obamas-arab-spring/

[2] حسن محمد الزين، **الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم، ط01، 2013، ص 60

* وهي عبارة عن مجموعة من الثورات ذات طابع ديمقراطي، اجتاحت أوروبا، كان من بين أهم أهدافها إزالة الهياكل الإقطاعية القديمة وخلق دول وطنية مستقلة.

[3] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص ص 119-130

السببية المنتجة للربيع العربي والتي كانت داخلية بالأساس، ارتبطت باستبداد الأنظمة السياسية العربية، وانتشار مظاهر الفساد والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، فكانت العوامل الداخلية محدداً حاسماً في انتفاضة الشعوب العربية على اختلاف أقطارها.

هناك أيضا من عبر عن الظاهرة بمصطلح "الربيع الإسلامي" بدلا من "الربيع العربي" بعد فوز التيار الإسلامي في مصر، لكن سرعان ما تلاشى استعماله بعد الهزيمة الساحقة التي تعرض لها التيار في مصر وبدرجة أقل في بقية دول الحِراك العربي.[1]

ورغم أن معظم علماء السياسة والاجتماع يعتقدون أن مصطلح الربيع العربي غير مناسب، ويتم وضعه احتياطيا بين مزدوجتين "الربيع العربي" ويشار إليه ازدراء بما يسمى "الربيع العربي"، إلا أنَه يلاحظ أنّ المصطلح استمر متداولا عربيا ومستخدما أجنبيا في العديد من الأبحاث العلمية [2]، ولم يكن أي أحد في بداية الأحداث أن يجرأ كما هو اليوم، ويطرح سؤال أين هو الربيع في "الربيع العربي"؟، لأن التحولات التي شهدتها المنطقة العربية جاءت منزلقة ومتدفقة في زحمها وأطاحت بعدد من الأنظمة العربية التي كانت مطمئنة كل الاطمئنان إلى حكمها، وعصية على الإصلاح.[3]

في الحقيقة أنّ تداول مصطلح الربيع العربي بين الأوساط الأكاديمية يعبر عن أزمة مفاهيمية حقيقية، فقد فرض المصطلح نفسه فرضا وسط كسل فكري وترهل نظري ومفاهيمي وتقاعس عن البحث عن مصطلح يجاريه دقة في وصف المستجدات المتلاحقة في المنطقة. [4]

فمصطلح "الربيع العربي" يمتاز بالبساطة والسذاجة، إذا ما قُرن بمصطلح الحِراك السياسي الذي هو أكثر علمية ووضوحا، فهو أقرب للتعبير عن حالة من التفاؤل والغبطة وأبعد أن يستطيع استيعاب وفهم ظاهرة معقدة ومتشابكة كظاهرة الحِراك العربي

الفرع الثاني: الحِراك العربي ومصطلح الانتفاضات العربية

رغم أنّ العديد من الدراسات الأكاديمية خاصة الغربية منها قد استعملت مصطلح الربيع

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 451

[2] المرجع نفسه، ص ص 449-450

[3] المرجع نفسه ، ص 453

[4] المرجع نفسه، ص 452

العربي للتعبير عن التحولات السياسية التي اجتاحت المنطقة العربية نهاية **2010**، إلا أنّه في السنوات الأخيرة شهدت تحولاً ملحوظاً نحو استخدام مصطلح الانتفاضات العربية "**Arab Uprising**" [1*] بدل مصطلح الربيع العربي وحتى عوض مصطلح "الثورات العربية"، وهو المنحى الذي اتخذته الدراسات الأكاديمية العربية التي تراجعت في السنوات الأخيرة أيضا عن استعمال مصطلح "الربيع" و"الثورة" واتجهت نحو استخدام مصطلح الحِراك العربي. هذا التحول لكلا المنظومتين يُفسر إلى حد كبير بالتطورات غير المتوقعة التي عرفتها بعض دول الحِراك والتي لم تكن تعكس أبدا لا مظاهر الربيع ولا النتائج العظيمة التي حملتها الثورات العالمية الكبرى.

لغويا يشتق لفظ "الإنتفاضة" من الفعل "نَفَضَ"، فمثلا نفض الثوب ينفضه نفضا، حركه ليزول عنه الغبار ونحوه، ومعنى النفض مصدر وعند الفقهاء بمعنى "التناثر" والنفضة الجماعة يبعثون في الأرض لينظروا هل فيها عدو أم لا.

أما المقصود بلفظ "الانتفاضة" اصطلاحاً فهي أحد آليات التغيير التي يُمكن أن تتخذ أشكالا تراتبية وأحيانا متقطعة وأحيانا تصاعدية، حيث يعتمد المتظاهرين أسلوب التظاهرات للتعبير عن رفضهم وسخطهم نحو قضية معينة أو كرفضهم للوضع القائم، وعادة ما تتخذ الجماهير المظاهرات والتجمعات أو الخروج إلى الشارع أو الاعتصام في الساحات الكبرى حاملين لافتات ومرددين شعارات احتجاجا ورفضا للنظام المستبد[2]

تتميز الانتفاضة عن الثورة أنها أكثر سطحية من حيث تحقيق الهدف وحتى الأسلوب، فإذا كانت تهدف إلى تغيير النظام السياسي، إلا أنها لا تمتلك تصورا واضحاً ومحدداً حول طبيعة النظام الجديد المراد تحقيقه، أي أنها لا تمتلك أي رؤية مستقبلية ناضجة وواعية حول التغيير المطلوب، فهي في الأساس مجرد رد فعل عفوي يسلكه الشعب ويصعب عليه الارتقاء به إلى مستوى الثورة، وبالتالي عادة ما تكون عاجزة عن تحقيق مطالب الشعب حتى وإن تمكنت من الإطاحة بالنظام .

كما أن الحِراك أشمل وأعم من الانتفاضة، لأن الانتفاضة جزء من الحِراك، فالجماهير

---

* يلاحظ أنّ مارك لينش الباحث الأكاديمي والمختص في شوؤن الشرق الأوسط ومنطقة شمال افريقيا **MENA region** والذي كان أول من استعمل مصطلح الربيع العربي قد تراجع عن استخدامه، فمعظم أبحاثه وأعماله الأكاديمية الجديدة حول الظاهرة، معنونة باسم الانتفاضات العربية، من أهم أعماله المميزة كتاب:

The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East

[2] محمد بوجنال، مرجع سابق.

تنتفض عن طريق التظاهر، الاحتجاج والاعتصام التي هي إحدى مظاهر الحِراك.

كما تعتبر الانتفاضة المرحلة الأساسية من الدورة السياسية التي يطلق عليها اسم الثورة، والثورة هي الكل، أما الانتفاضة فهي الجزء.

الفرع الثالث: الحِراك العربي ومصطلح "الثورة"

لعل أكثر المصطلحات مبالغة لتوصيف ما حدث من تحولات في المنطقة العربية، هو مصطلح "الثورات العربية"، ربما هذا يرجع ذلك، إلى هول الحدث ومفاجأته التي يتقاطع مع خصوصية الثورات العالمية، للوهلة الأولى اعتقد الكثير أن ما يحدث في المنطقة العربية هو ثورة حقيقية بمعنى الكلمة، لكن الأكيد أن المخرجات التي عرفتها هذه الدول كانت أقرب إلي مفهوم "الحِراك" منها إلى مفهوم "الثورة"، التي تُعبر عن تغيير جذري وعميق يشمل جميع نواحي الإجتماعية، السياسية، الإقتصادية وحتى الفكرية والأيديولوجية، وهو الأمر الذي يختلف تماما عن ما حدث في دول الحِراك، لأن التغيير شمل فقط رأس النظام ولم يحدث تغييرات عميقة على مستوى الأطر والمنظومات الأخرى، بل أن بعض الدول شهدت عودة للنظام السياسي القديم بوجوه جديدة، كما عبرت عن ذلك بوضوح الحالة المصرية.

أ. تعريف الثورة:

تجد لفظة "الثورة" معناها الحديث في اللغة العربية من خلال مصطلح "الخروج" بمعنى الخروج لطلب الحق، إذ يحمل الخروج معنى القوة والعنف، لأنه يخرق بعض ما هو قائم من قوانين وأعراف، ويخرق أيضا ما يحمي هذه القوانين والأعراف من بنى وأدوات. هذا هو المشترك بين الخروج بالمعنى المستخدم في التاريخ الاسلامي والثورة بالمعنى الحديث. لذلك استخدم العرب كلمة الخروج للتعبير عن التمرد أو الثورة على الحاكم والنظام القائم [1]

أما اصطلاحا فقد وردّ تعريف الثورة في موسوعة علم الإجتماع كالآتي:

"هي مجموعة التغيرات الجذرية في البنى المؤسسِة للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا وجوهريا من نمط سائد الى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم إيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة

[1] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط 1، 2012، ص 29.

تدريجية".[1]

ورغم أن الباحث **تشارلز تيلي** يعترف بوجود نقاط مشتركة بين مفهوم الثـورة، الانقـلاب، الحروب الأهلية والتمرد، إذ من الممكن أن تتشابه مخرجاتها وتؤدي في نهاية المطاف الى اسـقاط النظام القديم وإحلال محله نظام جديد، إلا أن ما يُميز الثورة عن بقية تلك المفاهيم هي قدرتها علـى احداث تغيير جذري وشامل على كافة المستويات السياسية، الاقتصـادية والاجتماعيـة، ويعتـرف "**تشارلز تيلي**" بوجود ثلاثة ثورات كبرى كان لها بالغ الأثر في احداث تحولات جذرية وعميقة فـي مجتمعاتها وهي: الثورة الفرنسية، الثورة الروسية والثورة الايرانية. إلا أنّه يرى كل الثورات العالمية استغرقت زمنا طويلا حتى استطاعت جني ثمارها والأهداف التي جاءت من أجلها، فطبيعة العوامل البنيوية وتاثير البيئة الخارجية كلها متغيرات يمكن أن تؤثر في مسار واتجاه مرحلة ما بعد الثورة.[2]

أما المفكر **عزمي بشارة**، والذي يُعتبر من أشد المناصرين لفكرة أن ما حدث فـي المنطقـة العربية هو بمثابة ثورة حقيقية، يعرف الثورة كالآتي:

" تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفـه فـي تغيير نظام الحكم القائم في الدولة...والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة."[3]

تعريف آخر يُركز على عامل التغيير الجذري، للباحث محمد الاخصاصي، حيـث يعـرف الثورة كالآتي:

"هو مفهوم يشار به الى نظام اجتماعي، سياسي ثقافي جديد، يولد من رحم "التغيير الثـوري الذي تتقاطع، في مسلسل أحداثه، حركة اجتماعية في العمق، وريادة سياسة في الطليعة، في سـياق تفاعل جدلي بينهما، تتولد منه روح ثورية تفضي الى تغيير جذري، يقود بدوره الى قيـام كيـان سياسي جديد مبدأه الحرية، ووجهته تدبير آليات ممارستها على صعيد الدولة والمجتمع، وهكذا فان التغيير السياسي الذي لا يقود إلى تغيير في بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي لا يكون ثوريا، كما

[1] الأسود شعبان الطاهر، **علم الإجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبناني، 2003، ص 47.

[2] عصام الشافعي، "الثورات العربية: الأسباب والمسارات والمآلات"، **مجلة البيان**، الرياض، ع 09، 2012، ص ص 73-90

[3] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 29 .

أن السلطة الجديدة الناجمة عنه ليس بالضرورة سلطة ثورية."[1]

ب. محددات الثورة:

منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، تم تحديد مفهوم الثورة من خلال أربع محددات رئيسة :[2]

- **المحدد السياسي:** ونقصد به تمسك وتشبث الطبقة السائدة بالحكم ورفضها لكل أشكال التغيير، وهذا يفسر بسبب رغبتها في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والمزايا الاجتماعية التي ظلت تتمتع بها في ظل الوضع القائم .

- **المحدد السوسيولوجي:** يقصد به الصراع الناتج عن التناقضات التي أحدثها الوضع القائم داخل المجتمع، فالثورة هي نتاج الصراع بين أقلية تحتكر الثروة وكل الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، وطبقة أخرى هي أغلبية تفتقر إلى كل شروط الحياة الكريمة.

- **المحدد السيكولوجي:** يقصد به شعور الجماهير بالإحباط، القمع، الحرمان والقهر الذي تتعرض له بسبب استبداد الطبقة أو الجهة المسيطرة، وهي مشاعر تولد الكره والرغبة في التحرر وفك قيود الطغيان.

- **المحدد الإيديولوجي:** يركز هذا المحدد على الأبعاد القيمية لمفهوم الثورة، كنشر قيم الحرية والتحرر، ورغبة في بناء عالم يسوده العدل والمساواة .

ج. تقاطع الحِراك العربي مع الثورات العالمية الكبرى.

يذهب الكثير من الباحثين والمفكرين العرب إلى اعتبار أن "الثورة" هو المصطلح المناسب للتعبير عن هذه التحولات، فالذي حدث على أرض الواقع ليس بربيع أو تمرد أو حِراك بل هو فعل ثوري بامتياز، كما عبر عن ذلك بوضوح الدكتور "عبد الخالق عبد الله" بقوله:

"هي الثورة بعينها وهدفها إنهاء القديم الذي فقد صلاحيته، والتأسيس لكل ما هو جديد، بل هي أعظم الثورات فقد تميزت عن غيرها كونها من أكثر الثورات سرعة سلمية وفجائية في التاريخ البشري، ثورة ضد الفساد والاستبداد، وهدفها كهدف كل الثورات في التاريخ، إقامة الحرية والعدالة

[1] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص 126

[2] محمد بوجنال، مرجع سابق.

الاجتماعية والمساواة والقضاء على التسلط والتفرد في الحكم".[1]

ويحاول هؤلاء مقارنة مجريات الحِراك العربي مع أهم الثورات العالمية تأثيرا في التاريخ الإنساني، من خلال رصد أهم المظاهر المشتركة التي تجمع الثورات العربية بكبريات الثورات الأوروبية، وتتجلى هذه النقاط في العناصر التالية:

1.مساهمة البيئة الخارجية:

تتجلى مساهمة البيئة الخارجية في إنجاح أو فشل الثورات من خلال جانبين:

أ. دور الفواعل الخارجية:

يربط العديد من الباحثين نجاح الثورات بدور القوى الخارجية، والتي في كثير من الأحيان تساهم في نجاح أو فشل الثورة، فعلى مر التاريخ كانت القوى الكبرى تعتمد أسلوب التحالفات لإحباط الثورات عندما ترى أن هذه الثورات قد تهدد مصالحها، في المقابل تجد بعض الثورات مساندة خارجية إذا رأت القوى الخارجية أنها ستستفيد من تلك الثورة، فقد تعمل على خلق شروط نجاح ثورة من بين عدد من الثورات التي يتم إفراغها وإفشالها للحفاظ على ميزان القوى وكذا النفوذ، وهو ما حدث بالفعل مع دول أوروبا الشرقية **1989**، حيث لم يسمح المعسكر الغربي بقيامها إلا بعد التأكد من ضرورة تصفية الإتحاد السوفيتي والإطاحة به في إطار ما يعرف بصراع الحرب الباردة.

انطلاقا من هذا التفسير يحاول بعض الباحثين مقارنة ثورات أوروبا الشرقية **1989** بما حدث في المنطقة العربية، أي التركيز على موقف القوى العظمى من الحِراك العربي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،والتي وإن بدت مترددة للإعلان عن موقفها غداة اندلاع المظاهرات الشعبية، إلا أنها سارعت إلى تأييد إرادة الشعوب، بعدما رأت أنه سيخدم مصالحها بطريقة معينة. [2]

ب. تأثير التقدم التكنولوجي في إنجاح الثورات:

ساهمت الثورة المعلوماتية على تعدد وسائطها في نجاح وانتشار الانتفاضات الشعبية، وهو نفس الدور الذي لعبته الثورة الضناعية في أوروبا، فقد ساعدت الطبقة الوسطى بفضل آلياتها

[1] عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص 452

[2] محمد بوجنال، مرجع سابق.

ووسائل اتصالها من الدعوة والتخطيط للثورة.

ج. دور الطبقة الوسطى:

السمة المشتركة الأخرى التي يعتقد البعض أنها تتقاطع مع الحِراك العربي، هو مساهمة الطبقة الوسطى في الثورات الكبرى، فقد كانت هذه الطبقة طرف أساسي في إسقاط الأنظمة الملكية في أوروبا، وهو الدور الذي يتقاطع مع الدور الذي لعبته الطبقة الوسطى في دول الحِراك العربي رغم تفاوت تأثير الطبقة الوسطى من دولة إلى أخرى، إذ نجدها قد ساهمت بقوة في الحالة التونسية مقارنة بالحالة الليبية.

لكن رغم وجود بعض التقاطع بين مظاهر الاحتجاجات التي عبرت عنها الشعوب العربية مع بعض سمات الثورات العالمية الكبرى، إلا أنّه من غير المنطقي اعتبار ما حدث في المنطقة العربية من تحولات على أنّه ثورة، فالثورة تحمل في كنهها تغيير جذري لكل الأنماط السياسية، الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأيديولوجية السائدة في مرحلة ما قبل الثورة، لكن ما نراه اليوم في الحالة العربية هو استمرار للأنظمة السياسية القديمة، وإن كانت بوجوه مختلفة، فلا تزال العديد من رموز النظام التسلطي يلعبون أدواراً مهمة في الحقل السياسي الجديد، كما أن مؤشرات إعادة الهيكلة الاجتماعية بإعادة توزيع الثروات والأراضي لا أثر لها، أما المتابعات والمحاسبات القانونية فتتميز بالمراوغة والبطء وهي سمات تتناقض وروح الثورة.[1]

في الواقع لا تتحدد أي حركة ثورية اجتماعية أو سياسية بأسلوب التغيير الذي تعتمده، سواء كان عصيان، تمرد، أو مظاهرات شعبية، وإنما تتحدد بمضمون المشروع الذي تحمله، هل يُغير علاقة السلطة والثروة، أم يعيد إنتاجها بشكل جديد.

الفرع الرابع: الحِراك العربي ومصطلح "التغيير السياسي"

على غرار بقية المصطلحات الأخرى، فضل بعض الباحثين وصف ما حدث في الوطن العربي تحت مسمى "التغييرات السياسية"، وهو مصطلح فضفاض مقارنة بالمفاهيم الأخرى.

ربما كان الغرض من استعماله تجنب الدخول في جدل مفاهيمي عقيم، خاصة وأن الظاهرة لم تكتمل بعد، فمن السابق لأوانه الحكم على ظاهرة هي قيد التشكل.

[1] محمد بوجنال، مرجع سابق.

يعرف **أسامة الغزالي حرب** التغيير: على أنه ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظام السياسي يتم بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة الى طبقة أخرى.

كما يرى المفكر عابد الجابري بأن التغيير عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث انقلاب تاريخي بمختلف مظاهره، وهو أيضا ما ذهبت إليه الدكتوراه ثناء فؤاد عبد الله بأنه انقلابا تاريخيا على صعيد الفكر والمعتقد، وانقلابا في الوعي.[1]

والتغيير السياسي كذلك هو "مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الأهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول، كما يُقصد به الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي أو دستوري. [2]

والتغير السياسي السلمي قد يطلق عليه مصطلح (إصلاح) ويمكن اعتباره مرادفا للتغيير الدستوري في القيادة أو لإعادة بناء المجتمع.

هناك من الباحثين من وضع شروط معينة، تتحقق عن طريقها عملية التغيير السياسي:

- أن تكون هناك حالة غير طبيعية تستلزم تغييرها، ففي ظل غياب هذا الحالة ليس هناك مبرر للتغيير، قد تعبر هذه الحالة عن غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المر وعدم الاستقرار.
- أن يتجه هذا التغيير نحو تغيير الأوضاع الى ما هو أحسن وأفضل، فتسود الحرية مد الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف، أو التعليم محل الأمية أو الاستة محل الفوضى.[3]
- أن يتصف هذا التغيير بالاستمرارية والديمومة، ففي كثير من الأحيان تكون هذه التغيرات ظرفية ويتم التخلي عنها أو تجاوزها مع مرور الوقت، لذلك فالتغيير المقصود هنا هو التغيير الجوهري، الذي يحمل أبعاد طويلة المدى، وليس مجرد عملية تغيير نظام سلطوي الى نظام ديمقراطي ضعيف، يكون من السهل الانقلاب عليه، بل قد يؤدي الى نظام أكثر ديكتاتورية من

[1] عبد الله ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997،ص44.
[2] صبري إسماعيل وربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1994،ص 47 .
[3] خالدي سعاد، مرجع سابق، ص 204 .

النظام القديم، كما رأينا مع الحالة المصرية .

هناك عوامل أيضا تساهم بقوة في دفع عجلة التغيير السياسي، والتي من أهمها:[1]

- **الرأي العام:** وهي الضغوطات التي تصدر عن المجتمع، والتي تدفع النظام السياسي إلـ إجراء تغييرات، إصلاحات تستجيب لمتطلبات المجتمع وطموحاته.
- **حدوث تغيير مهم في توجه بعض الأحزاب السياسة:** يقصد به تغيير نفوذ وقـوة بعـ الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أي تغيير في أهدافها ووسائلها.
- **التداول على السلطة:** يحصل التغيير في الدول الديمقراطية التي تتميز بوجـود انتخاب دورية ونزيهة، أما في الدول التسلطية الأخرى عادة ما يحصل التغيير عن طريـق الـ خاصة انتهاج أسلوب الانقلابات الفجائية، وهو ما يعني في كـلا الحالتين بداية تشكل سياسي جديد في الدولة.
- **تأثير البيئة الخارجية:** ويقصد بها الضغوطات الخارجية التي تمارسها بعض الدول لاـ القوى الفاعلة في النظام الدولي والتي عادة ما تستعمل المنظمات الدولية كورقة ضغط الدول من أجل إحداث تغييرات داخلية، فالواضح أنَ الضغوطات التي مارسها صندوق الدولي على الجزائر بداية التسعينات مقابل إعادة جدولة الديون كان من بين العوامل التـ دفعتها إلى التوجه نحو التعددية الحزبية والتخلي عن النظام الاشتراكي. كما أن التحـو الخارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد يؤثر في إعادة صـبـ السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية

إن تعدد المفاهيم حول وصف ظاهرة معينة، هي محور اهتمام العلوم الاجتماعية، يعد أمـر طبيعي، لأن أي ظاهرة اجتماعية ترتبط بتغيير النظام السياسي من خلال الفعل الاجتماعي، لا يمكن أن تتواجد بمفردها ،أي معزولة عن بقية المسارات أو الظواهر الاجتماعية الأخرى، فهي في كثير من الأحيان متداخلة ومترابطة فيما بينها رغم وجود فوارق تُميزها، فالأكيد أنّ هناك اختلاف بـين

[1] خالد تلعيش، "إصلاح البنية المؤسّساتية للدولة وأثرها في ترشيد القرار"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع. 15، 2016، ص ص 60-70 .

[2] مجموعة من الباحثين،" قراءات نظرية التغيير السياسي: المفهوم والأبعاد"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، أفريل 2016، ص 05.

ظواهر الانقلاب العسكري، الثورة، الإصلاح، حركات التمرد، العصيان والانتفاضات، الحِراك السياسي، إلا أنها في الغالب تتداخل فيما بينها وقد تقود إحداها إلى الأخرى، فقد يقود تمرد شعبي إلى انقلاب من داخل النظام، وقد يؤدي التمرد إلى إصلاح في داخل النظام، والعكس أيضا صحيح.[1]

إن محاولة قراءة النماذج السابقة للثورات العالمية المعروفة والسعي لإسقاطها على الحالة العربية، يصطدم بإشكالية رئيسة، فجميع النماذج السابقة لا تستوعب هذا النوع من الحِراك كما أنها لا تطرح مؤشرات للتنبؤ بمستقبله، فالظاهرة العربية تطرح اليوم نموذج مستحدث يختلف تماما عن الخبرات الاجتماعية والتاريخية السابقة، كالتغيير، الثورة، الإصلاح، التمرد....الخ، فهذا النمط الجديد من التغيير مدفوع بقوة اجتماعية عظيمة، كما أنّه استطاع إسقاط رأس النظام وتفكيك كل المؤسسات المرتبطة به إلا أنه لم يستطيع الوصول إلى السلطة.[2]

مما لا شك فيه أن الحِراك العربي تميز بخصائص فريدة من نوعها، جعلته يُنتج نمطا مستحدثا بامتياز، يختلف تماما عن ظواهر التغيير الاجتماعي والسياسي السابقة، ويمكن حصر أهم هذه السمات في العناصر التالية:

- **السلمية:** تميزت بسلوك مدني فردي من نوعه، عبر بطريقة حضارية عن مطالب إنس اجتماعية .
- **التلقائية:** حيث كانت الانتفاضات عفوية وسريعة الانتشار، غير مسيسة أو موجهة م طرف جهة معينة.
- **غياب مشروع واضح:** لم تعبر مطالب الحِراك عن أي مشروع سياسي أو إيديولو واضح المعالم ومحدد الأهداف، بل كان في جوهره عبارة عن مطالب اجتماع إنسانية.وهذا ما يفسر تعثر المرحلة الانتقالية لمعظم دول الحِراك العربي نتيجة غيـ تصور استراتيجي بعيد المدى لتلك الانتفاضات الشعبية[3]
- **الدور الريادي لمواقع التواصل الاجتماعي:** تميز الحِراك بالاستعمال المكثف لوسـ وتقنيات التكنولوجيات الحديثة، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، فقد وفرت هذه الوسـ

[1] عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 31

[2] خليدة كعسيس،" الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، **المستقبل العربي**، ع. 142، مارس 2014، ص 224.

[3] المرجع نفسه، ص 227.

قنوات للمشاركة السياسة أكثر فعالية واحترافية، تجاوزت بذلك الدور المُخيب للأحزاب السياسية وبقية منظمات المجتمع المدني.

- **التأطير الإعلامي للحراك:** يقصد بها مساهمة خصوصا بعد الفضائيات العربية ومنها عل الخصوص قناة الجزيرة في تعبئة الحِراك وشحن مناطق أخرى من العالم العربي.
- **دور الشباب في الحِراك:** معظم من شارك في الانتفاضات الشعبية هم من فئة الشباب ينتمون الى الطبقة الوسطى .

المطلب الثالث: الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الحِراك العربي

شهدت المنطقة العربية ومنطقة المغرب العربي تحديدا، منذ أواخر **2010**، وعلى غير المتوقع حراك جماهيريا مفاجئا ،ضد أنظمة تسلطية ظلت قابعة في الحكم لعقود طويلة من الزمن ولا شك أنّ هذا التغيير لم يأت من العدم، وإنما جاء كنتيجة حتمية لحالة الاحتقان الداخلي من جهة وضغوط البيئة الخارجية من جهة أخرى.

ورغم أن بداية انطلاق الانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية جاء نتيجة محرك ظرفي عارض يستحيل التنبؤ به وتقدير آثاره، تمثل في إقبال **محمد بوعزيزي** التونسي بإحراق جسده، احتجاجا على المهانة التي تعرض لها من طرف مصالح الأمن التونسية، إلا أنّ الأسباب الحقيقية والكامنة وراء الحدث مترابطة ومتشابكة، تُعبر في جوهرها عن فشل رهيب للأنظمة العربية منذ حصولها على الاستقلال في بناء مشروع الدولة الوطنية.

تُثير ظاهرة الحِراك العربي تساؤلات مركزية، تتعلق حول طبيعة العوامل التي دفعت بهذا الحِراك في ذلك التوقيت بالذات، فهل جاء الحِراك نتيجة لحالة الاحتقان الداخلي التي تعيشها الأوطان العربية أم كان نتاج لمجموعة من التفاعلات الإقليمية والدولية ؟ أم هو ببساطة عبارة حركة شعبية مطلبية تُعبر في جوهرها عن رغبة الشعوب العربية في تحقيق كرامتها ،والانعتاق من ديكتاتورية الأنظمة الفاسدة .

ومن أجل وضع تصور مناسب لتلك الأسباب، سوف نُحاول تقسيمها إلى قسمين رئيسيين:

الفرع الأول: الحركيات الداخلية

للوهلة الأولى لحظة سقوط نظام بن علي بتونس، بدى واضحًا أنّ هذا الحدث لم يكن بفعل

تأثير عامل خارجي – رغم أن هذا العامل سيكون له دور بارز في المرحلة اللاحقة للحراك – وإنّما يرجع بالأساس إلى ضعف الجذور السياسية والاجتماعية لنظام **زين الدين بن علي** وفقدانه المشروعية والرضا الشعبي .[1] وعلى الرغم من وجود بعض الخصوصيات التي تُميز دول الحِراك العربي عن بعضها البعض، إلا الأكيد أنّ هذه الدول كانت تشترك في عدة خصائص، بالنتيجة كان من الطبيعي أن تتشابه الدوافع الداخلية المنتجة للحراك الشعبي.

1. العوامل السياسية:

أ. فشل مشروع دولة ما بعد الاستقلال:

سعت الأنظمة السياسية العربية منذ حصولها على الاستقلال إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة، إلا أنّ كل المشاريع التحديثية كللت بالفشل الذريع، هذا الفشل مع الوقت أدى إلى تراكم الشعور بالإحباط واليأس لدى المواطن العربي، في ظل سيطرة الدولة التي ألهت الفرد الحاكم، وامتهنت كرامة الشعب وأدلته وأرعبته بواسطة القمع الوحشي المستمر.

ب. الانغلاق السياسي:

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تحولات مهمة ليس على مستوى هيكل النظام الدولي فحسب، إنما التحول أيضا حدث على مستوى القيمي والمعياري، الذي ألّه الديمقراطية الغربية وجعلها النموذج الأصلح والأوحد، ودفعت بذلك جميع دول العالم الاقتداء به سواء طواعية أو إكراها، انطلاقا من مخرجات البيئة الخارجية ، حيث كان لزاما على الدول العربية المعروفة بأنظمتها المغلقة أن تعيد ترتيب بيتها الداخلي وتفتح المجال للحريات السياسية عن طريق إجراء إصلاحات سياسية وهيكلية، لكن للأسف معظم الإصلاحات التي قامت بها الدول العربية كانت شكلية ومحدودة، لم تستطيع إحداث أي تغيير في مضمون المنظومة السلطوية.

وحتى الدول التي فتحت الفضاء السياسي أمام التعددية السياسية والحزبية كالمغرب، الجزائر، الكويت، مصر، اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والإعلام ومنظمات المجتمع المدني . [2]

---

[1] محمد علي محمود، سعد السعيدي، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، **مجلة الكوفة**، م. 01، ع. 17، 2013، ص 361.

[2] دينا شحاتة ومريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي"، **السياسة الدولية**، م. 64، ع. 184، أفريل 2011، ص 12

إلى جانب إقصاء المعارضة، والسيطرة على الأحزاب السياسية وتفريغها من محتواها، من خلال تقليص دور الأحزاب الوطنية غير الموالية للحكم، ما أدى إلى ضعف الأحزاب المعارضة وعدم قدرتها على تأطير المجتمع والتعبير عن معاناته وترجمة تطلعاته .[1]

في ظل استمرار هذه الوضعية، أنتجت حالة الانسداد السياسي نمطين أساسيين للتغيير:[2]

- **النمط الأول:** ظهور حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو مذهبي، نجحت في تحدي سلط الدولة المركزية بواسطة الدعم الخارجي، فاستطاعت إما تحقيق الانفصال عن السلط المركزية كحالة السودان، أو تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية كحالة لبنان، العراق، الصومال، العراق.
- **النمط الثاني:** ظهور حركات احتجاجية مفاجئة ذات طبيعة أفقية، تضم فئات مجتمعية مختلفة وإن كان أغلبها ينتمي إلى الطبقة الوسطى، والتي تسعى إلى إسقاط النخب الحاكمة من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق، كما حدث ذلك في كل من تونس مصر، ليبيا، سوريا واليمن.

ج.الفساد السياسي:

رغم أن الفساد ظاهرة عالمية موجودة في كل الدول والأمم، إلا أنّ الظاهرة أصبحت تعرف انتشارا خطيرا داخل المجتمعات العربية.

يقترن عادة الفساد في الأقطار العربية بالاقتصاد الريعي الذي يعتمد على الإيرادات النفطية والفوائض المالية في مؤسسات القطاع العام والتحويلات الخارجية، ومن خصائص الدخل الريعي أنه يُنتج من امتلاك الدولة ومصادر هذا الدخل ويؤول إلى الخزينة العامة، أو بعض الفئات الحاكمة تلقائيا من دون رضى أو تعاون أطراف أخرى في المجتمع، كما الحال في الإيرادات الضريبية وبتالي لا يمر في قنوات تعرضه للمساءلة والمحاسبة. فمعظمه يُبرم في إطار اتفاقيات تعقدها الدولة مع أطراف خارجية بعيداً عن الشفافية والمراقبة العامة، وبذلك يصبح ملكية العوائد الريعية ،والتصرف بها عنصراً مهماً في تعزيز قوة النظام وتمكينه من تخصيص مبالغ ضخمة لحماية نفسه وإدامة حكمه.[3]

---

[1] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص 122

[2] دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 12

[3] داود خير الله، "الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي"، في الفساد واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي، تحرير داود خير الله، الدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، ط 1، 2015،ص 55 .

ولم تسلم الدول العربية غير الريعية أيضا من ظاهرة الفساد، ففي حين أشادت العديد من تقارير المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بارتفاع معدلات التنمية في كل من تونس ومصر، حيث بلغت نسبة النمو في قطاع الخدمات والسياحة بين **6** إلى **7%**، لكن بسبب استفحال الفساد، وانتشار ممارسات الاحتكار وسوء توزيع الثروة أدى إلى حرمان سواد الشعب من جني آثار التنمية[1]. كما أنّ الفساد عندما ينتشر ويتجذر، يُقوض سلطة الدولة ومؤسساتها ويفتح المجال للتمرد ويزيد من مخاطر النزاعات الداخلية والنزاعات دورها تضاعف من مخاطر الفساد، أي هناك علاقة متبادلة ومتداخلة تهدد أمن واستقرار الدولة. [2]

إنّ كل الانتفاضات الشعبية التي شملت دول الحِراك العربي، كانت تُعبر عن استياء صارخ ونقمة شعبية، ورغبة في إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمة الحكم السائدة، ولقد تصدرت شكاوي الفساد مطالب الجماهير الشعبية، وبالنتيجة لا يوجد نظام سياسي في التاريخ قادر على الاستمرار إذا قررت الأغلبية إسقاطه.

2. العوامل الإجتماعية والإقتصادية:

أ. تنامي الهويات الفرعية:

عرفت العديد من الدول العربية مع نهاية الحرب الباردة، تزايد مطالب الهويات الفرعية على حساب الولاءات الوطنية، الأمر الذي أحدث خلل في النسيج الاجتماعي داخل المجتمعات العربية، ويرجع ذلك إلى تأثير عاملين رئيسيين:

- **التحول على مستوى النظام الدولي:** أيقظ تفكك جمهوريات الإتحاد السوفيتي وظهور جديدة، النزعة العرقية والطائفية لدى الكثير من الأقليات المنتشرة في دول العالم، والت ظلت لوقت طويل مكبوتة بسبب طبيعة الحرب الباردة التي كانت دائرة بين المعسكر حيث مثلت نهاية الحرب الباردة الفرصة التاريخية لكثير من الأقليات للمطالبة بحقوقه والتعبير علانية عن حقها في تقرير مصيرها، والحقيقة أن هذه المطالب كان مدفوع ومدَّعمة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في كثير من الأحيان من قبل قوى دول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، تمظهر ذلك من خلال دور المنظمات الحقوقي

[1] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص 122.

[2] دواد خير الله، مرجع سابق، ص 56.

حيث شهدت نهاية الحرب الباردة نشاطا واضحا للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، الـ كان دورها في كثيرا من الأحيان مبالغ فيه، يهدف في الحقيقة إلى التحريض أكثـر م التدعيم والحماية.

- **السلوك الاقصائي اتجاه بعض الأقليات:** عملت النظم السلطوية لفترات طويلة علـى كب الحريات الثقافية والدينية، فبِسبب انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السيا المدنية، تم تهميش الكثير من الجماعات العرقية والطائفية وحرمانها من التعبير بحرية هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، مثلما حدث مع الأكراد والشيعة في العراق، كما حا الكثير من الحكومات العربية فرض الهوية الثقافية العربية السنية على الطوائف الأخرى خلال المنظومة التعليمية والإعلامية المهيمنة، وبالتالي منعها من التعبير عن مطالبها بـ قانوني وشرعي.[1]

ونتيجة لاستمرار حالة الاحتقان وسوء تعامل الأنظمة المتعاقبة مع مطالب هذه الجه التي كانت في جوهرها مطالب اجتماعية، ثقافية واقتصادية، انتقلت إلى مطالب ذا انفصالي اتضحت آثارها جليا مع انفصال الإقليم الجنـوبي عـن السـودان الأم، ، أصبحت الكثير من الدول العربية مُهددة بخطر التفكك على الطريقة السـودانية، كـ ولبنان وربما ليبيا.

ب. التهميش الاجتماعي والاقتصادي:

حسب المنظمة العربية للتربية والفنون فإنّ ما يقارب ثلث سكان العالم العربي يعيشون تحت وطأة الأمية، أي حوالي **100** مليون أمي عربي (يرزخون تحت *نير*)،الفقر والتخلف، ويشـكلون قنابل متفجرة داخل أوطانهم[2].

كما بلغت نسبة هجرة الأدمغة العربية حوالي **50%**، حيث أُجبر الكثير من أصحاب الخبرة، أطباء ومهندسين وعلماء وأيدي عاملة من المهرة والفنيين، إلى الهجرة خارج أوطانهم لتسـتوعبهم الدول المتقدمة وتستفيد من قدراتهم وإمكاناتهم وخبراتهم.[3]

[1] دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 12 .

[2] عبد الله تركماني، مرجع سابق، ص 10

[3] المرجع نفسه.

كما أشار تقرير التنمية البشرية العربية سنة **2009** إلى التهديدات التي يتعرض لها الأمن الإنساني داخل الدولة العربية، بسبب عجز الحكومات العربية المتعاقبة عن توفير خدمات نوعية في مجال التعليم، الصحة، والتغذية تلبي حاجيات المواطن العربي وتصون كرامته.

فكل الحكومات العربية سعت إلى تحقيق أمن الدولة وتعظيمه على حساب أمن المواطن، رغم أن الإنسان هو مركز الأمن وجوهره.[1]

التركيز على تعظيم الجانب العسكري وإهمال الجانب الإنساني، وهذا ما يتضح جليا من خلال الأرقام التي قدمها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام سنة **2010** حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أوضحت الدراسة أن الحكومات العربية أنفقت ما يقارب **117 مليار دولار** على الإنفاق العسكري، بينما يعيش نحو **34.6 مليون** عربي تحت خط الفقر الدولي الذي تبلغ قيمته دولارين في اليوم، فيما تراوحت نسبة البطالة بين الشباب العربي – باستثناء الإمارات العربية المتحدة **6**٪ – ما بين **16** ٪ و**46**٪.[2]

ج. الفشل التنموي:

بالرغم من أنّ معظم الدول العربية قد تحصّلت على استقلالها مع نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي، بالإضافة أنّ معظمها يتوفر على موارد مادية وبشرية هائلة، إلا أن كل النماذج الاقتصادية المُنتهجة من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة لم تنتج اقتصاديات مستدامة وتنافسية، ففي حين كان القطاع العام يُدير ويتحكم في الاقتصاديات الريعية – التي تقوم أساسا على إنتاج وتصدير المحروقات – والذي حققت فائضا كبيرا في الميزان التجاري، إلا أنّه في ظل غياب القطاع خاص مستقل والمتميز بأدائه العالي وارتباطه بالأسواق العالمية، جعل المنطقة تعيش شُحا في أسواق وفرص العمل خاصة إذا ربطناها بالتحديات الديموغرافية التي عرفتها جل الدول العربية.[3]

ورغم أنّ الأسباب الاقتصادية لم تمثل وحدها السبب المباشر لتفجر الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية، إلا أنها بالتأكيد شكلت الجزء الأكبر من هذه الأسباب، خصوصا إذا ما

[1] Aissa El Hassane, "The Arab Spring: Causes, Consequences, and Implications", **United States Army War College**, March, 2012, p 05
[2] Idem.
[3] Aissa El Hassane, op. cit, pp 02-03

ربطناها بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الحِراك، فمع بداية الأزمة العالمية سنة **2008**، والتي رافقتها السياسات الخانقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لقد تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في دول الحِراك العربي لتبلغ ذروتها مع حلول النصف الثاني لسنة **2010** والذي شهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار الأغذية والطاقة، فبالرجوع الى الإحصائيات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ارتفعت أسعار العديد من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى بشكل كبير منذ جويلية **2010**، حيث قفزت أسعار الذرة بنسبة **74**٪، القمح بنسبة **84**٪، السكر بنسبة **77**٪ والزيوت والدهون بنسبة **57**٪، كما أشار التقرير إلى أنّ مؤشر أسعار المواد الغذائية ارتفع في جانفي 2011 بنسبة 3.4٪ عن ديسمبر **2010** ليصل إلى **231 (1990 = 100)** وهو أعلى مستوى منذ شروع المنظمة في قياس أسعار المواد الغذائية عام **1990**.[1]

وقد تزامن ذلك مع ارتفاع تكاليف الطاقة بشكل كبير، حيث قفزت أسعار النفط الخام سنة **2010** من **75** دولارا للبرميل في شهر جويلية إلى **91** دولارا للبرميل في شهر ديسمبر ثم إلى **109** دولار للبرميل في مارس **2011**. ووفقا لوكالة الطاقة الأمريكية فقد ارتفعت الأسعار بنسبة **29**٪ بين عامي **2009** و**2010**.[2]

تقاطعت هذه الظروف مع استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي، والتي أدت إلى سوء توزيع الدخل الوطني، حيث تتحكم أقلية من السكان بالقسم الأكبر من هذا الدخل، في حين بقيت أغلبية المجتمع عرضة لشبحي الفقر والبطالة، وتكمن خطورة البطالة في حرمان العامل من تلبية احتياجاته الأساسية، فكان من الطبيعي أن يُقدم البوعزيزي على حرق نفسه ويُنذر إلى انطلاق فيما يعرف بالحِراك العربي.

د. الطفرة الشبابية:

لعل ما ميّز الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في تونس ثم انتشرت إلى بقية أرجاء المنطقة العربية، هو أنّ غالبيتها كان من عنصر الشباب، هذا ما يُفسر إلى حد بعيد أنّ العنصر الأكثر تضررا من سياسات الأنظمة التسلطية هي فئة الشباب، حيث يُمثل الشباب في المرحلة العمرية من **15** إلى **29** سنة أكثر من ثلثي سكان المنطقة العربية، وبالنظر إلى حجم هذه الفئة داخل الدول

[1] George Joffé, "The Arab Spring in North Africa: origins and prospects", **The Journal of North African Studies,** Vol 16, N 04, 2011, p 509
[2] Idem.

العربية كان من المفروض أن تكون من أكبر الدول المُنتجِة في عالم، نظراً لما تتمتع به من طاقة بشرية شبابية هائلة، لكن واقعيا يتضح أنّ مستويات البطالة في العالم العربي بلغت **25 %** مقارنة بالمتوسط العالمي **14.4%**، والأسوأ من ذلك أنّ نسبة البطالة تتركز بين خريجي الجامعات، حيث يُمثل الشباب المتعلم نحو **95%** من الشباب العاطل عن العمل .[1]

وحتى بالنسبة للشاب الذي حالفه حظ واستطاع بعد جهد جهيد، ووساطات متعددة، أن يجد له وظيفة دائمة ومستقرة، فإنّ أجره الشهري الزهيد لن يستطيع أن يوفر له تكاليف تأسيس عائلة والتفكير في الزواج نظرا لتدني مستويات الأجور في أغلب الدول العربية – باستثناء دول الخليج – وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة بين أوساط الشباب.

هذا الواقع الاجتماعي المُر، صاحبه التعسف السياسي وحرمان الشباب العربي من ممارسة أغلب حقوقه الأساسية، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء واجباته المدنية والسياسية، كعزوفه عن الانتخاب والمشاركة السياسية. ولعل هذا ما يُفسر الانجذاب الشديد للشباب العربي نحو وسائل التواصل الحديثة، فقد وجد فيها ضالته، وملاذا آمنا يستطيع من خلالها التعبير عن أفكاره، همومه وآماله التي خطفتها الأنظمة العربية، وبالفعل كانت وسائل الاتصال الحديثة الداعم الأكبر في نجاح الشباب للتخطيط للمظاهرات الشعبية وإسقاط الأنظمة الاستبدادية.

الفرع الثاني: الحركيات الخارجية

لقد كان لتأثير البيئة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي دور في تصاعد التناقضات السياسية والإيديولوجية داخل الأوطان العربية من جهة، واستفحال الأزمات الداخلية، التي مهدت إلى قيام الانفجارات الشعبية من جهة أخرى، وقد تجلى دور العوامل الخارجية في اندلاع موجة الانتفاضات الشعبية، أولا من خلال المناهج والآليات التي اعتمدتها القوى الفاعلة في النظام الدولي، مع التطورات التي عرفتها المنطقة العربية، ومحاولة تكييفها بما يتلاءم مع مصالحها الإستراتيجية، وثانيا من خلال دور وسائل والتقنيات الحديثة في إنجاح الحِراك العربي.

أ. دور السياسة الأمريكية في المنطقة العربية:

اختلف العديد من الباحثين بشأن تأثير ودور العامل الخارجي في تحريك الشارع العربي، إذ

[1] دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 11

نجد هناك تفسيرين مختلفين:

التفسير الأول: يرى أنّ الاحتجاجات الشعبية التي عصفت بالمنطقة العربية مؤخرا لم تكن إلا صناعة محلية خالصة، لا دور للخارج فيها، والدليل على ذلك أن معظم العواصم الغربية وعلى رأسها واشنطن أبدت في البداية تخوفاً ملحوظاً، وترددت في إبداء رأيها فور اندلاع الانتفاضات الشعبية، اتضح ذلك جليا من خلال التصريحات المتناقضة والمتضاربة للخارجية الأمريكية بشأن موقفها من النظام قديم في كل من تونس ومصر.[1]

التفسير الثاني: يرى أنّ للعامل الخارجي دور محوري في تحريك الشارع العربي، معللين ذلك من جهة بالضجة التي أحدثتها وثائق ويكيليكس، حيث كشف الموقع عن أمور في غاية سرية، تتعلق بفساد الحكام العرب وحاشيتهم وتورطهم في مسائل غير أخلاقية، إلى جانب عرضه إلى أرقام دقيقة حول الثروة الفاحشة التي يمتلكها هؤلاء في مختلف البنوك الأوروبية والأمريكية، ومن جهة أخرى إلى طبيعة الإستراتيجية الأمريكية الاستباقية التي انتهجتها الإدارة الأمريكية منذ سنوات، تمهيدا لاندلاع الحِراك العربي والتي يمكن توضيحها من خلال التدابير التالية :[2]

- تشجيع القادة العرب على القيام بإصلاحات عاجلة من أجل فتح قنوات الحوار مع المعارضة وتثبيت القيم الديمقراطية مع تأكيد على ضرورة نشر قيم التسامح واحترام حقوق الإنسان.
  - فتح مجال أوسع لحرية الإعلام وتطويره بما يتماشى مع روح العصر.
  - تدعيم مؤسسات المجتمع المدني، مع التركيز على إعداد وتكوين مجموعات من القيا الشبابية العربية.

وقد ساهمت العديد من المنظمات غير الحكومية في تفعيل هذه الإستراتيجية الناعمة، لكن بتمويل أمريكي، أهمها المعهد الجمهوري الدولي، الصندوق القومي للديمقراطية، والمعهد الديمقراطي الوطني ومؤسسات بيت الحرية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية " **The Middle East Partnership** وغيرها من المؤسسات الحكومية.

في الواقع هناك الكثير من الباحثين يحاولون الربط بين ما حدث في المنطقة العربية والنشاط

---

[1] عادل محمد حسن العليان، "حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها"، **مجلة سر من رأي**، م. 10، ع. 38، 2014، ص، ص 50-49 .

[2] محمد الاخصاصي، مرجع سابق، ص 123

المكثف للمنظمات غير الحكومية الأمريكية منذ **2005**، التي حاولت بكل الطرق والأساليب تعبئة المجتمعات العربية وتحضيرها لهذه المرحلة الثورية، فالأمر حسب هؤلاء كان مخطط له منذ زمن.

ب.دور وسائل الاتصالات الجديدة:

لقد كان لتأثير وسائل الاتصال الحديثة دورا بارزا في السقوط المتتالي للأنظمة العربية، لدرجة أنّ البعض لم يتردد في إطلاق مصطلحات من قبيل "**ثورة فيس بوك**"، "**ثورة تويتر**" أو "**ثورة ويكيليكس**"، وهي مصطلحات تُوحي أنّ الشبكات الاجتماعية كانت السبب الرئيس وراء اندلاع الانتفاضات الشعبية.[1]

وبالفعل فقد عملت وسائل الاتصال الحديثة على إضعاف قدرة الدولة التسلطية على مراقبة الإعلام والتحكم في حركة المعلومات أو تغييرها بما يناسبها، كما استطاعت الوسائط الاتصالية الجديدة أن تثبت أنّ ديمقراطية الاتصال ليست مسألة فنية تترك في أيدي المديرين الإعلاميين وإنما هي عملية أعمق وأشمل، تتطلب مشاركة جميع فئات الشعب من أجل المساهمة في صناعة السياسات الإعلامية وتطويرها. كما أنّ الإعلام وفرّ للمواطنين ما لم تستطيع كل التقنيات والسياسات توفيره.[2]

وتتميز هذه التقنيات والتطبيقات الاتصالية بالتنوع والاختلاف بداية بتقنيات المحادثة الإلكترونية، والبريد الإلكتروني، وغرف الحوار والتراسل النصي وبرمجيات التواصل المباشر، والقوائم البريدية، وصولا إلى الأشكال العديدة للصحافة الإلكترونية[3]

فقد وجد المواطن العربي في هذه الوسائل الجديدة، الملاذ الآمن للتعبير عن غبنه وقهره، في ظل سيطرة الدولة على معظم وسائل الإعلام والصحافة، مما جعله يلجأ إلى هذه الوسائل البديلة من أجل ايصال صوته إلى كل أقطار المعمورة.

---

[1] David M. Faris," La révolte en réseau: le « printemps arabe » et les médias sociaux" , **Politique Étrangère**, Vol. 77, No. 1, Printemps 2012, p 99.

[2] سوزان منعم، "مراجعة كتاب الإنتفاضات العربية مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية"، **مجلة اضافات**، ع.31، 2015، ص 240.

[3] إبراهيم بعزيز،" دور وسائل الاتصال الجديدة في إحداث التغيير السياسي في البلدان العربية"، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 31، جويلية 2011، ص 173

1. أهم التقنيات الاتصالية المستعملة:

أ.المدونات الإلكترونية: Weblog

ورد استعمال مصطلح "المدونات الإلكترونية" لأول مرة، في ديسمبر سنة **1997** من طرف الأمريكي **جون بيرغر** John Burger، مشيرا إلى المواقع التي تُمكِن الأفراد من نشر أفكارهم والتعبير عن آرائهم بكل حرية وعفوية. ولقد تزايد استعمال المدونات في الآونة الأخيرة، لتحررها من المراقبة والضغط، كما يمكن اعتبارها شكلا من أشكال تحقيق الذات، وانتصار الفرد على النماذج الخطية للاتصال.[1]

لقد عرفت المدونات تغيرا ملحوظا مع مرور الوقت، فبعدما كانت وسيلة للتعبير عن الذات وما يُخالجها من شعور وأحاسيس، انتقلت إلى وسيلة للنقد ومنبرا يرفع الأصوات ويضُم مواد متعددة، وأعمال جريئة تناقش مختلف القضايا السياسية والثقافية، الاجتماعية.

ب. مواقع بثّ ونشر تسجيلات الفيديو:

أشهرها على الإطلاق الموقع العملاق يوتيوب، وهي عبارة عن مواقع يستعملها ملايين من المستخدمين، حيث يقومون بتسجيل فيديوهات ثم يقومون بنشرها عبر الشبكة العنكبوتية في جميع أنحاء العالم، إذ يُقَدر عدد فيديوهات موقع يوتيوب لوحده بحوالي **100 مليون فيديو** يتم مشاهدتها يوميا عبر الانترنت، كما يتم تنزيل **13** ساعة من التسجيلات في كل دقيقة، سنة **2010** بلغ عدد ما نُشر من تسجيلات عبر موقع يوتيب في **60** يوما، ما يفوق ما أنتجته أكبر ثلاثة شبكات أمريكية خلال **60** سنة.[2]

ج. مواقع التواصل الإجتماعي:

تُعرف مواقع التواصل الاجتماعي على أنّها منظومة من الشبكات الالكترونية عبر الانترنت تسمح للمشتركين فيها إنشاء حساب خاص على الموقع، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي إلكتروني مع مستخدمين آخرين يتقاسمون اهتمامات وخصائص اجتماعية ثقافية مشتركة.[3]

---

[1] إبراهيم بعزيز، مرجع سابق، ص 175.

[2] إبراهيم بعزيز، مرجع سابق، ص 178 .

[3] رامي زاهر، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، **مجلة التربية**، ع. 15، 2003، ص23

كما يعرفها **محمد عواد** عبارة عن: " تركيبة اجتماعية الكترونية يتشارك فيها أفراد أو جماعات أو مؤسسات، وقد تصل هذه العلاقات لدرجات أكثر عمقا، من خلال تقاسم نفس الانتماءات الطبقية، الخصائص الاجتماعية والمعتقدات"[1].

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي من أكثر وأوسع المواقع انتشارا واستعمالا في العالم، نظرا لسهولة استخدامها ومجانيتها أيضا، حيث تتيح لمستخدميها خاصية مشاركة الملفات، الصور، المعلومات، الفيديوهات بكل سهولة ومرونة، كما تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم وأفكارهم ومشاركتها مع الآخرين بكل حرية واطمئنان، وهذا ما جعل الرقابة الحكومية تجد صعوبة في التحكم فيها والسيطرة عليها، ويأتي في المرتبة الأولى والأكثر انتشارا في العالم موقع **فيسبوك** حيث تجاوز عدد مشتركيه **800** مليون مشترك ثم يليه مباشرة موقع تويتر. [2]

د. منتديات المحادثة الإلكترونية:

ونعني بها تلك المحادثات التي تتخذ شكل نقاش، حوار أو دردشة بين شخصين أو أكثر والتي تتم عبر شبكة الانترنت، قد يكون التفاعل عن طريق النص، الصوت أو كليهما معا.

وتشمل هذه المجموعة القوائم البريدية **Mailing Lists**، مجموعات الأخبار **New Groups**، لوحات الإعلانات **Bulletin Boards** وتقنيات تزامنية مثل: غرف الدردشة **Chat Rooms** والمنتديات التعليمية أو الترفيهية **Forum Discussions** [3]

ونظرا لقوة وتأثير هذه المواقع والتدوينات، قامت الحكومات العربية في دول الحراك العربي بحجبها، بل ولجأت حتى إلى اعتقال مدونين وتعذيبهم، والزج بهم في السجون، لكن رغم ذلك لم تستطيع تلك الأنظمة السيطرة والتحكم في نطاق بث تلك المواقع، لأنّ تقنيات الاتصال الجديدة أصبحت تُتيح الآن بث أي موقع معين في أي بلد آخر حتى وان تم حجبه في بلده الأم.

بالفعل أصبح المواطن الافتراضي يمثل السلطة الخامسة، فقد مكّنته وسائل وتقنيات الاتصال الحديثة من زيادة قوته وتأثيره في المشهد السياسي من خلال قدرته على إحداث تغييرات مهمة في

---

[1] نادية بن ورقلة، "دور شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي والإجتماعي لدى الشباب العربي"، **دراسات وأبحات**، م. 05، ع. 11، ص 202.

[2] نادية ورقلة، مرجع سابق، ص 202.

[3] إبراهيم بعزيز، مرجع سابق، ص 180.

السياسة والمجتمع.

2. تأثير تقنيات الاتصال الجديدة في سرعة انتشار الانتفاضات الشعبية:

إنّ إقبال المواطن العربي على استعمال تقنيات الاتصال الجديدة على اختلاف أنماطها وتطبيقاتها يعكس بوضوح درجة الاختناق الإعلامي والثقافي والسياسي الذي كان يعيشه، والتعتيم الاعلامي الذي كانت تمارسه الدوائر الحكومية.

إنّ التطورات الكمية والنوعية المذهلة والمتسارعة التي أحدثتها الثورة المعلوماتية في مجال الاتصال قد ألقت بظلالها على الأداء الإعلامي العربي، حيث دفعت العديد من وسائل الإعلام العربية اللحاق بتلك التطورات والابتعاد قدر المستطاع، عن الخطاب المباشر المستهلك والمُنمط بأيديولوجية النظام الحاكم، الذي تَعوّد المواطن العربي على سماعه منذ عقود طويلة، نحو تحقيق مشاركة الجمهور في صناعة المادة الإعلامية[1]

يصف **زياد حافظ** تأثير تقنيات الاتصال الجديدة في الحِراك العربي قائلا:

"نعتقد أنّ الوسائل الحديثة للتواصل، كالشبكة العنكبوتية والفيسبوك والتويتر، وما يمكن أن يُستحدث من وسائل تواصل، أدت وستؤدي دورا مركزيا في التعبئة والتنظيم، خاصة في مواجهة تكتيكات السلطة، وفي رصد محاولاتها لقمع ووأد المظاهرات، فنحن نعيش في عصر الثقافة التواصلية التي تستطيع أن تقوم بالتغيير" [2]

بالفعل، فقد وفرت وسائل التواصل الحديثة للأجيال الجديدة بيئة سياسية واجتماعية مختلفة تمامًا عن البيئة التي نشأت فيها الأجيال القديمة، الأمر الذي جعل الأنظمة الحاكمة التقليدية عاجزة عن فهم وإدراك التحولات في مزاج وثقافة الأجيال الصاعدة.

ربما لم تكن وسائل وتقنيات التواصل الحديثة هي السبب الرئيس في انطلاق الحِراك العربي ولكنّها رغم ذلك مثلت الأرضية الخصبة التي جعلت ذلك الحلم ممكنا وعجلته، كما أنّها منحت التظاهرات الشعبية القدرة على النمو وأكسبتها مزيدا من التأييد والتعاطف داخليا وخارجيا بشكل ما كان ليحدث بدونها. [3]

---

[1] ياسين صباح، **الاعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 44

[2] زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع. 385، مارس 2011، ص 82.

[3] نادية ورقلة، مرجع سابق، ص 212.

رغم أهمية العوامل الخارجية خاصة الدور المتميز الذي لعبته وسائل الاتصال الحديثة، إلا أن ما هو مؤكد أن الحِراك العربي لم يصدر عن طريق قرارات سياسية متخذة في العواصم الغربية، وإنما كان حصيلة تداخل عوامل سياسية، واقتصادية، واجتماعية كان من الصعب التنبؤ بها، وهذا طبعا لا يعني تجاهل دور العامل الخارجي في تطور هذا الحِراك وتوجيهه خاصة الدور الأمريكي في المنطقة.[1]

مجمل القول يمكن تلخيص أهم العوامل التي كانت المحرك الأساسي للانتفاضات العربية في النقاط التالية:

- تآكل صلاحية مشاريع الدولة الوطنية للدولة العربية، بسبب الفشل السياسي والفساد الاقتصادي والظلم الاجتماعي أو لانعدام القدرة على تحقيق التماسك الداخلي.
- زيادة النزعة الاستئصالية للأنظمة العربية، مما ولد احتقانا مجتمعيا عزز من نزعات التمرد ودفع بدائل التفتت الداخلي إلى الواجهة.
- أدوار قوى خارجية تسعى لاستثمار ما سبق من أجل تعزيز حضورها في العالم العربي.[2]

أخيراً ما يمكن قوله، رغم تعدد وتداخل العوامل التي شكلت ظاهرة الحِراك العربي، أنّ الأكيد أن هذا الحدث قد ألغى الزعم الغربي، الذي يُقر باستحالة قيام تغيير في المنطقة العربية نظرا لوجود عوامل بنيوية تمنع أي محاولة للتغيير أهمها[3]:

- ✓ الخصوصية العربية لمفهوم الحُكم، والذي تُختصر في علاقة حاكم ورعية بدل دولة ومواطن.
- ✓ المقايضة التاريخية للمعادلة الأمنية بين الحاكم (التنين) / المحكومين، أي الأمن والغذاء مقابل الطاعة والولاء.
- ✓ غياب القوى القادرة على تبني وقيادة التغيير، بسبب قمع وإرهاب النظام الحاكم.
- ✓ الخوف من فراغ الدولة، بسبب بعض الخرافات الدينية من قبيل حاكم ظالم خير من فتنة سائبة.
- ✓ استحالة تغيير الأنظمة الحاكمة من الداخل، فالتغيير لن يكون عن طريق عامل خارجي.
- ✓ غلبة الولاءات القبلية، المذهبية، الطائفية، على حساب الولاءات الوطنية.

---

[1] خليدة كعسيس، مرجع سابق، ص 223.

[2] عبد الله تركماني، مرجع سابق، ص 08.

[3] سعيد عكاشة، "هكذا تغير العالم"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص 06 .

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم بناء الدولة:

يطرح موضوع بناء الدولة تحديا حقيقيا أمام الباحثين والمفكرين ليس فقط في حقل العلـــوم السياسية وإنّما في العديد من تخصصات العلوم الإجتماعية الأخرى، فالظاهرة متشعبة وتتقاطع مع عدة تخصصات، ويمكن مناقشتها من خلال عدة مستويات، ربما هذا ما يدل على غياب أطر نظرية متفق عليها، تناولت بشكل صريح موضوع بناء الدولة، بمعنى أدق ليس هناك نظرية معينة تضـــع قواعد محددة توضح عملية بناء الدولة، فهي مجرد نظريات متعددة ومتداخلة.

ضف إلى ذلك إذا حاولنا ربط المفهوم بموضوع الدراسة وهي منطقة المغرب العربي، نجـــد ليس هناك إطار نظري واضح يفسر عملية بناء الدولة في المنطقة المغاربية، ولذلك سوف نحـــاول في هذا المبحث التعرض إلى أهم المقاربات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولـــة، محـــاولين استخلاص أهم الأفكار التي يمكن أن تساعدنا في فهم طبيعة عملية بناء الدولة في منطقة المغـــرب العربي.

المطلب الأول: بناء الدولة ضمن المنظور الليبرالي

يعتبر المنظور الليبرالي من أهم الأطر النظرية التي اهتمت بموضوع بناء الدولة خاصة في الدول المتخلفة، كما أنّ النقاش داخل هذا المنظور مازال متواصلا ومتجددا ،إذا ما قُـــورن ببقيـــة المنظورات الأخرى التي سنتطرق إليها في العناصر اللاحقة من البحث.

ولقد اتسع هذا النقاش داخل المنظور الليبرالي لاسيما مع تصاعد عمليات التـــدخل برعايـــة الأمم المتحدة في إطار ما يعرف بعمليات بناء السلام ،وإعادة إعمار الدول الضعيفة التي مزقتهـــا الحروب والنزاعات الداخلية، فقد ركزت عمليات بناء الدولة في تلك الفترة على بناء المؤسســـات، دون التركيز على أهمية التماسك الاجتماعي والسياسي لهذه المجتمعات، الأمر الذي أدى إلى فشل معظم عمليات البناء خاصة العراق، أفغانستان، تيمور....الخ، هذا الجدال النظري يمكن التعبير عنه من خلال الطرح التالي: هل يتم التركيز على بناء الدولة أم على بناء الأمة؟

لقد تزعم هذا النقاش الفكري مدرستين أساسيتين يقدمان تصورين مختلفين حول عملية بنـــاء الدولة، كلاهما يعكس فهما سوسيولوجيا مختلفا للدولة. الأول، وهو " مقاربة المؤسساتية " والتـــي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمفهوم الفايبري للدولة، الذي يركز علـــى أهميـــة إعـــادة الإعمـــار وبنـــاء

المؤسسات، حيث يفترض أن أنشطة بناء الدولة لا تتطلب بالضرورة جهودا لبناء الأمة. أما المدرسة الثانية، وهو " مقاربة الشرعية" التي تأثرت أكثر بعالم الاجتماع **(دوركهايم)**، فهو يعترف بالحاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة المركزية ولكنه يركز أكثر على أهمية التماسك الاجتماعي والسياسي أي أنه يستند إلى البعد الاجتماعي للدولة القومية الحديثة، والذي يستحيل تصور بناء الدولة كعملية منفصلة عن بناء الأمة.

لكن قبل التطرق إلى هذا النقاش سوف نستعرض أولى المقاربات النظرية التي كانت سباقة في تناولها لموضوع بناء الدولة لاسيما في الدول المتخلفة.

الفرع الأول: نظرية التحديث (Modernization Theory): تحديث المجتمعات المتخلفة كمدخل لبناء الدولة

غالبا ما تُقسم نظرية التحديث إلى شقين رئيسيين: الشق الاجتماعي والسياسي، على الرغم من الصعب التمييز بين هذين الجانبين، لكن ولأغراض البحث، سوف نحاول التركيز في المقام الأول على التحديث السياسي، بهدف توضيح الكيفية التي تم من خلالها ربط عمليات التحديث بمفهوم بناء الدولة.

تُشير مدرسة التحديث في حقل العلوم السياسية إلى "مجموعة التغيرات البنيوية والثقافية التي تمس الأنظمة السياسية في المجتمعات الحديثة". وقد انتقدت هذه الأدبيات بشدة في العقد الأخير من القرن العشرين، ولكن رغم ذلك يبقى تأثيرها مازال واضحا في أدبيات بناء الدولة.[1]

تعتقد نظرية التحديث أنّ التحول السياسي وإرساء الديمقراطية يحدثان نتيجة التغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي، حيث يؤدي التوسع الحضاري، وارتفاع مستويات القراءة والكتابة، وزيادة التصنيع إلى التعبئة الاجتماعية، واتساع حجم الطبقة الوسطى، التي تعتبر أكثر تسامحا، وأكثر تقبلا للاختلافات السياسية وأكثر استعدادا للتوصل إلى التسوية، وأكثر رفضا للتطرف، فالتحديث يجعل الأفراد أكثر قدرة على التعبير عن الذات، ويحرصون على الانخراط في الأنشطة السياسية. كما أنّ الثروة تُمكن الأفراد والجماعات الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا من تحسين ظروفهم، والحصول على حياة أفضل، فبوجود بيئة اجتماعية وسياسية تمتاز بالتعقيد، يقطنها سكان

[1] Rebecca Young Greven, **An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan**, Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Florida: College of Arts and Sciences, 2014, p 97.

يتمتعون بمستوى تعليمي أفضل، كلها عوامل مساعدة على التقليل من حدة الصراعات الطبقية. هذا يقود إلى أنّ الديمقراطية ليست ناتجة عن مجموعة خاصة من الخصائص الثقافية التي يمتلكها الغرب وحده، بل هي نتاج للتحول الاجتماعي والاقتصادي.[1]

حسب الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية، يُركز البعد الاجتماعي لنظرية التحديث على: "عملية التغيير الإجتماعي التي تكتسب فيها المجتمعات الأقل نموا خصائص مشتركة مع المجتمعات الأكثر تطورا ".

أما **كولمان Coleman** فيعرف التحديث كما يلي: " تشير عملية التحديث الشاملة إلى جميع التغيرات التي تمُس المجالات المؤسساتية، نتيجة توسع معارف الإنسان وتمكنه من السيطرة والتحكم في البيئة المحيطة به. "

بخلاف كولمان يركز **دانكوارت روستو Dankwart Rustow** في تعريفه لنظرية التحديث على طرق وأساليب التحديث السياسي: "هناك ثلاث عمليات سياسية يمكن اعتبارها العناصر السياسية للتحديث وهي: نمو السلطة، تشكيل الهوية الوطنية والسعي لتحقيق المساواة والمشاركة السياسية". [2]

يعتبر صموئيل هنتنغتون من أهم المفكرين الذين ناقشوا نظرية التحديث، مشيراً إلى مواطن قصور النظرية، فرغم أنّ التحديث يؤدي إلى زيادة نسبة المشاركة والتعبئة داخل المجتمع إلا أنّه في المقابل تبقى معدلات التنظيم والمأسسة منخفضة، أي أنّ التحديث يؤدي إلى "**التفكك السياسي**"، لأنّ المؤسسات الحالية تصبح غير قادرة أو غير مؤهلة لعملية التغيير، بسبب زيادة نسبة المشاركة والتعبئة، فإذا كان التحديث قد استطاع أن يحقق مكاسب للمجتمع، فإنّ البنية المؤسساتية الأصلية لن تكون لديها القدرة على دعم هذه المكاسب المتزايدة، لأنّها وُجِدت أصلاً من أجل تدعيم الوضع القائم، بالنتيجة يُصبح زوال المؤسسات السياسية القديمة شرط مسبقا لتحقيق الاستقرار السياسي، بعبارة أخرى كلما تم الاستغناء على المؤسسات السابقة كلما زادت فرص تحقيق الاستقرار السياسي على المدى القصير بشكل أفضل، تبعا لذلك يستنتج هنتغتون أنّ التغيرات المجتمعية السريعة التي

[1] Stephen D. Krasner, "International Support for State Building", **Memo Prepared for the IGC State Building Workshop**, Oxford, September, 2010, p 02.
[2] Rebecca, Young Greven. op. cit, p 101.

ساهمت في زيادة نسبة المشاركة، ستؤدي لا محال إلى زوال المؤسسات السابقة [1].

قبل نهاية الحرب الباردة، كان يُنظر إلى العملية السياسية باعتبارها المفتاح الوحيد لخلق دول مستقرة، وكانت دراسة صاموئيل هنتنغتون الرائدة أواخر الستينيات، والمعنونة بـ"**النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة** " **Political Order in Changing Societies** " من أهم الأعمال المُميزة في حقل التنمية السياسية، التي بيّن من خلالها أنّه لم يكن مهتماً بإنشاء دول تُحظى باعتراف المجتمع الدولي، لأنّه كان مقتنعا أنّ استقرار الدولة مسألة سياسية داخلية، تتوقف على بناء التوافق الداخلي، والإحساس بالمجتمع السياسي، وإنشاء حكومة تحضى بالشرعية الشعبية.

لكن يعتقد في شق آخر أنّ تولي الجماعات المعزولة الحكم، قد يجعلها قادرة على تحقيق الاستقرار في حالة المجتمعات البسيطة (مجتمعات ما قبل التصنيع)، ولكن هذا الأمر غير ممكن في المجتمعات الديمقراطية التي تعتمد على تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي في المجال السياسي.[2]

كما يتقاطع تصور **هنتغتون** للتحديث السياسي مع تصور **جيمس كولمان James Plemon**، حول زيادة نسبة المشاركة و"توزيع الموارد"، حيث يضيف **كولمان** إلى ذلك أنّ التحديث يؤدي الى تعزيز "القدرة السياسية " للدولة "**Political Capacity**"، من خلال توفير الأدوات الفعّالة والوسائل الضرورية، التي تساهم في تقوية المؤسسات المتعلقة بتسوية النزاعات.

لكن يُضيف أنّ ما يُعاب على نظرية التحديث هو تركيزها على بناء المؤسسات الديمقراطية، أي أنّها تُفضل النظام الديمقراطي على أشكال الأخرى من الحكم، حيث يرى أنّ جّل نظريات التحديث استخدمت "المؤسسات الديمقراطية الغربية"، إما صراحة أو ضمنيا، كمرجع أساسي والنموذج الأمثل للحداثة السياسية[3].

يعترف كل من **هنتنغتون** و**كولمان** بالتحيز الليبرالي الغربي لنظرية التحديث، ولكن كلاهما يقدم تفسيراً مختلفا، حيث يبني هنتنغتون تصوره انطلاقا من حقل العلوم السياسية، بالاعتماد على التحليل المؤسساتي، الذي يركز على دور الأحزاب السياسية والبيروقراطيات، كما يُقر أنّ مسار التحديث سيؤدي إلى تغيير مجتمعي لا مفر منه، بسبب زيادة الحِراك الاجتماعي الذي يصل في نهاية المطاف إلى الصراع، لأنّ المؤسسات السياسية لا يمكنها الانسجام مع المجتمع إلا إذا انبثقت

[1] Ibid, p 102
[2] David Chandler, op. cit, p 72.
[3] Rebecca Young Greven. op. cit, p 102

من القوى الاجتماعية التي تمثل المصالح الحقيقية فيه، كما أنّها تعتبر مصدر المنازعات التي تنشأ بسبب تضارب المصالح، والتي تقود المجتمع بالتدريج إلى إنشاء آليات، قواعد، إجراءات ومؤسسات قادرة على حل تلك الخلافات.[1]

من المهم جدا تمتين الروابط بين المؤسسات السياسية والأحزاب السياسية والأفراد، هذه الروابط تعتبر عملية أساسية لتقوية وتعزيز دور الدولة، سواء من الناحية المؤسسية أو من ناحية تدعيم شرعيتها الشعبية.

على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى هنتنغتون إلا أنه يعتبر من المفكرين الأوائل الذين انتقدوا العمليات التدخلية للأطراف الدولية من أجل إعادة بناء الدول التي تعرضت للحروب والنزاعات الداخلية، حيث تعتقد هذه الأطراف بقدرتها على القيام بكل التدابير والإجراءات اللازمة من أجل بناء دول تتمتع بالشرعية اللازمة داخليا وخارجيا.[2]

لكن يبقى ما يُعاب على هنتغتون، برغم من محاولاته في فهم التغيير السياسي، إلا أنّه لم يقدم إطاراً مناسبًا لفهم التغيير المجتمعي.

إنّ أهم الانتقادات التي واجهتها نظرية التحديث هي نظرتها الضيقة لموضوع بناء الدولة، فنظرية التحديث تدرس انتقال الدول إلى الحداثة سواء في المجال السياسي أو الاجتماعي بعيدا عن كل ما هو تقليدي، فهي كإطار نظري لم يقدم الكثير لموضوع بناء الدولة، لأنّها كانت غير دقيقة، بل وعنصرية عندما بنت مرجعيتها وتحليلها في كل ما له علاقة بالحضارة الغربية، مما يجعلها غير مقبولة عالميا كوسيلة لتحليل الانتقال. وكما يوضح ذلك **بنديكس Bendix** من خلال مناقشته للنظريات البديلة للتحديث: " فالطريق المثالي للحداثة لا يعني أنّه هناك نموذج وحيد للحداثة، كما أنّه لا يعني إزالة كل الأشياء التقليدية من المجتمع أو الدولة" [3]

حُضيت مدرسة التحديث باهتمام واسع من طرف الباحثين، باعتبارها وسيلة من وسائل بناء المؤسسات، ولكن اهتمام النظرية بالمؤسسات التقليدية وأدوارها في البيئة السياسية للدولة تم تجاهله

---

[1] Samuel Huntington , **Political order in changing societies**, New Haven: Yale University Press, 1968, P 11

[2] David Chandler, "The state-building dilemma Good governance or democratic government?" in: **State building: theory and practice**, edited by: Neil Robinson and Aidan Hehir, London: Routledge, 2007, p 72.

[3] Rebecca, Young Greven. op. cit, p 109.

إلى حد كبير، بسبب اعتقادها أنّ المؤسسات القديمة هي مؤسسات غير ديمقراطية، لا يمكنها الارتقاء إلى مستوى قدرات المؤسسات الحديثة. غير أنّ القدرة المؤسساتية والاستقرار لا يمكن تحليلهما فقط من خلال المخرجات، بل يجب الانتباه أيضا إلى الدور الذي تقوم به المدخلات، إذ تشير الأدلة الامبريقية أنّ الفواعل الداخلية هي أكثر استعدادا للمشاركة في المؤسسات التقليدية، بل وهي الأكثر فعالية في تحقيق أهداف الدولة بغض النظر عن مستوى الحداثة الذي تتميز به المؤسسات. ففي النهاية المسؤولية تقع على عاتق الدولة في اختيار المسار الانتقالي المناسب الذي سنتهجه – تقليديا أو حديثا أو حتى مختلطا. [1]

بخلاف ذلك هناك من يرى أنّ نظرية التحديث تعاني ما يمكن تسميته بضخامة النظرية حيث أنّها تغطي مجالات واسعة من العمليات الاجتماعية والسياسية. وبدلا من نظرية متوسطة المدى يمكن الاستفادة منها أكثر، فهي شكل من أشكال "النظرية الكبرى" التي لا يمكن اختبارها تجريبيا. غير أن التحديث يرتبط ببناء الدولة من حيث أنه يتعامل مع المؤسسات على المستويين السياسي والمجتمعي.

الفرع الثاني: المقاربة المؤسساتية: المؤسسات كمدخل لبناء الدولة

من الناحية النظرية تُقسم المؤسساتية إلى قسمين رئيسيين:

- **المؤسساتية الكلاسيكية:** والتي تعود جذورها إلى الفكر الأرسطي وتركز اهتمامها حـ دراسة المؤسسات الرسمية الحكومية .
- **المؤسساتية الجديدة:** وُصفت بالجديدة لأنَّها متميزة عن سابقتها بسبب تركيزها على ا غير الرسمية للمؤسسات والقواعد التي تحكمها، وهي بدورها تتفرع إلى ثلاثة مقاربـ رئيسة: مؤسساتية الاختيار عقلاني **Rational Choice Institutionalism**، المؤسسـ التاريخية**Historical Institutionalism** المؤسساتية الاجتماعية **ociological Institutionalism**

لكن تماشياً مع طبيعة البحث سوف تُركز هذه الدراسة على المؤسساتية الجديدة، بشقيها المؤسساتية التاريخية والمؤسساتية الاجتماعية، كون اهتمام المقاربتين بموضوع بناء الدولة كان بارزا أكثر

[1] Rebecca, Young Greven. op. cit, p 109

مقارنة مع مؤسساتية الاختيار العقلاني.

أ.المؤسساتية التاريخية (Historical Institutionalism):

تعتبر المؤسساتية التاريخية أحد أهم المقاربات النظرية ضمن حقل السياسة المقارنة، ظهرت بداية الخمسينات على يد مجموعة من الباحثين أمثال بول بيرسون **Paul Pierson**، ثيدا سكوكبول **Theda Skocpol**، وكاثلين ثيلين **Kathleen Thelen** وغيرهم، تختلف هذه المقاربة عن نظرية مؤسساتية الاختيار العقلاني، التي اعتبرت المؤسسات مجرد مجموعة من الترتيبات الداخلية، تخضع لحسابات عقلانية، وتعمل على تنظيم لعبة تفاعلية.[1]

في المقابل ترى المؤسساتية التاريخية أنَّ المؤسسات هي بنيات تاريخية لها أصول وتتطور بشكل مستقل عن ما يحدث بداخلها[2] . فإذا كانت مؤسساتية الاختيار العقلاني تركز في تحليلها للمؤسسات على أهمية الفاعل، فإنّ المؤسساتية التاريخية تركز على هياكل المؤسسات وتطورها عبر الزمن.[3]

يُعرِف المؤسساتيون التاريخيون المؤسسات بأنّها: "الإجراءات الرسمية وغير الرسمية الروتينية، المعايير والاتفاقيات المشَكِلة للهيكل التنظيمي للسياسة أو الاقتصاد السياسي.[4]

تنظر المؤسساتية التاريخية إلى المؤسسات باعتبارها مجموعة من الممارسات المنتظمة، لها خصائص متماثلة، هيكل تنظيمي ونتائج. وهي لا تركز فقط على عمل المؤسسات وتطويرها فحسب، بل تُشدد أيضا على مفهوم "تبعيات المسار" **path-dependencies** والنتائج غير المتوقَعة الناجمة عن هذا التطور التاريخي.[5]

يعتقد المؤسساتيون التاريخيون أنَّ المؤسسات تستخدم كآلية دمج داخل الدولة، فالدولة ليست "وسيطا محايدا" بل هي "مجموعة من المؤسسات المركبة، التي بامكانها هيكلة وتنظيم مخرجات

[1] **International Encyclopedia of Political Science**, Badie Bertrand, USA: SAGE Publications, Vol 01, 2011, p 346

[2] **International Encyclopedia of Political Science**, op. cit, p 346.

[3] Idem.

[4] Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms**",** **Political Studies**, Vol 44, No.05, 1996, p 937.

[5] Vivien A. Schmidt, "Reconciling Ideas and Institutions through Discursive Institutionalism", in: **Ideas and Politics in Social Science Research**, Edited by Daniel Béland, and Robert Henry Cox, USA: Oxford University Press, 2011, p50.

الصراع الجماعي". [1]

بالإضافة إلى ذلك، يرفض المؤسساتيون التاريخيون التوجه، الذي يعتبر أنّ الخصائص الاجتماعية أو النفسية أو الثقافية للأفراد هي معايير تؤثر في عمل النظام" [2] تسعى المؤسساتية التاريخية إلى تحليل طبيعة العلاقة التي تربط المؤسسات بالسلوك الفردي" هذه المعادلة ترتبط بعملية بناء الدولة، على اعتبار أنّ الدولة تسعى إلى إعادة تشكيل سلوك الأفراد من خلال عملية التكوين التي توفرها المؤسسات، مما يعزز التفاعل والانسجام بين الدولة ومواطنيها.

تُعتبر المؤسساتية التاريخية إطارا مناسبا لتحليل بناء الدولة لأنه يساعد الباحث على تحديد كيفية تشكيل أنواع معينة من المؤسسات وتأثير هذه المؤسسات على الأفراد والجماعات مع مرور الوقت.

ب.المؤسساتية الاجتماعية (Sociological Institutionalism)

تدرس المؤسساتية الاجتماعية المؤسسات من خلال الأشكال والإجراءات التنظيمية المستمدة من ممارسات ثقافية معينة، كالمعايير، القيم، الأطر المعرفية التي توجه العمل الإنساني كالرموز الثقافية والعادات التي تنتشر ضمن محيط اجتماعي معين، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف رمزية قيمية أكثر من مجرد أهداف نفعية. [3]

ونتيجة لما سبق، نجد أنّ مفهوم العقلانية حسب المؤسساتيين الاجتماعيين عبارة عن مُعطى مبني اجتماعيا ومحدد ثقافيًا وتاريخيًا، أي تُحدده المؤسسات الثقافية التي تقوم برسم السياق الذي تكون فيه كل الأعمال والإجراءات المستهدفة مقبولة وفقًا لما يطلق عليه المؤسساتيون الاجتماعيون بـ "منطق الملائمة" **(Logic of Appropriateness)** [4].

تجلّت المساهمات القيمة للمؤسساتيين الاجتماعيين، خاصة أبحاث كل من **ستيفن Stephen، بارلي Barley** وباميلا **Pamela، تولبيرت Tolbert**، في إبراز وتوضيح تأثير العوامل الثقافية على عملية صناعة القرار والمؤسسات الرسمية". [5]

---

[1] Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor. op. cit, p 936
[2] Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor. op. cit, p 937.
[3] Vivien A. Schmidt, op. cit, p 51.
[4] Idem.
[5] Stephen Barley, Pamela Tolbert, "Institutionalization and Structuration: Studying the Links between Action and Institution", **Organization Studies**, 18 no, 01, 1997, p93

حيث تعتقد المؤسساتية الاجتماعية أنَّ "القرارات الفردية" ليست حصيلة التنظيم الهيكلي للمؤسسة فحسب، وإنما هي أيضا حصيلة اندماجها مع الأوضاع الثقافية والاجتماعية، التي تُحدد في النهاية فكرة المصلحة الذاتية "أو" المنفعة ".

من جهة أخرى يرى المؤسساتيون الجدد في علم الاجتماع، أنَّ الكثير من الأشكال والإجراءات التنظيمية التي تستخدمها المؤسسات الحديثة اليوم، لم يتم اعتمادها لأنها كانت الأكثر كفاءة وقدرة على إنجاز المهام الصعبة فحسب، وإنّما يجب أيضا النظر إلى هذه الأشكال والإجراءات كممارسات ثقافية معينة، أحيانا هي أقرب إلى الأساطير والاحتفالات التي ابتكرتها العديد من المجتمعات، ثم قامت مع مرور الوقت باستيعابها داخل المؤسسات، ففي حالات كثيرة يتم تفسير عمل أو ممارسة البيروقراطيات انطلاقا من عوامل ثقافية اجتماعية بحثه. [1]

إنّ ارتباط المؤسساتية الاجتماعية بمفهوم بناء الدولة يتجلى من خلال قدرتها التفسيرية على شرح الجوانب الثقافية للمؤسسات التي غالبا ما تسهم في تشكيل وظائف المؤسسات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الثقافية والهوياتية كالدين، العرق، والتقاليد وغيرها.[2]

ج. حدود الطرح المؤسساتي:

يرى الباحث **ثيلين Thelen** أنَّ أفكار المؤسساتية الجديدة قد مكّنت الباحثين من استخدام مقاربات متعددة، ساهمت بشكل واضح في بناء تحليل شامل ومعمق للمؤسسات التي تلي مرحلة إعادة بناء الدول. [3]

من هذا المنطلق لا يُمكن انكار تأثير المؤسساتية على تطور مفهوم بناء الدولة، فقد تغلغلت هذه المقاربة في السياسة العامة والممارسة بشكل ملحوظ. كما أنّ معظم التعاريف المتعلقة بفشل الدولة وهشاشتها تميل إلى التأكيد على مؤسسات الدولة ووظائفها. وبالمثل، ركزت عمليات التدخل في بناء الدول في كثير من الأحيان على إعادة البناء المؤسساتي.

هناك من يعتقد أنَّ المؤسساتية الجديدة في كثير من النواحي هي شكل متطور أو شكل أكثر دقة لنظرية التحديث. وفي هذا السياق جاءت مساهمات **دفيد أبتر David Apter** في كلتا

[1] Peter Hall, Rosemary C. R. Taylor, op. cit, p 949.
[2] RebeccaYoung Greven, op. cit, p 119.
[3]Kathleen Thelen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics", **Annual Review of Political Science**, vol. 02, No. 01, 1999, p370.

النظريتين، فقد كانت أعماله مفيدة في فهم الكيفية التي تعمل بها النظريتين معا، لخلق طرق وآليات معينة يتم الاعتماد عليها في دراسة عملية بناء الدولة. وعلى وجه الخصوص ما قدمته المؤسساتية التاريخية، من خلال تركيزها على بناء المؤسسات، وتوضيح مسار نشأتها وتطورها عبر الزمان والمكان.

يمكن قراءة تأثير مقاربة المؤسساتية أيضا على عملية بناء الدولة، من خلال الإجراءات والسياسات التي تنتهجها هذه المقاربة بخصوص إعادة إعمار الدول الفاشلة. فبما أن مفهوم المؤسساتيون "للدولة" قائم على أساس وجود حكومة مركزية، فإن عملية بناء الدولة تهدف في الأساس إلى تعزيز المؤسسات الحكومية. حيث يُعلق **فوكوياما** على ذلك موضحًا: "لا يمكن حل المشاكل المترتبة عن فشل الدول أو ضعف الحكومات إلا من خلال تضافر جهود القوى الخارجية، التي تسعى إلى إعادة بناء المؤسسات الداخلية لهذه الدول ". [1]

في منحى مماثل استخدم الباحث **روتبرغ**، مؤشر قياس يحتوي على كل الوظائف التي تقوم بها الدولة. وبالمثل، فإن برنامج البنك الدولي المتعلق بالدول ذات الدخل المنخفض، وصف "الدول الهشة" بالدول التي تمتلك " مؤسسات وحكومات ضعيفة". [2]

لكن ما يعاب على هذه المقاربة هو رؤيتها لبناء الدولة انطلاقا من تصورها لانهيار الدولة، فإذا كان الحكم على انهيار الدولة من خلال انهيار مؤسساتها كما يتصوره المؤسساتيون، هذا يقود منطقيا إلى حصر عوامل فشل الدولة أو التي هي طريق الفاشل وفقًا لقوة أو ضعف مؤسساتها.

لقد وضعت الدول الفايبرية الغربية نموذجا منفردا ومعايير معينة تقيس بها الدول الأخرى، وكما أشار الى ذلك كل من **ميليكين Milliken** و**كروس Krause**، فإن "القلق بشأن إمكانية فشل الدولة غالبا ما يكون مرتبطا بمتطلبات النموذج الغربي للدولة الحديثة، أي ماهي الوظائف التي يجب على الدول النامية أو المتخلفة تحقيقها بحسب هذا النموذج.[3]

---

[1] Francis Fukuyama, **Nation building beyond Afghanistan and Iraq**, USA: John Hopkins University Press, 2006, p 02.

[2] The World Bank, **Engaging with fragile states: An IEG Review of World Bank Support to Low-Income Countries Under Stress**, Washington DC,2006, p02

[3] Nicolas Lemay-Hébert, "Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach", **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol 03, No. 01, 2009, p25.

والأهم من ذلك، أن هذه المقاربة تُميز بين بناء الدولة وبناء الأمة، بحجة إمكانية ممارسة عمليات بناء الدولة من الخارج دون الحاجة إلى التورط في المسائل المتنازعة عليها حول بناء الأمة، أي بعبارة أخرى من الممكن استهداف مؤسسات معينة للدولة، وإعادة بناء قدراتها دون الانخراط في مجال التماسك الاجتماعي – السياسي " للمجتمع".

في هذا الخصوص يؤكد **جويل ميغدال Migdal**، المدعم لفكرة إمكانية التمييز بين الدولة والمجتمع بقوله: "ان تقييم تقدم عمليات بناء الدولة يمكن قياسه من خلال درجة تطور بعض المؤسسات التي تهدف إلى تحسين أداء وفعالية الدولة: كالبيروقراطيات، المحاكم، المؤسسة العسكرية". فهو يعتقد أن قدرات الدولة تتحدد من خلال قدرتها على اختراق المجتمع، تنظيم العلاقات الاجتماعية، استخراج الموارد، واستغلالها وفق آليات محددة [1].

إن هذا التمييز بين الدولة من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى، يؤثر أيضا على كيفية تصور الأطراف المسئولة عن اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات الضرورية لبناء الدولة، فإذا افترضنا إمكانية تعزيز بناء الدولة دون الانخراط في بناء الأمة، يصبح بناء الدولة في هذه الحالة مجرد عملية تقنية إدارية، تتعامل مع مسائل الاستقرار والتنظيم من خلال التركيز على بناء قدرات الدولة، أي في إطار تقني وظيفي ضيق لا يستوعب بقية المتغيرات الداخلية التي تعتبر عنصرا حاسما في تحقيق الاستقرار والأمن الداخليين.[2]

الفرع الثالث: مقاربة الشرعية: دور التماسك الاجتماعي – السياسي في تعزيز بناء الدولة

أ. الإفتراضات الأساسية لمقاربة الشرعية

بينما تركز المؤسساتية بصفة خاصة على بناء القطاع الأمني ومؤسسات الدولة، كمرحلة أولى وحاسمة ضمن مسار بناء الدولة، تُركز مقاربة الشرعية على أهمية عنصر الشرعية ضمن عملية البناء، حيث ترى أن قوة الدولة لا تُقاس وفقا لإمكانياتها العسكرية فحسب، بل من خلال قدرتها على قيادة الولاء – الحق في الحكم – حتى تستطيع استخراج الموارد اللازمة للحكم، توفير الخدمات، الحفاظ على السيادة، احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل حدود إقليمية معينة، والعمل

[1] Joel Migdal, **Strong societies and weak states: state-society relations and state capabilities in the Third World**, New York: Princeton University Press, 1988, p 35

[2] David Chandler, **Empire in Denial: the Politics of State-Building**, London, Pluto press, 2006, p 06.

داخل مجتمع سياسي قائم على توافق الآراء[1]. وبالتالي فإنّ مصطلح الدولة الضعيفة يشير إلى الدول التي تفتقر إلى الشرعية والتماسك الاجتماعي – السياسي، وليس إلى الدول التي تفتقر إلى السلطة .

من أهم المدعمين لهذا الطرح نجد الباحث **باري بوزان Barry Buzan**، الذي يُركز على "فكرة الدولة"، فهو يفترض ضرورة التكامل بين الجوانب الإقليمية، المجتمعية والسياسية للدولة، فالدولة، توجد في المقام الأول على المستوى الاجتماعي – السياسي وليس على المستوى المادي، حيث يعلق على هذه الفكرة بقوله::

"من المهم جدا، اعتبار الدولة كفكرة مشتركة يتقاسمها مجموعة من الأفراد، أكثر من كونها مجرد عضو مادي".[2]

حسب مقاربة الشرعية تتكون الدولة من ثلاثة عناصر أساسية، جميعها يُمثل عنصر حاسم في فهم قوة أو ضعف الدولة:

- القاعدة المادية للدولة: وتشمل السيادة الفعلية، الاعتراف الدولي بالحدود الإقليمية للدولة
- التمثيل المؤسساتي للدولة: ويشمل الاتفاق حول "قواعد اللعبة السياسية"، نطاق عمل مؤسسة الدولة.
- فكرة الدولة **(The idea of State)**: وتشمل عقد اجتماعي ضمني وإجماع إيديولوجي لمعين .

يلاحظ أنَّ العنصرين الأول والثاني يندرجان ضمن التصور المؤسساتي للدولة. لكن العنصر الأخير "فكرة الدولة" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتصور مقاربة الشرعية لبناء الدولة، فإذا كانت الدولة لا يمكن أن تتواجد من دون قاعدة مادية كما يؤكد ذلك المؤسساتيون، فإن العكس صحيح أيضا: " فعدم وجود فكرة الدولة منتشرة ومتجذرة داخل المجتمع، ستجد مؤسسات الدولة صعوبة في العمل والبقاء على قيد الحياة."[3]

لقد تأثرت مقاربة الشرعية بمفهوم **دوركهايم Durkheim** للدولة، أكثر من تأثرها بالمفهوم الفايبري. فالدولة في فكر دوركهايم عبارة عن: " جهاز للتفكير الاجتماعي يتألف من المشاعر،

[1] Holsti Kalevi, **The state, war, and the state of war**, New York: Cambridge University Press, 1996, p 82.
[2] Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 25.
[3] Idem.

المثل العليا والمعتقدات، التي هي حصيلة العمل الجماعي للمجتمع، والذي ساهم في تشكيلها مع مرور الوقت"[1].

ب. أهمية "الشرعية" في مسار بناء الدولة

تختلف المقاربات النظرية للدولة في تصورها لمفهوم الشرعية، إذ نجد أنَّ المؤسساتية تناولت المفهوم من خلال تصورين مختلفين، الأول يتصور الشرعية كمخرجات لعمل المؤسسات، أما التصور الثاني يعتبرها كعملية.

ضمن الطرح الأول يرى الباحث **روتبرغ** أنّ الشرعية تتحقق عندما تكون الدولة أو مؤسساتها، قادرة على توفير السلع العامة للمواطنين، في هذا المعنى تصبح عملية توفير السلع تعبر عن محتوى العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين". [2]

أما التصور الثاني فيمثله المفكر فوكوياما، من خلال تركيزه بشكل خاص على "الديمقراطية" باعتبارها متغير مهم، يعطي لعملية مأسسة الدولة الضعيفة الشرعية اللازمة.

لذلك نجده يعطي تفسيرا أكثر عمقا لهذه الفكرة في كتابه **بناء الدولة: الحكم والنظام العالمي في القرن الواحد العشرين**، من خلال طرحه لمفهومين جديرين بالاهتمام وهما القوة والمدى **Scope and Strength** والذي استمدهما من كتاب **صموئيل هنتنغتون Samuel Huntington**، المُعنون النظام السياسي في مجتمعات متغيرة **Political Order in Changing Societies**، حيث يُشير هنتنغتون إلى نفس الفكرة قائلا: "إنّ درجة تماسك الجماعة في مجتمع معقد، يعتمد بالدرجة الأولى على قوة ومدى مؤسساتها السياسية".[3]

ولكن رغم هذا التقارب بين المفكرين، يعتقد هنتنغتون أنّ مفتاح استقرار الدولة لا يتمثل في قوة المؤسسات في حد ذاتها، وإنّما في قوة العلاقة التي تربط المؤسسات بالمجتمع، الذي يفترض أن تمثله، كما عبر عن ذلك من خلال قدرة سلطات الدولة على تحقيق إجماع داخلي، ونظام عام شرعي.

---

[1] Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 25.
[2] Robert Rotberg, **When states fail: causes and consequences**, USA: Princeton University Press, 2004, p 03.
[3] Samuel Huntington, **Political order in changing societies**, New Haven: Yale University Press, 1968, p 10.

من هذا المنطلق يعتقد هنتنغتون أن المصدر الوحيد والدائم للشرعية في العالم اليوم هي الديمقراطية. لأنّ الشرعية في حد ذاتها معيارا مهما لقياس قوة الدولة.[1]

إن التمييز بين هاتين المقاربتين يعيدنا إلى التفكير في طبيعة العلاقة التي تربط الدولة بالمجتمع، حيث تنظر المؤسساتية إلى الدولة والمجتمع على أنّهما منفصلان في جوهرهما، وفي هذه الحالة، يُنظر إلى الشرعية على أنها شرط ضروري وأداة تستخدمها الحكومة للممارسة السلطة اتجاه المجتمع. ويمكن أن يتم ذلك سواءً من خلال المصادر الثلاث للسلطة التي تحدث عنها **(فيبر)** وهي الكاريزمية أو التقليدية أو العقلانية قانونية، أو عن طريق إقامة نظام ديمقراطي كما ذهب إليه **فوكوياما**. في هذا المعنى يتضح جليًا أنّ مبادئ الشرعية ما هي في الحقيقة إلا عبارة عن عملية شرعنّة للسلطة المركزية. لذلك يرى فيبر أن مطلب الشرعية لا يُفيد إلا من أجل تبرير الدعم المطلوب.

تربط الدولة والمجتمع علاقة بنيوية متبادلة، حيث تحدد الشرعية قوة الدولة، وفي الوقت نفسه، هي عنصر من عناصر قوة الدولة. وبالنتيجة إنّ قوة مؤسسات الدولة هي مسألة مجتمعية قبل أن تكون مسألة مؤسساتية أي مجرد هيكل تنظيمي فحسب.

تتبنى مقاربة الشرعية تصورا مختلفا لبناء الدولة ينطلق من تصورها للأسباب الكامنة وراء انهيار أو فشل الدول، إذ ترى أن انهيار الدولة لا يعود فقط إلى انهيار المؤسسات، ولكن السبب الرئيسي هو انهيار شرعية السلطة المركزية. حيث يعلق **روبرت دورف Robert Dorff** حول نفس الفكرة قائلا: "على الرغم من أن الدول تفشل لأسباب متنوعة، فإنَّ معظم الحالات تحدث بسبب فقدان شرعية الحكم".[2] أي أنَّ انهيار الحكم الشرعي سيفتح الباب أمام "أصحاب المشاريع السياسية"، مما يسمح لهم بتعبئة الشعب على أساس ولاءات متعددة متنافسة، والتي تحل محل الولاءات الوطنية.

لذلك يرى الباحث **هولستي Holsti** " أنَّ قوة الدولة تتحقق فعليًا من خلال ما أسماه بالقدرة على قيادة الولاء"[3]. ويُضيف قائلا في مقام آخر:" إنّ الدول المنهارة عبارة عن بقايا سلطة مجزأة

[1] Nicolas Lemay-Hébert, op. cit, p 27

[2] Robert H. Dorff, "Responding to the failed state: The need for strategy," **Small Wars & Insurgencies**, Vol 10, No. 3, 1999, p 67.

[3] Kalevi, J, Holsti, 1996, op. cit, p 82ذ-83.

ومتناثرة، نتيجة فقدانها الشرعية داخل المجتمع والمجموعات المكونة له ".[1]

إنَّ هذا الاختلاف بين المؤسساتية ومقاربة الشرعية، ينبع أساسًا من طريقة إدراكهما لمفهوم"الدولة"، وكما يُعلق على ذلك **أنتوني غيدنز Anthony Giddens:** "الدولة" تعني أحيانا جهاز الحكومة أو سلطة، وأحيانا تعني النظام الاجتماعي العام الخاضع لتلك الحكومة أو السلطة ". هذا الاختلاف في تصور مفهوم الدولة هو أصل التمييز بين المقاربتين. وهو بدوره يقود الأكاديميين إلى اعتماد مفاهيم مختلفة عن انهيار الدولة وإعادة بنائها.[2]

إنَّ اختلاف الأدبيات التي تناولت موضوع بناء الدولة داخل المنظور الليبيرالي يعكس إلى حد كبير الاختلافات الموجودة بين الباحثين حول الافتراضات الأساسية المتعلقة بمكانة وأهمية الدولة نفسها، فإذا كان العديد منهم أمثال(**زارتمان**)**Zartman**، **(تشسترمان) Chesterman** يعتقدون أن مفهوم الدولة القومية هو الأساس الوطيد للنظام الدولي، لذا يجب الحفاظ على هذا الكيان مهما كان الثمن.

لكن هناك في المقابل آخرون أمثال **بروك Brock** و**أوتاواي Ottaway** من يعتقد بوجود دول لا تستحق البقاء، بل وينبغي على المجتمع الدولي أن يُساهم في تفكيكها، لأنَّ زوالها قد يؤدي إلى ظهور دول جديدة أكثر توافقا وانسجاما مع مجتمعاتها الداخلية.[3]

المطلب الثاني: بناء الدولة ضمن المنظور الماركسي

سوف نحاول ضمن هذا المنظور التركيز أكثر على الماركسية الجديدة، والتي تعد مدرسة التبعية أحد نظرياتها الرئيسة، ولا شك أن تجاوز الماركسية التقليدية في هذا المطلب، يعود إلى أنّ ماركس لم يتحدث عن طبيعة الدولة في دول العالم الثالث، لأنّ كل تركيزه كان منصبا على دراسة مسار تشكل الدولة في القارة الأوروبية كما سيتم التطرق إليه بشيء من التحليل في العنصر القادم.

الفرع الأول: مدرسة التبعية: فك الارتباط كمدخل لبناء الدولة

تحاول نظرية التبعية ربط المتغيرات الاقتصادية بالمتغيرات السياسية لتفسير تخلف الدولة، أي ربط النظام السياسي وسلوكياته الداخلية والخارجية بمستويات التنمية الاقتصادية، كما تسعى هذه

[1] Holsti Kalevi Jaakko, **Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics**, UK: Cambridge University Press, 2004, p 56-57

[2] Nicolas Lemay-Hébert,. op. cit, p 25.

[3] Zoe Scott , op. cit, p 05

النظرية إلى تفسير السلوك السياسي للفاعلين السياسيين من خلال نظرية اقتصادية للسياسة. [1]

تستمد التبعية افتراضاتها الأساسية من اهتمامها بدور التاريخ، ولا سيما دور الاستعمار في تشكيل دول معينة ضمن الاقتصاد العالمي. وبالتالي من أجل فهم الدور التي تؤديه بعض الدول ضمن الاقتصاد العالمي يجب البحث في العوامل التاريخية، والتي لعب الاستعمار دورا أساسيا في تشكيلها. إذ يرى منظري التبعية رغم انتهاء مرحلة الاستعمار، استمرت عمليات تحويل قيمة الأرباح في التدفق من دول الجنوب إلى دول الشمال. وهذا يعني أن "دول المركز" في الشمال لا تزال تستفيد من استخراج ثرواتها من " دول الأطراف " في الجنوب، وبالنتيجة فإنّ تخلف دول الجنوب يعود بالدرجة الأولى إلى استغلالها المستمر من طرف دول الشمال، وليس بسبب فشل سياساتها الداخلية.[2]

بصفة عامة يمكن تحديد أهم الافتراضات الأساسية لنظرية التبعية من خلال العناصر التالية[3]:

- إنّ هيكل الاقتصاد العالمي يتألف من مجموعتين رئيسيتين، مجموعة الأقلية التي تمثلها الدول الغربية المتقدمة وتسمى بدول المركز، ومجموعة الأغلبية، تمثلها الدول المتخلفة ويطلق عليها اسم دول الأطراف .
- تتميز طبيعة العلاقة التي تربط الطرفين، بالهيمنة والاستغلال من جانب دول المركز والخضوع والإذعان من جانب دول الأطراف، تدريجيا انتقلت علاقة التبعية من مستوى التجارة الخارجية إلى تبعية على المستوى السياسي، الثقافي، التكنولوجي والمالي.
- إنّ تحقيق التنمية والتطور في البلدان الرأسمالية المتقدمة لا يعني بالضرورة تحقيق نفس المستوى في البلدان المتخلفة التابعة والمرتبطة بها ضمن الاقتصاد العالمي. فدول المركز عملت على بناء آليات وتدابير معينة تجعل بالضرورة تحقيق التطور في الدول المتقدمة يقابله التخلف في دول المحيط.

---

[1] محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، الجزائر: مكتبة طريق العلم، 1997 ،ص 190.

[2] Ushehwedu Kufakurinani and others, Introduction: "Why Should We Discuss Dependency Theory Today?", in: **Dialogues on Development,** edited by:Jimi Adesina, New York: Institute for New Economic Thinking, June 2017, p 01.

[3] Hamza Ateş, Muharrem Es and others, "Dependency Theory: still an appropriate tool for understanding the political economy of the middle-east?", **Journal of Economics and Administrative Sciences**, Vol. 19, N.02, 2005, pp 255-256

- على الرغم من الدور الذي لعبته دول المركز في تخلف وتبعية دول المحيط، إلا أنّه يمكن تجاهل دور أطراف داخلية أخرى في دول المحيط كان لها دور أساسي في تكر حالة التبعية، حيث تتميز البيئة الداخلية للدول الأطراف بوجود قوى داخل النظام السيا تمثلها قوى رجعية عميلة ــ على حد تعبير أنصار التبعية ــ، تربطها مصالح مشتر وعلاقات قوية بدول المركز، حيث تقوم بتوفير كل التسهيلات والإجراءات الممكنة لد المركز من أجل مساعدتها على استغلال ثروات دول الأطراف، مقابل الحصول على مز معينة.

وفي الحقيقة جاءت أعمال مدرسة التبعية كرد فعل على الانتقادات التي وُجهت إلى الماركسية الكلاسيكية من جهة، والأفكار العنصرية إلى حد ما التي طرحتها مدرسة التحديث من جهة أخرى، وقد تركّزت تلك الانتقادات حول المسائل التالية:

- عجز الماركسيين عن تقديم إطار تفسيري للدولة، يشرح طبيعة البناء الاجتماعي والسيا في دول العالم الثالث، فالمعروف أنّ ماركس اهتم فقط بتفسير المجتمعات الأوروبية، و كان هذا انعكاسًا طبيعيا للنزعة الأوروبية – أوروبا مركز العالم **Europeanism** – التـ سيطرت على التفكير الإنساني لفترة طويلة من الزمن، ولم تبدأ في التراجع إلا مع بداي استقلال الدول المستعمَرة وظهور كتلة جديدة تختلف في جوهرها عن النمط الغربي وهـ دول العالم الثالث.
- الاستعلاء التي تميزت به مدرسة التحديث ومغالاتها في اعتبار النموذج الغربي هو الس الوحيد والأصلح الذي يستوجب على دول العالم الثالث إتباعه للخروج من تخلفها، غير تلك النظرية لم تؤد إلا مزيدا من التخلف والتبعية، من هنا جاءت نظرية التبعية لدحـ نظريات التحديث[1].

يوضح كل من **ريموند دوفال R.Duvall** و**جون فريمان John Freeman** العلاقة التي تربط الدولة بالبناء الاجتماعي من خلال العناصر التالية:

- ضرورة فهم وتحليل طبيعة البناء الاجتماعي للدولة في الماضي، وكل التغيرات ال عرفتها كشرط مسبق لفهم الحاضر.

[1] عبد العالي دبلى، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار النشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 221.

- إنّ البناء الاجتماعي للدولة يتحدد من خلال التفاعل المتبادل بين البيئة الاجتماعية من والدور الذي تلعبه الدولة في تشكيل هذه البيئة من جهة أخرى.[1]

ترى نظرية التبعية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونُظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة، فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب منذ المرحلة المركنتيلية إلى غاية تطور النظام الرأسمالي، فقد استطاع الغرب في تلك الفترة من ابتكار نظام عالمي اقتصادي يضمن له السيطرة المستمرة على ثروات الجنوب.[2]

الفرع الثاني: حدود نظرية التبعية

من خلال تحليل أهم الأفكار التي طرحتها نظرية التبعية حول الأسباب الموضوعية التي تقف حائلا أمام تقدم دول العالم الثالث، يمكن استخلاص أن قيمة نظرية التبعية تتمثل في قدرتها على تفسير الأسباب الكامنة وراء تعثر مسار بناء الدولة الحديثة الاستقلال – كحالة دول منطقة المغرب العربي موضوع الدراسة –، خاصة وأنّ كل الأطر النظرية التي سبقت مدرسة التبعية تجاهلت دور الأبعاد التاريخية والدولية التي أعاقت مسار البناء في دول الجنوب، واعتبرت أنّ أزمة الدولة ومنها حالة التخلف حالة طبيعية متأصلة في هذه الدول أي أنها ترتبط بعوامل بنيوية في الأساس، تتمظهر من خلال الثقافة المحلية لشعوبها.

صحيح أنّ نظرية التبعية لم تتطرق بصفة مباشرة إلى موضوع بناء الدولة، ولكن يمكن استخلاص تصورها لعملية البناء من خلال تحليلها لمفهوم التخلف والتنمية، فإذا اعتبرنا أنّ أنصار هذه المدرسة يفسرون تخلف دول العالم الثالث بعوامل خارجية، ترتبط بطبيعة النظام الرأسمالي العالمي، ومن تّم فك الارتباط مع كل أشكال التبعية يُعتبر أولى الخطوات التي تساعد هذه الدول على بناء نفسها من جديد. هذا يقودنا التي التفكير أنّ تصورهم لبناء الدولة يرتبط بمدى إصلاح النظام الدولي، التي يُعيق تطور هذه المجتمعات وبذلك أرجعت إشكالية الفشل/ البناء إلى عوامل خارجية بحتة.

---

[1] أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 46.

[2] محمد نصر عارف، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 2002، ص 309 .

غير أنّ ما يُعاب على هذه النظرية هو تجاهلها للأبنية الداخلية للدول وديناميكيتها وخصوصية كل دول فكثيرا من الأحيان تكون العوامل الداخلية هي الحاسمة في إحداث التغييرات وليست الخارجية[1].

المطلب الثالث: بناء الدولة ضمن المنظور الإسلامي

قبل الحديث عن المنظور الإسلامي لعملية بناء الدولة، سوف نحاول التطرق أولاً إلى مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي، مع التركيز أكثر على أوجه الاختلاف بين التصور الغربي والتصور الإسلامي للدولة .

الفرع الأول: مفهوم الدولة في الفكر الإسلامي

يثير موضوع الدولة في الفكر الإسلامي الكثير من التساؤلات والنقاشات الفكرية حول ماهية الدولة، وفي الحقيقة لم يبدأ المفكرين المسلمين في البحث عن ماهية الدولة إلا بعد سقوط الخلافة العثمانية، نتيجة لاحتكاكهم بالمفكرين الغربيين وتأثرهم ببعض مفاهيم الحضارة الغربية، وبتالي بدأ النقاش يتبلور حول مفهوم الدولة الإسلامية التي تحكم عن طريق الشريعة الإسلامية، مقابل الدولة الغربية التي تحكم عن طريق القوانين الوضعية، كما أنّ الفكر الإسلامي قبل هذه الفترة كان مُنصبا أكثر على البحث في مفهوم السلطة أكثر من انشغاله بمفهوم الدولة، لأنّ الخلاف بين المسلمين كان بسبب السلطة والخلافة وليس الدولة من جهة أخرى.[2]

ورد استعمال لفظ "الدولة" في القرآن الكريم في قوله تعالى " كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ"[3] والمقصود في هذه الآية الكريمة أي لا يتداوله الأغنياء بينهم، بمعنى عدم حصر الثروة في الطبقة العليا في المجتمع (الأثرياء)، وفي آية أخرى وردت في بيان سُنة النصر أو الانكسار في الصراع بين البشر في قوله تعالى: " إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ۚ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ"[4]، ويقصد بها التداول أي النقل والتبدل[5].

---

[1] محمد شلبي، مرجع سابق، ص 194

[2] بتول حسين، "مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الإسلامي المعاصر"، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 43، 2011، ص 143

[3] سورة الحشر، الآية 07

[4] سورة آل عمران، الآية 110

[5] محمد باقر البهادلي،" الأسس النظرية لمفهوم الدولة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر"، **المجلة العلمية**، الدانمارك، العدد 20، أفريل 2017، ص 137

وفي الحقيقة، لم يتطرق المسلمين الأوائل لمفهوم الدولة بصفة صريحة، حيث يلاحظ غياب مفهوم محدد للدولة في الفكر السياسي الإسلامي وحتى المراجع التي تناولت مفهوم الدولة، تستمد مادتها الأساسية من الأدبيات الإسلامية التقليدية التي تناولت مفهوم الحكم وليس الدولة بالمفهوم النوعي[1].

يعتبر العديد من المفكرين الإسلاميين أنّ الدولة ضرورة دينية استنادًا إلى قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، فالدولة لا تُراد لذاتها، بل واجبة بالغير، فهي أداة لتنفيذ بعض الأحكام الإسلامية ذات البعد الجمعي والمجتمعي.[2]

يختلف المنظور الإسلامي في تصوره للدولة، الفرد والمجتمع عن المفهوم الغربي الليبرالي أو الماركسي، فالتصور الإسلامي لم يتجاهل دور الجماعة من أجل مصلحة الفرد، كما دعا إلى ذلك المنظور الليبرالي، كما أنّه لم يقيد حرية الفرد ويحرمه من حقه في التملك، كما ذهب إلى ذلك المنظور الماركسي، وإنّما دعا إلى إحداث التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في إطار المجتمع الإسلامي.

هذا الاختلاف بين التصور الغربي والتصور الإسلامي، يُفسر أيضا من خلال نظرة كل اتجاه للغاية التي أنشئت من أجلها الدولة، فالغاية من وجود الدولة بالنسبة للتصور الإسلامي هو تطبيق الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى الغايات التي تشترك فيها مع غيرها من الدول الوضعية، فالدولة الإسلامية لا تفصل ما بين الدين والدولة، كما ذهب إلى ذلك التصور الغربي الذي يتباهى بفصله للدِين عن الدولة، بل ويعتبره سبب تطور وتفوق الحضارة الغربية.

وقد اختلف المفكرين المسلمين عن الغربيين في تحديد أركان الدولة، فإذا كان الغربيين يحصرون أركان الدولة في أربعة عناصر كما تطرقنا إلى ذلك من قبل، وهم الشعب، الإقليم، السلطة، وهناك من يضيف عنصر السيادة، خلاف لذلك يرى بعض الفقهاء أنّ أركان الدولة هي الأرض، الأمة، السلطة، وهذا التقسيم أوسع من التصور الغربي، ذلك أن الأرض أعم من الإقليم لأن الدولة في الإسلام، حسب بعض المفكرين الإسلاميين لا تحدد بحدود إقليمية لأن رسالة الإسلام عالمية وكونية، كما أن مفهوم الأمة أشمل من الدولة، تاريخيا تكونت الحضارة الإسلامية من أمم

[1] بتول حسين، مرجع سابق، ص 150

[2] بتول حسين، مرجع سابق، ص 153

وشعوب متعددة. هناك أيضا من المفكرين المسلمين من يضيف عنصر "الإنسان"، ذلك أنّ الإنسان هو الهدف من التشريع الإسلامي. [1]

الفرع الثاني: بناء الدولة من خلال فكر ابن خلدون ومالك بن نبي

يُشكل فكر العالمين الجليلين ابن خلدون ومالك بن نبي حول بناء الحضارة بصفة عامة والدولة بصفة خاصة، محور اهتمام الكثير من الباحثين سواء العرب أو الغربيين، فأفكارهما هدفت تسليط الضوء على مكامن الضعف ونقاط القوة التي رافقت تطور المجتمعات الإسلامية قديما وحديثا، وأعطت أفكارهما بديلاً ناجحًا، يمكن الاستعانة به في معالجة أزمة بناء الدولة التي تعيشها المجتمعات العربية المعاصرة.

ولا شك أنّ التركيز في هذه الأطروحة على هذين المفكرين بالذات، يعود إلى أنّ كليهما ينتميان إلى الفضاء المغاربي موضوع الدراسة، بالرغم من أنّ أفكارهم كانت تعالج واقع المجتمعات العربية على اختلاف انتماءاتها الجغرافية، إلا أنّ الأكيد أنّ الخصوصية الثقافية بشقيها المغاربي والعربي الإسلامي تبقى تُميز أهم أعمالهم، وعلى الرغم ما بين المفكرين من زمن فإنّ ما جمعهما من بيئة مغاربية إضافة إلى الإسلام والعروبة يفسر كثيرا تلك الأفكار المشتركة التي تجمعهم.

1. التصور الخلدوني لعملية بناء الدولة:

تحتل الدولة مكانا مهمًا ومتميزًا في فكر ابن خلدون*، حيث يُعلق **ساطع الحصري** على ذلك قائلا: " إنّ الدولة من المواضيع التي اعتنى ابن خلدون ببحثها اعتناء كبيرا، لقد خصص ما يقرب من ثلث المقدمة لهذا البحث".[2]

ويؤكد ذلك أيضا **هاملتون جب:** " يوجد في تحليل ابن خلدون المسهب والموضوعي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تفعل فعلها في تكوين الوحدات السياسة، وفي تطوير مفهوم

---

[1] المرجع نفسه، ص 158

* هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن خالد خلدون الحضرمي الإشبيلي، مؤرخ وفيلسوف اجتماعي عربي ينتهي نسبه إلى وائل بن حجر من عرب اليمن، ولد بتونس في أول رمضان عام 732هـ الموافق لـ 27 ماي 133م، وتوفي بمصر في 28 رمضان 808 هـ الموافق لـ 19 مارس1406 ، درس على مشاهير علماء عصره القرآن وعلومه والتفسير والحديث والفقه والأصول، كما درس علم المنطق والفلسفة والرياضيات.

[2] رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، **مجلة العلوم السياسية**، ع.03، 1977، ص 80.

الدولة".[1]

أ. مكانة الدولة في الفكر الخلدوني:

إنّ الدولة عند ابن خلدون هي ظاهرة في كل مرة تنتهي فيها الدورة السياسية، أي أنّها لا دائمة ولا مستقرة، هذا التصور ينطلق من إيمان المفكر، بعدم ثبات ظواهر الاجتماع الإنساني حيث يُعلل على ذلك قائلا:" إن أحوال العالم والأمم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنّما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال، وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فإنّ ذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول"، ولذلك فإنّ الدولة تبقى مؤسسة معرضة للتّبدل والتغيير[2].

والحقيقة أنّ هذه النظرة لمفهوم الدولة، نجدها عند معظم المفكرين العرب المسلمين، الذي يتفقون على عدم ثباتها مقارنة مع التصور الغربي، وهذا ما يُفسِر المعنى اللغوي للدولة في اللغة العربية الذي يعني عدم الثبوت والاستقرار، فالدولة تدول أي تذهب، ودالت دولة فلان أي سقطت. وهذا ربما ما جعل ابن خلدون يعتبر الدول مثلها مثل الكائن الحي يصيبها الانقلاب والهرم والفناء.

تتمثل أهمية أعمال المفكر ابن خلدون حول الدولة، هو أنه كان أول مفكر تحدث عن أسباب ضعف الدولة وانهيارها، هذا من جهة، كما كان أول من استخدم مفهوم الدائرية في حياة الدولة من جهة أخرى، أي أنّ مثلها مثل الكائن الحي تأخذ مسار ومراحله الحياتية، بحيث تبدأ بالمولد ثم مرحلة الصبا والشباب ثم الرجولة والنضج ثم مرحلة الهرم ثم الموت والفناء.[3]

كما يتخذ ابن خلدون من مفهوم العصبية عنصرا أساسيا لبناء الدولة وتطورها، كما أنّ ضعفها يؤدي إلى هشاشة الدولة وانهيارها، ويقصد ابن خلدون بمصطلح العصبية هو تماسك الدولة بفعل انسجام الشعب وثقته بنظام الحاكم، بفعل قوة حكام الدولة والقائمين على إدارة شئونها.

هذه الثقة مرَّدها أن الحاكم يفضل أهل الخبرة على أهل الثقة بتعبير ابن خلدون، ويقصد بأهل الخبرة أولئك الفنيون الذين لديهم خبرة في مجال تخصصهم ولكنهم لا يحوزون ثقة القائمين على

---

[1] نفس المرجع.

[2] رياض عزيز هادي، مرجع سابق، ص 79

[3] جميل جورجي، ابن خلدون ومقومات الدولة القوية، متوفر عليه على الرابط التالي: https://goo.gl/qSzP9D

إدارة شئون البلاد، لأنّهم فنيون إلى أقصى درجة، منصرفون إلى أعمالهم، منكّبون على العلم، لا وقت لديهم للتقرب، يعتزون برأيهم ويتمسكون به وهو ما يجعلهم غير مرغوبين لدى الطبقة الحاكمة رغم كفاءتهم، أما أصحاب أهل الثقة مجموعة من الذين يثق فيهم النظام ويعتبرهم عناصر موالية له، غير أنّهم لا يمتلكون أي خبرة أو كفاءة.

وإذا تأملنا واقع الدولة سواء في المنطقة العربية أو المغاربية على وجه التحديد، نجد أن أحد مكامن ضعفها هو تفضيل النظام السياسي أهل الثقة على حساب أهل الخبرة والكفاءة في إدارة شؤون الدولة.

وإذا تأملنا مراحل تطور الدولة كما حددها ابن خلدون نجدها تنطبق إلى حد كبير على واقع بناء الدولة في المنطقة المغاربية بعد مرحلة الاستقلال، ففي حديثه عن مرحلة الشباب التي تقوى فيها الدولة، بعد أن يتثبت الحكم يبدأ الحكام في حصاد عوائد الرخاء والازدهار ويعيشون في حالة من الدعة والراحة، فيهملون أمور الحكم والاهتمام بمصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الرعية وتلك هي بداية ضعف الدولة وتفككها، وهو ما ينطبق على دول المغرب العربي، فقد عرفت الجزائر مثلا انتعاشاً.

ورخاء ملحوظاً كان وقتها الدينار الجزائري يتجاوز الفرنك الفرنسي بعد الاستقلال خاصة في فترة حكم الرئيس الراحل بومدين، وهو نفس الأمر ينطبق على تونس بعد الاستقلال خاصة خلال عهد الرئيس الراحل بورقيبة، لكن كل هذا المكتسبات ضاعت، مع توجه الطبقة الحاكمة نحو تكديس الثروة واستغلال العائدات النفطية – حالة الجزائر– في الترف والمجون.

ب.أهمية العوامل المادية في بناء الدولة:

يمكن استنباط أهمية العوامل المادية في عملية بناء الدولة في الفكر الخلدوني من خلال تركيزه على مفهوم العمران، والذي يقصد به قيام الدول وسقوطها وتطور المجتمعات واضمحلالها، فقد أكدّ ابن خلدون على أنّ العمران يُمثل مستوى التنمية التي تتألف من مجموعة من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والفيزيائية.

وتتحدد نظريته العمران حسبه في العناصر التالية: [1]

[1] عبد العزيز السلومي، عمر حوتية، "القيم الروحية والنهوض التنموي في فكر ابن خلدون مع الاشارة الى التجربة الماليزية كأنموذج لمساهمة القيم في النهوض التنموي للمجتمعات المعاصرة"، **المعيار**، م. 09، ع. 38، 1999، ص 297.

- **الإنسان مدني بطبعه:** أي أنّه فطريا يميل إلى بناء مجتمع يسوده التعاون المشترك يدرك أنه لا يمكن أن يلبي حاجاته بمفرده.
- **أصل العمران:** يرى ابن خلدون أن أصل العمران الحضري هو العمران البدوي، ص أنّ لكل مجتمع خصوصيته لكن يبقى هناك دائما ترابط للعادات وتقاليد مشتركة تعبر أصالة الدولة ومهما بلغ العمران من تحضر لا يمكنه أن يتجاوز أصوله الضاربة التاريخ والتي تمثل دعامة أساسية لبناء الدولة وازدهارها.
- **العمران والصنائع:** يولي عناية ابن خلدون إلى أهمية الصناعة والزراعة والتجارة في تط وازدهار المجتمعات والدول، فكلما ارتفع معدل الصناعة وراجت التجارة، وعمّ الرخـ وانتعش الاقتصاد كان لذلك أثر في رفاهية المجتمع ورقيه وبُلوغه مراحل الترف والنعـ وهذه كلها عوامل مهمة تساعد على بناء الدولة واستقرارها .

ج. أهمية العوامل الروحية في بناء الدولة:

تجلت الروح الإسلامية بوضوح من خلال نظرية ابن خلدون حول فشل الدولة وانهيارها، فإذا كان ابن خلدون قد أشار إلى أهمية العصبية والمال في بناء الدولة أو سقوطها، فهو يرى أيضا أنّ الخلل الأعظم الذي يواجه الدولة، يعود إلى عوامل روحية أخلاقية، فالدولة تُبنى وتتعزز إذا سادت فيها القيم الأخلاقية المستمدة من روح الشريعة الإسلامية، والأكيد أنّ ضعف الحضارة الإسلامية كان سببه انتحال الرذائل والانصراف عن مؤازرة الملك (الدولة) إلى الانغماس في النعيم الطارئ وانتشار الظلم والمذمومات خاصة داخل الطبقة الحاكمة،[1] وهو ما نراه بوضوح اليوم في الأقطار المغاربية.

1. عدم الالتزام بالأخلاق يؤدي إلى خراب العمران (الدولة):

يؤكد ابن خلدون على أهمية العلاقة التي تربط القيم الأخلاقية بقوة أو ضعف الدولة، فقد ورد فصل في مقدمته بعنوان الظلم مؤذن بخراب العمران، فقد استنتج ابن خلدون أنّ ترك الشريعة الإسلامية سبب في خراب العمران (الدولة) حيث يقول:" كل من أخذ ملك أحد أو غصبه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشَارع فقد ظلمه، فجُباة الأموال بغير حقها ظلمة

[1] عبد العزيز السلومي، مرجع سابق، ص 213

للمعتد ون عليها ظلمة، والمنتبهون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة، واغتصاب الأملاك على العموم ظلم، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذي هو مادتها لإذهابها الآمال من أهله"[1]

إنّ تراجع القيم الأخلاقية يؤدي إلى انهيار الأنظمة السياسية، فالظلم الذي يظهر في أي مجتمع يزيد من احتمالات انهيار الدول، والتاريخ الإنساني خير دليل على هذه الحقيقة.

1. أهمية العلم والتعليم:

يعتبر ابن خلدون العلم والتعليم أمران أساسيان مرتبطان بالعمران (الدولة) إيجابا أو سلبا، فأينما يوجد العمران ينشط العلم، وكلما ازدهر العلم وتطور انعكس ذلك على العمران والعكس صحيح، لذلك يرى ابن خلدون أنّ العلم هو روح الدولة الذي يضمن تطورها وازدهارها.

إنّ أفكار ابن خلدون حول أهمية القيم الأخلاقية لم تقتصر فقط على التركيز حول الفرد كشخصية طبيعية، وإنما تعدت إلى التنظيمات والمؤسسات، الشخصية الاعتبارية، أي تعمل على الدولة من حيث وظائفها ومسؤولياتها تجاه المجتمع.

2. البعد الحضاري لبناء الدولة في فكر مالك بن نبي

تشكل أعمال المفكر المبدع مالك بني رؤية متكاملة للحياة البشرية، حيث لم تعالج المعرفة الإنسانية من جانب ضيق مختزل فحسب، وإنّما تقدم رؤية كونية واعية وشاملة للمشكلات التي تعاني منها الأمة العربية والإسلامية، وفي الحقيقة إن كان مالك النبي يفضل استخدام مفهوم الحضارة للتعبير عن هذه الرؤية الكونية، إيمانا منه أنّ العالم العربي في مجمله يمثل حضارة عربية إسلامية لها جذورها الضاربة في أعماق التاريخ، إلا أننا يمكن إسقاط تلك الأفكار على مفهوم الدولة التي تعتبر أصغر وحدة في الحضارة ككل، كما أن هذه الرؤية الشاملة كانت تجسيدا ومحاكاة صريحة لواقع الدولة في المنطقة العربية ما بعد الاستعمار، فكانت محاولة جادة من المفكر، تجاوزت إطاره الزماني بكثير، حاول من خلالها تفسير أسباب تخلف الأقطار العربية رغم محاولتها محاكاة نموذج الدولة الغربية الحديثة.

[1] عبد العزيز السلومي، ص 321

أ. المعادلة الحضارية لمالك بن النبي

***.الإنسان:**

أعطى مالك بن نبي دورا مركزيا للإنسان في بناء المجتمع، فهو يؤثر من خلال ثلاثة مؤثرات: الفكر، العمل، المال ،وقضيته منوطة بتوجيه في نواح ثلاث: توجيه الثقافة، توجيه العمل، توجيه رأس المال، وفكرة التوجيه هي قوة في الأساس وتوافق في السير ووحدة الهدف. ويضع مالك بن نبي قواعد محددة لذلك التوجيه وهي[1]:

- الأخلاق لتكوين الصلات الاجتماعية
- الجمال لتكوين الذوق العام
- المنطق العملي لتحديد أشكال النشاط العام
- الفن التطبيقي الموائم لكل نوع من أنواع المجتمع أو الصناعة.

حيث يعلق على أهمية تلك العناصر في توجيه سلوك الإنسان داخل المجتمع قائلا: "لا تكتمل ثقافة الإنسان إلا بتحقيق أربعة أشياء: المبدأ الأخلاقي، وذوق الجمال، والمنطق العملي، والعلم والصناعة، وهي مبادئ كفيلة بجمع شروط الفعالية."[2]

*** التراب:**

كما أنّ التراب، الأرض أو الإقليم يحمل دلالات ومعاني كثيرة: قانونية وسياسية، ديمغرافيا، جيولوجيا والإستراتيجية، وهو منشأ الأجناس البشرية المختلفة، ومكان للبنيان والصنائع المتنوعة فهو أيضا يمثل الجانب المادي للدولة التي تستمد منه قوتها وتطورها.

يُعلق مالك بن نبي حول أهمية التراب قائلا:

"ونحن حينما نتكلم عن التراب، لا نبحث في خصائصه وطبيعته، فليس هذا البحث من موضوع الكتاب، ولكننا نتكلم عنه من حيث قيمته الاجتماعية، وهذه القيمة مستمدة من قيمة مالكيه، فحينما تكون قيمة الأمة مرتفعة وحضارتها متقدمة يكون التراب غالي القيمة، وحيث تكون الأمة متخلفة،

[1] رقية بوسنان، "تكامل الرؤية المعرفية في تصور عناصر بناء الحضارة عند مالك بن نبي"، المعيار، ع.40، م. 22، 2001، ص07.

[2] مالك بن نبي، مالك بن نبي: تأملات، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2009، ص 151.

يكون التراب على قدرها من الانحطاط".[1]

إنّ التراب يقصد به ما يُوفره المحيط من إمكانات متاحة تدعو إلى التفكير في الإنتاج والاستغلال المحلي والوطني، بكل الأساليب والوسائل المشروعة، فلا يمكن دائما الاعتماد على ما أنتجه الآخرون، يل يجب التفكير في تطويع هذا المحيط بما يخدم الدولة والمجتمع عن طريق توظيف كل الطاقات الاجتماعية الموجودة، من أجل أن تُنشىء تدريجيا وسائلها الفنية بقدر ما تتخلص من رواسب ومعوقات ما قبل الحضارة.[2]

*** الوقت:**

يولي مالك بن نبي أهمية كبيرة لعامل الزمن في بناء الدولة، المجتمع أو بتعبيره الكوني الحضارة، فالتغيير الحضاري لا يُمكنه أن يتحقق بالشكل المناسب ما لم يتم استغلال الوقت استغلالا حضاريا فعّالاً، لأنه إذا استطاعت الدولة تحقيق في مرحلة النمو الشروط المتعلقة بالإمكانات المادية والاقتصادية المطلوبة والحيز الجغرافي المتمثل في التراب والرقعة الجغرافية، فإنّها تحتاج الى إمكان الوقت الذي تحقق من خلاله فعالية التغيير المرحلي على محور الزمن والتاريخ.[3]

فقِيمة الإنسان تكمن بالضبط في قيمة الوقت كمجال لحركة عمله ونشاطه في الميدان العملي.[4] لأنّ الوقت قيمة معنوية لا تُقاس بساعات، وإنما تُقاس بمدى التخطيط والاستثمار في دائرته والتعامل مع الوقت بحكمة.

*** الفكرة الدينية:**

لا يمكن لهذه العناصر أنّ تتفاعل وتُنتج عوامل البناء إلا من خلال دور عامل أساسي وهو الدين، فهو الذي يُنظم الدولة في كل المستويات، فالفكرة الدينية كما عبر عنها مالك بنبي هي التي تمنح الإنسان الإرادة الحضارية التي تمكنه من امتلاك زمام الفعل الحضاري، فعملية البناء لا تقوم فقط على المنجزات الشيئية التي يمكن تحقيقها، بل تحتاج أيضا إلى قيم ومبادئ روحية تحكم العلاقة التي تربط الفرد، المجتمع والدولة، والتاريخ الإنساني شاهد على أنّ معظم الحضارات الكبرى قامت

[1] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، سوريا: دار الفكر، ط 08، 2004، ص 139.

[2] مالك بن نبي، **شروط النهضة**، المرجع نفسه، ص 143.

[3] فيصل لكحل، **مبادئ التغيير الحضاري في فكر مالك بن نبي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: المدرسة العليا في الآداب والعلوم الانسانية، 2014-2015، ص 84.

[4] فيصل لكحل، مرجع سابق، ص84.

على أساس الفكرة الدينية .

حيث يبين لنا التاريخ مدى الوعي الروحي التي تميز به المسلمين الأوائل، فقد كانت لهم طاقة عجيبة استطاعت بناء فرد جديد وتغيير سلوكه جذريا داخل المجتمع الإسلامي الجديد، يقول مالك بن نبي:

"كل من يغير النفس يغير المجتمع، وأعظم التغييرات وأعمقها في النفس قد وقعت في مراحل التاريخ مع ازدهار الفكرة الدينية".[1]

إذا تأملنا حال المنطقة المغاربية اليوم، يتبين بوضوح أنّ مشكل أزمة بناء الدولة التي رافقت المنطقة منذ مرحلة الاستقلال لا تتمثل في مشكل مؤسسات أو إمكانيات أي لا تُختصر في عناصر المعادلة الحضارية التي تحدث عنها مالك بن نبي، وإنّما تكمن بالضبط في غياب الفعالية على المستوى النفسي والاجتماعي لدى الفرد العربي، ولحل هذه المشكلة يجب تفعيل المؤثر الديني بجميع عناصره في تغيير حالة الركود والجمود النفسية والاجتماعية للمواطن العربي، ذلك أن سبب عظمة الحضارة الإسلامية في عهدها الأول، يعود دون أدنى شك الى سيادة الفكرة الدينية في العالم الثقافي كما عبر عن ذلك ابن خلدون.[2]

ب.أبعاد عملية بناء الدولة من خلال فكر مالك بن نبي:

كحوصلة يمكن من خلالها استخلاص أهم الأفكار الجوهرية التي عالجت عملية بناء الدولة من خلال فكر مالك بن نبي، والتي يمكن تحديدها من خلال الأبعاد التالية:

- **البعد السياسي التنظيمي:**

تحدث مالك بن نبي عن المجتمعات المغاربية التي خضعت للاستعمار فأورثَها أنماطه التنظيمية والإدارية من حيث إدارة وتسيير مؤسسات الدولة، غير أنّ هذه الأنماط المستوردة لا تتماشى مع طبيعة المجتمعات المغاربية، ولا تراعي قيم المجتمع ومتطلباته، وهو بذلك يدحض دعاة مدرسة التحديث الذين ربطوا نجاح عملية بناء الدولة وتحديث المجتمعات المتخلفة يتطلب محاكاة النموذج الغربي بمختلف قيمّه ومؤسساته التنظيمية.

[1] مالك بن نبي، ميلاد مجتمع، ص 79

[2] فيصل لكحل، مرجع سابق، ص ص 86-87

- **البعد الاقتصادي:**

تناول مالك بن بني أيضا تأثير الوسائل والآليات الاقتصـــادية التـــي تعتمـــدها الدو وانعكاساتها على عملية بناء الدولة، من خلال ضرورة مراعاة الأنماط الاقتصادية التي تنتهـ الدولة والتركيبة النفسية للفرد، أي أنّ الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنوك ومصانع فحسب، بل قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات.[1]

أكدّ مالك بن نبي في الأخير على ضرورة الربط بين عالم الاقتصاد والقـــيم الحضـــ ارتباطا لا يمكن معه أن نتصور نجاح خطة اقتصادية، تقتنع بأرقام وإحصائيات وأدوات ما إن لم يكن إنجازها آخذا في الاعتبار قيمة الإنسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى، شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من إرادة حضارية.[2]

- **البعد القيمي:**

✓ التأكيد على أن الدين مقوم أساسي من مقومات بناء الدولة وهو الفاعل فيها، وفـــي بنا وتطورها وازدهارها، وبتالي فكر مالك بن نبي هو دعوة لإحياء حضاري جديد الذي على أهمية الدين في بناء المجتمعات والدول.

✓ الرؤية المنهجية لمالك بن نبي في طرح مفهوم البعد الحضاري لعملية بنـــاء الدولـــة ـ طريق المزاوجة بين المقومات المادية والمقومات الأخلاقية.

✓ دور أفكاره في وضع حلول لبعض المشكلات الخاصة بالإنسان، المجتمع والدولة[3]

3. عوامل التقاطع بين فكر ابن خلدون وفكر مالك بن نبي

يرى كلا المفكرين أنّ أساس عملية بناء الدول والأمم، هو ذلك التوازن الطبيعي الذي يجـــب أنّ يأخذ بعين الاعتبار تنمية العوامل الروحية الأخلاقية والعوامل المادية، والعنصر الأساسي الذي يربط هذين الجانبين هو الإنسان، بوصفه عنصر التغيير السلبي والايجابي الذي تتوقف عليه عملية البناء المجتمعات والأمم.

---

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، (ترجمة: عمر مسقاوي)، دمشق: دار الفكر،2000، ص 59.

[2] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ص 64.

[3] رقية بوسنان، "تكامل الرؤية المعرفية في تصور عناصر بناء الحضارة عند مالك بن نبي"، **المعيار**، ع.40، م. 22، 2003، ص03

كما أن كلا المفكرين أكدا على دور الخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار أثناء عملية التشييد والإعمار، مهما اختلفت الأزمنة والأماكن، ونستدلُ على عمق فكر هذين المبدعين، من خلال تجربة العالم الاقتصادي الألماني "شاخت" وهو من كبار الاقتصاديين ما قبل الحرب العالمية الثانية، حيث قام ببناء خطة اقتصادية ساعدت ألمانيا من النهوض من الصفر مما مكنها من دخول الحرب العالمية الثانية من جديد، وهو نفس العالم الذي قام بوضع خطة اقتصادية للنهوض بالاقتصاد الأندنوسي، وهي دولة أغنى وأكبر من ألمانيا بكثير من حيث الثروات الطبيعية والإمكانات البشرية، لكن خطته الاقتصادية فشلت، ولعل السبب يعود الى أن شاخت قد وضع خطته على أساس معادلة اجتماعية ونفسية خاصة بالشعب الألماني، ولأنّه لا ينتمي إلى نفس النسق الثقافي والاجتماعي للمجتمع الاندونيسي لم تراعي معادلته الخصائص الاجتماعية والنفسية والحضارية لهذا المجتمع [1]

[1] سامي مظهر قنطهاجي، النظرية التنموية في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي، متوفر على الرابط التالي:
https://www.kantakji.com/media/5003/ibnkhaldoun.pdf

رغم تعدد التسميات والمصطلحات، وعدم اتفاق الباحثين حول إعطاء التوصيف الدقيق لكل التحولات التي مست المنطقة العربية والمغاربية على وجه الخصوص مع نهاية سنة 2010، إلا أنّ الأكيد أنّهم يتفقون على أنّ الظاهرة ستحمل المزيد من التحديات أمام مستقبل عملية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي.

لقد ركز النقاش داخل المنظور الليبرالي على ضرورة أخذ بعين الاعتبار مسألة الشرعية وعلاقتها بالتماسك الاجتماعي – السياسي ضمن عملية بناء الدولة. وفي نفس الوقت لم يكن يسعى إلى تجاهل دور المقاربة المؤسساتية في تعزيز عملية بناء الدولة، وإنَّما كان يهدف إلى إبراز الحاجة إلى زيادة الوعي الاجتماعي بالتدخلات الخاصة ببناء الدولة.

ومهما تعددت المقاربات النظرية التي تناولت موضوع بناء الدولة، إلا أنّ الأكيد لن تؤتي ثمارها إلا اذا أخذت بعين الاعتبار الخصوصية الاجتماعية، الثقافية والتاريخية لمجتمع معين، أي ضرورة وجود ارتباط عضوي بين النظرية والأساس التي بنيت عليه، ولعلّ هذا ما يُفسِر الى حد كبير استمرار فشل جُل مشاريع بناء الدولة في المنطقة المغاربية منذ حصول دولها على الاستقلال إلى غاية تفجر أحداث الحِراك العربي.

الفصل الثاني:
مسار بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية.

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية والبشرية لمنطقة المغرب العربي.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي.

المبحث الثاني: تطور بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة بالمغرب العربي.

المطلب الثاني: ظهور الدولة القطرية كإطار للوجود السياسي بعد الاستعمار.

المطلب الثالث: مراحل بناء الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي.

المبحث الثالث: انعكاسات نهاية الحرب الباردة على دور الدولة في منطقة المغرب العربي.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: تأثير تحولات النظام الدولي الجديد على سياسات الدول المغاربية .

المطلب الثالث: طبيعة الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة.

تُمثل منطقة المغرب العربي امتدادا جغرافيا موحداً وكياناً يشترك في وحدة اللغة، الدين، والتاريخ المشترك، وبقدر ما يجمع هذا الكيان من خصائص مادية وروحية مشتركة إلا أنّه يضم في كنهه وحدات سياسية متباينة، اختلفت فيما بينها من حيث أنماط الحكم، وتصور نخبها الحاكمة لعملية بناء الدولة بعد الاستقلال.

ونظرا لأهمية الموقع الجغرافي لأي منطقة، في فهم طبيعة التطورات التاريخية، السياسية، الاجتماعية ، والاقتصادية للوحدات السياسة المكونة له، سوف يحاول هذا الجزء من البحث التعرض للمكانة الإستراتيجية التي تحتلها منطقة المغرب العربي، لينتقل بعد ذلك إلى دراسة التطور الكرنولوجي لنشأة الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي.

وانطلاقا من أن الدولة القطرية نتاج نهاية المرحلة الاستعمارية، فإنّ هذا البحث سيركز أكثر على مرحلة ما بعد الاستقلال، ولا شك أنّ التركيز على هذه المرحلة سيساعدنا في فهم أسباب اختلاف الأنظمة السياسية في هذه المنطقة رغم ما يبدو من تشابه يجمعها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالنمط التسلطي المغلق الذي يميز معظم أنظمتها السياسية، كما أن دراسة التطور التاريخي للوحدات السياسية المغاربية، سيساعدنا في فهم أسباب اختلاف مخرجات ما عُرف بالحِراك العربي في الدول المغاربية التي خبرت الظاهرة، مع نهاية **2010**، والتي سنتطرق إليه بشيء من التفصيل في الفصول اللاحقة للدراسة.

المبحث الأول: منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية

قبل الاسترسال في الحديث عن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، سوف نحاول العودة قليلا إلى الوراء والتعرض إلى مختلف التفسيرات المتعلقة بأصل تسمية "المغرب العربي"، والتي اختلفت فيما بينها نتيجة تباين المنطلقات الفكرية والمرجعية والإيديولوجية للمفكرين والمؤرخين، والتي يُمكن إيجازها في الآراء التالية:

توصف المنطقة بالشمال الإفريقي، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، والتي يفصلها عنها البحر المتوسط، الذي يربط بين ثلاثة قارات هي إفريقيا، أوروبا وآسيا، وفي الحقيقة هذه التسمية ترتبط بالفترة الاستعمارية، وتعتمد على الموقع الجغرافي، كما أنّها لا تخضع إلى معايير علمية وإنّما ترتبط بنظرة عنصرية للمستعمر التي يعتقد أنّها امتداد طبيعي للقارة الأوروبية ومستعمراتها.

كما يؤكد العديد من الجغرافيين والمؤرخين أن تشكل الإطار الجغرافي والاسم التاريخي "**المغرب**" يعود إلى مرحلة العصور الوسطى، وهو يمتد من طبرقة إلى طنجة الخضراء. واصطلاح "المغرب" يعني تحديدا الأقاليم الواقعة غرب مصر كما ذاعت خلال تلك العصور تسمية (إفريقيا)، وبغض النظر عن هذه التسميات فقد ظلت المنطقة تشكل وحدة إستراتيجية ،واحدة يحدها شرقا خط عمودي ينزل من صقلية باتجاه جنوب البحر الأبيض المتوسط، ويحدها غربا مضيق جبل طارق وتنتهي جنوبا عند بلاد السودان.[1]

كثيرا ما استخدم أيضا المؤرخون تسمية منطقة "بلاد البربر"، لأنّ العنصر الغالب في التركيبة السكانية يعود أصلهم إلى البربر أو الأمازيغ، برغم أنّ هذا العنصر تمركز في منطقة معينة ولم يشمل بقية المناطق، فقد تمركز البرر أكثر في كل من ليبيا، الجزائر المغرب وقليل منهم في تونس.

وللإشارة تدل كلمة "**مغرب**" في اللغة العربية "**الغرب**" على مجمل المناطق الواقعة غرب وادي النيل أي ما يعرف حديثا بـ ليبيا، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا. [2]

---

[1] مومن العمري، شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، جامعة قسنطينة: قسم التاريخ، 2008-2010، ص 26.

[2] مومن العمري، نفس المرجع، ص 25 .

هناك أيضا من يُفسر التسمية على أساس التفريق تسمية "المغرب العربي" عن المملكة المغربية، ولكي يعطي وصفا عاما للضفة الجنوبية من البحر المتوسط، فإن الباحثين والسياسيين أطلقوا عليه اسم المغرب العربي أو المغرب الكبير.

يطلق على المنطقة أيضا تسمية المغرب العربي، لأنّها تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا، حيث تتكون من خمسة دول هي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا. [1]

كما يطلق اسم منطقة **المغرب العربي** الكبير لتميزه عن المغرب الأقصى المعروف بالمملكة المغربية، ودول المغرب الأوسط: الجزائر، المغرب الأدنى، وتونس. حيث تشكل هذه الدول الثلاث الإطار الضيق للمجموعة المغاربية طبقا لقربها وبعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع، فإنّ المغرب العربي الكبير يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث (المغرب، تونس، الجزائر) ليبيا وموريتانيا .[2]

أما المؤرخ الفرنسي **(شارل أندري جوليان)** فيرى أنّ تونس، المغرب والجزائر مجتمعة تؤلف وحدة جغرافية وأثنولوجية مستقلة عن بقية أجزاء القارة، حتى أنّها عُرفت باسم " إفريقيا الصغرى" تمييزا لها عن بقية أجزاء القارة كما أطلق عليها اسم "**بلاد الأطلس**"، وهي تسمية جغرافية نظرا لسطحها الجبلي ولارتباطها منذ أقدم العصور بروابط إقليمية طبيعية وسياسية خاصة ووثيقة.

كما يطلق على المنطقة أيضا تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويُقصد بها بالإضافة إلى الشمال الإفريقي الجزائر، تونس، المغرب وأيضا شرق المتوسط لسوريا، لبنان، مصر، فلسطين، الأردن والعراق. غير أنّ ما يعاب على هذه التسمية هو إقصائها لكل من ليبيا وموريتانيا وضمها لكل من مصر وبعض الدول العربية الأخرى من مجموعة الشرق الأوسط، وهناك من يعتقد أنّ الغرض من هذه التسمية هي محاولة القوى الغربية خاصة أمريكا، دفع الدول المغاربية من

[1] أمين البار ومنير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 39.

[2] أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص ص 40-41.

أجل التطبيع مع إسرائيل وإقصاء ليبيا بسبب حادثة **(لوكربي)** من جهة أخرى .[1]

يطلق على دول المنطقة أيضا بالدول المتوسطية على اعتبار أنّ كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر الأبيض المتوسط باستثناء موريتانيا.

هناك أيضا من يعتقد أنّ تسمية " المغرب " أطلقها العرب الفاتحون على منطقة شمال إفريقيا تمييزا لها عن منطقة المشرق العربي، وهذا بعد انتشار الإسلام والعروبة بمنطقة شمال إفريقيا دلالة على العهد الجديد والوحدة التي أصبحت تجمع هذه المنطقة مع المشرق العربي وهكذا ظهر مصطلح "المغرب العربي" الذي قضى على جميع التسميات القديمة التي ترمي إلى تجزئة منطقة شمال إفريقيا إلى أجزاء متعددة يجعلها عرضة لأطماع القوى الطامعة فيه.[2]

ومهما تباينت التبريرات وتعددت التفسيرات حول أصل تسمية منطقة المغرب العربي، إلا أنّ الأكيد أنّ هذه الرقعة الجغرافية تُشكل وحدة إستراتيجية متميزة، تتألف من خمسة دول أساسية هي الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، هذا الفضاء الشاسع يتميز بخصائص حضارية وجغرافية واقتصادية جعلته يمثل أحد أهم المناطق إستراتيجية في القارة السمراء.

[1] المرجع نفسه، ص 41.

[2] مومن العمري، مرجع سابق، ص 29.

الخريطة رقم 01: تمثل الدول الخمس المشكلة للفضاء المغربي .

المصدر: كمال القصير، **جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، متوفر على الرابط التالي:**
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/201412311253494774 96.html

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي

تمثل وحدة الإقليم عاملاً مهماً في وحدة الشعوب، فهو يشكل الوعاء الجغرافي الذي يجمع بين أفراد المجتمع، الشعب أو الأمة الواحدة، وكما عبّر عن ذلك بوضوح عبد الرحمان بن خلدون قائلا:

" إنّ وحدة البيئة تؤدي في النهاية إلى وحدة الأخلاق، والعادات وهذا ما ينطبق تماما على منطقة المغرب العربي".[1]

وكما هو متعارف عليه فإنّ الأهمية الإستراتيجية لأي منطقة، تستمد قيمتها من موقعها الجغرافي وإمكاناتها الطبيعية، لذلك سوف نحاول التعرض إلى أهم الخصائص الجغرافية المميزة لمنطقة المغرب العربي، والتي جعلتها من دون شك تكتسب مكانّة إستراتيجية مهمة في القارة الإفريقية والأوروبية على حد سواء.

[1] مومن العمري، مرجع سابق، ص 34

الفرع الأول: الموقع الجغرافي، التضاريس، المناخ

تقع منطقة المغرب العربي في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق كل من مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي (تشاد النيجر، مالي، السنغال)، ويفصلها عن أوروبا مضيق جبل طارق (**14 كلم**) ومضيق صقلية(**140 كلم**).

فلكيا يقع المغرب العربي بين دائرتي عرض **15°**– **38°** شمالا وبين خطي طول **25°** شرقا و**17°** غربا، وعلى هذا يصبح امتداده بين العروض السفلى المدارية والعروض المتوسطية المعتدلة.

تضم منطقة المغرب العربي خمسة دول رئيسة هي المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا، وتتربع هذه الدول على مساحة، تبلغ **06** ملايين كلم مربع، وتشكل ما نسبته **42%** من مساحة الوطن العربي، تتقاسم فيما بينها خصائص طبيعية متجانسة، فهناك تشابه كبير من حيث التضاريس، إذ تضم مناطق صحراوية شاسعة، وتطل على واجهة بحرية مهمة، يبلغ طول ساحلها المتوسطي **3000 كلم**، أما الساحل المطل على المحيط الأطلسي فيبلغ **2000 كلم**، كما أنّها تمتد على مسافة **4000 كلم** من الصحاري انطلاقا من موريتانيا غربا الى ليبيا شرقا.[1]

الجدول رقم 02: يوضح مساحة دول المغرب العربي بالترتيب

الدولة	الجزائر	ليبيا	موريتانيا	المغرب	تونس	المغرب العربي
المساحة (كلم²)	2.381.741	1.775500	1. 035. 000	710.850	163.610	6.066.701
% إلى مساحة المغرب العربي	39.25	29.25	17.10	11.70	2.70	100

المصدر: الميلود أرزقي، "جغرافية المغرب العربي (الجزء الأول)"، **مجلة جغرافيا المغرب**، 2014، ص31

الجدول رقم 03: يوضح طول مساحل دول المغرب العربي العربي بالترتيب

الدولة	المغرب	ليبيا	تونس	الجزائر	موريتانيا	المجموع
طول الساحل (كلم)	3500	1900	1300	1200	700	8600

المصدر: ميلود أرزقي، جغرافية المغرب العربي، مرجع سابق، ص 31

[1] عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص 28.

تجمع دول المغرب العربي خصائص جغرافية مشتركة، إذ تتشابه تضاريسها إلى حد كبير، فهي بمثابة وحدة طبيعية متجانسة، وتتوزع هذه الأشكال التضاريسية ما بين السهول والجبال والهضاب والصحارى.

1. الهضاب متوسطة الارتفاع:

وتمثل الجزء الأكبر من مساحة المنطقة، يتراوح متوسط ارتفاعها ما بين **400-600 متر**، وتمتد من ليبيا شرقا إلى موريتانيا غربا بطول حوالي **5000 كيلومتر**، وهي تعرف باسم الصحراء الكبرى، التي تنتشر بها العديد من التكوينات المختلفة مثل الحمادة ومناطق العروق الرملية.[1]

2. المرتفعات الجبلية:

وتنقسم بدورها الى قسمين رئيسيين:

- **جبال قديمة:** تفككت بفعل عوامل التعرية، ثم تحولت الى كتل جبلية متناثرة في الصحراء أهمها مرتفعات التبيستي والتاسيلي.
- **جبال حديثة:** وهي جبال طويلة الارتفاع، تتواجد على شكل سلاسل جبلية متصلة، تتمثل في سلسلة جبال الأطلس، تعتبر أضخم وحدة جبلية بالوطن العربي، تمتد على طول 700 كلم من المحيط إلى الشرق وفق محور جنوبي غربي-شمالي شرقي، ويتراوح اتساعها ما بين **50 و120** كلم، كما يبلغ متوسط ارتفاع الجبال **800م** بالمغرب **و900م** بالجزائر، إذ تغطى الجبال ثُلث المساحة، ويناهز الكثير منها **2000م** بينما يبلغ عدد أخر **3000م** في الأطلس الكبير بالمغرب حيث تبلغ قمة جبل (طوبقال) و(مكون) على التوالي **4165** م، **4071** م.[2]

3. نطاق السهول والهضاب:

تجمع السهول الساحلية التي تمتد على طول البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما توجد السهول في المناطق الداخلية ما بين المرتفعات، إذ يحتضن المجال الأطلسي العديد من السهول والهضاب أغلبها داخلية محاطة بسلاسل جبلية، فيما أخرى منفتحة على الساحل الأطلنطي والمتوسطي، وهي أكبر مساحة وأكثر اتساعا في المغرب منها في الجزائر وتونس. وتمتاز هذه

---

[1] عبد القادر علي غول، "الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، **مجلة جامعة الأسمرية**، ع. 17، ص 513.

[2] جان فرانسوا تراون، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، (ترجمة: علي تومي)، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 43

السهول بخصوبتها، لذلك نجد الكثافة السكانية مرتفعات في المناطق المحيطة بالسهول.

4. النطاق الصحراوي:

يمثل هذا المجال بمفرده **06** أضعاف مساحة المجاليين الآخرين، تقع الصحراء من الشـــرق والجنوب من جبال الأطلس، وهو إقليم جاف أجرد يغطيه الحصى والرمـــال والفتـــات الصّـــخري والواحات المتناثرة.

تتميز صحراء المغرب العربي بتراكم الرمال التي تشكل الكثبان الرملية عند هبوب الرياح والتراكمات الحجرية التي تتلاشى في الجنوب مع جبال الهقار، التي يفوق علوها **3000** متر فـــي الجزائر، والكتل الصحراوية في تيبستي بليبيا على الحدود التشادية، وباستثناء الجزائـــر، تـــونس، والمغرب، تُعتبر ليبيا وموريتانيا بلدين صحراويتين بامتياز، باستثناء منطقة الجبل الأخضر في ليبيا ومنطقة وادي السنغال في موريتانيا.[1]

خريطة رقم 02: توضح تضاريس منطقة المغرب العربي

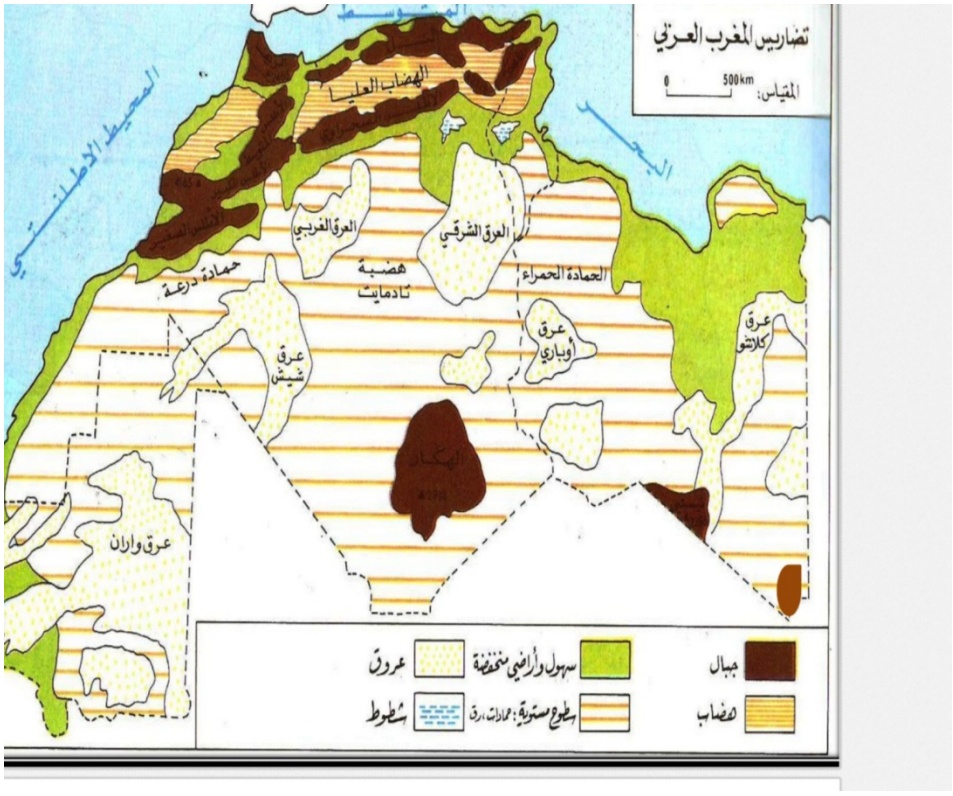

المصدر: الميلود أرزقي، "جغرافيا المغرب العربي (الجزء الأول)"، مجلة جغرافيا المغرب، 2014، ص38

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 105

الأكيد أن شساعة منطقة المغرب العربي أدت لتنوع أقاليمها المناخية، حيث تبرز ثلاثة أقاليم مناخية تُميز المنطقة:

- **مناخ البحر الأبيض المتوسط:** يسود شمال الجزائر، شمال تونس، شمال المغرب المطل على البحر المتوسط، غرب المغرب المطل على المحيط الأطلسي، المناطق الساحلية الليبية، يمتاز هذا المناخ بالجفاف وارتفاع درجة الحرارة في الصيف، وانخفاض درجة الحرارة وسقوط الأمطار خلال فصل الشتاء، حيث يصل معدل الأمطار سنويا إلى **800 ملم**.

- **مناخ صحراوي جاف:** يسود الصحراء المغربية الشرقية والجنوبية، الصحراء الجزائرية في الوسط، والجنوب التونسي، معظم مساحة ليبيا وموريتانيا.
- **مناخ شبه مداري:** ينتشر في أقصى جنوب موريتانيا المحاذي لنهر السنغال، يتميز بارتفاع درجات الحرارة وسقوط الأمطار خلال فصل الصيف، والتي تصل إلى حوالي **600 ملم**.[1]

الفرع الثاني: البُعد الاستراتيجي لمنطقة المغرب العربي.

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا استراتيجيا مهمًا، إذ تُعتبر مفترقا للقاء الشمال وجسر بين أوروبا وشمال إفريقيا، فهي منطقة ذات أهمية إستراتيجية في التوازنات الدولية، خاصة بالنسبة للدول الاتحاد الأوروبي المُطلة على البحر الأبيض المتوسط، كما تزايدت الأهمية الإستراتيجية للمنطقة بعد تحول الأنظار الأمريكية إليها كأحد المصادر البديلة للطاقة.

تكمن أهمية هذا الإقليم أيضا، كونه يُمثل محور تلاقي أربعة أبعاد جيو إستراتيجية مترابطة، بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، فالبعد الإفريقي من ناحية الجنوب، ثم البعد الشرق أوسطي بين ثلاث قارات هي أفريقيا، أوروبا، آسيا.[2]

تبعا لذلك يمكن حصر القيمة الإستراتيجية للمنطقة في النقاط التالية:

- تعتبر المنطقة طريق بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى أي من يسيطر على منطقة المغرب العربي يسيطر على منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- تمثل المنطقة عمقا استراتيجيا لدفاعات الحلف الأطلسي في آن واحد، وبتالي نسجت الولايات

[1] عبد القادر علي غول، مرجع سابق، ص 515

[2] عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ورقة قدمت في اطار ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة 17-18 فيفري 2013، ص ص 03-04.

المتحدة سياسات تحالف مع دول المغرب العربي، كدول محورية تخدم إستراتيجيتها المحتملة في إبعاد الاتحاد السوفيتي وأوروبا.[1]

- يضاف الى ذلك العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة، إذ تعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس والمغرب، البوابة الرئيسية نحو الجنوب باتجاه الصحراء الإفريقية، حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن **4000** كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي.
- بالنسبة للإتحاد الأوروبي يعتبرها امتدادا حيويا لأوروبا نتيجة التقارب الجغرافي للمنطقتين.
- كما يشكل المغرب العربي سوق كبيرة واعدا، بالنظر إلى السكان والثروات الطبيعية التي تزخر بها المنطقة.
- أهمية منطقة المغرب العربي تستمدها أيضا من الأهمية الجيوستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط والتي يمكن حصرها في المزايا التالية[2]:

- تمثل المنطقة بوابة إفريقيا لأوروبا، إذ تعتبر همزة وصل بحرية تربط المحيط الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط، وهمزة وصل برية تتمثل في حزام الساحل مرورا بالأطلس نحو البحر الأحمر، الذي يضم كل من موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان.
- كون المنطقة تقع في الجزء الجنوبي لدول الحلف الأطلسي جعلها تؤثر في استقرار وأمن دول الحلف الأطلسي، وبتالي كانت ولا تزال محط اهتمام دول الحلف.
- تعتبر نقطة عبور مهمة لحركة الملاحة والتجارة البحرية، فهي تمثل معبرا أساسيا لنقل النفط والغاز، وهذا يضيف للمنطقة أهمية إستراتيجية اقتصادية أخرى، تجعلها محط أنظار القوى الاقتصادية العالمية خاصة منها الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، والصين، الهند
- يُمثل الشريط البحري لحوض المتوسط الذي تطل عليه دول المغرب العربي، ممراً رئيسًا لنقل مختلف مصادر الطاقة الأولية، وهو ما يمثل أهمية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي على حد سواء، إذ تقدر واردات النفط والغاز الأوروبية التي تمر عبر البحر الأبيض المتوسط حوالي **65%**، في المقابل تقدر الواردات الأمريكية التي تعبر البحر المتوسط الآتية أساسا من من خليج غينيا وشمال إفريقيا بـ **15%**.

---

[1] أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص 48.

[2] الحاج إسماعيل زرقون، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 09، 2010، ص 229

- يمتلك المغرب العربي شريط ساحلي يطل على البحر الأبيض المتوسط قدره **4 آلاف كلم مربع**، وهو ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة على الملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالمغرب هو حارس الممر الأطلسي نحو البحر الأبيض المتوسط وتتحكم السواحل الجزائرية **1200 كلم** في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية، الذي تسهر تونس على أداء دور المراقب لحركيته الملاحية، كما تغطي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي على طول قدره **1900** كلم من الشريط الساحلي الشرقي بالمغرب العربي.

إنّ جغرافيا المغرب العربي تضع المنطقة فعلا في قلب التوازنات الدولية، من حيث كونها تمثل امتدادا حيويا للمجال الأوروبي، وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية وللدائرة الشرق أوسطية. كما تتوفر المنطقة على كامل المقومات والمميزات الكفيلة بتأمين نجاح اتحادها، نظرا للقواسم المشتركة التي تجمع بين بلدانها على غرار الثقافة والموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والمناخ[1]

المطلب الثاني: الخصائص الثقافية والبشرية للمنطقة

تتقاسم شعوب المغرب العربي الكثير من الخصائص البشرية والثقافية، ساهمت في بناء شخصية مغاربية مشتركة، تُميزها عن باقي دول القارة الإفريقية الأخرى .

الفرع الأول: الخصائص الثقافية

رغم وجود عدة آراء حول أصل شعوب منطقة المغرب العربي، إلا أنّ معظم الباحثين يتفقون على أنّ أصل سكان منطقة المغرب العربي هم البربر أو الأمازيغ، الذي يعتبرون أصل كل السلالات البشرية التي سكنت واستوطنت المغرب العربي، حيث عرفت المنطقة عبر التاريخ، وفود خليط من الأجناس البشرية أهمها (الفينقيين، الوندال، الرومانيون، العرب الفاتحون)، وأخيرا الاستعمار الأوروبي، ورغم تعدد الشعوب التي هاجرت إلى منطقة المغرب العربي واستقرت فيها لمدة طويلة، إلا أنّ الأكثر تأثيرا في المنطقة كان العرب الفاتحون، وهذا أكيد بفضل عظمة الدين الإسلامي، وقوة اللغة العربية اللذان جعل المنطقة تندمج بعمق ضمن الثقافة والهوية العربية الإسلامية. [2]

[1] عبد الله تركماني، "مكانة المغرب العربي في عالم متغير"**:** متوفر على الرابط التالي:
http://www.mokarabat.com/s3512.htm

[2] يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 510

إذ تعد اللغة العربية لغة مشتركة بين جميع أقطار المغرب العربي ولغة الاتصال والتفاهم والحوار وهو ما أكده الشيخ **(عبد الحميد بن باديس)** في إحدى كتاباته، حيث يقول: " اللغة العربية هي ذلك الرباط الذي يربط بين ماضي الجزائر وحاضرها ومستقبلها، فهي لغة الدين والجنسية واللغة المغروسة، وما يقال عن الجزائر ينطبق على بقية الأقطار الأخرى في المغرب العربي باعتبارها جزءا لا يتجزأ...."[1]

كما وحد الدين الإسلامي شعوب المغرب العربي خصوصا في الأوقات الصعبة والحرجة، التي حاول فيها الاستعمار السيطرة على الشعوب المغاربية، وطمس هويتها الدينية، فكما يقول أركون: " إنّ الشعور بالانتماء إلى الأمة شعور يومي في المغرب العربي، إنّه سلوك الذي يميز روح التضامن إذا ما تعرض بلد شقيق إلى عدوان هذا الشعور بالانتماء إلى الأمة يحرك العالمي الإسلامي من إندونيسيا إلى المغرب.[2]

هكذا ظل الإسلام المرجعية الأساسية داخل الثقافة السائدة لدى سكان المنطقة، كما أنّ التعددية العرقية بين العرب والأمازيغ قائمة على الاتصال أكثر من الانفصال، بل أكثر من ذلك هناك اندماج كبير للعناصر العرقية المختلفة فيما بينها، بحيث يصعب وضع حدود جغرافية واضحة تميزها عن بعضها البعض.

يضاف الى عامل اللغة والدين هناك تجانس ثقافي موحد يجمع دول المنطقة، يفسره التاريخ المشترك الذي جمعهم، والذي يعود الى آلاف السنين أي قبل مجيء الإسلام، هذا الأخير الذي ساهم في تمتين روابط الأخوة بين شعوب المنطقة لقرون طويلة من الزمن، قبل مجيء الاستعمار الامبريالي الذي حاول بكل الطرق تفكيك المجتمعات المغاربية. [3]

ما يُحسب لدول المنطقة أيضا هو خلوها من التعدد الديني أو الطائفي مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط، باستثناء بعض المجموعات اليهودية القليلة في المغرب الأقصى، فالدين الإسلامي السني هو العقيدة الغالبة لحوالي **99 %** من السكان المنطقة.

---

[1] مؤمن العمري، مرجع سابق، ص 47

[2] نفس المرجع، ص 61

[3] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، مرجع السابق، ص 379

الفرع الثاني: الخصائص الديمغرافية

بلغ عدد سكان المغرب العربي سنة **2018** حوالي **100.52** مليون نسمة، وتعتبر الجزائر الدولة الأكثر كثافة سكانية في المنطقة (أكثر من **33** مليون نسمة)، يتبعها المغرب بـــ **(31** مليون)، أي يمثل كليهما ما يقارب 77 % من سكان المنطقة المغاربية.

يبين الجدول التالي تطور معدل النمو السكاني في المنطقة في الفترة ما بين **1971** إلى عام **2020**، حيث يلاحظ أن عدد السكان قد تضاعف بين عامي **1971 و2006** من 38 مليون إلى **83** مليون، وقد حدثت أكبر الزيادات في الجزائر (أكثر من **19 مليون)** والمغرب **(15 مليون)**. كما يُلاحظ أنّ معظم سكان المغرب الكبير هم من فئة الشباب، ومن المتوقع أن يتجاوز عددهم **100** مليون نسمة بحلول عام **2020** بمعدل سنوي قدره **1.3 %** خلال هذه الفترة. [1]

الجدول رقم 04: تطور النمو السكاني في الدول المغاربية في الفترة ما بين 1971-2020

Country	1971	1980	1990	2000	2002	2004	2006	2010p	2020p
Algeria	14.2	18.8	25.3	30.5	31.4	32.4	33.3	35.2	39.9
Libya	2.1	3.0	4.3	5.3	5.5	5.7	6.0	6.7	8.2
Mauritania	1.3	1.6	2.0	2.6	2.8	3.0	3.1	3.6	4.5
Morocco	15.4	19.3	23.9	27.8	28.5	29.1	30.5	32.3	36.8
Tunisia	5.2	6.4	8.2	9.6	9.8	9.9	10.1	10.7	12.1
Total	38.1	49.1	63.7	75.8	78.0	80.1	83.0	88.5	101.5

p = projection

Source: Mustapha Faid, "The Maghreb Energy Sector: Situation and Perspectives", in: **Maghreb regional and global integration: a dream to be fulfilled**, ed by Gary Clyde Hufbauer and Claire Brunel, Washington DC: Peterson Institute for International Economics, 2008, p107

كما تقدر القوة العاملة المنتجة بحوالي **32 %**، من عدد السكان، أي حوالي **27.2** مليون نسمة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة أكثر في السنوات القادمة، خاصة مع ارتفاع معدل مساهمة العنصر النسوي في سوق العمل مقارنة بالعقود ال

[1] Mustapha Faid, op. cit, 107

خريطة رقم3: توضح توزيع الكثافة السكانية في دول المغرب العربي

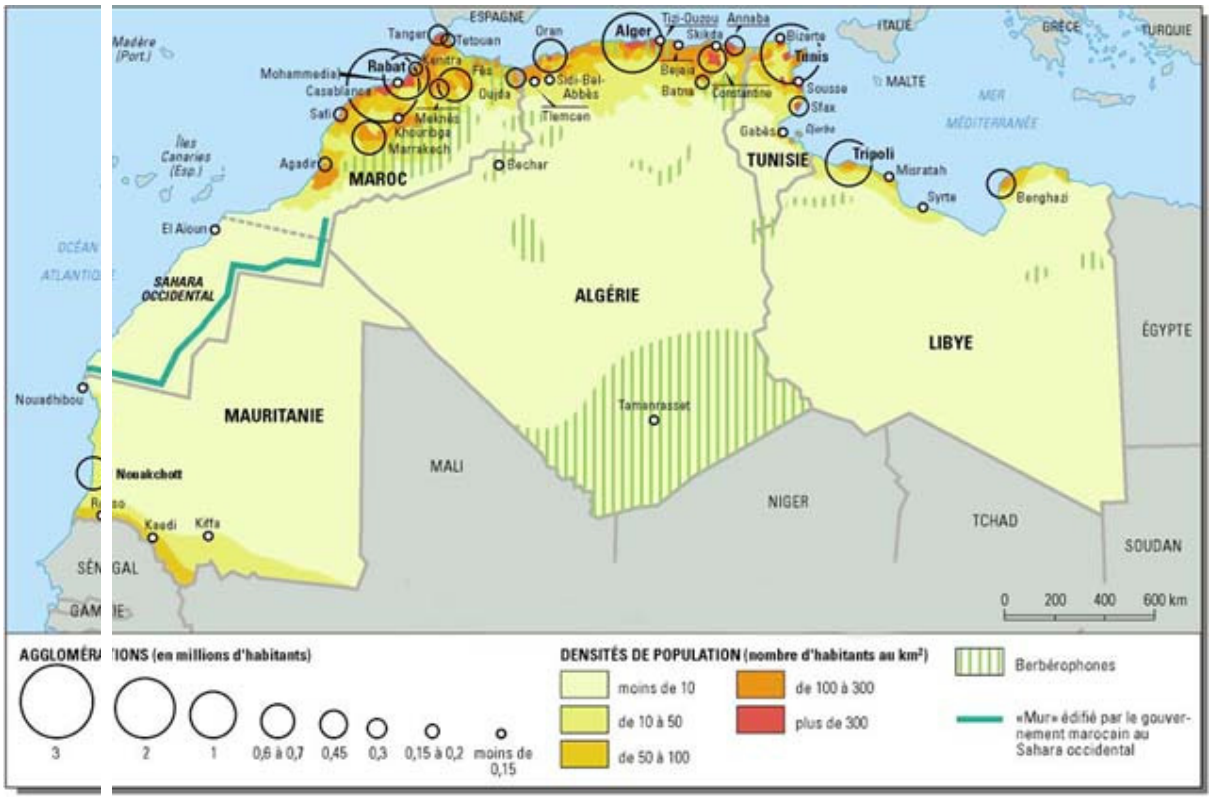

Source: Philippe Rekacewicz, **La démographie au Maghreb,** sur le site internet**:**

https://www.monde-diplomatique.fr/local/cache-vignettes/L640xH420/carte578-b18c5-d44f1.jpg?1512101191

وإذا حاولنا تتبع التطور الديمغرافي لدول المنطقة، نلاحظ أنّ المنطقة عرفت نموا ديمغرافيا سريعا في الفترة الممتدة بين **1940- 1950** بسبب انخفاض معدل وفيات المولودين الجدد، لتأتي المرحلة الثانية مع حلول الستينيات، والتي تزامنت مع تدخل الدولة في تنظيم والتخطيط النسل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل الخصوبة مقارنة مع سنوات الخمسينات والستينات.

كما عرفت كل من الجزائر، المغرب وتونس بداية الستينات تغيرا سريعاً في البنية العمرية لسكانها، ومن المتوقع أن يستمر زيادة نسبة السكان، الذين هم في سن العمل إلى غاية **2050**، ليعرف بعد ذلك تراجعا معتبرا، وتزايد فئة المسنين، كما هو الحال في الدول المتقدمة.[1]

[1] Fabien BERTHO, Christine BRODIAK et autres," Les défis de la démographie au Maghreb"**,Trésor-Éco,** Ministère de l'Économie et des Finances Direction générale du Trésor, N° 211**,** Décembre 2017, p 01.

شكل رقم01: توضح التطور الديمغرافي في المغرب العربي.

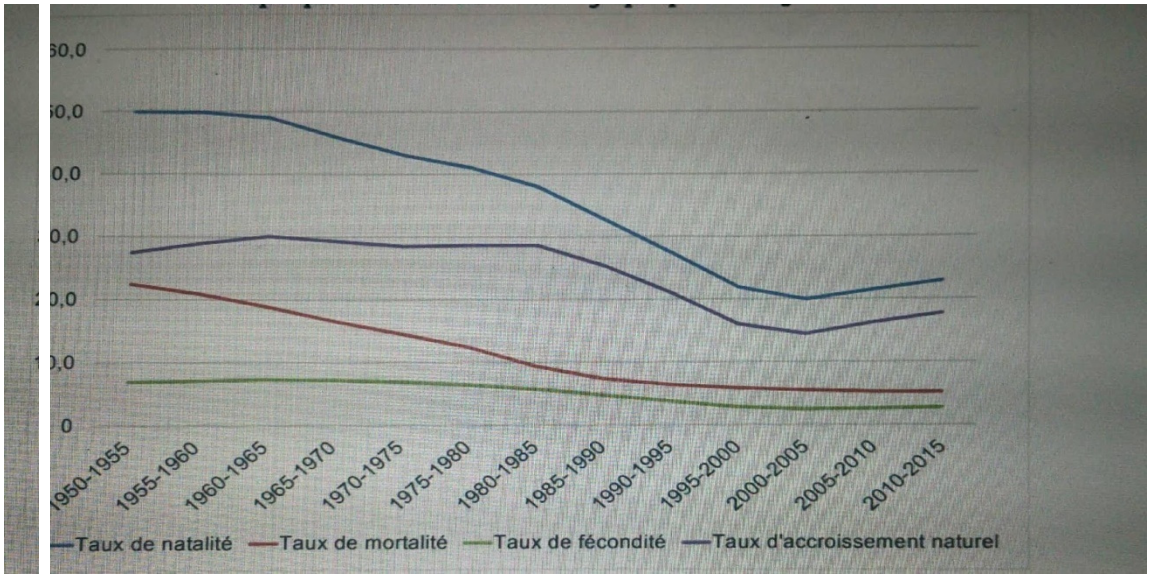

كما يلاحظ أنّ معدلات الأمية في المغرب العربي إجمالا قد تراجعت إلى حد كبير مقارنة مع الفترة التي تلت مرحلة ما بعد الاستعمار، حيث وصلت إلى **20 %** في تونس، ليبيا والجزائر، في حين مازلت تعرف ارتفاعا في موريتانيا، حوالي 40 %، كما أنّ نسبة الأمية في أوساط النساء أعلى مقارنة منها لدى الرجال.[1]

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

تعد مصادر الطاقة والمواد الأولية أحد أهم مقومات القوة الاقتصادية، فقد أصبحت هذه الموارد الحيوية مصدر تنافس على المستوى الدولي والإقليمي، وتشكل منطقة المغرب العربي أحد أهم مصادر الطاقة في العالم حيث تتمتع بمقومات اقتصادية هائلة، إذ تشكل المنطقة سوقا استهلاكيا ضخمًا مما جعلها محل تنافس للقوى الدولية.

كما تتمتع الدول المغاربية بإمكانيات كبيرة، سواء في مجال الطاقة الأحفورية أو الطاقة المتجددة، حيث تمثل حصتها من الإنتاج العالمي أكثر من **4**٪، تحتل الجزائر وليبيا المرتبة **14**

[1] عبد الوهاب عمروش، مرجع سابق، ص 114

و**15** على التوالي من بين أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، إذ بلغت نسبة الواردات الأوروبية سنويا من المنطقة المغاربية أكثر من **11**٪، لا سيما من الجزائر، التي تمول القارة الأوروبية بأكثر من **15**٪ من الغاز الطبيعي.[1]

يبلغ احتياطي الهيدروكربونات في المغرب العربي أكثر من **7 مليارات** طن من النفط، وما يقارب **6000** جم من الغاز الطبيعي، كما يقدر العمر الإفتراضي لاحتياطات النفط في المنطقة بـ **40** عام، أما احتياط الغاز الطبيعي بـ **58** عام، تتركز معظم هذه الموارد خاصة في الجزائر وليبيا، هذه الأخيرة تمتلك أكبر احتياطي من النفط بقيمة **5.4** مليار طن، في حين تمتلك الجزائر حوالي 1.5 مليار طن – أي **18** سنة من الإنتاج بالمعدل الحالي– في المقابل تهيمن الجزائر على احتياطيات الغاز الطبيعي بـ **4500** جم، مقابل **1300** جم في ليبيا. وتملك الجزائر وليبيا مجتمعة **87** % من احتياطيات النفط و**71**% من احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة البحر المتوسط بأكملها.[2]

كما تعتبر المملكة المغربية أول دولة منتجة للفوسفات، حيث تحتل المرتبة **37** عالميا، وتقدر احتياطاته بـ **40** مليار طن، أي **60** % من الاحتياطات العالمية، أما موريتانيا فتمتلك أكبر احتياطي لمادة الحديد في العالم، حيث تنتج ثلاثة أرباع الإنتاج المغاربي من الحديد، كما يوجد بها العديد من المعادن الأخرى كالذهب والنحاس والفوسفات، ولقد أظهرت آخر الاكتشافات وأعمال التنقيب بالشواطئ الموريتانية عن وجود الغاز والنفط بكميات معتبرة، قد تجعلها من أهم المنتجين بالمنطقة في المستقبل.[3]

---

[1] Christian Cambon, Josette Durrieu, "Europe-Maghreb: un partenariat stratégique à construire", **Géoéconomie**, n°72, 05 -2014, p. 58.

[2] Mustapha Faid, "The Maghreb Energy Sector: Situation and Perspectives", in: **Maghreb regional and global integration: a dream to be fulfilled**, ed by Gary Clyde Hufbauer and Claire Brunel, Washington DC: Peterson Institute for International Economics, 2008, p106.

[3] عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والاسلامية"، **التقرير الاستراتيجي لمجلة البيان**، ع. 04، 22 ديسمبر 2010، ص 379

الجدول رقم 05: يوضح كمية إنتاج واحتياطات الغاز والنفط في دول المغرب العربي لسنة 2006

Country	Reserves Millions of tons	Reserves Percent	Production (millions of tons)	Reserves/ production (years)	Reserves Gm^3	Reserves Percent	Production (Gm^3)	Reserves/ production (years)
Algeria	1,545	19	86	18	4,504	54	85	53
Libya	5,399	67	86	63	1,316	16	15	89
Tunisia	90	1	3	27	70	1	3	28
Maghreb total	7,034	87	175	40	5,890	71	102	58
Rest of the Mediterranean	1,032	13	60	17	2,390	29	61	39
Total for the Mediterranean	8,066	100	235	34	8,280	100	163	51

Gm^3 = billion cubic meters

Source: Mustapha Faid, op.cit, p107

كما أنّ إمكانات تطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) تبقى واعدة، فإنتاجية الطاقة الشمسية بالمنطقة هي أعلى بثلاث مرات منها في القارة الأوروبية، حيث تتراوح ساعات الشمس المشرقة بين **2650 و3400** ساعة في السنة، ويبلغ متوسط الإشعاع السنوي **1300** كيلوواط ساعي للمتر المربع في السنة **(kWh/m2/year)** في المناطق الساحلية، ليصل إلى **3200** كيلو واط في الساعة / م 2 / في الجنوب والمناطق الصحراوية. أما متوسط سرعة الرياح فيتراوح ما بين **6 و11** مترا في الثانية، حيث يتمتع المغرب الأقصى بإمكانيات هائلة في مجال طاقة الرياح، تبلغ قيمتها **6000** ميغاوات غير أنّها مازالت لم تستغل بعد [1].

لكن على الرغم من الدعم السياسي للطاقة المتجددة في معظم البلدان المغاربية والاعتراف الواسع بالمزايا التي توفرها، مازالت هناك العديد من العقبات المؤسسية، التنظيمية والمالية التي تقف في طريقها، جعلت حصة إنتاج الطاقات المتجددة في المغرب العربي منخفضة – خاصة إذا ما قورنت ببعض دول الخليج العربي الذي ذهبت بعيدا في هذا المجال – برغم أن هذه النسبة قد تضاعفت خلال العقود الثلاثة الماضية بمتوسط نمو سنوي قدره 26٪.[2]

[1] Mustapha Faid, op. cit, pp 106-107.
[2] Christian Cambon, Josette Durrieu,op. cit, p 59

الخريطة رقم4: توضح الإمكانيات الاقتصادية لدول المغرب العربي

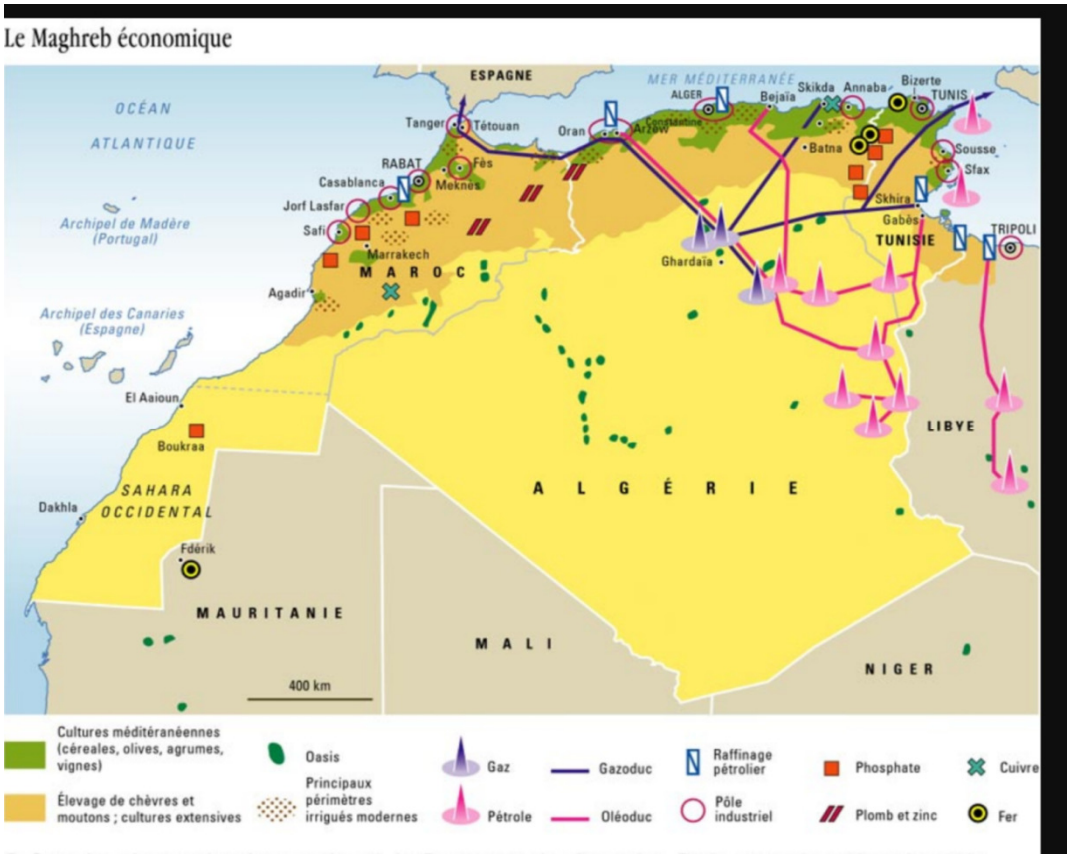

Source: Patrice Mitrano , Roberto Gimeno, "Le Maghreb économique", **Questions internationales**, n°10, novembre, 2004, p42

تُشكل أيضا الإمكانيات السياحية رصيدًا هائلاً في منطقة المغرب العربي، في الوقت التي لا تزال غير مستغلة بشكل كافٍ خاصة في كل من الجزائر، ليبيا وموريتانيا، بخلاف تونس والمغرب التي يمثل فيها القطاع السياحي حوالي 7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يوفر **400 الف**،منصب شغل مباشرة، غير أنّه ما يزال يعتمد بشكل كبير على منظمي الرحلات السياحية والسياحة الجماعية.[1]

رغم ضخامة الإمكانيات الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة، يبقى الاقتصاد المغاربي متواضعاً، إذ لم يتجاوز ناتجه المحلي الإجمالي الخام **450** مليار دولار سنة **2014**، أي ما يعادل **0.54** بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، وإذا تم تعديل قراءة القدرة الشرائية بالدولار،

[1] Christian Cambon, Josette Durrieu,op. cit, p 61.

فسنجد أنّه يصل إلى **1054** مليار دولار، أي **0.96 %** من الناتج الإجمالي العالمي، في وقت وصل فيه عدد سكانه إلى **94** مليون نسمة.[1]

إلى جانب الثروات الباطنية، تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع غطائها النباتي وتضاريسها، إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات، المناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة الصحراوية، وانعكس هذا التنوع على المحاصيل الزراعية وتنوع الثروة الحيوانية على حد سواء.[2]حيث تتركز المساحات المزروعة في دول المغرب العربي بصورة أساسية في المناطق الشمالية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط، أين تمتد سواحلها بمئات الكيلومترات باستثناء موريتانيا التي تطل على المحيط الأطلسي والذي ساعدها على تلبية حاجاتها من الأسماك وتصدير الفائض منه نحو أوروبا.[3]

المبحث الثاني: تطور بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي

يختلف واقع بناء الدولة في المغرب العربي عن نظيره في العالم الغربي، فإذا كانت المنظومة الغربية قد عرفت تنظيم الدولة منذ بداية القرن **17**، مع صدور معاهدة وستفاليا التي أقرت معالم الدولة القومية في أوروبا، فإنّ العالم العربي وتحديدا الدول المغاربية، عرفت تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة إلا بعد استقلالها .

تاريخيا نجد أنّ الدولة بالمغرب العربي تأثرت بوجود عاملين أساسيين، ارتبط العامل الأول بالخصوصية التاريخية للمجتمعات المغاربية، التي لعبت التركيبة القبلية والعقلية المخزنية دورا أساسيا في تشكيلها، أما العامل الثاني فهو يرتبط بالآثار الذي خلفها الاستعمار الغربي، والتي كانت له انعكاسات بالغة الأهمية على شكل الدولة في المنطقة، وبذلك كانت الدولة حصيلة تداخل هذين العاملين .[4]

---

[1] حسن مصدق، اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي، متوفر على الرابط التالي:
https://goo.gl/s2xuCP

[2] صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص 85.

[3] الطاهر مبروكي، "الأمن الغذائي في المغرب العربي"، **مجلة الباحث**، ع.09، 2001، ص 195.

[4] محمد الصافي، "التطور التاريخي لمسار التحديث الدولة بالمغرب خلال القرنين 19 و20" في: **اشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**، (تحرير عائشة عباش)، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018، ص 77 .

المطلب الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة بالمغرب العربي

لفهم طبيعة تكوين الدولة القطرية الحديثة في دول المغرب العربي يجب العودة إلى الوراء والبحث في التقاليد السياسية للمغرب القديم، أي دراسة مدى تأثير العامل التاريخي على تكوين الهياكل السياسية المعاصرة.

تاريخيا ومع بداية العصر الوسيط كان المجتمع السياسي بمنطقة المغرب العربي ينقسم إلى ثلاثة دوائر رئيسة متداخلة[1]:

- **الدائرة الأولى:** تضم مجال النفوذ المركزي في المدن، تقوم على ثلاثة أبعاد، بعد عسكري وبعد تجاري وبعد ديني. في هذا المجال الحضري قامت دول وإمارات عديدة، اعتمدت على مساندة القبائل الموالية عن طريق إعفائها من الضرائب، مقابل إخضاع القبائل المعارضة.
- **الدائرة الثالثة:** تضم القبائل الموالية للسلطة، يديرها أعوان محليون تُنصبهم السلطة المركزية، مهمتها الرئيسة تقديم الدعم للحكم المركزي ومراقبة القبائل المتمردة.
- **الدائرة الثالثة:** تضم القبائل المتمردة، وهو مجال غير محدود، وهذه القبائل لا تمثل تهديدا للسلطة المركزية فحسب، بل تصل في كثير من الأحيان الى حد الاستيلاء على الدولة وبناء دول وإمارات جديدة على أنقاضها.

هذا الواقع، جعل الكثير من المؤرخين والباحثين المهتمين بمنطقة المغرب العربي، يقسمون هذا الفضاء إلى ما يسمى ببلاد السيبة وبلاد المخزن*، فكلمة "**سيبه**" بالمعنى الفضائي، عادة ما يشار إليه بالتمرد الذي كان يُميز ساكني الأطراف، ولأن معظمهم يتمركزون في الجبال، فقد ساعدهم موقعهم الجغرافي على الإفلات من رقابة الدولة، كما يُستعمل مصطلح "**السيبه**" أيضا لدلالة على التمرد في ظروف تاريخية معينة، كأزمات الخلافة أو الصعوبات التي تتعرض لها الدول، أما بلاد المخزن فيشمل ذلك الفضاء الجغرافي والسياسي الذي تتحكم فيه السلطة المركزية.[2]

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص 13.

*كلمة «المخزن» تعنى حرفيا «المستودع» ولكن طالما استخدمت في المملكة المغربية لتشير إلى النخبة الحاكمة. ومن المرجح أن المعنى المجازي للمصطلح متصل بالضرائب، والتي كانت تُجمع وتُكدس في مخازن السلطان ؛ هذه العبارة قد تشير أيضا إلى الدولة، ولكن هذا الاستخدام يتراجع باستمرار. وفي الآونة الأخيرة،إذ أصبح المصطلح يُستخدم لوصف الشرطة.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 27

وجود هذه الدوائر الثلاث، جعلت العديد من الباحثين يصفون الدولة بمنطقة المغرب العربي على أنّها دولة انقسامية بامتياز، وذلك لوجود الوحدات البنيوية الاجتماعية القبائل التي كانت تؤثر على محاولات هذه الدول في بناء سيادة ترابية، التي لم تتحقق إلا في حالات معينة.

غير أنّ هناك من الباحثين من شكك في هذا التقسيم ورأى أنّه مبالغ فيه، تُحركه أطماع غربية، تهدف من ورائه النيل من سيادة الدولة ومن قدرتها على توفير الأمن والاستقرار، والتأسيس لمقدمات مشروع استعماري يزعم تحديث الدولة والمجتمع، والقضاء على الفوضى المزعومة.[1]

فبالرغم من هذا الانقسام الذي ميزّ هذه الوحدات الاجتماعية المتباينة (القبائل)، إلا أنّه في نفس الوقت لم يكن يتعارض مع الوحدة الاجتماعية، إذ هناك مفارقة تتمثل في وجود وحدات اجتماعية مستقلة ومنّظمة بحسب أعراف الانقسام، وهذه الوحدات ترجع في ضبط أشكال التصرف وقياسها داخلها، وفي ما بين الآخرين، الى فضاء معياري موحد ومتجانس هو الفضاء الإسلامي الذي ساعد على تأسيس دول قوية اعتمادا على بعض القبائل مثل **(كتامة، صنهاجة، ومصمودة)**.[2]

فهذه الانقسامية في الحقيقة لم تنف وجود حكم دولي مركزي، إذ يوجد عاملين مهمين يدعمان صحة هذا الافتراض:

- نزوع الحركات القبلية إلى بناء الأحلاف.
- عدم الاستقرار الملازم للبنى السياسية للعصر.

وهذا ما يجعل الكثير من الباحثين، يُقر أنّ الدولة في المغرب العربي، تجاوزت هذه الانقسامية في كثير من الأحيان، حيث شهد هذا الإطار الجغرافي تطورات اجتماعية وسياسية مهمة تجاوزت فرضية الصراع بين الأطراف والمركز، حتى أنّها أفرزت قبل الاستعمار الغربي قواعد أكثر صلابة سواء من حيث النفوذ أو الاستقرار.

عادة ما يُشار إلى هذه المرحلة بالدولة الباتريمونيالية*، والتي مهدت الانتقال من الدولة التي

---

[1] يحي بولحية، "المخزن في مغرب القرن التاسع عشر، ناظرا ومنظورا إليه"، **مجلة عمران**، ع.06، خريف 2013، ص 169.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 15.

* يعتبر ماكس فيبر أول من استعمل هذ المصطلح الباتريمونيالية ويقصد يه نمطا فرعيا للسلطة التقليدية، بحيث يؤشر علة شكل تغدو معه عملية شرعنة السلطة وممارستها مستندة إلى معايير لا عقلانية ولارسمية وتكون السلطة في الدولة الباتريمونيالية عائلية ومرتبطة بمظاهر التقليد، وتمارس بموجب حق شخصي مطلق، يتم فيها اختيار المسؤولين من الأقرباء الأوفياء للحاكم .

ترتكز على العصبية القبلية، إلى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية منفصلين عن المجتمع، وموالين لشخص الحاكم وسلالته، لذلك كثيرا ما يُعبر عن هذا النمط من الدول بالملكية العسكرية، والتي وصفها **ماكس فيبر** متحدثا:

"إننا نلاحظ ظاهرة خصوصية في الدولة الشرقية كما في المغرب في العصور الحديثة، مع ظهور الاقتصاد المالي تتعدد فرص ظهور الملكيات العسكرية التي تستخدم الجند المأجورين، ففي الشرق بقيت الملكية العسكرية منذ ذلك الوقت تشكل النموذج القومي للهيمنة".[1]

تختلف الدولة الباتريمونيالية عن الدولة الإقطاعية، فهي تعتمد على احتكار القائد للجيش، وللإدارة وهو ما ذهب إلي **ماكس فيبر** الذي اعتبر السلطنة تجسيدا لمفهوم الباتريمونيالية، إذ يرى أنّ السلطنة تظهر حين تكون السلطة التقليدية إدارة وقوة عسكرية تشكل آلة الحكم.

يتضح جلياً أنّ السلطة في المغرب العربي في القرن **19** استبدلت القاعدة القبلية بالاعتماد على الجيش النظامي، صحيح أنّ الدولة تستمد قوتها من القبائل المخزنية، لكنها تستمدها أيضا من تنظيم الجيش النظامي.

لقد أصبحت السلطة المركزية مع بداية القرن **19** أكثر تتبعا ومراقبة لكل ما يحدث في الأطراف، وإن لم تستطع التدخل مباشرة والوصول إلى مناطق قبائل معينة خاصة في المناطق الجبلية التي تقطنها القبائل البربرية، فإنها انتهجت وسائل وآليات معينة مكنتها من التأثير أو التدخل غير المباشر بما يخدم مصلحتها.

مع أعقاب القرن **19** أصبحت الدولة في المغرب العربي، أكثر قدرة على التحكم في الناس، بفضل ما امتلكته من وسائل إدارية وعسكرية، كما عرفت تلك الفترة استقرار سياسي نسبي، بفضل معرفة الحكام للآليات التي تحكم المجتمع، حيث لم يكتفي الجهاز البيروقراطي والعسكري من وضع حد لسيطرة القبيلة بل حاول إدماج القبائل المتمردة وإخراجها من عزلتها، عن طريق بناء الأسواق، التي فتحت مبادلات تجارية مهمة بين قبائل المخزن والقبائل المتمردة، كان لها دور كبير في تدعيم وتوطيد العلاقات الاجتماعية في وسط يتسم بالانقسامية، ووفرت مكاناً لتبادل أخبار القبائل والأحلاف.

[1] نفس المرجع، ص 20.

لقد كانت الأسواق عاملا مهما من عوامل المراقبة التي تمارسها الدولة. فهي المكان الذي تتمكن فيه من إلزام القبائل غير الخاضعة للضرائب من دفع ضريبة السوق، حتى تضمن تسويق منتجاتها والحصول على المنتجات التي لا تتوفر عليها أراضيها، خاصة حاجتها من المواد الغذائية.[1]

رغم أنّ مفهوم المخزن تراجع تأثيره في كل من الجزائر، ليبيا، تونس، موريتانيا، مقارنة بالمغرب الأقصى الذي ظل النظام السياسي فيه مرتبط بهذا المفهوم، إلا أنّ ثقافة المخزن إن صح التعبير مازلت مستمرة كتواصل ذهني، اقترن بطبيعة الدولة والسلطة في منطقة المغرب العربي، فالمخزن من هذا المنظور يمثل نمطا متوازيا للحكومة القائمة، يراقب أو يعطل المؤسسات الرسمية، فالقرار السياسي في دول المغرب العربي، يصدر من وراء الأجهزة البيروقراطية للدولة، لذلك يبدو التمييز المعروف بين وزارت السيادة والوزارات الفنية الذي يكتسي أهمية بالغة في توزيع النفوذ في المغرب العربي ممثلا لأحد أبعاد ثنائية: السلطة الظاهرة والسلطة الخفية. [2]

المطلب الثاني: ظهور الدولة القطرية كإطار للوجود السياسي بعد الاستعمار

لعل أهم خصوصية تتميز بها الدولة بالمغرب العربي، خاصة إذا ما قارنها مع نظيرتها في المشرق العربي، هي كون الدولة الوطنية بالمغرب العربي، هي من صنع التاريخ، فقد تكونت عبر حقب تاريخية، امتد بعضها لآلاف السنين، في حين أنّها في المشرق، جرى تقسيمها وفقاً للقسمة بين المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، وخلافاً لحقائق الجغرافيا والتاريخ، وإرادة أبنائها.

وقد كان لذلك تأثيره المباشر، في مسار الحركة الوطنية اللاحق، في شطري الوطن العربي. ففي المغرب العربي، هناك علاقة تكامل ووحدة بين الفكرة الوطنية وبين مناهضة الاستعمار. ولم تكن هناك تناقضات لدى القوميين العرب المغاربة، بين الانتماء الوطني والانتماء القومي، لكن الأمر كان مختلفا في المشرق العربي، فنتائج القسمة التي تمخضت عن تنفيذ اتفاقية سايكس – بيكو، وتأسيس الكيانات الوطنية على المقاسات التي تضمنتها تلك الاتفاقية، خلقت حالة من العداء القومي تجاه تلك الكيانات. وكان من نتائج ذلك أن بات العداء للعروبة موجهاً للدولة الوطنية، ولمن رسم

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص ص 21-22.

[2] المرجع نفسه، ص34.

حدودها وهويتها.[1]

كان من الطبيعي أن تؤدي المواجهة مع الاستعمار والتفاعل معه، إلى أن يكون الهدف القريب والمباشر للاستقلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية. كما أنّ هذا الاستعمار قد أثر إلى حد كبير على طبيعة الدول التي ستتكون بعد الاستقلال، فقد أفرز النظام الاستعماري، دون وعي، ظاهرة بروز أحزاب سياسية ونقابات ومنظمات مهنية، استمدت مواصفات بُعدها الوطني التي حددها هذا الاستعمار نفسه.[2]

إنّ تجربة الاستعمار الأوروبي المريرة، التي عايشتها المجتمعات المغاربية، كانت لها انعكاسات أيضا على تصور الفرد العربي حول مكانة الدولة في المغرب العربي واختلافها جوهريا عن منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربي، فإذا كان الفرد العربي المشرقي، ينظر الى الدولة على أنّها كيانا مصطنعا، ساهم في تعثر حركة البناء القومي في اطار الأمة العربية موحدة، فإنّ مكانة الدولة في المغرب العربي كان يُنظر إليها على أنها مكسبا ايجابيا كافحت من أجله الأجيال، وارتبطت به طموحات الشعوب المغاربية.

يُمكن حصر أهم التحديات التي واجهت أقطار المغرب العربي غداة استقلالها في أربع تحديات أو وظائف كان عليها الالتزام بها من أجل إثبات نفسها أمام المجتمع الدولي كدول كاملة السيادة من جهة، وإثبات نفسها أيضا أمام الجبهة الداخلية التي علقت أمال كبيرة على القيادات الجديدة من جهة أخرى[3]:

- **الوظيفة الأولى:** هي بناء مؤسسات حديثة لتكريس كيان الدولة الجديدة ،أي بناء نظام سياسي مقنن، جهاز بيروقراطي، إنشاء جهاز أمني وبناء جيش وطني.
- **الوظيفة الثانية:** هي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبناء اقتصاد وطني مستقل، ليس من أجل إشباع الحاجيات الأساسية لمواطنيها ،وإنّما من أجل تحقيق طموحات وآمالهم في العيش الكريم.
- **الوظيفة الثالثة:** الحفاظ على الاستقلال، وتكريس الوحدة والهوية الوطنية، والولاء للدولة.
- **الوظيفة الرابعة:** احتواء الانشقاقات الاجتماعية، ومراقبة الصراعات الداخلية الذي قد تنشأ

[1] نفس المرجع، ص 36

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص38

[3] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996.

داخل المجتمع.

ومن أجل تحقيق تلك التطلعات، سعت الحكومات المغاربية مبكرا إلى إتباع الخطوات التالي

1. بناء مؤسسات جديدة:

كانت أول خطوة سارعت إليها الدول المستقلة هو بناء مؤسسات جديدة، سعيا منها لتثبيت صورتها خارجيا وداخليا، وإضفاء نوع من الشرعية الواقعية والقانونية على وجودها، كدولة مستقلة كاملة السيادة.

وقد احتوت معظم أقطار المغرب العربي غداة استقلالها على جهاز إداري كان النواة الرئيسة والمؤسِسة لعملية بناء الدولة الوطنية في المراحل اللاحقة للاستقلال، تميز هذا الجهاز بنوع من الاختلاط والمزاوجة بين سمات المجتمع التقليدي، وخصائص المرحلة الاستعمارية، حيث كان الجزء الأكبر للجهاز الإداري والتنظيمي لهذه المؤسسات موروث عن الفترة الاستعمارية، وجزء بسيط يتقاسمه موروث الوجود العثماني بالمنطقة، بالإضافة إلى بعض الأعراف الموروثة عن الحقبة المخزنية[1].

لقد كانت معظم القوانين والتنظيمات المعمول بها غداة الاستقلال مختلطة ومتداخلة، أي مزيجا من هذه الموروثات الثلاثة ولكن بدرجات متفاوتة، أول ما قامت به الحكومات الجديدة هو التعامل مع هذه الموروثات بشكل انتقائي، أي الحفاظ على بعض الموروثات لأنّها تمثل عنصر من عناصر الهوية الوطنية ورمزا من رموز السيادة الوطنية، مع استحداث وظائف جديدة لمؤسسات الدولة تستوعب متطلبات العصر .

حيث قامت قيادات الجديدة بالتوسع الانتقائي، من أجل تحسين أداء الجهاز الإداري وعصرّنته، كتجميد القوانين العثمانية وتهميشها، مع الاحتفاظ بالتنظيم الإداري والتنظيمي الموروث عن الحقبة الاستعمارية، خاصة في الجزائر، تونس والمغرب، يُفسر ذلك أنّ القوانين والمؤسسات التي خلفها الإرث الاستعماري كانت هي الأحدث من الناحية الموضوعية، كما أنّ وجود نخبة وطنية لا بأس بها ترعرعت داخل هذه المؤسسات واكتسبت بعض الخبرات في تسييرها وتنظيمها. الخيار الأفضل للإبقاء على النموذج الحقبة الفترة الاستعمارية.

[1] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 178.

غير أنّ المبالغة في الاهتمام والتركيز على بناء وتوظيف المتدفقين من مؤسسات التعليم الحديث في مؤسسات الدولة، قد أدى مع مرور الوقت إلى تضخم الجهاز البيروقراطي، ففي بعض الدول تضاعف عدد الموظفين في مؤسسات الدولة إلى أربع أضعاف خلال عقد أو عقدين من الاستقلال، وهو ما انعكس سلبا على مستوى الكفاءة من جهة، وإنهاك خزينة الدولة من جهة أخرى.[1]

2. بناء المؤسسات السيادية:

يعتبر الاهتمام بالمؤسسة العسكرية، وتدعيم دور جهاز الأمن الداخلي من بين أهم المرتكزات الأساسية التي ركزت عليها الدول المغاربية بعد الاستقلال، خلال عملية البناء والتشييد، فقد جعلت القيادات العليا أولى اهتماماتها، بناء جيش وطني قوي وعصري، وقد اعتمدت بعض الدول في بناء الجيش كمرحلة أولى على المناضلين والمجاهدين الذين قادوا الثورة ضد الاحتلال، كحالة الجزائر التي اعتمدت على مناضلي جبهة التحرير الوطني، أما القسم الآخر من الدول المغاربية فقد اعتمد أكثر على الفرق والضباط العسكريين الذين كانوا يشتغلون في جيش الاستعمار ثم انضموا إلى المقاومة فيما بعد، كحالتي تونس والمملكة المغربية، وهناك من زواج بين الطريقتين. أهم ما يلاحظ أيضا هو استعانة الدولة بالخبرات الفنية الأجنبية عن طريق إرسال جيوشها للتدريب في الخارج، على استخدام أحدث وسائل العتاد الحربي، ومختلف الاستراتيجيات القتالية، حيث عرفت الجزائر مثلا غداة استقلالها، تبادلاً مكثفاً، بينها وبين الإتحاد السوفيتي سابقا في مجال الأسلحة والجيوش.

غير أنّ التركيز على الاهتمام بتدعيم المؤسسة العسكرية والإنفاق العسكري، قد أدى مع مرور الوقت إلى استنزاف الموارد المالية واحتكار الجيش لثروات البلاد، وتدخله في الحكم حتى يضمن استمرارية تدفق الأموال بحجة الدفاع عن أمن البلاد، من ناحية أخرى أصبح الجيش يستقطب عناصر معينة دون أخرى داخل المجتمع، كما كان الحال في المملكة المغربية، خلال العقد الأول من تولي الملك الحسن الثاني الحكم، فقد اعتمد على تجنيد الضباط من عنصر البربر دون غيرهم، في قيادات الجيش المغربي، ولم يُغير من هذه الممارسة إلا بعد تعدد محاولات الانقلاب عليه من بعض هؤلاء الضباط، وتململ العناصر الأخرى من الشعب المغربي التي طالبت بمشاركتها في الجيش.

[1] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 179 .

كما حاولت الدولة الجديدة بناء مؤسسات سيادية أخرى لتكريس شرعيتها خارجيا، فاهتمت كثيرا بالتمثيل الدبلوماسي الخارجي، وبخاصة لدى الدول العربية الأخرى ولدى القوى العظمى والمنظمات الدولية والإقليمية، كما اهتمت ببناء وتشييد المطارات الدولية وإنشاء خطوط جوية وطنية كرمز للسيادة وتعبيرا عن الاستقلالية.[1]

3. الاهتمام بمؤسسات قطاع الخدمات:

لقد كانت أهم شعارات التي حملتها قيادات الدول الجديدة، هو تحقيق العدالة الاجتماعية والارتقاء بكرامة المواطن المغاربي، بعدما عانى من ويلات الاستعمار لفترة طويلة من الزمن، فكان من الطبيعي أن تُركز الدول الجديدة على تعزيز قطاع الخدمات، ولعل أهم مؤسسة نالت حصة الأسد ضمن هذا المسعى هي مؤسسات التعليم، فكما هو معروف ركزت معظم الحركات الوطنية والجمعيات الدينية، أثناء كفاحها ضد الاستعمار على محاربة الجهل والأمية وإعادة الاعتبار للهوية الوطنية التي حاول الاستعمار الغاشم طمسها، فكان الإقبال على تشييد المدارس وبناء الجامعات أحد أهم مظاهر بناء الدولة غداة الاستقلال.[2]

كما ركزت عملية البناء على إقامة المستشفيات وضمان العلاج المجاني لجميع فئات المجتمع، تعويضا عن الحرمان والقهر التي عايشته المجتمعات المغاربية أثناء الحقبة الاستعمارية.

المطلب الثالث: مراحل بناء الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي.

يمكن تمييز بين مرحلتين أساسيتين، مرت بها عملية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي:

الفرع الأول: مرحلة التشييد والبناء

بنت الدولة شرعيتها في هذه الفترة من خلال الدور المزدوج، الذي لعبته الدولة بعد الاستقلال، أي أنّها كانت بمثابة المرشد والوصي على العلاقة الناشئة والرمزية بينها وبين رعاياها ودور المركزي الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الاقتصادية، لذلك حاولت فرض سيطرتها وإثبات حضورها داخل المجتمع من خلال دولنته، لكن السياسات التي تمخضت عن هذا المسعى اختلفت وتأثرت بطبيعة الهيكل المؤسسي القائم في كل دولة.[3]

---

[1] سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 179

[2] المرجع نفسه، ص 180

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص 67-68.

لعل أهم ما ميزّ هذه المرحلة أيضا هو مركزية السلطة، واعتمادها على أنظمة سياسية مغلقة، إذ يتعلق الأمر بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، تستخدم الدولة كفاعل استراتيجي Strategic Actor، مهمتها خلق مجموعات وهياكل للتأطير، تجعل من المشاركة السياسية جد محدودة.[1]

هذه المشاركة تنتج نمطين مختلفين، يرتبطان بطبيعة الدولة والنظام السياسي :[2]

- **النمط التعبوي:** يعتبر هذا النمط أنّ الحكومة عبارة عن سلاح تنظيمي، تسعى إلى ضبط المجتمع وتوجيهه وفق ولاءات وأيديولوجيات جديدة تخدم النظام، حيث يعمل التوجه الجديد على إلغاء كل أشكال الحياة السياسية التي يحتمل أن تفرز ضروب منافسة محتملة للنخب الحاكمة، أهم مثال على هذا النمط هو الجزائر.
- **النمط المصالحي:** تسعى إلى التأكيد على الوفاق بين المجموعات، مع الحفاظ على الوضع القائم، وتصبح السياسة كنشاط حي ومرن، الغرض من ذلك هو تحقيق الوفاق بين جميع الأطياف على اختلافها، كما أنّ هذا النمط لديه القدرة على ابتكار معايير معينة، تضمن له الشرعية والتعدد والانتشار الأيديولوجي.

نجد هنا أن المغرب الأقصى ينتمي إلى هذا النوع من النمط التشاركي، في حين أن تونس جمعت بين النمط المصالحي والنمط التعبوي.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح المؤسساتي

نتيجة استمرار انغلاق النظام السياسي، بالإضافة إلى عدم وفاء دولة الاستقلال بوعو المتعلقة خاصة بالتنمية الاقتصادية، كلها عوامل كانت سببا في انهيار العقد الاجتماعي الو القائم بين الدولة والمجتمع، مما أدى بالنخب الحاكمة في الدول المغاربية إلى البحث عن آل جديدة تمتص عن طريقها حالة الاحتقان التي كان يعيشها الشارع المغاربية.

وهنا اتجهت الدولة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي والاستغناء على نظام الاقتص الموجه، فقد تبنت المغرب وتونس في بداية الثمانينات برامج التعديل الهيكلي التي تم ضب

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص87.

[2] نفس المرجع، ص88.

مع صندوق النقد والبنك الدولي، وتعمل هذه البرامج على الحد من دور الدولة وجعل السـ الأداة الوحيدة لتضبيط العملية الاقتصادية، كما تسعى إلى خوصصة مؤسسات القطاعات الع ورفع دعم الدولة عن بعض السلع الأساسية، بالإضافة إلى الحد من دعمهـــا لقطـــاع الصـ والتعليم.[1]

أما على المستوى السياسي فقد حاولت دول المغرب العربي القيام بسلسلة مـــن إصـــلاحات شملت بعض مؤسسات النظام، ففي الجزائر وتونس تمت إعادة هيكلة وترتيب كل من حزب جبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري (تونس)، وتركزت عملية الإصلاح حول ثلاثة قضايا رئيسة: إعادة بناء جذري للحزب ليكون أكثر قدرة على مواجهة المستجدات، السير نحو التعددية الحزبيـــة، وفصل الحزب عن الدولة [2]

حيث أقرت تونس التعددية الحزبية سنة **1981**، لتتبعها الجزائر سنة **1989**، بعد أحـــداث العنف والاضطرابات التي عرفتها العديد من المدن الجزائرية سنة **1989**، أما بخصوص المملكة المغربية، حتى وإن كان الدستور قد نص صراحة من الناحية النظرية على تحريم نظـــام الحـــزب الواحد، إلا أنّه من الناحية العملية، كان الملك يتحكم في كل شؤون الدولة والحكم، ولـــذلك نلاحـــظ هناك ازدواجية داخل النظام المغربي، فهو يزاوج بين نظام سياسي تقليدي وآخر نظام حديث يعتمد على تعدد الأحزاب السياسية، ولقد علق المفكر **محمد جابري** على هـــذا التنـــاقض قـــائلا: "الأول مضمون بدون شكل، والثاني شكل بدون مضمون".[3]

ومن أجل إبراز الإطار الأيديولوجي وطبيعة المؤسسات والتوجه السياسي للنخب الحاكمـــة، التي ميزت عملية بناء الدولة في الأقطار المغاربية، سوف نحاول التعرض باختصار كل دولة على حدى، وهذا لتباين واختلاف مسار عملية البناء بين الأقطار الخمسة المشكلة للفضاء المغاربي.

1. تونس:

نالت تونس استقلالها في مارس **1956**، ولكن الاستعمار الفرنسي احتفظ بوجود عسكري في بنزرت حتى سنة **1963**، ابتداءً من ذلك التاريخ سعت القيادة العليا بتونس إلى بناء دولة عصرية

[1] علي الكنز، "المغرب العربي من أسطورة إلى أخرى"، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، (تحرير: سمير أمين)، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1997، ص 30.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص ص 156-157.

[3] عائشة عباش، مرجع سابق، ص 69.

شبيهة بالنموذج الأوروبي، ربما ما يميز تونس في هذا الجانب هو قدرة الدولة منذ البداية على تحقيق الانصهار بين الدولة والمجتمع.

لقد كانت المحاور الكبرى التي اعتمدتها تونس هي المزاوجة بين العقلنة والعلمانية، رغم أنّ هذا المنهاج تعرض إلى مواجهات من طرف بعض المجموعات الداخلية التي كانت تتميز بولائها الشديد للإسلام والعروبة.[1]

استطاعت القيادة العليا في تونس إزالة كل تعبئة منافسة سواء ارتكزت إلى الإيديولوجية العروبة أو الأيديولوجية الاجتماعية (الاتحاد النقابي)، فقد قامت بعملية إصلاح شاملة، اعتمدت على التدخل في جميع المجالات، فقامت بتأميم الجهاز الاستعماري وسعت إلى إعادة صياغة الهوية الوطنية وذلك عبر تبني مجلة الأحوال الشخصية، والحبس والوظائف التقليدية للمجلس الشرعي، كما قامت بتوحيد التعليم وتعميمه وتقنين الأراضي الجماعية.

كما أقر بورقيبة نظام الحزب الواحد وتحالف مع الاتحاد العام التونسي للشغل، وشرعن ذلك بتعديل دستوري في **27 ديسمبر 1974** الذي سمح له برئاسة الدولة مدى الحياة.

عموما ارتكزت عملية بناء الدولة في تونس بعد الاستقلال على ثلاثة دعائم أساسية:[2]

- هيمنت الحزب الدستوري الذي يعد امتدادا للحركة الوطنية التي قادت البلاد إلى الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي.
- الزعامة الأبوية التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار.
- المشروع العلماني التحديثي القائم على تحرير المرأة والنهوض بالتعليم.

لقد كانت الدولة التونسية في أواخر الستينات، موجودة في جميع المجالات، واستطاعت في ظرف وجيز التحكم في كل القطاعات الحيوية، كما هو الحال في الجزائر، كان المجتمع مؤطر من فوق، وكان الحزب والإدارة يمثلان القنوات الأساسية للتعبئة.[3]

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص39.

[2] خيري عبد الرزاق جاسم، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، **المجلة السياسية والدولية**، ع. 25، 2014، ص 12.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص109.

2. المغرب:

اختلف التوجه الأيديولوجي للمغرب الأقصى عن نظيره التونسي، نظرا لارتباط المغـرب أكثر بالميراث الحضاري والتاريخي للدولة المخزنية مقارنة بتونس، التـي اتجهـت أكثـر نحـو الإصلاح والاحتذاء بالنموذج الغربي، حيث شهد المغرب ميول نحـو التيـار السـلفي، إذ يجمـع الباحثون المغاربة على أن السلفية كانت الأساس التي قامت عليه الحركة الوطنية نفسها، غيـر أنّ سلفية المغرب الأقصى اختلفت جوهريا عن سلفية المشرق، فهي كما عبّر عنها **(عـلال الفاسـي)** مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية المغربية ،على أنّها حركة وطنية الإطار، ليبرالية المضمون، تسعى إلى تحقيق الإخاء الإسلامي بدل الجامعة الإسلامية التي سـعت إليهـا السـلفية النهضوية في المشرق.[1]

هذا التوجه السلفي الفريد واللصيق بالمملكة المغربية، جعل الكثير من البـاحثين يـرون أنّ السلفية التي تميزت بها المملكة غداة الاستقلال، هي سلفية مرنة تبتعد عن التعصب، تسـعى إلـى الدفاع عن معايير إسلامية أنتجتها الحالة المغربية وجسدها نظام المخزن منذ عهد **مولاي رشيد**.

ربما هذا ما جعل الملكية المغربية تنتصر على الخصوم الآخرين الـذين قـادوا الحركـة الوطنية أثناء الاحتلال، أي في قدرتها على مزج التراث السلفي والتراث المغربي، فقد اسـتطاعت ببراعة أن توظف السلفية في خدمة السلطة السياسية والحفاظ على استمرار الدولة.

ومن أجل بناء معالم الدولة الحديثة طالبت الحركة الوطنية بتأسيس نظام برلماني، يقوم على انتخاب ممثلين بعدما ظل العمل التشريعي اختصاصا ملكيا بحتا، وثم الشروع فـي بنـاء النظـام القانوني والقضائي الوطني، كما تم الإعلان عن المبادئ الموجهة التي من المفروض أن تقود هـذا البناء وتتمثل في الخطوات التالية:

- الإلغاء تدريجي للازدواجية الموروثة عن النظام الاستعماري (الحماية).
- عزل الفوارق الإثنية أو الدينية من النظام الجديد.
- استقلال القضاء وفصل السلطات.
- إلغاء محاكم المخزن، التي ستعوض بالمحاكم القانون العام على النمط الفرنسـي

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص41.

جانب إلغاء المحاكم العرفية التي كانت تسمى بالمحاكم البربرية.

اقتصاديا انتهج المغرب منذ الاستقلال تحرير الاقتصاد المغربي، بتأسيس بنك المغرب في **25 ماي 1959**، بوصفه مؤسسة وطنية للصرف والقرض وإصدار العملة ليحل محل البنك المخزني من جهة واسترجاع الأراضي من المعمرين من جهة أخرى[1].

3. الجزائر:

مقارنة بحالتي تونس والمغرب، كانت الجزائر تمثل بالفعل القطيعة بين المخزن التقليدي والدولة تكاد تكون كاملة، فقد عمل الاستعمار الفرنسي بكل ما في وسعه على تحطيم الموروث الجزائري، واجتثاث الجزائريين من هويتهم، والقضاء على الزعامات التقليدية، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية، وهو ما جعل المقاومة تأتي من الأوساط الشعبية والمقهورة أكثر من النخب التي كانت متأثرة بالثقافة الفرنسية ودعاة الإدماج، وقد صبغت هذه المقاومة بهوية العربية الإسلامية.

لقد تبنت الجزائر الخيار الاشتراكي، واعتماد نظام الحزب الواحد، رغم أنّ طبيعة التركيبة السياسية وحتى الاجتماعية التي تميزت بها الخارطة الجزائرية غداة الاستقلال، كانت تميل إلى التعددية الحزبية أكثر منها إلى الأحادية بفعل تعدد التوجهات والتيارات داخل جبهة التحرير الوطني والتي شملت الشيوعيين، الإسلاميين، والليبراليين، لكن الجناح الذي فرض نفسه في الأخير وأقصى جميع الأطراف عللّ أنّ النظام الاشتراكي هو النظام الأمثل والقادر على تعزيز الوحدة الوطنية وتعبئة الموارد من أجل معركة التنمية، وتحييد القوى المناهضة للاشتراكية، بحيث أنّ تعدد الأحزاب لا يخدم إلا البرجوازية، والمصالح الأجنبية.

والأكيد أنّ هذا الجناح كانت تقوده المؤسسة العسكرية، التي أُعتبِرت جوهر النظام السياسي الجزائري، وذلك لما تحضي به من شرعية ثورية وموقع متميز في المنظومة الدستورية، وقوة في التنظيم والانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية، فقد كان لجيش التحرير الوطني الدور الكبير في تأسيس السلطة السياسية للجزائر، فرغم أنّ الدستور نص على أنّ القيادة كانت موزعة بين الميدان السياسي والعسكري، إلا أنّه من الناحية الواقعية، كانت موازين القوى دائما لصالح العسكري.

[1] محمد الصافي، مرجع سابق، ص ص 82-83.

وقد تجلى ذلك من خلال مطالبة الجناح العسكري بضرورة إلغاء قرارات مؤتمر الصومام التي نصت صراحة على إعطاء الأولوية للسلطة السياسية على حساب السلطة العسكرية، هذه الحادثة أكدت شيئا في غاية الأهمية والخطورة أنّ تقويم السلطة السياسية عند اللزوم هي مهمة أساسية من مهام المؤسسة العسكرية[1].

4. ليبيا:

بعدما تحصلت ليبيا على استقلالها سنة **1951**، فرض الملك **إدريس**، نظاما اتحاديا يجمع ثلاث مقاطعات هي (فزان، برقة، طرابلس.) وهذا رغم معارضة الكثير من الليبيين، الذين اضطروا الرضوخ لفكرة إقامة نظام اتحادي، اعتقادا منهم أنّ إصرارهم على معارضة هذا التوجه قد يؤدي إلى تعطيل خطط استقلال ليبيا أو إلغائها.

غير أنّ النظام الاتحادي قد أثبت فشله، وتم التوجه بعد ذلك إلى اعتماد النظام المركزي، والذي اعتبره الكثيرون أنّه النظام الأنسب لليبيا، لقلة سكانها وشدة تجانسها، ومن تم اعتبِر النظام المركزي نظاما عمليا يساعد على تبسيط الأمور السياسية في بلد ليس له تجربة سياسية، وهكذا تم تطبيق النظام المركزي وإلغاء النظام الاتحادي سنة **1963**، الذي أثبت فشلا ذريعا، اعترف به الملك إدريس نفسه، حيث تم الاستغناء عن الإدارات الإقليمية الثلاث، وتعيين حكومة مركزية واحدة تدير شؤون البلاد. [2]

مع مرور الوقت لم يستطع النظام السنوسي أن يحقق طموحات الليبيين، وانتهى بالانقلاب عليه من طرف الضباط الأحرار بقيادة **(معمر القذافي)**، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بالحكم الملكي في النقاط التالية [3]:

- تمسك بعض القبائل بعاداتها وتقاليدها، ورفضها الامتثال إلى المؤسسات الجديدة التي أنشأها سنوسي.
- ظهور النزعة القومية العربية مع نهاية الخمسينات واستقلال مصر، والتي كانت تنظر إلى

[1] محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008، ص ص 52-53 .

[2] هنري حبيب، ، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، (ترجمة: شاكر ابراهيم)، ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص ص 19-20.

[3] نفس المرجع، ص 167

الأنظمة الملكية على أنها حليفة للاستعمار.

- انتشار النزعة القومية داخل العديد من الضباط، والذي ساهموا فيما بعد في الإطاحة بالنظام الملكي تحت قيادة العقيد **(معمر القذافي)**.
- الفساد الذي انتشر في حاشية الملك بسبب اكتشاف النفط لأول مرة في ليبيا.

بعد ثورة الفاتح من سبتمبر أُلغي دستور **1951**، وكان هذا إيذانا بميلاد نظاما جمهوريا جديدا حل محل النظام الملكي، في الوقت الذي تم فيه إلغاء الأحزاب السياسية التي كانت قد ألغيت منذ عام **1952** ولم يسمح نظام(**معمر القذافي)** حتى لجماعة الإخوان المسلمين والبعثيين والشيوعيين بممارسة نشاطهم والذين كانوا يأملون أن تكون لهم أدوار بعد الثورة، وهذا بحجة أنّ تعدد الأحزاب تؤدي إلى إشاعة المؤامرات السياسية والفتنة داخل المجتمع الليبي، ومن تم تعطل عملية بناء الدولة.[1]

نظريا اعتمد نظام الجماهيرية في بناء الدولة الجديدة على إيديولوجية مستوحاة من مبدأين أساسيين:

1. **الكتاب الأخضر:** هو عبارة عن كتاب في الفلسفة السياسية، قام بتأليفه الرئيس الليبي السد **(معمر القذافي)**، عبر فيه عن إيديولوجيته الخاصة، ولخص أهم أفكاره ومبادئه حـ المجتمع، السياسة، الدين والعلاقات الدولية، الاقتصاد.
2. **النظرية العالمية الثالثة:** هي أيضا مستوحاة من الكتاب الأخضر، تقوم هذه النظرية علـ نقد النظامين الرأسمالي والشيوعي، على أساس أن النظام الرأسمالي قد فشل تركيزه علـ مصلحة الفرد دون مصلحة الجماعة، في حين، أنّ النظام الشيوعي فشل لاهتمامه بالجما دون الفرد، وللتخلص من قصور هاذين النظامين، اقترح **(معمر القذافي)** نظرية ثالثة جد على حد زعمه، جوهرها مبدأ إسلامي الذي جمع بين مصلحة الفرد من جهة ومصـا الجماعة من جهة أخرى.[2]

انطلاقا من هذين المبدأين، تبلورت الخصائص الأساسية المشكلة للدولة الليبية بعد ثورة **1969**، والتي قامت على رفض السلطة المركزية ومؤسسات الدولة واستبدالها بالممارسة

[1] هنري حبيب، مرجع سابق، ص167.

[2] نفس المرجع، ص 151.

المباشرة، ما يجعلها نموذج مختلف إلى حد ما عن شكل الدولة مقارنة بالدول المغاربية الأخرى.

يُعلل **(معمر القذافي)** اعتماد هذا النوع من النظام على افتراضين أساسيين مستوحيين من نظريته العالمية:

- ✓ اعتبار كل تمثيل انتقاصا من قيمة الفرد ومساس بكرامته.
- ✓ إنّ المجتمع العادل هو الذي يمارس حقوقه دون وساطة.

فتسير شؤون الدولة يقوم على ما يسمى بالمؤتمرات واللجان الشعبية، فاللجان موجودة في كل مكان، يستطيع أي مواطن من خلالها المشاركة في الاجتماعات المحلية (المؤتمرات الشعبية الأساسية)، وهي التي تقوم بوظائف ثلاث:[1]

- ✓ اختيار الأعضاء للهيئات التنفيذية واللجان الشعبية
- ✓ مناقشة المسائل المحلية والوطنية.
- ✓ بعث المرشحين لمؤتمر الشعب العام.

لكن من الناحية الواقعية نجد أن هذه النوع من المشاركة التي نادى بها**(معمر القدافي)**، لا تنفذ إلى القطاعات الحيوية كالنفط والأمن والجيش، إذ تبقى خاضعة لقيادة مجلس الثورة وحدها.

كما أن الزعم بفكرة ممارسة الشعب للديمقراطية المباشرة يصطدم أمام احتكار العاصمة طرابس لمركز اتخاذ القرار، بحكم احتوائها على الجهاز الإداري المركزي. وهكذا وإن بدى القرار ملك الجماهير فهو في حقيقة الأمر صادر عن مركزية معينة.[2]

ولأن العقيد **(القذافي)** وصل الى السلطة عن طريق انقلاب قاده الجيش ضد النظام الملكي، فقد كان متفطنا لحساسية هذه المسألة، فالجيش هو الفئة القادرة على ضرب استقرار النظام، لذلك اتجه العقيد لمحاصرة الجيش من خلال الاعتماد على إستراتيجيتين:[3]

- تشديد الرقابة على الضباط وتقييد تحركاتهم.
- تأسيس جيش خاص به، يقوده ضباط تربطهم **(بالقذافي)** علاقة قرابة وثيقة، فمعظم العناصر الفاعلة في هذا الجيش ينتمون لقبيلة القذاذفة معقل الرئيس.

---

[1] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 119.

[2] نفس المرجع ، ص120.

[3] المرجع نفسه، ص 122.

كما عمد العقيد فيما بعد إلى الاعتماد على بعض الأفارقة المرتزقة، وهو ما أدى إلى تراجع شعبيته داخليا، كما أنّ نضوب الريع وعجز الدولة المتزايد عن مواجهة الأزمة الاقتصادية واستمرار الثورة الاجتماعية بسبب مظالم اللجان الثورية، إلى جانب استمرار العقوبات الاقتصادية على ليبيا، كلها عوامل ساعدت على تراكم الاحتقان الداخلي الذي كان تطور بعد أربعة عقود من الاستقلال إلى انتفاضات شعبية سنة **2011** أنهت حكم **(معمر القذافي)**.

موريتانيا:

اختلف مسار تشكل الدولة في موريتانيا عن باقي الأقطار المغاربية الأخرى، نظرا للخصوصية التاريخية التي مرت بها موريتانيا، حيث لم يرحب معظم الموريتانيين بمشروع الدولة بعد الاستقلال، لأنّ بناء الدولة الوطنية كان تحت رعاية الفرنسية، والذي كان مرفوض من طرف العديد من النخب السياسية، وخصوصا التيار الوطني الذي كافح ضد الاستعمار، والداعي إلى استقلال البلاد ثم وحدتها مع المغرب.

تحدي آخر كان يواجه الدولة الجديدة، هي أنّها انبثقت في مجتمع بدوي وقبلي متنقل لم يعرف الحداثة، فممارسة السيطرة والتحكم في أدوات القهر التابعة للدولة المركزية لم تترسخ في أذهان الموريتانيين، ولم تلق بعض القبول إلى بعد الاستقلال، لذلك كان من الصعب بناء مؤسسات تحضي بدعم المواطنين ومن هناك كان مأزق الدولة المركزية التي ظلت دائما مفقودة.[1]

لقد أدركت الدولة الموريتانية تلك العوائق منذ البداية، لذلك اعتمدت على خطاب تعبوي، يبرز ضرورة بناء الدولة والالتفاف حولها، مما نتج عنه اندماج كل هذه التكتلات الوطنية وانضمامها الى حزب جامع هو حزب الشعب الموريتاني الذي أنشء سنة **1960**، وفي ظرف وجيز استطاعت أن تستوعب هامشية الرفض السياسي مرتكزة في ذلك على المشروع التوحيدي ،القائم على ضرورة تشابك الأيدي من أجل بناء الوطن المشترك بمساندة كل القوى الوطنية ومشاركتها في المشروع التنموي.

لكن مع بداية منتصف الستينات حدثت تحولات جذرية، مست جوهر السلطة وفلسفة الحكم في موريتانيا، حيث بدأت الأمور تسير في اتجاه تركيز السلطة في يد مكتب السياسي للحزب وأمينه

[1] محمد ولد داده، "النظام السياسي الموريتاني واشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، ع.29، ديسمبر 2011، ص 48.

العام رئيس الدولة، وذلك ضمن نسق توافقي يجعل من اللجان الحزبية الآلية الوحيدة للانتخاب.

من هنا بدأت الإرهاصات الأولى لأزمة النظام السياسي، حيث قضى الحزب الواحد على كل أشكال المعارضة، وتعزز دور رجال السلطة الذين أصبحوا يتحركون ضمنها من أجل الحفاظ على امتيازاتهم السلطوية.[1]

ضف إلى ذلك أنّ دخول موريتانيا الحرب مع جبهة البوليساريو، قد أنهك البلاد، وقوض كل الانجازات التي حققتها موريتانيا طيلة العشرين سنة الماضية بعد الاستقلال، وأدخل البلاد مرحلة الحكم العسكري ابتداء من سنة **1978** بعد الانقلاب العسكري الأبيض ضد نظام **(ولد داداه)**.[2]

المبحث الثالث: انعكاسات نهاية الحرب الباردة على دور الدولة في منطقة المغرب العربي

أدت التغيرات العميقة والسريعة التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وما صاحبه من تغير في توزيع القوة بين الوحدات السياسية الأساسية المتنافسة، وما ترتب عنه من تغيير في هيكل النظام الدولي وانتقاله من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة قوة وحيدة ومهيمنة Unic power وهي الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تراجع دور الدولة في منطقة المغرب العربي وتقلص سيادتها لصالح فواعل جديدة.

وفي الحقيقة هذا التراجع لا يعود فقط إلى تأثير تحولات المرحلة الجديدة وإنّما نجد أسبابه أيضا كامنة في ذلك الشرخ الناجم أصلاً عن الانفصال شبه المطلق بين الشعب والحكومة، الذي انتهى في الغالب الأعم إلى إلغاء دور الشعب، مما جعل القوى الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد، أقدر على فرض شروطها على الحكومات غير المدعومة بشعوبها.

وبتالي لم تبق الدولة تلك "العلبة سوداء" Black box – على حد توصيف ديفيد ايستون–، التي يصعب اختراقها، فكل ما يحدث من تجاوزات أو انتهاكات في السياسة الداخلية للدول أصبح يمكن ملاحظته وملاحقته من قبل أفراد المجتمع الدولي.

إنّ كل هذه المعطيات أنتجت تحديات جديدة، خاصة بالنسبة للدولة التسلطية في المغرب

[1] محمد ولد داداه، مرجع سابق، ص 48–49.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص ص 179–180.

العربي، والتي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة دورها في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، لأنّها ببساطة أصبحت غير قادرة على لعب دور الفاعل الرئيس والمحتكر لكل ما هو داخلي، بل أصبح استمرارها مرهون بقدرتها على التعامل بالانفتاح مع كل الاتجاهات والقوى الأخرى داخل المجتمع.

وقبل التطرق إلى أهم انعكاسات تلك التحولات على مكانة الدولة في منطقة المغرب العربي، سوف نحاول التعرض إلى أهم السمات الرئيسة التي تميز بها النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة.

المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد

لا شك أنّ نهاية الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والغربي، قد أرّخت لمرحلة جديدة، تميزت فيها العلاقات الدولية بعدة تحولات هيكلية ليس فقط على مستوى بنية النظام الدولي، وإنما آثارها شملت جميع المستويات، بداية من المستوى السياسي إلى المستوى الاقتصادي وأخيرا المستوى القيمي المعياري أو الثقافي، وسنحاول التطرق لأهم تلك التحولات التي تم تلخيصها في النقاط التالية:

- انتقال النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التحول بدأت معالمه تبرز بوضوح من خلال تراجع حق استعمال النقض الفيتو داخل مجلس الأمن، حيث شهدت الفترة الممتدة بين **1945** إلى **1990**، استخدام كل من الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حق الفيتو على التوالي: الصين **03 مرات**، فرنسا **18 مرة**، المملكة المتحدة **30 مرة** ، الولايات المتحدة **69 مرة** ، أخيرا الاتحاد السوفيتي **114مرة**. وهذا بخلاف الفترة الممتدة بين **1990 وماي 1993**، إذ لم يسجل استخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن إلا مرة واحدة، كان ذلك خلال أزمة قبرص عام 1993، حيث منعت روسيا قرارا بشأن تمويل قوات حفظ السلام في قبرص، هذا التوافق داخل مجلس الأمن هو الذي كان سببا في ارتفاع عمليات حفظ السلام مقارنة مع الفترات السابقة التي تميزت باحتدام الصراع بين المعسكرين.[1]
- لقد تميز النظام الدولي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة بِتناقض ظاهري: فمن ناحية نلاحظ

[1] Muzaffer Ercan Yilmaz, "“The New World Order”: An Outline of the Post-Cold War Era", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol. 7, No. 4, Winter 2008, pp 46-47.

انتشار موجة من التفكك، أدت إلى ما اصطلح عليه بتفجر الدولة القومية وتفكك العديد من الدول لصالح ظهور دول جديدة، في المقابل هناك موجة من التكامل، صاحبتها اندماج العديد من الوحدات السياسة في شكل تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى كنموذج الاتحاد الأوروبي.

- مع توسع اقتصاد السوق العالمي وارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية، كان هناك أمل أن تستفيد دول عالم الثالث من هذا الانتشار وتستطيع أن تقلل على الأقل من الهوة الكبيرة التي تفصل عالم الشمال عن عالم الجنوب، لكن يبدو أنّ ما حدث كان عكس ذلك تماما، فقد ازدادت الهوة اتساعا، وكانت عاملا محفزا لتفجر العديد من النزاعات الدولية ومشاكل الإرهاب الدولي.[1]

- أدى تفكك الإتحاد السوفيتي سابقا إلى انهيار منظومة إيديولوجية كانت قائمة على مركزية الدولة في جميع الميادين، استطاعت بواسطتها أن تقهر كل محاولة لتغيير الأوضاع، وهو ما أعطى انطباعا باستقرار الدولة رغم أنّ الحقيقة كانت عكس ذلك تماما، فكان يكفي أن ترفع السلطة المركزية قبضتها الحديدية حتى تتفجر الأوضاع بمعظم جمهوريات الإتحاد السوفيتي، أخطرها كان انهيار جمهورية يوغسلافيا.

حيث كادت هذه الأزمة أن تعصف باستقرار منطقة بأكملها لولا تدخل الحلف الأطلسي والمجتمع الدولي. وبتالي فقد ساعد الصراع الدائر بين الكتلتين، على إخفاء العديد من المش الداخلية كقضايا حقوق الإنسان، وجعل القوى العظمى تتجاهل الانتهاكات الصارخة التي ك تقوم بها العديد من الدول في حق شعوبها، لارتباطها بحسابات إستراتجية تتعلق بفترة الحـ الباردة، وبالتالي فإنّ نهاية الصراع بين القوتين العظمتين رفع الغطاء الذي كانت تحتمي ور العديد من الدول وجعل العالم يكتشف حقيقة الأوضاع في هذه الدول.

- عرفت أيضا فترة ما بعد الحرب الباردة تراجعا ملحوظا في نسبة النزاعات ما بين الدول **Les conflits inter-étatique**، في مقابل ذلك شهدت تصاعدا للنزاعات داخل الدول **conflits les intra-étatique**، وهو ما أطلق عليه بحروب الموجة الثالثة **Troisième les guerres du genre**أو حرب الشعوب **guerre des peuples** [2] يفسر هذا النوع من النزاعات بمتغير

[1] Muzaffer Ercan Yilmaz, op, cit., p 47.

[2] Jean-Jacques Roches, **Théories des relations internationales**, Paris: Montchrestien , 04 édition, 2001, p 56.

الهوية وهي نقلة نوعية في تحديد طبيعة الصراعات، فبعدما.

- قبل نهاية الحرب الباردة، كان العامل المُحدد في الصراع هي تعارض الإرادات والمصالح بين الدول، لكن مباشرة مع نهاية الحرب الباردة ظهر هناك نمط جديد من الصراع، ارتبط بعوامل حضارية ثقافية، وهي الفكرة التي أشار إليها صموئيل هنتنغتون **Samuel Huntington** في كتابه صراع الحضارات **(Civilizations and the Remaking of World Order)** ، لكن يجب التأكيد في هذا السياق أنّ مثل هذه العوامل المفسرة للصراع، كانت موجودة حتى زمن الحرب الباردة لكن بسبب طبيعة الصراع الدائر بين القوتين العظمتين، جعلت مثل هذه المتغيرات لا تظهر على السطح، غير أنّ تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت الدول الضعيفة غير قادرة على التحكم في التوترات الداخلية الناشئة أساسا عن الاختلافات الثقافية والحضارية.
- أثبتت نهاية الحرب الباردة ضعف وهشاشة العديد من دول العالم الثالث، وعدم قدرتها على فرض سيطرتها القهرية على حدودها الإقليمية، ومواجهة التحديات التي أصبحت تفرضها طبيعة العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وأفرزت ما يسمى بالدول الفاشلة، التي أصبحت مبررا تستخدمه القوى الفاعلة في النظام الدولي من أجل التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة حماية حقوق الإنسان، أو حماية المجتمع الدولي من التهديدات الأمنية التي أصبحت تمثلها هذه الدول، وبالتالي كان لزاما على دول المغرب العربي أن تعيد ترتيباتها، وتستوعب هذا الواقع الجديد، حتى تستطيع الحفاظ على أمنها واستمرار في ظل النظام الدولي الجديد.

المطلب الثاني: تأثير تحولات النظام الدولي الجديد على سياسات الدول المغاربية.

أنتجت ظروف نهاية الحرب الباردة معطيات وتحديات جديدة، فرضت على الدول المغاربية إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على بنية الدولة وأنظمتها السياسية، وهذا حتى تستطيع أن تستوعب متطلبات النظام الدولي الجديد.

الفرع الأول: تأثير تفكك المنظومة الاشتراكية

إنّ سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكك جمهورياته قد أسقط فكرة القداسة على الدولة القومية واستحالة تعرضها لمخاطر التفتيت، فما كان محرماً من منظور المجتمع الدولي، وحلما من منظور

القوى انفصالية أصبح مقبولاً ممكناً في ظل المرحلة الجديدة، لدى كان على دول الأقطار المغاربية أن تعي جيدا هذا التحدي الجديد والذي قد يعرضها لمطالب الانفصال.[1]

كما انعكس انهيار الإتحاد السوفيتي على إضعاف موقف دول العربية بصفة عامة، فقد فقدت الدول العربية حليف استراتيجي مهم، خاصة بالنسبة للجزائر وليبيا التي كانت علاقتهما جيدة مع الاتحاد السوفيتي، الذي ظل لوقت طويل يعتبر مصدر الهام للنخب الحاكمة .

هذا التحول جعل الولايات المتحدة تستفرد بالدول العربية وممارسة الضغوط عليها، وبحكم هيمنتها على مجلس الأمن استطاعت استصدار قرار رقم **748** سنة **1992**، الذي أقر فرض الحصار على ليبيا بسبب قضية **(لوكربي)** سنة **1992**. ولم تكثرت روسيا بمصير الدول الأخرى إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، فقد صوتت لصالح هذا القرار، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا وخفض البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج[2].

الفرع الثاني: دور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

كما أشرنا إليه من قبل فإنّ أبرز تحول عرفه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو خروج الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة سياسيا، اقتصاديا وحتى ثقافيا، وكان على بقية الدول أن لا تعترف فقط بهذا التفوق، وإّنما كان عليها أن تتبع النموذج الفائز سواء برضاها أو عدم رضاها، وهو ما دفع الدول المغاربية نحو إجراء سلسلة من الإصلاحات الهيكلية بغية دمقرطة أنظمتها السياسية.

وقد زاد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في دفع الدول المغاربية نحو التحول الديمقراطي، خاصة بعد أحداث **11 سبتمبر 2001**، والتي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد بأنّ طبيعة الدول العربية هي المسئولة الوحيدة عن إنتاج الإرهاب وتصديره للعالم المتقدم، بسبب انغلاق أنظمتها السياسية، ورفضها لأي شكل من أشكال التعبير والممارسة الديمقراطية، مما أنتج جيلا مكبوتا يؤمن فقط بالأفكار المتطرفة والعنف كأسلوب للتغيير.

---

[1] ناصف يوسف حتي، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الأقليمي العربي"، في: **العرب وتحديات النظام العالمي**، (تحرير: محمد الأطرش، ابراهيم الأبرش وآخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 185.

[2] أبو القاسم أحمد أبو هديمة، عبد الحطيم عمار نابي، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والشرعية**، ع. 08، 2016، ص 138.

وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأميركية جورج بوش في نوفمبر 2003 حينما دعا وبلهجة حادة، جميع الدول العربية إلى ضرورة الإسراع للقيام بإصلاحات جادة على مستوى أنظمتها السياسية المغلقة، من أجل الحد من تصدير العنف والتطرف إلى الدول الغربية، وكان مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحته الإدارة الأمريكية تعبيراً عن الرغبة الأمريكية في دفع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو التحول الديمقراطي، ولو أنّ الأهداف غير المعلنّة للمشروع، كانت تهدف في حقيقة الأمر إلى إعادة ترتيب خارطة الشرق الأوسط بما يخدم المصالح الأمريكية والصهيونية على حد سواء.

كذلك هو الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي فقد اشترط الإتحاد أن تكون معظم مشاريع التعاون والشراكة بين دول المغرب العربي مرتبطة بقضايا الإصلاح وتحقيق الديمقراطية في هذه الدول، حيث تضمنت كل الاتفاقيات التي جمعت الطرفين سواء اتفاقية الشركة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوروبية، معاهدة 5+5 وأخير الاتحاد من أجل المتوسط، بنودا تؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بنزاهة الإنتخابات، سيادة القانون، التعددية السياسية، حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان.

الفرع الثالث: عولمة حقوق الإنسان والديمقراطية.

صاحبت نهاية الحرب الباردة بروز تحول قيمي ميز العلاقات الدولية، وهي شيوع قيمتين: حقوق الإنسان والديمقراطية، فقد أصبحت هذه القيمتين عالمية، يتم التعامل مع الدول وتصنيفها وفقاً لاحترامها لحقوق الإنسان واعتمادها على الأنظمة ديمقراطية على شاكلة النموذج الفائز. وهو ما يفسر إلى حد كبير حرص الدول المغاربية خلال هذه الفترة على منح مواطنيها مساحة أكبر من الحقوق والحريات الأساسية، فقد حاولت أن تبدو أكثر التزاما باحترام حقوق الإنسان حتى وإن استمرت بعض مظاهر انتهاكاتها لبعض الحقوق السياسية.

لقد حرص المجتمع الدولي على الإشادة بالنظم الديمقراطية، يتجلى ذلك من خلال دور هيئة الأمم المتحدة التي ما فتئت في كل محفل دولي، إبراز مزايا النظم الديمقراطية، وحث كل دول العالم الثالث على انتهاج نهج الدول الديمقراطية، بل الأكثر من ذلك هو الإشراف ومراقبة الانتخابات عن طريق إرسال لجان مختصة من أجل إثبات نزاهة الانتخابات في الدول الحديثة العهد بالديمقراطية.

الفرع الرابع: الضغوطات الاقتصادية

تزامنت نهاية الحرب الباردة مع تعثر اقتصاديات دول المغرب العربي، التي شهدت ارتفاعا مذهلاً في حجم المديونية وخدمة الدين الخارجي، إلى جانب الاختناقات القائمة لأسباب بنيوية زادتها تعقيداً أزمة الخليج، كل هذه الظروف دفعت العديد من دول المغاربية نحو تبني خيار الإصلاح الهيكلي القائم على اقتصاد السوق والخوصصة، وقد ساهم في تنشيط هذا الاتجاه فشل النظم الاشتراكية المغاربية التي ارتكزت على سياسات تدخلية واسعة للدولة وسقوط النموذج الاقتصادي الشرقي، إلى جانب سياسة الضغوط والحوافز الفعّالة التي تمارسها أجهزة المساعدات الإقتصادية الدولية.

ولقد حملت عملية التحول هذه مصادر عديدة للتوتر الاجتماعي والسياسي، وأدت إلى حدوث صدمات عميقة داخل المجتمع، بسبب انتهاج نموذج متطرف من اقتصاد السوق الذي يعني تخلي الدولة عن كثير من وظائفها ذات الأهداف الوقائية والتوازنية في المجتمع.[1]

كما كانت المساعدات الاقتصادية الخارجية سواء من طرف المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي أو من طرف القوى الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، أحد أهم الأسباب التي جعلت الدول المغاربية تخرج عن عزلتها وتتجه نحو عملية الإصلاح، ولعلّ أفضل مثال على ذلك هي الحالة الجزائرية سنة **1989**، حيث اضطرت الجزائر القبول بشروط صندوق النقد الدولي الملزم بتحول الدولة نحو التعددية السياسية والتخلي عن النظام الاشتراكي من أجل قبول الصندوق إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر.

المطلب الثالث: طبيعة الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بعد الحرب الباردة

كان من أهم مظاهر تجاوب الأنظمة المغاربية مع التحديات التي فرضتها البيئة الخارجية لما بعد الحرب الباردة، هو قيام حكومات المنطقة بسلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، تعبيرا عن رغبتها في الاتجاه نحو الانتقال الديمقراطي، بالرغم **من** أنّ هذا التحول لم يكن خياراً إرادياً نابعاً من قناعة النظم الحاكمة بضرورة التغيير وأهميته، وإنّما كان أمراً واقعاً فرضته طبيعة النظام الدولي الجديد، ربما هذا ما يُفسر إلى حد كبير، أنّ جل تلك الإصلاحات التي قامت بها النظم التسلطية، كانت في جوهرها إصلاحات شكلية، أُريد بها حفظ ماء الوجه، أكثر منها تعبيرا عن

[1] ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص184.

رغبة حقيقية في إحداث إصلاحات جوهرية، تهدف إلى رفع الغبن والقهر السياسي على المجتمعات المغاربية.

وقد ركز اهتمام النخب الحاكمة في هذه المرحلة على الإصلاحات الدستورية من خلال إصدار دساتير جديدة أو تعديل دساتير قديمة، وهذا إجراء طبيعي، لان إقرار الدساتير لعملية التحول الديمقراطي أمرا ضروريا، لأنه يحدد المبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه الديمقراطية أي أنه يشكل الهيكل أو الإطار الخارجي لعملية التحول، لكن رغم ذلك يظل غير مكتملا، ذلك أن إقرار الدساتير للديمقراطية لا يعني بالضرورة أنّ هناك ديمقراطية حقيقية.

أحد مظاهر الإصلاح في الدول المغاربية هو إقرار التعددية الحزبية في جميع الدساتير بعدما كانت عملا محرما في الماضي – باستثناء المملكة المغربية التي أقرت حرية تكوين الأحزاب السياسية من خلال دستورها **1959** – فالأحزاب السياسية هي التي تقوم بطرح البدائل والخيارات أمام المواطنين والذين يستطيعون من خلالها اختيار ما يروه مناسب والأصلح لهم.

الفرع الأول: طبيعة الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر

مثلث نهاية الحرب الباردة، مرحلة تحول في التوجهات الرئيسية للنظام السياسي الجزائري، فقد نص دستور **23 فيفري 1998** صراحة لأول مرة على التعددية السياسية والإعلامية وحرية التعبير في الجزائر، وهذا كان مباشرة بعد سلسلة الاضطرابات التي عرفتها البلاد، على خلفية أحداث أكتوبر **1988**، حيث سمح دستور **1989** بالتعددية الحزبية في مادته الأربعين التي نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.

كما عرفت هذه المرحلة بفك القيد على حرية الصحافة والإعلام، مع مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون رقم **90** في **07 في أفريل 1990** المنظم للصحافة والإعلام، الذي ألغت الدولة بموجبه قبضتها الحديدية على وسائل ومؤسسات الصحافة والإعلام، وأقرت من خلال مادته الثانية، أنّ من حق المواطن الاطلاع الكامل والموضوعي، وحقه كذلك في المشاركة في الإعلام عن طريق ممارسة حرية التعبير.

وقد مثل هذا التوجه الجديد للجزائر بمثابة ثغرة في جدار الجمود السياسي المغاربي والعربي، لكن للأسف هذا المشروع الفتي، لم يكتمل وبتر في بدايته، بعد إلغاء نتائج الدور الأول

من الانتخابات البرلمانية في **26 ديسمبر 1991**، وكانت تلك أولى خطوات التراجع عن مكاسب الديمقراطية .[1]

هذا التحول أنتج أيضا حالة من الصراع والصدمات مع بعض النخب السياسية التي دخلت في مواجهة مباشرة مع المؤسسة الفاعلة في النظام السياسي الجزائري وهي المؤسسة العسكرية، ولقد حاول النظام السياسي الجزائري تجاوز حالة الاحتقان والعنف إيجاد حل توافقي يرضي جميع الأطراف التي مرت بها البلاد من خلال إجراء مزيد من الإصلاحات، فجاء تعديل الدستور في **28 نوفمبر 1996**، الذي حصر العهدات الانتخابية لرئيس الدولة في عهدتين فقط، كما نص على إنشاء غرفة برلمانية ثانية وبموجبه أُعيد مؤشر البناء المؤسساتي إلى الصفر، حيث تم لأول مرة انتخاب الغرفة الأولى (المجلس الشعبي الوطني) في البرلمان الجديد في **05 جوان 1997**، ثم الغرفة الثانية (مجلس الأمة) في **08 جوان 1998**. [2]

أما على الصعيد الاقتصادي فقد قامت الدولة بالتخلي عن نظام الحزب الواحد الذي سيطر لمدة ثلاثين سنة، فقد أسقط الدستور الجزائري الجديد أي إشارة إلى الاشتراكية، وفتح المجال للاستثمار المباشر وهو تحول نوعي في الموقف الجزائري المناهض لدور الشركات المتعددة الجنسيات.

كما اتجهت الدولة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية والدخول في مسار طويل من المفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، ثم الشروع في خوصصة العديد من المؤسسات والمصانع التابعة للقطاع العام، ورغم أنّ الدولة قد استفادت نوعا ما من دخول الأموال إلى الخزينة العمومية إلا أنّ هذا الإجراء كانت له انعكاسات وخيمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، نتيجة تسريح آلاف من العمال والموظفين.[3]

الفرع الثاني: طبيعة الإصلاحات السياسية في موريتانيا

مثّل دستور **1991** أولى الإصلاحات التي أقدمت عليها الحكومة الموريتانية كرد فعل على

---

[1] يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع. 25، ديسمبر 2016، ص 06.

[2] يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 07.

[3] نفس المرجع، ص 06.

ضغوطات البيئة الخارجية، وكانت أول وثيقة تحمل ملامح إصلاحات سياسية محتشمة، حيث تضمن لأول مرة مواد تضمن حق المشاركة السياسية للجميع، كما نظم عملية التداول على السلطة، وأقر مبدأ التعددية الحزبية في المادة 11.

وجاءالقانون المنظم للأحزاب في مادته السادسة بضوابط تمنع أي حزب من الانفراد بحمل لواء الإسلام في إشارة واضحة إلى استفادة المشروع الموريتاني من التجربة الجزائرية مع الأحزاب السياسية الإسلامية، غير أنّ تلك الإصلاحات لم تحدث أي تقدم على مستوى الممارسة الديمقراطية فقد ظلت الفترة الممتدة منذ إعلان دستور **1991** إلى غاية **2010** رهينة الانقلابات العسكرية، لأنها ببساطة كانت إصلاحات شكلية، ارتبطت بالنخب الحاكمة ولم تكن نابعة من داخل المجتمع. كما أنها كانت رد فعل على مخرجات البيئة الخارجية التي تميزت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

الفرع الثالث: طبيعة الاصلاحات السياسية في المملكة المغربية

تميزت فترة التسعينات مرحلة الانفتاح البطيء في المغرب، فقد دشن الملك الحسن الثاني جملة من الإصلاحات السياسية، استجابة لظرفية دولية متغيرة، فقد حل مناخ دولي جديد يدعم الديمقراطية، مما ازدادت الضغوطات الخارجية على الملك من أجل التكيف مع المعطيات الجديدة، خاصة بعد رفض البرلمان الأوروبي تقديم للمغرب مساعدة مالية بسبب سجله الأسود في مجال حقوق الإنسان.[2]

كما كان لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الأثر البارز في دفع المخزن نحو عملية الإصلاح، حيث شهدت المملكة سنوات جفاف متواصلة دفعت الآلاف من سكان الأرياف إلى الهجرة نحو المدن الداخلية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة وتصاعد السخط الاجتماعي، وقد كانت هذه الظروف سببا لتنامي نشاط الجماعات الإسلامية، خاصة بعد فوز الإسلاميين في الجارة الجزائر، كل تلك الظروف جعلت الملك يقوم بسلسلة من الإصلاحات شملت أربعة مجالات:

- الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان.

[1] يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، مرجع سابق، ص 06.

[2] مارينا أوتاواي، ميريدث رايلي، **المغرب: من الاصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي؟**، واشنطن: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 2006، ص 09.

- التوسع المحدود لسلطة البرلمان.
- تعزيز فرص مشاركة الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.
- محاولة الحد من الفساد .

حيث قام الملك بإحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ثم الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، كما قام بالإفراج عن العديد من المعتقلين السياسيين، وتشكيل لجنة خاصة لتقصي حالات الاختفاء القسري.

أما على المستوى المؤسساتي فقد حوّلت التعديلات الدستورية لسنتي **1992-1996** البرلمان إلى جهاز ذي غرفتين، غرفة سفلى تنتخب كليا بالاقتراع المباشر، وهو ما يعتبر نقلة نوعية مقارنة مع قانون البرلمان السابق الذي كان يتكون من غرفة واحدة فقط، وينتخب منه الثلث فقط عن طريق الانتخاب المباشر.

من ناحية أخرى تم توسيع بعض صلاحيات البرلمان التي كانت فقط حكرا على المخزن وحاشيته، فقد أصبح بإمكان البرلمان المصادقة على الميزانية ومن حقه أيضا مسائلة الوزراء، ومع هذا فقد ظل الملك يسيطر على الجهاز التشريعي، بما أن الغرفة العليا بقيت تنتخب بشكل مباشر من طرف الهيئات المهنية والمجالس المحلية المقربة إلى الملك، كما أن دستور **1996** نص على أن الملك لا يمكنه فقط رفض القوانين التي يصادق عليها البرلمان، بل يمكنه تعديلها دون الرجوع إلى البرلمان.[1]

كما قام الملك لأول مرة بمحاولة استقطاب الأحزاب المعارضة ومحاولة إشراكها في مناقشة القانون الانتخابي الجديد، والأهم من ذلك أنّه سمح لحزب إسلامي وهي حركة الإصلاح والتجديد التي تحول اسمها فيما بعد إلى حزب العدالة والتنمية، بالمشاركة في انتخابات **1997**.

هذا التقارب بين المخزن والأحزاب المعارضة أدى إلى إحداث ما يسمى بنظام التناوب، الذي يعتبره الكثير من المحللين أنّه أحد أهم انجاز يحسب للملك الحسن الثاني في تلك الفترة، فبعد الانتخابات البرلمانية لسنة **1997**، لم يلجأ الملك إلى أحزاب المخزن من أجل تكوين الحكومة الجديدة كما جرت عليه العادة، وإنّما فضل لأول مرة استقطاب أحد أهم رموز أحزاب المعارضة، المعروف عنه بمعادته لنظام الملك، وهو زعيم الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية "**عبد الرحمان**

[1] مارينا وأتاواي، ميريدث رايلي، مرجع سابق، ص 09.

يوسفي"، الذي ظل قابعا طيلة **15** سنة في المنفى بعد أن تم سجنه لمدة سنتين. فقد طلب منه الملك تشكيل الحكومة الجديدة، وبالفعل شهدت هذا الفترة تنازل الأحزاب غير الدينية عن مواقفها المناهضة لسياسية الملك، وفضلت التحالف مع المخزن كخيار استراتيجي من أجل محاصرة مد الإسلام السياسي الذي عرف انتشار كبيرا بعد التجربة الجزائرية الأليمة.[1]

في نفس الاتجاه أعطى الملك حرية أكثر للجمعيات المدنية، فقد سمح بتشكيل جمعيات مدنية هدفها محاربة والكشف عن الفساد، كما أعلن عن إحداث ما يسمى "ميثاق حسن التدبير" من أجل إصلاح الوظيفة العمومية، ورغم أنّ هذه المبادرات لم تحقق انجازات ملموسة إلا أنّها على الأقل كسرت حاجز الخوف داخل المجتمع من التحدث على الفساد ومظاهره.[2]

الفرع الخامس: طبيعة الإصلاحات السياسية في تونس

عرفت تونس خلال فترة نهاية الحرب الباردة التي تزامنت تقريبا مع موت الرئيس الراحل التونسي **(لحبيب بورقيبة)**، لأول مرة ميثاقا وطنيا يسمح لكل القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى المشاركة في تطوير البلاد، وهذا بعد مرحلة من الحكم الشخصي للرئيس بورقيبة تميزت بإقصاء كل أشكال المعارضة.[3]

فبموجب تعديل **25 جويلية 1988**، دخلت تونس مرحلة جديدة تم فيها الاعتراف لأول مرة بالتعددية السياسية، وبذلك نقل هذا التعديل تونس من الأحادية إلى التعددية الحزبية كما تم التخلي عن الرئاسة مدى الحياة.

من أهم التعديلات التي طبعت هذه المرحلة أيضا، ما تضمنه التعديل الدستوري لسنة 1995، الذي تم فيه استحداث المجلس الدستوري، الذي أصبحت قرارته ملزمة بالنسبة لكافة السلطات في الدولة.

يليه تعديل **1997**، الذي أضاف مجموعة من الفقرات للفصل الثامن، تشرح مساهمة الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة للدولة ومشاركة المواطنين في الحياة السياسية، مع ضرورة التزامها بنبذ كل أشكال العنف والتطرف والعنصرية، كما ألزم هذا التعديل أيضا الرئيس

[1] مارينا أوتاواي، ميريدث رايلي، مرجع سابق ، ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 11.

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص142 .

بالعودة للشعب عن طريق إجراء استفتاء شعبي متى تعلق الأمر بقضايا المصلحة العليا للدولة. [1]

كما أجريت مراجعة دستورية في جوان **2002** عدلت بموجبها مواد مهمة في دستور **1959**، ويمكن تقسيمها هذه التعديلات إلى ثلاثة محاور أساسية:[2]

- **المحور الأول:** أكدّ على أهمية حقوق الإنسان، من خلال تعزيز ضماناتها.
- **المحور الثاني:** أدخل تعديلات مهمة على الهيئة التشريعية، حيث تم استحداث غرفة ثانية للبرلمان أطلق عليها اسم مجلس المستشارين، مع توضيح شروط الترشح لغرفتي البرلمان وطريقة انتخاب مجلس النواب، مجلس المستشارين، فضلا عن تحديد صلاحياتهما.
- **المحور الثالث:** تناول السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية، أي كل ما تعلق بشروط الترشح لمنصب الجمهورية، كما سمح لرئيس الجمهورية بتجديد ترشحه إلى عهدات رئاسية جديدة طبقا للمادة **39**، كما أضاف صلاحيات جديدة لرئيس الجمهورية، حيث خول لرئيس الجمهورية من خلال المادة **31** إمكانية التشريع من خلال مراسيم رئاسية خلال عطلة مجلس النواب ومجلس المستشارين يتم المصادقة عليها في الدورة العادية الموالية للعطلة.

ورغم أن هذا التعديل قد أعطى ضمانات أكبر لحقوق الإنسان ومجال أوسع للسلطة التشريعية مقارنة مع الدساتير السابقة إلا أنه بالمقابل أعاد من جديد فكرة الرئاسة مدى الحياة من خلال عدم تقييد فترة الترشح للعهدات الرئاسية .

الفرع السادس: طبيعة الاصلاحات السياسية في ليبيا

بالنسبة للحالة الليبية فانّ معظم الإصلاحات التي عرفها النظام الليبي كانت أكثر على المستوى الخارجي منه على المستوى الداخلي، فقد استمر القذافي بالتمسك بالنظام الاشتراكي، ورفضه لكل أشكال التعددية، حيث رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب وطبقة البيروقراطيين والأحزاب، بحجة الحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدد كيان الدولة، وتم الإعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام، لتقوية الوحدة والتضامن والإنصهار للحفاظ على الدولة.

---

[1] سمير الباهي، **الاصلاح السياسي في الدول المغاربية: بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018، ص 117.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

أما على المستوى الخارجي فقد عرفت مواقف القدافي تغيرا ملحوظا، فالخطابات الحماسية التي اشتهر بها القدافي حول النضال والثورة طيلة العقود الماضية لم يعد لها تأثير في ظل التحولات الجديدة.

حيث شهدت فترة نهاية الحرب الباردة إتجاه السياسة الخارجية الليبية نحو الانفتاح أكثر على العالم الغربي، وتغييراً لمواقفها اتجاه العديد من القضايا التي كانت تعتبرها خطاً فاصلا لن تحيد عنه، فقد اقتنع معمر القدافي بأنّه أصبح لا يملك القدرة على الصمود والاستمرار في المواجهة، لذلك كان خيار التكيف مع المعطيات الجديدة الذي أفرزها النظام الدولي الجديد الخيار الأكثر عقلانية إذا أراد لنظامه الاستمرار والبقاء في الحكم، خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق سنة **2003** وإسقاط نظام صدام حسين.

بصفة عامة يمكن تحديد أهم الأسباب التي دفعت نظام القدافي إلى تغيير مواقفه اتجاه الولايات الأمريكية والعالم الغربي في النقاط التالية:[1]

- محاولة نظام **القذافي** تغيير الصورة السلبية التي يحملها المجتمع الغربي حول ليبيا، كـ داعمة للإرهاب، خاصة بعد تصنيفها من قبل الإدارة الأمريكية كأحد أخطر الدول الم التي تهدد المصالح الأمريكية وأمن المجتمع الدولي على حد سواء.
- الأكيد أنّ العقوبات القاسية التي تعرضت لها ليبيا نتيجة حادثة **لوكربي**، والتي أنهكـ الاقتصادي الليبي، كانت من بين أهم الدوافع نحو هرولة **القدافي** من أجل التطبيع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خسرت ليبيا نحو **8** ملايين بليون دولار، في وقت كـ الاقتصادي الليبي يعاني من انتشار فضيع للبطالة وارتفاع مذهل في نسبة التضخم.
- أخيرا، إقتناع الرئيس معمر **القذافي** أنّ استمرار معادته للغرب، قد يجعله يلقى نف المصير الذي تعرض له نظام صدام حسين سنة **2003**، إذ بدى واضحا أنّ الولاي المتحدة الأمريكية مصممة على تصفية كل الأنظمة التي تعتقد أنها كانت سببا في أحـ سبتمبر **2001**، وأنها ستبقى مصدرا تهديد للأمن القومي الأمريكي إن لم يتم استئصالـ

ولعل من أهم القرارت التي اتخذتها ليبيا من أجل تلميع صورتها أمام المجتمع الغربي، والتي

[1] نوار محمد ربيع الخيري، "التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة السياسية والدولية**، بغداد: جامعة المستنصرية، ع. 2، سنة 2006، ص 111.

يمكن وصفها بدون مبالغة بالقرارات الجريئة تتمثل في المواقف التالية:[1]

- تعبيرا عن حسن نيتها، أقدمت ليبيا على قطع علاقاتها مع المنظمات الإرهابية أو المجموعات المتورطة في الأعمال الإرهابية، خاصة تلك المصنفة ضمن القائمة الأمريكية، كما قامت بوضع قيودا صارمة لدخول أراضيها ومراقبة حدودها.
- إنّ أهم الإصلاحات التي اعتمدتها على المستوى الاقتصادي، هو إصدارها لقانون الاستثمار الأجنبي **1997**، إلى جانب خفض سعر صرف الدينار في **2002**، لدعم الحكومة وتحرير اقتصادها وجلب الاستثمارات الأجنبية.
- سعياً منها من أجل تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس الليبي **معمر القذافي** في **19 ديسمبر** بالتخلي عن المشروع النووي الليبي، هذا المشروع الذي باشرته ليبيا منذ **1980**، وفي سابقة من نوعها، أعلنت ليبيا عن ترحيبها وفتح منشئاتها للمفتشين الدوليين وتعاملت مع وكالة الطاقة الذرية ومنظمة تحريم الأسلحة الكيميائية بشكل إيجابي.
- أيضا أصبح نظام **القدافي** أكثر انفتاحا ورغبة في تحقيق الاستقرار والأمن خاصة على المستوى الإقليمي من خلال مساهمته في إنشاء الاتحاد الإفريقي، ودوره في حل العديد من نزاعات القارة الإفريقية.

لقد استطاعت ليبيا بالفعل تجاوز المخاطر التي كانت ستتعرض لها، لو استمرت على التشبث بنفس النهج، المعادي للغرب – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية –، الذي سارت عليه زمن الحرب الباردة، وقد وُفقت إلى حد كبير في تجاوز كل الخلافات التي كانت ستدخلها في مواجهة مباشرة مع الغرب، إلا أنّ نجاح **القدافي** في التكيف مع العالم الخارجي، كان على النقيض من ذلك على المستوى الداخلي، فقد استمر النظام في سياسته الاقصائية.

ورفض كل أشكال الممارسة الديمقراطية، مما أدى إلى تراكم حالة من الاحتقان الداخلي والتذمر الشعبي، أفضى في نهاية المطاف إلى إسقاط نظام **القدافي**، على إثر الاحتجاجات الشعبية العارمة التي عرفتها الجماهيرية الليبية سنة **2011** .

رغم أهمية الإصلاحات السياسية التي أقدمت عليها الدول المغاربية بعد الحرب الباردة، إلا

[1] نوار محمد ربيع الخيري، مرجع سابق، ص 116-117 .

أنّها بقيت إصلاحات شكلية، فقد عملت السلطات في كل مرة التلاعب بنتائج الانتخابات بما يضمن بقائها واستمرارها في الحكم، مثلما حدث بالفعل في تونس سنة **1989**، أثناء حكم الرئيس زين العابدين بن علي، فرغم مشاركة ستة أحزاب تونسية، إلا أنّ السلطات تدخلت وقامت بتزوير أصوات الناخبين، وأعلنت فوز الرئيس بن على بنسبة تفوق **80%**، في مقابل تقسيم نسبة **2%** على الأحزاب المنافسة. أما في الجزائر فقد ألغت السلطات الانتخابات التشريعية سنة **1991** بعد فوز كاسح لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، والذي حصل على ما يقارب **80 %** من أصوات الناخبين، الأكثر من ذلك فقد أجبرت المؤسسة العسكرية الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته، وهي الحادثة أدخلت البلاد في دوامة من العنف الدموي طيلة عشر سنوات أو أكثر.

رغم التحولات المهمة التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة إلا أنّ مفهوم بناء الدولة في المغرب العربي بقي مرتبطا بفكرة بناء الاستقلال الوطني ومناهضة الاستعمار، وهو الدافع الذي أدى بالنخب الحاكمة إلى تضخيم الأمن القومي وعسكرة الدولة، أي تهميش أي دور للديمقراطية بحجة الحفاظ على الأمن القومي والوحدة الوطنية.[1]

في ظل استمرار هذه الأوضاع، وتأزم الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن المغاربي، انطلقت أولى شرارة الانتفاضات الشعبية سنة **2010**، من قلب منطقة المغرب العربي وهي تونس، وأعلنت بذلك عن بداية مرحلة جديدة من التحولات، أعادت فكرة بناء الدولة من جديد.

[1] ناصف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 185

الفصل الثالث:

الحِراك العربي وانعكاساته على مسار بناء الدولة داخل الأقطار المغاربية

(تونس وليبيا)

المبحث الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في بناء الدولة في كل من تونس وليبيا.

المطلب الثاني: المعطى القبلي وتأثيره على عملية البناء الدولة في ليبيا وتونس.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية والأمنية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في وتونس.

المبحث الثاني: الفواعل الخارجية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: تونس ومحدودية التدخلات الخارجية.

المطلب الثاني: تأثير تدخل القوى الدولية والاقليمية على عملية بناء الدولة في ليبيا.

عرفت منطقة المغرب العربي تحولات مهمة مع نهاية **2010** –فيما اصطلح أكاديميا بالحِراك العربي– أفضت إلى سقوط أنظمة ديكتاتورية شمولية، ظلت قابعة في الحكم لأكثر من **40** سنة، حتى ظنت شعوب المنطقة، وحتى المختصين في منطقة الشرق الأوسط أنّه لا سبيل للخلاص من هذه الأنظمة السلطوية المعمِرة، واستحالة الحديث عن إمكانية حدوث تحول ديمقراطي في المنطقة العربية.

لقد أعطت تلك الانتفاضات الشعبية التي غمرت المنطقة الأمل للكثيرين، ببلوغ فجر جديد، يعيد بناء الدولة على أسس ديمقراطية متينة، تحترم حرية الإنسان وتعيد للفرد المغاربي كرامته التي اضمحلت بفعل ممارسات أنظمة استبدادية.

وبما أنّ ظاهرة الحِراك العربي في منطقة المغرب العربي قد شملت دولتين هما تونس وليبيا، سوف يحاول هذا الفصل التركيز على هذين الحالتين، بغية توضيح العوامل الكامنة وراء اختلاف مخرجات الحِراك رغم أنّ أهدافه للوهلة الأولى كانت تبدو واحدة، فقد اختلف مسار إعادة بناء الدولة اختلفا جذريا بين الحالتين، هذا المسار الذي حددته عوامل بنيوية داخلية تتعلق بحجم وفاعلية القوى والكيانات السياسية الموجودة داخل كل دولة، طبيعة النخب والكوادر المؤثرة الموجودة داخل المجتمع، دور المؤسسة العسكرية بالإضافة للبعد القبلي غير الموجود في الحالة التونسية، كما أنّ متغيرات البيئة الخارجية كان لها الأثر البارز في الحالة الليبية أكثر بكثير إذا ما قرنت بتونس، فقد فرض التدخل الخارجي في الشأن الليبي سواء عبر الحلف الأطلسي، أو عن طريق قوى خارجية منفردة معادلات جديدة في الحالة الليبية.

المبحث الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في كل من تونس وليبيا.

يتفق الكثير من الباحثين على أنّ اختلاف مخرجات الحِراك العربي في كل من تونس وليبيا يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل داخلية بحتة، تتحدد من خلال أدوار ثلاثة متغيرات رئيسية: هي دور المجتمع المدني، دور الجيش، دور القبيلة، بحيث أنّ قوة أو ضعف هذه المتغيرات الثلاثة، يوفر لنا معرفة معقولة حول ما إذا كان مسار بناء الدولة سينجح أو يفشل.

المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

لقد أصبحت دراسة المجتمع المدني، متغيرا مهما في فهم وتوضيح الكثير من مسار السياسات والتغيير الإجتماعي للدول، كما أنّه أصبح أداة يتم من خلالها إيجاد الحلول البديلة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تواجهها الدول الحديثة العهد بالديمقراطية.

وقبل التطرق إلى طبيعة الدور الذي مارسه المجتمع المدني أثناء عملية اعادة بناء الدولة داخل الأقطار المغاربية التي خبرت الحِراك العربي، نحتاج في بداية هذا التشخيص الى ضبط تعريف عام للمجتمع المدني لكي نرصد في ضوئه ديناميكيات المجتمع المدني في كل من ليبيا وتونس.

وبعيدا عن الاختلافات والآراء الفلسفية التي تناولت مفهوم المجتمع المدني عبر مختلف مراحل استخدامه، سوف يحاول هذا الجزء من الدراسة تعريف المجتمع المدني وتبيان أهم خصائصه انطلاقا من التصور المعاصر للمفهوم.

الفرع الأول: مفهوم المجتمع المدني

مع بداية القرن العشرين برز مفهوم المجتمع المدني كأحد أهم الأطراف الفاعلة ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية، من خلال تقييد السلطة الحاكمة وعدم انفرادها في صنع القرار السياسي ومراقبة لها في أدائها من خلال تفعيل قيم الأنظمة الديمقراطية التي تدعو الى المشاركة الفاعلة في المجتمع.

غير أنّ مفهوم المجتمع المدني لم يكن نتاج هذه الفترة التاريخية بذات، وإنّما ترجع جذوره إلى الفكر السياسي والفلسفي الغربي، حيث ذهب كل من هوبز ولوك إلى إعتبار أنّ الدولة تنشأ في ظل المجتمع المدني، أما **(مونتسكيو وتوكفيل)** فيذهبان إلى أنّ المجتمع المدني موجود جزئيا ضمن الجهة المعارضة للدولة أي كرقيب على سلطة الدولة، بخلاف **(غرامشي)** وغيرهم من الماركسيين

الذين يضعون المجتمع المدني خارج هياكل السلطة في الدولة. [1]

لكن عرف هذا المفهوم إعادة إحياء من جديد، وتزامن ذلك مع انبعاث الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي من جهة، اضافة إلى تصاعد الحركات الاجتماعية في الغرب المدافعة على حقوق الإنسان من جهة أخرى.

أ. تعريف المجتمع المدني.

يعرف ريموند هينيبوش **Raymond Hinnebush** المجتمع المدني :" هو عبارة عن شبكة من الإتحادات الطواعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة وعن الجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنّها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".[2]

كما يصف الأستاذ **(عبد الحميد الأنصاري)** المجتمع المدني بذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية ،التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط ،وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها واحتكارها مختلف ساحات العمل العام".[3]

في تعريف آخر يُعرف المجتمع المدني على أنّه:" مجموعة البنى الاجتماعية التي تم إنشاؤها بشكل عفوي ومنفصل عن الدولة، والتي كان لها دور في خلق المؤسسات السياسية الديمقراطية.[4]

أو في أبسط معناه يشير "المجتمع المدني إلى ذلك الفضاء من الحياة الجمعوية التطوعية التي تتعدى الانتماءات العائلية أو العشائرية لكنها في نفس الوقت تكون منفصلة عن الدولة والسوق.[5]

غير أنّ التعريف الأكثر استعمالا للمفهوم والذي يُحظى بقبول عدد كبير من الباحثين، هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام

---

[1] Jason William Boose," Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the Arab Spring", **International Journal of Social Science and Humanity**, Vol. 2, No. 4, July 2012, p 310.

[2] مبروك الفاتح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2002، ص 27.

[3] عبد الحميد الأنصاري، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، القاهرة : دار الفكر العربي، 1996، ص 50.

[4] Jason William Boose, op. cit, p 311.

[5] Ibid, p 310.

بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح ،وذلك في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف وإدارة السلمية للخلافات والصراعات". [1]

ب.خصائص المجتمع المدني:

انطلاقا من آخر تعريف يمكن استخلاص أهم الخصائص الأساسية التي تميز المجتمع المدني:

***التنظيمي المؤسساتي:**

يضم المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم، ومنها على سبيل المثال النقابات المهنية والعمالية وجماعات المصالح والحركات الجمعوية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية، فضلا عن الحركات النسوية والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة، والصناعة والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة ،وكل هذه التنظيمات تعبر عن قوى وتكوينات وفئات وشرائح اجتماعية تعمل من أجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية ،والدفاع عن هذه المصالح سواء في مواجهة الدولة أو مواجهة قوى وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى.

***القدرة على التكيف:**

ونقصد بها قدرة المجتمع المدني على التكيف مع تطور البيئة الداخلية والخارجية، وهناك ثلاثة أنواع من التكيف، التكيف الزمني، والتكيف المحلي، والتكيف الوظيفي، وعند تطبيق هذا المعيار على مؤسسات المجتمع المدني نلاحظ أن العديد من هذه المؤسسات تتسم بطابع المرحلية حيث تزول وتختفي بعد فترة قصيرة من تأسيسها، وهذا راجع لتطور المجتمع نفسه، لأنّ الظواهر الاجتماعية والسياسية هي في حركية دائمة، ففي كل مرة تطرح قضايا ومشاكل جديدة تتطلب من المجتمع المدني التكيف معها، فقد ظلت قضايا حقوق الإنسان مهمشة لفترة طويلة من الزمن، لكنها عادت وبقوة مع تغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة وظهور قيم جديدة ميزت العلاقات الدولية

[1] ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، ع.98 ، 2011، ص 693.

مع الألفية الجديدة.

***الفعل الإرادي الحر:**

يقوم الأفراد المنضمين تحت لواء مؤسسات المجتمع المدني العمل بكل حرية واستقلالية، أي بدون وجود أي نوع من المراقبة أو ضغط من أي طرف أي جهة حكومية معينة، كما يتميز عملهم بأنّه عمل تطوعي لا يتطلب شروط صريحة للانضمام إلى فريق العمل، باستثناء الشروط المتعلقة بطريقة عمل المؤسسة والتي تتعلق عادة بالسن والتعليم والمهنة ..الخ، والتي يتم التوافق عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد.[1]

إنطلاقا من هذه الخاصية، توصف منظمات المجتمع المدني هنا بـ "التنظيم الذاتي أو مجموعات التنظيم الذاتي"، التي تشكل هوية مشتركة وتربطها علاقات تعاونية، كما أنها مستقلة عن الدولة، قد توجد داخل أي وضع اجتماعي أو سياسي معين".

***الإستقلالية:**

أي عدم خضوعه إلى أي جهة حكومية، الأمر الذي قد يحد من فعاليته باعتباره وسيطا محايدا عن الدولة، والاستقلالية وهنا يراد بها أن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها الكلي عن الدولة، لأنّ المجتمع المدني يبقى يمثل حلقة الوصل التي تربط الدولة بالمجتمع، أي أنّ الاستقلالية هنا ليست بالمطلقة، إذ تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية ويفترض فيها أنّها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والادارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية العمل لا تتدخل فيه الدولة حتى لا تتأثر مواقفه بقرارات الدولة.[2]

*** الجانب المعياري- الإنساني:**

تهدف مؤسسات المجتمع المدني إلى حماية والدفاع عن الحريات الأساسية للمواطن، أي التركيز على نشر قيم التسامح، احترام الآخر، قبول التعدد والإختلاف ونبذ ثقافة العنف وهي قيم في جوهرها مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

---

[1] ابتسام حاتم علوان، مرجع سابق، ص ص 693-694

[2] المرجع نفسه، ص 694.

وحتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تلعب دورا مهما في عملية بناء الدول والانتقال الديمقراطي، لابد أن تتوفر فيها الشروط التالية: [1]

- احترام مبادئ الديمقراطية داخل المنظمة نفسها، بحيث أن تكون قادرة على تجسيد قيم الديمقراطية، التعددية والتسامح بين أعضائها.
- أن تكون ضمن خبراتها الماضية قد مارست ضغط على الدولة من أجل تكريس الديمقراطية.
- ضرورة أن تسعى منظمات المجتمع المدني لكسب ما يكفي من الأفراد والجماعات، حتى تستطيع ممارسة دور مؤثر في عملية الانتقال الديمقراطي، بعبارة أدق أن تعمل مع الدولة لكن يجب أن تكون مستقلة عنها في نفس الوقت.

لقد حاول الباحثين تقسيم منظمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى خمسة أقسام رئيسية:[2]

- **المنظمات الإسلامية:** وظيفتها الأساسية نشر الإسلام والتربية الدينية، لكن رغم الأهمية التوعوية التي تقدمها هذه المنظمات إلا أنّ البعض يرى أنّها أحيانا يمكن أن تحمل مخاطر ضد الدولة والمجتمع، كأن تتحول هذه المنظمات الى حركات سرية إرهابية متطرفة.
- **المنظمات غير الحكومية:** وهي منظمات قريبة إلى النموذج الغربي، وظيفتها تقديم اعانات وخدمات للمجتمع كمنح قروض وإعداد برامج التدريب المهني.
- **المنظمات المهنية:** وتشمل هذه النقابات والاتحادات المهنية.
- **منظمات التضامن:** مختلف الحركات الجمعوية التي تهتم بالمشاكل الاجتماعية.
- **المنظمات المساندة للعملية الديمقراطية:** والتي تعتبر من أهم منظمات الفاعلة داخل المجتمع المدني.

إنّ النقاش الحالي حول موضوع المجتمع المدني يحاول البحث عما إذا كان المجتمع المدني ينشأ ويتطور قبل مرحلة التحول الديمقراطي أو بعدها، اذ هناك من يحاول إثبات أنّ المجتمع المدني

[1] Jason William Boose, op. cit, p 311.
[2] Idem.

يتطور بعد استكمال عملية الانتقال الديمقراطي، وهو الاتجاه الذي يتبناه معظم مفكري مقاربات التحول الديمقراطي، حيث يؤكد هؤلاء أنّ المجتمع المدني يتبلور مع انتقال المجتمعات من النظم السلطوية الى النظم الديمقراطية .

ففي حين يرى أصحاب التوجهات الاجتماعية والثقافية، أنّ المجتمع المدني في كثير من الأحيان يتشكل قبل عملية الانتقال بل يمكن اعتباره السبب الرئيسي للانتقال إلى النظام ديمقراطي.

ضمن هذا الطرح، يعلل الكثير من الباحثين سبب نجاح موجة التحول الديمقراطي التي اجتاحت دول أمريكا اللاتينية أواخر الثمانينات، إلى الدور الكبير الذي لعبته منظمات المجتمع المدني، والتي كان موجودة قبل الثورات في كل من تشيلي والأرجنتين وأوروغواي، فقد تمكنت منظمات المجتمع المدني القوية من مواجهة الحكام المستبدين، ومن المفارقات أنّ قمع الأنظمة الاستبدادية العسكرية هو الذي أدى في نهاية المطاف إلى تبلور مجتمع مدني متطور بشكل كامل ومستقل، ساهم فيما بعد في تآكل الأنظمة الاستبدادية. [1]

لكن رغم هذا الاختلاف بين الطرحين، يتفق كليهما على أنّ المجتمع المدني هو أحد العوامل الحاسمة والمؤثرة في عمليات التحول الديمقراطي، وهو ما يتضح أكثر مع التجربة التونسية.

الفرع الثاني: دور المجتمع المدني في عملية الانتقال السلمي للسلطة في تونس

تميز الحِراك الذي شهدته تونس منذ نهاية **2010** بطابعه السلمي مقارنة مع الدول الأخرى التي خبرت الحِراك، والذي انحرف عن مساره الطبيعي، وأخذ شكل عنف ومواجهة، كما توضحه ذلك الحالة الليبية بامتياز.

يفسر الكثير من المختصين نجاح الحالة التونسية، بالدور المتميز الذي قامت به منظمات المجتمع التونسية، حيث أثبت هذا الحدث نضج المجتمع المدني التونسي، الذي لم يساهم فقط في الحفاظ على الطابع السلمي للحراك، وإنّما كان له دورا حاسما في رسم معالم المرحلة الانتقالية.

ورغم أنّ الانتفاضات الشعبية قد انطلقت من المناطق الريفية الفقيرة، التي عرفت انقسامات طبقية واضحة، إلا أنّها انتشرت بسرعة نحو المدن الكبيرة، من خلال مساندة الحركة النقابية، فكانت هذه الحركة، بالإضافة الى الانقسام الطبقي في تونس، النواة الأولى لظهور مجتمع مدني

[1] Jason William Boose, op. cit, p 311.

ناضج، ساهم بقوة في إعادة بناء الدولة، وكان أساس متين لميلاد عقد جديد بين السلطة والمجتمع.[1]

تاريخيا هناك ثلاثة عوامل أساسية ساهمت في تطور المجتمع المدني التونسي[2]:

ت. حجم الطبقة الوسطى:

لعل أهم ما يُميز المجتمع التونسي هو كبر حجم الطبقة الوسطى، والتي ساهمت بقوة في بناء الدولة التونسية بعد الاستقلال، أهم ما جعل هذه الطبقة تحتل مركزا مهما داخل الدولة هو استفادتها من مجانية وانتشار التعليم والمرافق العمومية الصحية والثقافية التي ساهمت في نموها تـــدريجيا، سواءً على المستوى الاقتصادي، الثقافي والتعليمي.

ث. وعي الفرد التونسي:

هناك نزعة يتميز بها الفرد التونسي عن غيره من الأفراد في دول المغرب العربي هو ولعه بالشأن الوطني والاهتمام بالشأن السياسي، دون أية مبالغة أو تعصب في الرأي، والغريب في الأمر أيضا أنّه لا يسعى الى الانتماء إلى أي حزب سياسي، يفسر ذلك بعوامل تاريخية بحثه، من جهـــة انغلاق العمل السياسي والحزبي خلال عقود طويلة من الزمن بسبب طبيعة النظام الســـلطوي بعـــد الاستقلال، اضافة إلى الخبرة العميقة التي اكتسبها الفرد التونسي، من خلال انخراطه فـــي العمـــل المدني والتطوعي من جهة أخرى، كما أنّ هذا النضج يفسر أيضا بذلك التقارب الملحوظ بين العمل النقابي والنشاط الحزبي، باعتبار أنّ النقابات قادت تاريخيا الى جانب الأحزاب السياسية، الحركـــة الوطنية التونسية من أجل الإستقلال، وهو ما يفسر أيضا اقبال الطبقة الوسطى وشغفها بـــالانخراط في النقابات وعلى رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل، بعبارة أخرى استطاعت النقابـــات المهنيـــة ملء فراغ غياب الأحزاب السياسية في فترة ما بعد الاستقلال.

ج. الخبرة السياسية للقوى والتيارات التونسية:

اكتسبت مختلف منظمات المجتمع المدني الخبرة، الفعالية والنشاط منذ الحقبة الاستعمارية، إذ أهم ما يميز الظاهرة الجمعوية في تونس أنّها سبقت الظاهرة الحزبية والسياسية، حيث نجد معظـــم

[1] Idem.

[2] منيز سنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، مقال منشور، ص 02، متوفر على الرابط التالي:http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf .

الجمعيات المدنية التي تكونت في بداية القرن **20**، ساهمت فيما بعد في لجوء نفس النخب الفكرية الى تكوين أحزاب سياسية لخوض معركة الإستقلال سنة **1920**، من أهم هذه المنظمات: الجمعية الخلدونية، الجمعية الصادقية والجمعية الخيرية الإسلامية، لذلك نجد معظم الزعماء السياسيين الذي قادوا الدولة التونسية، كانوا في بداية مشوارهم السياسي أعضاء ناشطين في الجمعيات والمنظمات الأهلية [1].

هذه الخبرة المستمدة من تاريخ الحركة الوطنية التونسية، قد ساعدت القوى التونسية على بناء تحالفات حتى قبل اندلاع الحِراك سنة **2010**، على رأس هذه القوى نجد "هيئة **18** أكتوبر للحقوق والحريات"، وهي إطار عمل سياسي تم تشكيله عام **2005** من عدة أحزاب وشخصيات تونسية معارضة للرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، وأخذت اسمها من "**18 أكتوبر 2005**" تاريخ بداية إضراب قام به عدد من المعارضين التونسيين الذين ينتمون إلى تيارات سياسية متعددة قبيل القمة الدولية للمعلوماتية التي نظمتها تونس في أكتوبر **2005**، وضمت الهيئة أغلب الأحزاب والحركات المعارضة للرئيس زين العابدين بن علي، وأنشأت الهيئة داخلها "منتدى **18 أكتوبر** للحوار" للبت في المواضيع الخلافية خصوصا بين العلمانيين والإسلاميين، وقد أدّت النقاشات إلى إصدار سلسلة من الإعلانات "في العلاقة بين الدولة والدين" وحول "حرية الضمير والمعتقد" وحول "حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين".[2]

وشكلت الهيئة تجربة متميزة للعمل السياسي المنسّق ومخبرا للحوار بين القوى السياسية المختلفة، ونجحت في خلق نوع من الاتفاق حول أسس النظام الديمقراطيّ البديل، والتقدّم في صياغة عهد ديمقراطي، كان مقدمة لتأسيس لفعل سياسي موحد يبني الكتلة التاريخيّة التي تحتاجها البلاد للانتقال إلى الديمقراطيّة، وهو ما ترسخ في المرحلة الانتقالية لثورة **14 جانفي 2011**. [3]

أدت مختلف هذه العوامل الى تكوين تدريجي لمجتمع مدني مهيكل، ينشط بالتوازي مع المجتمع السياسي ويعمل بنوع من الاستقلالية عن الأحزاب السياسية.[4]

---

[1] منيز سنوسي، مرجع سابق، ص02.

[2] المرجع نفسه.

[3] عصام الشافعي، مصر وتونس المقارنة الظالمة، متوفر على الموقع التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate%2

[4] منيز سنوسي، مرجع سابق، ص02.

لكن رغم هذه الاستقلالية ظل المجتمع المدني قابعا تحت سيطرة النظام التسلطي سواء خلال فترة حكم الرئيس بورقيبة أو الرئيس زين العابدين بن علي، فقد سعى النظامين لاحتواء الجمعيات والمنظمات المهنية بكل الطرق والأساليب ورصد كل محاولة من أجل الانعتاق من قيود النظام. الى غاية اندلاع الاحتجاجات الشعبية في **17 ديسمبر 2010**، التي يمكن اعتبارها الفرصة التاريخية التي لا طالما انتظرتها فواعل المجتمع المدني، للتعبير عن رفضها لكل أشكال القهر والاستبداد، صحيح أنّ أهم المنظمات التاريخية لم تتزعم تلك الاحتجاجات- على رأسها الإتحاد العام التونسي للشغل، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، هيئة المحامين، جمعية القضاة، نقابة الصحافيين، جمعية النساء الديمقراطيات – إلا أنّها أطرتها ووجهتها نظرا للثقل التاريخي وانتشارها الواسع داخل المجتمع التونسي، فكان من الطبيعي أيضا أن تكون حاضرة، بل وتساهم بقوة جنبا الى جنب مع الأحزاب السياسية في رسم معالم المرحلة الانتقالية في اطار ما يعرف بالهيئة العليا لتحقيق الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، وهي هيئة توافقية تكفلت باعداد وإصدار النصوص القانونية المتعلقة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وبتنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة والنشر والإعلام السمعي البصري.[1]

ولا شك أنّ حصول المجتمع المدني التونسي على جائزة نوبل، يُعتبر تثمينا واضحًا لدوره في إعادة بناء الدولة التونسية من جديد، والدليل على ذلك هو تعيين وزير في الحكومة مكلف بـ"الصلة بالمؤسسات الدستورية والمجتمع المدني" في جانفي 2015، هذا التقدم يعبر عن المكانة التي أصبح يُحضى بها المجتمع المدني فهو لم يعد مجرد فاعلاً معارضاً بل فاعلاً أساسياً داخل عملية صنع القرار. [2]

إلا أنّ هذا التقدم لا يلغي وجود بعض الخلافات بين التونسيين حول حدود مهمة المجتمع المدني في عملية صنع القرار فإذا كان الكثير يؤيدون دور المجتمع المدني، ويؤكدون أنّه ضروري لبناء التسويات بين السلطة والحركات الاجتماعية وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي. مازال هناك البعض يشكك في هذا الدور ويرون أنّ المبالغة في تعظيم دوره قد يكون عاملاً للااستقرار وانتشار

[1] منيز سنوسي، مرجع سابق، ص03.

[2] هالة يوسفي، "المجتمع المدني" في تونس: ازدواجية سلطة جديدة"، متوفر على الرابط التالي:
http://arabi.assafir.com/Article/1/5754

الفوضى، بسبب إعطاء أولوية مطلقة للحريات الفردية.[1]

الفرع الثالث: المجتمع المدني في ليبيا: بين حداثة النشأة وتعقد المشهد السياسي والأمني

لم تعرف ليبيا في حقيقة الأمر قبل الثورة، مجتمعا مدنيا بالمعنى الكلمة للمفهوم، ذلك أنّ منظمات المجتمع المدني كانت قليلة جدا، وحتى الموجودة كانت تابعة سياسيا، وخاضعة تمويلا وتسيرا للنظام القائم، إلى درجة أنّ الحصول على ترخيص لتكوين أي جمعية، كان يتطلب تقديم تنازلات كبيرة، وإظهار الولاء السياسي للنظام، وإثباته قولا وعملا. [2]

فقد عمل نظام القذافي خلال فترة حكمه على قمع ومنع تقريبا أي شكل من أشكال المجتمع المدني، لذلك الكثير من الباحثين يصفون الانتفاضة الشعبية التي عرفتها ليبيا نهاية فيفري **2011**، بتأثير الدومينو أي مجرد رد فعل على الانتفاضات التي عرفتها كل من تونس ومصر، حيث لم تساهم منظمات المجتمع المدني في إسقاط **القذافي** لأنّها لم تكن موجودة أصلاً، وربما لو لم يتدخل الحلف الأطلسي في إسقاط النظام، لكان القذافي على الأرجح قادرا على قمع هذه الانتفاضة بكل وسائل العنف الممكنة، وحتى إذا ما سلمنا بوجود قوى معارضة نشأت مع بداية الثورة، إلا أنّها تبقى قوى غوغائية تفتقر حتى إلى الممارسة الديمقراطية بداخلها، وهي على الأغلب لا تسعى إلى تحقيق الديمقراطية، لأنّها مجرد ميليشيات بّدو، تتنافس فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة.[3]

وفي الحقيقة هناك عدة عوامل ساهمت في تعطيل نمو المجتمع المدني في ليبيا، أهمها:

- غياب دور المرأة في جميع الميادين، حيث عمل نظام القذافي على تهميش دور المرأة داخل المجتمع الليبي.
- غياب التعليم بالنسبة لفئة الشباب، برغم أنّ هذا العنصر يُمثل القسم الأكبر داخل المجتمع الليبي، هذه الفئة أغلبها تفتقر الى التحضر والمدنية، إذ نجد معظم الشعب الليبي يجهل المشاركة السياسية وقواعد الممارسة الديمقراطية.
- يتميز المجتمع المدني الليبي بمميزات خاصة، تخضع لقوانين الواقع الليبي نفسه، والذي تلعب فيه القبيلة دورا مؤثرا وحاسما، حيث مازال النظام القبلي في ليبيا، يرفض فكرة

[1] نفس المرجع.

[2] هدى مزيودات، "المجتمع المدني في ليبيا: تكيف أم تكييف مع الواقع الليبي"، **شؤون ليبية**، ع.02، أكتوبر 2016، ص 12.

[3] Jason William Boose, op. cit, p 314.

التحديث أو التغريب للعقلية الليبية كما يصفه البعض، وبسبب هشاشة المؤسسات واحتدام الصراع بين القبائل والميليشيات المتنازعة في ليبيا، نجد أنّ من يمسك زمام أمور الدولة والمجتمع المدني هو من يستطيع التكيف مع المعطى القبلي على أرض الواقع، بحكم ترسِخه كعقيدة مؤثرة ومتجذرة داخل المجتمع الليبي.[1]

- ضعف الإطار القانوني الذي ينظم مؤسسات المجتمع المدني، حيث أظهرت دراسة قام بها المعهد العربي لحقوق الإنسان حول تطور الجمعيات العامة وجمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان في ليبيا، أنّ الإطار القانوني الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني مازال غير معتمد بشكل نهائي، كما أنّ معظم التشريعات القانونية المقيدة للحرية والموروثة من العهد السابق مازال معمول بها، وخاصة منها قانون الجمعيات رقم **19** لسنة **2001**.[2]

تبعا لذلك، وبالنظر الى الظروف التاريخية التي عرفتها الدولة في ظل النظام السابق، كان واضحاً أنّ أهم تحدي سيواجه النخب الجديدة في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية، هو إعادة رسم الخارطة الإجتماعية والسياسية بعيدا عن التصور السابق للنظام الجماهيري الذي رسم نظاما شموليا، خلق تركيبة مجتمعية مشوهة داخل ليبيا، وبالنظر أيضا لحداثة المجتمع المدني، يجعلنا نتساءل عن مدى قدرته في العمل والصمود في ظل بيئة أمنية غير مستقرة، تمتاز بغياب شبه كلي لأجهزة الدولة ومؤسساتها.

إنّ إدراك النخب الجديدة في ليبيا التي اعتلت السلطة مباشرة بعد سقوط نظام القذافي، بأهمية ودور المجتمع المدني في عملية بناء الدولة، هو ما دفعها –في اطار المجلس الانتقالي– إلى إعادة تسمية وزارة الثقافة باسم وزارة الثقافة والمجتمع المدني، وقد سطرت برنامج في الفترة ما بين **2012–2014**، من أجل تأهيل منظمات المجتمع المدني، حيث سعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية :[3]

- تأسيس مركز لتنظيم ودعم منظمات المجتمع المدني.
- تأسيس صندوق دعم المجتمع المدني.

[1] هدى مزيودات، مرجع سابق، ص 14.
[2] رشيد خشانة، مرجع سابق، ص 30.
[3] هدى مزيودات، مرجع سابق، ص 22.

- إجراء لقاءات مع منظمات المجتمع المدني والتعرف على برامجها واستطلاع ما تحتاج إليه من دعم.
- استكمال منظومة التسجيل الالكتروني لمنظمات المجتمع المدني.
- وضع وتطبيق آلية عمل لطرح وتنفيذ المشاريع المشتركة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
- وضع وتطبيق آلية تسجيل ومتابعة نشاط المنظمات الدولية.
- عقد ورشات عمل وحلقات نقاش لبناء القدرات خلال ستة أشهر.
- حصر المنظمات المعنية بنشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- نشر الوعي بين الليبيين بأهمية العمل الجمعوي، ومساهمته الفعالة في نشر قيم الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية، وهذا كان عبر وسائل الإعلام (اعلانات تلفزيونية، ملصقات رسائل هاتفية، كتب، مواقع الكترونية....الخ).

عمليا ساهمت تلك الإصلاحات في ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني في الفترة ما بين **2011-2015**، فمن بين **1900** منظمة مجتمع مدني مسجلة في ليبيا، هناك **90 %** منها بدأت العمل رسميا بعد انتفاضة **2011**، حيث أظهر بحث ميداني قامت به مؤسسة المستقبل أنّ منظمات المجتمع المدني التي ظهرت عقب الثورة **17 فيفري 2011**، كان لها دور مهم في ولادة العديد من الكيانات السياسية والتي تقدمت بالترشح لانتخابات المؤتمر الوطني العام، والتي شكلت فيما بعد النواة الأولى لظهور العديد من الأحزاب السياسية. [1]

[1] رشيد خشانة،"المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ليبيا: أسباب التعثر واستراتيجيات التدارك"، **شؤون ليبية**، ع. 02، أكتوبر 2016، ص 28.

الشكل رقم 02: يوضح تزايد عدد منظمات المجتمع المدني الليبية بعد سقوط نظام القذافي

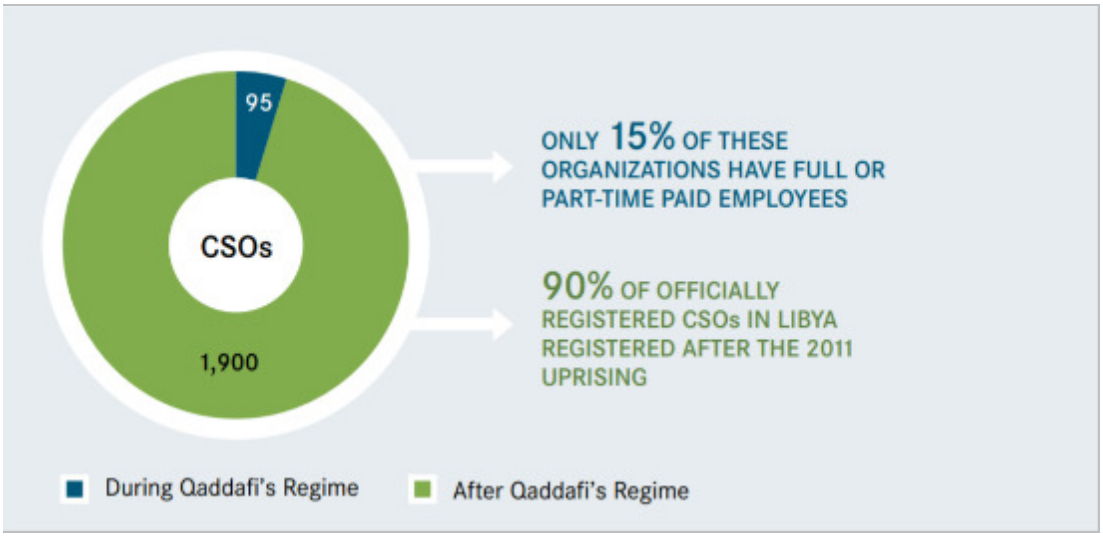

Source: ESCWA, "Civil Society Development in Transition: Lessons from Egypt, Libya Tunisia, and Yemen", United Nations Publication, 2014, p10 .

غير أنّ الوثبة النوعية التي حققها المجتمع المدني نسبيا مباشرة بعد الثورة سرعان ما انتكست مع اندلاع الصراع المسلح بين الفصائل الليبية المتنازعة، فقد واجهت مؤسسات المجتمع المدني بعد الثورة معوقات كثيرة، جعلت فعاليتها تتضاءل، خاصة مع انفلات الأوضاع الأمنية واندلاع المواجهة المسلحة بين السلطتين المتصارعتين حول الحكم في ليبيا منذ **2014**.[1]

فغالبية منظمات المجتمع المدني التي ظهرت في فترة ما بين **2011 – 2015**، توقفت عن العمل بسبب اشتداد النزاع في ليبيا واضطرت معظمها إلى تحويل نشاطاتها، باتجاه العمل في ميدان المساعدات الإنسانية والعمل الإنساني بصفة عامة.

كما أظهرت استطلاعات الرأي أنّ غالبية قادة منظمات المجتمع المدني، كانت قد فرت من النزاع والكثير منهم أصبح يدير عمل المنظمة خارج الأراضي الليبية، خاصة في تونس، غير أنّ الكثير منهم يعترفون أنّ تأسيس منظمة داخل تونس أصبح أمر صعب، لذلك يلجأ بعضهم إما إلى ابرام شراكة مع منظمات تونسية أو على الأقل ضمان التمويل الخارجي الذين يتلقونه من طرف المنظمات الدولية .[2]

[1] رشيد خشانة، مرجع سابق، ص28 .

[2] Sherine el Taraboulsi Sherine, "Peacebuilding in Libya Cross-Border Transactions and the Civil Society Landscape", **United States Institute of Peace**, June 2016, p 02.

توضح احصائيات **2015** أنّ الكثير من نشطاء المجتمع المدني الليبين، قد واجهوا تهديدات أمنية خطيرة، حيث تعرض بعضهم للسجن، وآخرون للاختفاء (المصورين)، والكثير من الشباب تعرضوا الى الإختطاف، ربما هذا ما يفسر ارتفاع عدد نشطاء المجتمع المدني المقيمين خارج ليبيا، والتي قُدرت نسبتهم حوالي **60**٪، حيث يقيم عدد كبير منهم الآن داخل الأراضي التونسية خاصة بالعاصمة تونس، الكثير من الملاحظين يعتقدون أنّ هذا النوع من الاحتكاك قد يجعل الليبيين يستفيدون من نظرائهم التونسيين، إذ تتميز تونس بوجود جبهة موحدة من الحقوقيين المدافعين على حقوق الإنسان، الأمر الذي تفتقر إليه ليبيا.[1]

لكن رغم حجم التبادل والتقارب الذي حدث بين التونسيين والليبيين، والذي ساهم الى حد ما في نمو الوعي المدني الذي ظهر في ليبيا، منذ **2011**، إلا أنّه تم كبح هذا الجهد على الفور نتيجة الوضع الليبي المجزأ، فقد أدت الصراعات الداخلية في ليبيا، إلى انقسام منظمات حقوق الإنسان إلى قسمين كحالة السلطة في البلاد، حيث نجد منظمات حقوق الإنسان المتمركزة في الشرق، تقوم بالتنديد والإشهار بالانتهاكات التي تحدث في الجزء الغربي المنافس، من أجل حصولها على دعم ومساندة الحكومة المركزية في الشرق، وبالمثل نجد المنظمات الحقوقية المتمركزة في الجزء الغربي، تركز أكثر على الانتهاكات التي تحدث في الجزء الشرقي من أجل استعطاف السلطة المركزية في غرب البلاد (طرابلس).[2]

في ظل هذه الوضعية، يمكن حصر أهم التحديات التي أصبحت تواجه منظمات مؤسسات المجتمع المدني على أرض الواقع، في العناصر التالية:[3]

- ✓ نقص الخبرة والكفاءة التنظيمية في تنفيذ برامج المجتمع المدني.
- ✓ غياب التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، داخل القطاعات وعبرها.
- ✓ الشعور بعدم الاستقرار نتيجة استمرار المخاوف الأمنية.
- ✓ استمرار الصراع بين الفصائل والميليشيات في جميع أنحاء البلد.
- ✓ محدودية مصادر التمويل المحلي .
- ✓ سوء استغلال وإدارة التمويل الخارجي.
- ✓ غياب الثقة بين المسؤولين الحكوميين والمنظمات المجتمع المدني الحديثة النشأة .
- ✓ غياب الشفافية وعدم الإلمام بمتطلبات العمل السياسي .

[1] Sherine el Taraboulsi Sherine, op. cit, p 02.
[2] Ibid, p 03.
[3] ESCWA, op, cit., p 09

- ✓ عدم وضوح الأطر القانونية المتعلقة بطبيعة نشاط منظمات المجتمع المدني.

على صعيد آخر، هناك خاصية ميزت الوضع الليبي أثناء الحِراك وبعده، هي ظاهرة البيانات القبلية، فمنذ اندلاع الحِراك في **17 أفريل 2011**، هناك صدور مكثف لبيانات تصدر باسم مجموعة من القبائل الليبية، وبغض النظر حول صدقية بعضها، إلا أنّها بدون شك تدل على افتقار المجتمع الليبي لهياكل مدنية ومحلية تعبر عنه، لذا جرت العادة اللجوء الى الجماعات القرابية والقبيلة للتعبير عن ذواتها ومطالبها. أي أصبحت القبيلة إطار للتعريف بالجماعات وهوياتها ومواقفها.[1]

جدول رقم 05: يمثل البيانات القبلية أثناء ثورة فيفري 2011

التاريخ	المنطقة	عنوان البيان والمجموعة التي أصدرته
٢٠١١/٠٢/٢٤	الرجبان	بيان قبيلة الرجبان
٢٠١١/٠٢/٢٨	أجدابيا	بيان المجلس المحلي بمدينة أجدابيا
٢٠١١/٠٣/٠٥	نالوت	بيان أهالي نالوت
٢٠١١/٠٣/٠١	_	بيان قرية طمزين
٢٠١١/٠٣/٠١	زليتن	بيان ثوار زليتن
٢٠١١/٠٣/٠١	الجبل الغربي	بيان شباب الرياينة
٢٠١١/٠٣/٠١	الخمس	بيان شباب مرغنة
٢٠١١/٠٣/٠١	طرابلس	بيان شباب تاجوراء
٢٠١١/٠٣/٠١	_	بيان قبيلة ورغلة
٢٠١١/٠٣/٠١	_	بيان الأشراف
٢٠١١/٠٣/٠١	جبل نفوسة	بيان قبائل الأصابعة
٢٠١١/٠٣/٠١	زليتن	بيان قبيلة الأهالي
٢٠١١/٠٣/٠١	الخمس	بيان قبيلة مرغنة
و٢٠١١/٠٣/١٣	ترهونة	بيان قبيلة ترهونة
٢٠١١/٠٣/٠٢	بدر وتيجي وطرابلس والزاوية وصبراتة وصرمان	بيان قبيلة الصيعان
٢٠١١/٠٣/٠٢	التبو	بيان أبناء قبائل التبو
٢٠١١/٠٣/٠٣	الخمس	بيان قبائل مدينة الخمس
و٢٠١١/٠٥/٠٢	_	بيان قبيلة الجوازي
٢٠١١/٠٣/٠٥	بني وليد	بيان شباب بني وليد (و غلة)
٢٠١١/٠٣/١٠	المنطقة الغربية	بيان قبيلة العجيلات
٢٠١١/٠٣/١٤	الجبل الغربي	بيان وطن الحرابة
٢٠١١/٠٣/٢٨	_	بيان قبيلة الزيادين
٢٠١١/٠٣/٣٠	الجفارة	بيان قبيلة الورشفانة
٢٠١١/٠٤/٠٢	_	بيان قبيلة نفات
٢٠١١/٠٤/٠٦	_	بيان قبيلة أولاد طالب
٢٠١١/٠٤/٢٣	الجميل	بيان قبيلة السمفات
٢٠١١/٠٥/٠٢	أوياري والشاطئ والجفرة وسبها	بيان شيخ قبيلة المشاشية
٢٠١١/٠٩/٠٨	_	بيان قبيلة الأنصاري
٢٠١١/٠٩/٠٨	تونس	بيان شباب المقارحة بتونس
٢٠١١/٠٧/٠٨	ومزرق وأودية غزان بالجنوب (حول اغتيال عبد	بيان إئتلاف شباب وادي عتية
٢٠١١/٠٧/١٠	القتاح يونس)	بيان قبيلة العبيدات
٢٠١١/١٠/٠٧	الجفرة	بيان أهالي الجفرة
٢٠١١/٠٩/١٩		

المصدر: محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012، ص 129.

الفرع الرابع: المجتمع المدني في تونس وليبيا: نموذجين للدولة القوية والدولة الضعيفة

ارتبط تأثير المجتمع المدني في دول الحِراك العربي، سواء أثناء الفترة الانتقالية أو مرحلة إعادة بناء الدولة بطبيعة الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية.

[1] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص ص 90 -89 .

تاريخيا، وبالاعتماد على معيار درجة قوة/ ضعف النظام السياسي، يمكن استقراء نمطين من الدولة التسلطية في المنطقة العربية:[1]

أ. **دول ضعيفة(ليبيا):** تتميز بضعف النظام الحاكم، سواء على مستوى الشرعية أو من ناحية قدرته على تسيير شؤون الدولة، في هذه الحالة يكون سقوط النظام أكثر احتمالا، لكن بالمقابل نجد نجاح عملية الانتقال الديمقراطي تكون أقل احتمالا، لغياب مؤسسات فعلية ومجتمع مدني قادرين على إدارة السلطة الجديدة ودعم مسار الانتقال الديمقراطي مؤسسيا واجتماعيا، وفي معظم الأحيان نجد القوى الجديدة تفتقر الى وجود هياكل وإطار متين، لهشاشة المجتمع مدني في هذه الدول، كما أنّ الثورة لا تؤدي إلى إحداث تغيير جذري في النخب، لعدم وجود قوى معارضة قوية، مؤيدة للديمقراطية المستدامة، والتي يُعول عليها أثناء عملية بناء الدولة والانتقال الناجح إلى الديمقراطية.

ب. **دول قوية (تونس):** يتميز هذا النوع من الدول بقوة الحزب الحاكم وامتداد سلطته، صحيح أنّ اسقاط النظام أو تغييره يكون أصعب بكثير مقارنة بالنمط الأول، لكن في المقابل، نجد مسار الانتقال الديمقراطي فيه يكون أسهل، لوجود مؤسسات قوية ومجتمع مدني ناضج، لديه القدرة على تسيير شؤون البلاد بعد انتقال الحكم إلى السلطة الجديدة الناشئة.

بعبارة أخرى إنّ الانتقال الديمقراطي في الدول القوية هو أكثر صعوبة، لأنّ الأنظمة القوية ومؤسساتها، يمكنها مقاومة القوى التي تهدد سلطتها، لكن عندما تنجح قوى التغيير الوصول إلى السلطة، فإنّ فرصة نجاح مسار الانتقال الديمقراطي تكون أكثر احتمالا، لأنّ القوى الناشئة لديها القدرة أكثر على انجاح مسار التحول لصالح الديمقراطية داخليا وخارجيا. وهذا غالبا ما يكون نتيجة وجود مجتمع مدني قوي، بالإضافة إلى أنّ مساهمة النخبة في مسار الانتقال يكون أكثر في الدول القوية بسبب امتدادها داخل المجتمع.[2]

يتضح جلياً من خلال العرض الذي وردّ في العناصر السابقة، أنّ اختلاف الدور الذي قام به المجتمع المدني في كل من تونس وليبيا سواء أثناء فترة الحِراك أو أثناء مرحلة الانتقالية وإعادة بناء الدولة، ارتبط إلى حد كبير بالظروف التاريخية التي تشكلت في اطارها الدولة، وبطبيعة النظام السياسي لكلا الدولتين، حيث عرفت تونس منذ الفترة الاستعمارية، ثلاثة تطورات أساسية، ساهمت

[1] Jason William Boose, op. cit, p 312.
[2] Idem.

في تكوين بنية تحتية متينة هي نشاط الحزب الدستوري الجديد، الذي استطاع التغلغل في الداخل التونسي، عن طريق إنشاء خلايا حزبية في مختلف البلدات الصغيرة، إنشاء نقابة عمالية الكونفدرالية العامة للمحافظات، ونمو الطبقة الوسطى التونسية. ولقد شكلت هذه العناصر الأساس للمفاوضات الفرنسية التونسية التي أدت إلى استقلال تونس تحت قيادة الرئيس الحبيب بورقيبة سنة **1956**. هذه التطورات المهمة كانت غائبة تماما في الحالة اللليبية. [1]

فرغم أنّ نظام بن علي كان كغيره من الأنظمة العربية نظام ديكتاتوري حكم البلاد من قبضة حديد، غابت فيه الحريات الأساسية للمواطن التونسي كحرية التعبير والصحافة، بالاضافة لانتهاك حقوق الإنسان، إلا أنّه في المقابل بنى تونس في صورة الدولة المدنية الحديثة السياحية المنفتحة على العالم، عكس نظام القذافي الذي عمل على تشويه صورة الدولة داخليا وخارجيا، بسبب السياسة العدائية والمستفزة تجاه الآخرين، التي تبناها العقيد معمر القذافي، والتي أدت الى عزل الدولة ومواطنيها عن العالم الخارجي.

ضف الى ذلك برغم أنّ نظام بن علي أعطى صلاحيات واسعة وامتيازات لصالح عائلة الرئيس إلا أنّ الفساد الإداري لم يكن متفشياً في المؤسسات والإدارات التونسية، إذا ما قورن بالكثير من المؤسسات والأنظمة العربية الأخرى، هذه الميزة جعلت القوى الجديدة قادرة على القيام بتغيرات على مؤسسات الدولة واحتضان مسار الانتقال الديمقراطي بدلاً من الاضطرار الى إعادة بناء الدولة والانطلاق من لاشيء كما توضحه الحالة الليبية.[2]

تُعتبر تونس مقارنة بليبيا وحتى إذا ما قُورنت حتى بالكثير من الدول العربية الأخرى، الأكثر تقدماً وتمدناً، فهي تتمتع بنظام تعليمي من أفضل الأنظمة في المنطقة العربية، كما يتميز المجتمع التونسي بوجود طبقة وسطى كبيرة، ومجتمع مدني قوي، متجذر داخل الحركة العمالية، المعروفة بقوة امتدادها داخل المجتمع التونسي.[3]

على خلاف تونس، اعتمد النظام السياسي في ليبيا سنة **1969** نظام المحاصصة القبلية التي عطلت امكانية حصول تطور مدني منظم في ليبيا مما أربك الحِراك الليبي، وأفقده فرصة الاستناد

[1] Dwight L. Ling, "The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980" edited: Lisa Anderson, **The American Historical Review**, Vol. 92, No. 5, Dec 1987, p 1246

[2] Jason William Boose, op. cit, p 312.

[3] Lisa Anderson,"Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya." **Foreign Affairs**, vol. 90, No. 03, 2011, p 03.

الى تنظيمات المجتمع المدني كما هو الشأن في تونس.[1]

أخيرا، رغم أنّ المجتمع المدني التونسي تأثر بشكل كبير بالتغيرات السياسية التي عرفتها البلاد، إلا أنّه مازال يملك القدرة على العمل بطريقة حيادية، أي لا تزال هناك العديد من المنظمات الثقافية والقاعدية لا تنتمي لأي جهة سياسية معينة، لكن الأمر مختلف تماما بالنسبة لقادة منظمات المجتمع المدني في ليبيا، الذي يجدون أنفسهم مضطرين لمساندة واضهار الولاء إلى أحد الأطراف المتصارعة في ليبيا، من أجل الحصول على الحماية وضمان استمرارهم.[2]

تحتاج دول الحِراك المغاربي التي أطاحت بالأنظمة الاستبدادية، إلى التركيز أكثر على الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في تطوير نماذج الحوكمة الجيدة، والتي يمكن أن توفر الكثير من الاستقرار المطلوب، هناك شبه اتفاق بين معظم الباحثين حول مدى نضج المجتمع المدني التونسي، الذي كان وسيكون القوة الدافعة لنجاح عملية الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي. لكن في مقابل يتفق معظمهم على أنّ مسار بناء الدولة في ليبيا من المرجح أن يكون أكثر تعقيدا ودموية، بسبب غياب مجتمع مدني فاعل داخل الدولة، وبتالي يبقى الاستقرار في ليبيا يرتبط جزء كبير منه بالدور الذي يمكن أن يمارسه المجتمع المدني الناشئ في تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث، وبمدى تأثيره على الأطراف المتصارعة داخل ليبيا، خاصة منها القبيلة، فهو بمثابة صمام الأمان الذي يضمن عدم عودة النظام الاستبدادي إلى ليبيا من جديد، ويحد في نفس الوقت من النزعة القبلية التي تميز ليبيا عن غيرها من دول المغرب العربي.

لكن رغم هذا التناقض بين الحالتين، لا يمكن الجزم أنّ غياب المجتمع المدني أو وجود مجتمع مدني قوي يمكن أن يمثل سببا بمفرده لنجاح أو فشل عملية بناء الدولة، لكن الأكيد أن قوة أو ضعف المجتمع المدني، هو عنصر من عناصر أخرى تتفاعل وتتعاون فيما بينها من أجل إنجاح مسار بناء الدولة.[3]

المطلب الثاني: المعطى القبلي وتأثيره على عملية البناء الدولة في ليبيا وتونس

أفرزت التحولات التي عرفتها كل من تونس وليبيا – في إطار ما يُعرف بالحِراك العربي–

[1] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص13.

[2] Sherine el Taraboulsi Sherine, op. cit, p 03.

[3] Jason William Boose, op, cit., p 314

تحديات جديدة، وإن كانت تحمل في طياتها ما هو قديم، يرتبط بطبيعة تكوين الدولة والتركيبة السوسيولوجية لهذه المنطقة بالذات. حيث يبرز المعطى القبلي في مرحلة ما بعد الحِراك، كأحد أهم الفواعل التي أصبحت تؤثر في العملية السياسية، ما يجعل الانتقال الديمقراطي ومسار بناء الدولة أكثر تعقيدًا وخطورةً.

لقد أظهرت تلك الانتفاضات أنّ جذور الأزمات التي تعاني منها الدول المغاربية لا تكمن فقط في العوامل الاقتصادية والسياسية، ولكنها أيضاً متأصلة في العوامل الاجتماعية والثقافية، يمثل متغير "القبيلة" أحد أهم أطرافها الأساسية.

ومع ذلك فإنّ الدور الذي لعبه متغير "القبيلة" في الدول المغاربية التي خبرت الحِراك – تونس وليبيا– اختلف من دولة إلى أخرى، فإذا كان المعطى القبلي في ليبيا، قد لعب دورًا سلبيًا في عملية الانتقال الديمقراطي، نجد بالمقابل أنّ دوره خلال المرحلة الانتقالية في تونس كان محدودًا جدا، وهو ما يفسر إلى حد ما سبب اختلاف مخرجات الحراك في الحالتين.

الفرع الأول: تراجع تأثير القبلية أمام نضج المجتمع المدني التونسي

رغم أنّ البنيات الفاعلة في القبيلة قد عرفت تفككاً حقيقياً في تونس، بفعل عمليات التحديث التي عرفتها بعد الاستقلال، إلا أنّها بقيت محتفظة ببعض الأبعاد النفسية والرمزية، التي تمظهرت خاصة في بعض المناطق الداخلية التي لم يتعمق فيها الاندماج، يفسر ذلك بطريقة تعامل النظام السياسي السابق مع بقايا البنيات التقليدية التي تميزت بنزعة سياسية براغماتية، تتناقض مع شعار الحداثة التي كان النظام يطرحها.[1]

ولفهم طبيعة التركيبة القبلية والعروشية المكونة للمجتمع التونسي، يستلزم الغوص في البنى الاجتماعية الثقافية، والاقتصادية التي تميز بها المجتمع التونسي خلال القرن **18– 19**، فقد تفاعلت مجموعة من العوامل البيئية والاجتماعية والجغرافية لتبرز ثنائية مركبة، تجعلنا نميز بين شريط ساحلي غني يتسع كلما اتجهنا نحو الشمال، ومناطق داخلية أكثر فقرا مع بعض الاستثناءات، فقد مثل الشريط الساحلي تاريخيا مناطق التحضر والاستقرار والمراكز السياسية، بينما بقيت دواخل البلاد تخضع لتنظيمات اجتماعية واقتصادية غير متطورة، تموقعت بداخلها أغلب المجموعات

[1] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص01.

القبلية التونسية الى حدود القرن **19**.[1]

ورغم الإندماج الذي حققه المجتمع التونسي ما بعد الاستقلال، إلا أنّه لا يجعلنا نتغاضى عن بعض الصعوبات والتوترات التي كبحت عملية البناء السياسي والاجتماعي على مدى الستة العقود الماضية صحيح أنّ الدولة الوطنية قامت بمجهودات جبارة من أجل إنجاح عملية اندماج العروش والقبائل في إطار هوية وطنية مشتركة، إلا أنّ هذا المسار حمل بعض المغالطات في عمليات التحليل والفهم وبناء التصورات، من أهمها:

- النظرة الدونية للقبيلة، باعتبارها أداة تخلف ومصدر للتفكك والانقسام، بتالي التغاضي عن الأدوار التي لعبته القبيلة أثناء الاستعمار.
- محاولة فرض التمدن والتحضر في المناطق الريفية، مما أدى إلى شعور بالضغط والغبن النفسي والاجتماعي خاصة في المناطق الداخلية المهمشة، لذلك لم يجد الفاعلون في هذه المناطق بديلا لإرضاء ذواتهم غير الإستناد إلى التاريخ القبلي والتلويح بالعنف في وجه الدولة.[2]

وبالفعل فقد تمظهرت هذه الحقائق في الفترة التي عقبت الحِراك التونسي **2011**، والتي شهدت عودة بعض المواجهات بين سكان والقرى والمدن التونسية، كما طفت إلى السطح بعض الخلافات العروشية التي كان الرئيس الراحل بورقيبة قد وضع خططا وبرنامج عمل متكاملا لاحتوائها، وإحلال مكانها فكرة الدولة الوطنية. فقد أدى الاختلال في التنمية بين المناطق الداخلية المعزولة والمدن الساحلية الكبرى، الى ظهور الاحتجاجات العروشية، خاصة تلك التي عرفتها مدينتي تطاوين ومدنين خلال السنوات الماضية حول الأراضي، والأخطر من ذلك أنّ السلطات الأمنية لم تتمكن من محاسبة أي من المحتجين. اتخذت مطالب المحتجين شكل ما يشبه البحث عن غنيمة من الثورة، وهي غنيمة مادية تشبه غنيمة البترول في حالات عربية أخرى، أما في الحالة التونسية نجد غنيمة الفسفاط الحوض المنجمي، وغنيمة الغاز والبترول الجنوب الشرقي، وكلاهما كان محور الاحتجاجات العروشية والتي تمركزت حول أولوية توظيف أبناء القبائل التي تقطن في

[1] دلندة الأرقش، عبد الحميد الأرقش وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال مصادره**، تونس: مركز النشر الجامعي ميدياكوم، 2003، ص 205.

[2] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص ص 29-30.

هذه الجهات على حساب المناطق والعروش الذين ينحدرون بعيدا عن هذه المناطق[1].

وفي الحقيقة هناك بعض الدلائل جعلت بعض المختصين يتخوفون من عودة النزعة القبلية في بعض المناطق الداخلية الى الواجهة مع بدايات الانتفاضات الشعبية في تونس، أهمها:[2]

- إتخذت عملية الإنتماء الى بعض الأحزاب التي بلغ عددها أكثر من مئة حزب، طابعا عائليا جهويا، فالعديد من الأحزاب السياسية تعتمد في حصولها على الأصوات أو الانخراط الى الحزب على ما يسمى بظاهرة "البنعميس" أبناء العم في اشارة الى القربات العائلية والقبلية.
- استنهاض النزعة والنخوة القبلية كأحد الأساليب، من أجل الحصول على الدعم المادي والمعنوي، كتوفير مقرات العمل، وسائل النقل وتنظيم الضيافات والولائم، مما أدى إلى اضطراب في عملية فرز المواقف والاتجاهات السياسية، إذ أنّ الزعامة المنتظرة والحصة السياسية المتوقعة تدفع الأقرباء الى اخفاء تناقضاتهم السياسية.

وقد تمركزت أهم الأحداث التي أوحت بعودة النزعة القبلية والعروشية الى الساحة التونسية، في المناطق الجنوبية خاصة في منطقة الحوض المنجمي في مدينة قفصة ومدينة متلوي والسند والمظلية، كما ظهرت التوترات القبلية في مناطق أخرى شملت مدن النّفِيضة وتونس العاصمة وقصر الهلال وغيرها.

وفي الحقيقة هناك عوامل مهمة ساهمت في اندلاع تلك الصدمات، ارتبطت بالظروف المزرية التي كانت تعاني منها المناطق الداخلية خلال فترة النظام السابق، الذي ركز على تنمية المناطق الساحلية السياحية بينما أهمل في المقابل المناطق الداخلية خاصة الجنوبية منها، مما جعلها تعيش أوضاع سيئة، بسبب غياب التنمية، وانتشار مظاهر الحرمان والتهميش الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي.

وقد نتج عن هذه الصدامات القبلية خسائر في الأرواح البشرية، كما حدث ذلك في منطقة الحوض المنجمي، أين استعمل المتواجهون من قبيلتي "الجريدية" و"أولاد بويحي" البنادق والأسلحة البيضاء، مما أدى الى تخريب الكثير من الممتلكات العامة والخاصة، وقتل ثلاثة عشر ضحية

[1] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 32 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 33 -34.

وجرح أكثر من مئة شخصاً.[1]

حضور المعطى القبلي كان بارزا أيضا أثناء إنتخابات المجلس التأسيسي بتـــونس فـــي 23 سبتمبر **2011**، فقد أثبتت التطورات الميدانية وقوع أحداث عنيفة بين بعض المتنافسين، مصدرها ظاهرة العروشية، كما تبين أن قسما مهما من الناخبين لم يصوت على برامج وسياسات، بل كـــان الحافز المهيمن على مواقفهم من المترشحين هو الانتماء القرابي أو القبلي، هذا الوضع تأكـــد مـــن خلال عدة مؤشرات[2]:

- تشابه النتائج بين مكاتب الاقتراع في الدوائر الانتخابية شمال، وسط وجنوب.
- ارتفاع نسبة تصويت للمترشحين في الجهات التي ينتمون إليها.
- إعتماد التجنيد العروشي والقرابي العائلي والجهوي المناطقي خـــلال الحملـــة الانتخابيـــة للمترشحين.
- تركيز الأحزاب السياسية في حملاتهم الانتخابية على استقطاب والدعاية في المناطق الذين ينتمون إليها.

كما شهدت سنة **2016**، اندلاع جديد لأحداث الشغب في كل من القصرين، الكاف، ومدنين، تاريخيا تعتبر تلك المناطق الأكثر حرماناً وتهميشاً في تونس، لأنها كانت ببساطة أكثر البؤر مقاومة وتمردا لسياسة التحديث والإدماج التي تبناها الرئيس بورقيبة ثم من بعده بن علي، بسبب تمســـكها الشديد بهويتها القبلية والدينية، وبتالي انتفاضة المواطنين في هذه المناطق بالذات جاء كـــرد فعـــل على ارتفاع معدلات البطالة والحرمان الاقتصادي في هذه المنـــاطق، واعتقـــادهم أنهـــم مـــازالوا مستبعدين من المشاركة في العملية السياسية التي تهيمن عليها النخبة في العاصمة تونس.[3]

من خلال هذه القرائن، يتضح جلياً أنّ الظاهرة القبلية أو العروشية، وإن لم تكن ظاهرة علـ

[1] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 35

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012، ص 129.

[3] Rikke Hostrup Haugbølle, "Together for Tunisia": Tribal Structures and Social and Political Mobilization, sur le site internet:
http://www.mei.edu/publications/together-tunisia-tribal-structures-and-social-and-political-mobilization

السطح، فانها كانت حاضرة في بعض المناطق رغم محدودية أثرها، وكان طبيعياً ألا يظهر هذا التأثير في وسائل الإعلام، لأنّ هذا المحرك كان يستعمل وسائل غير رسمية، وغير واضحة للعيان، أي يتم التجنيد الانتخابي العروشي في الخفاء، عن طريق التبرع المالي واستعمال وسائل النقل الخاصة.[1]

غير أنّه يبقى تأثير النزعة القبلية في تونس محدود جدا، وإن تمظهر في بعض الأحيان في شكل منواشات ومواجهات عروشية في مناطق معينة، فإنّما يعبر عن رغبة في تحسيين الظروف المعيشية والاجتماعية للفرد التونسي أكثر منه تعبير عن مطالب انفصالية لجماعات معينة، فالمواجهات لم تتطور لتصبح صراعات قبلية واسعة النطاق، يمكن أن تمثل تهديدا صريحا للعملية السياسية والاستقرار في تونس ما بعد الحِراك.

الفرع الثالث: الاستقطاب السياسي للقبيلة في ليبيا

لم تولد الدولة الليبية من رحم حركة تحرير وطنية، ربما لهذا السبب كانت أقل نجاحاً مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، حيث شكلت القبيلة على الأقل خلال القرنين الماضيين، بديلاً رئيسياً للدولة من حيث التنظيم والانتماء. فالدولة تطورت على حساب وجود القبيلة، وبتالي يمكن فهم الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في ليبيا، من خلال الشبكات العائلية والقبلية.[2]

وعلى الرغم من الإدراك المتأخر لأهمية القبائل في تسيير الشؤون الاجتماعية والسياسية الليبية، فإنّ القبيلة لم تأخذ بعد مكانتها الحقيقة كفاعل محوري ضمن النقاشات السياسية سواء أثناء الحِراك أو بعده. إذ لا يمكن التقليل من الدور السياسي للقبائل الليبية في تحديد شكل الدولة والنظام السياسي في مستقبل.

ورغم أنّ النخب السياسية الجديدة حالياً تحاول مناقشة جدوى وطرق إشراك القبائل في النظام السياسي المستقبلي، إلا أنه لا تزال التوترات على طول الخطوط القبلية تشكل عامل خطر، من شأنه أن يعقد الانتقال السياسي في ليبيا ما بعد القذافي.[3]

تنتشر في ليبيا أكثر من **100** من قبيلة، مقسمة عبر ثلاث عرقيات رئيسية هي: العربية،

---

[1] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 130.

[2] Dolamari Ali, « Le tribalisme libyen: un critère géopolitique », **Outre-Terre,** N° 23, 2009, p 124.

[3] Mohammed El-Katiri, "State-Building Challenges in a Post-Revolution Libya", **Strategic Studies Institute**,Washington DC, October 2012, p 09

البربرية والإفريقية. لكن رغم هذا العدد الكبير، هناك عدداً محدودًا منها من يتحكم في المشهد السياسي والاجتماعي في البلاد، وعليه يمكن تحديد أهم القبائل المؤثرة في ليبيا في الجماعات القبيلة التالية:[1]

- **الورفلة:** تعتبر أكبر قبيلة في البلاد، إذ تنتشر تقريبا في مختلف المدن الليبية، لكن نجد قاعدتها الأساسية متمركزة خاصة في منطقة في بني وليد.
- **المقارحة:** ثاني أكبر القبائل الليبية من حيث عدد السكان، وتقطن المناطق الجنوبية من وادي الشاطئ ومدينة سبها.
- **الزنتان:** تتمركز في منطقة جبل نفوسة في الجزء الغربي من ليبيا، ينتمي معظم أعضائها إلى الأقلية الأمازيغية.
- **عبيدات:** تقع في المدن الشمالية الشرقية.
- **الزاوية:** تقع في الجنوب الشرقي الغني بالنفط.
- **القذّاذفة:** تعد القبيلة الأم التي ينتمي إليها الرئيس الراحل معمر القذّافي، وتتمركز في منطقتي سرت وسبها.

خريطة رقم05: مناطق توزيع القبائل في ليبيا

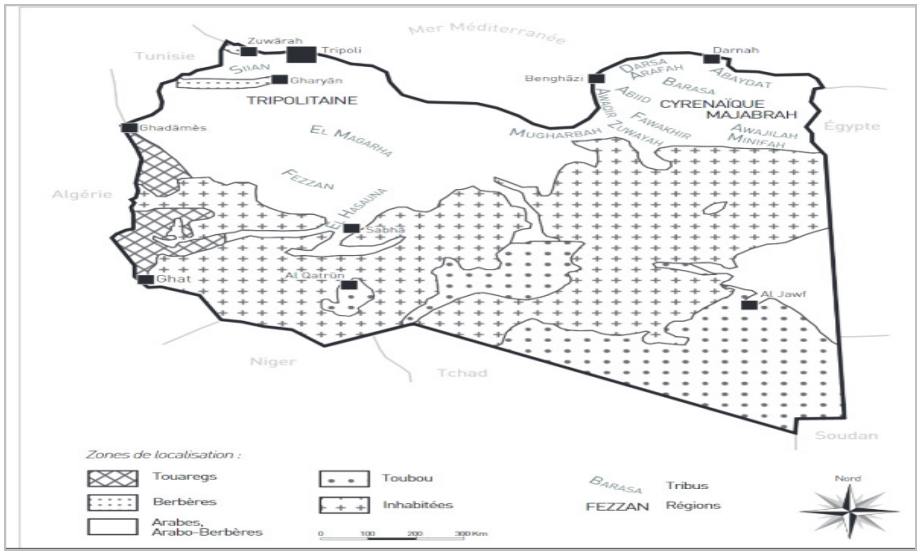

Source: Dolamari Ali, « Le tribalisme libyen: un critère géopolitique », **Outre-Terre**, No 23, 2009, p 125.

[1] Ibid, p 10.

ومن أجل الفهم العميق للمكانة التي تحتلها القبيلة ضمن المشهد السياسي الليبي، يجب القيام بمراجعة سريعة لتاريخ ليبيا السياسي، أي منذ حصولها على استقلال سنة **1969**، والتمعن في طبيعة العلاقة التي كانت تربط القبائل الليبية بالنظام السياسي الليبي على اختلاف مراحله.

1. علاقة القبيلة بالنظام السياسي أثناء العهد الملكي:

اعتمد الملك إدريس السنوسي في تثبيت سلطانه **(1951-1969)** على بناء تحالفاً يجمع ثلاثة أطراف رئيسة: نظام الملك إدريس السنوسي، المؤسسة الدينية، وقبائل السعدي المتمركزة شرق البلاد، وقد شكل نبلاء القبائل جزءاً مهماً من الحكومة، حيث عملوا كمستشارين ومقربين من حاشية الملك.[1]

كما تجلى تأثير القبيلة أيضا من خلال إختيار المناصب السياسية والوظائف العليا، اعتمادا على أبناء القبائل المؤثرة والمتحالفة مع الملك، وبمأنّ الدستور أعطى للملك صلاحية اختيار كل أعضاء المجلس البالغ عددهم 24 عضوا، فقد عمد هذا الأخير الى تعيين الأعضاء بناءا على اعتبارات قبلية – ثمانية أعضاء عن كل إقليم من الأقاليم الثلاثة – وذلك من أجل إرضاء كل القبائل بوجود ممثلين لهم في مؤسسات الدولة.

لكن مكانة القبيلة ضمن النظام السنوسي بدأ تعرف بعض التغييرات بسبب الطفرة النفطية التي عرفتها ليبيا منتصف الستينات، حيث ساهمت العائدات المادية التحكم أكثر في الأقاليم الثلاثة بفعل تطور طرق المواصلات ونمط الحياة، والتي يمكن اعتبارها من بين الأسباب غير المباشرة التي دفعت الملك إلى إلغاء النظام الفيدرالي والتوجه نحو المركزية في الحكم، حتى يتسنى له الأمر التحكم أكثر ومراقبة العائدات المادية للنفط، هذا العامل الاقتصادي ساهم في إضعاف دور القبيلة نوعا ما، لأنّ الملك أصبح بحوزته ما يمكنه من المساومة وفرض سلطته على جميع القبائل وهي الثروة النفطية.[2]

لكن الأكيد أنّ مكانة القبلية عرفت تحولا آخر مع حدوث الانقلاب العسكري بقيادة القذافي سنة **1969**، الذي مهد لظهور نمط جديد من العلاقة التي تربط النظام السياسي بالقبيلة.

---

[1] Mohammed El-Katiri, op, cit., p 11.

[2] البشير علي الكوت، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع. 17 جانفي، 2018، ص 107.

2. علاقة القبيلة بالنظام السياسي أثناء حكم القذافي:

يمكن تقسيم الإستراتيجية التي انتهجها نظام معمر القذافي اتجاه القبائل الليبية المؤثرة، بعد استئثاره بالسلطة في ليبيا، إلى مرحلتين أساسيتين:

أ. المرحلة الأولى: إزاحة القبيلة من المشهد السياسي

عمد القذافي خلال السنوات الأولى من حكمه إلى محاولة محاصرة التأثير القبلي في الحياة السياسية، حيث باشر فور وصوله إلى الحكم بعدة محاولات لتفكيك التحالفات القبلية التي أقامها النظام السابق، فقام باقالة العناصر القبلية التي كانت تشغل مناصب إدارية مهمة على المستوى الإقليمي خلال فترة النظام السابق وتعويضهم بتكنوقراط من فئة الشباب.

إن الدافع الرئيس من سياسة تقليم الأظافر التي أنتهجها القذافي، ومحاولته تهميش أي دور للقبائل خلال الأيام الأولى من حكمه، يعود الى دوافع تكتيكية وأخرى إيديولوجية:[1]

- **على المستوى التكتيكي:** كان القذافي يخطط لإزالة أي عناصر متبقية موالية للنظام الملكي السابق لاسيما منها قبائل السعدي المتمركزة شرق البلاد.
- **على المستوى الأيديولوجي:** كانت أفكار القومية العربية خلال سنوات تقلد العقيد الحكم محركاً إيديولوجيًا قويًا للانتقال من النزعة القبلية إلى بناء نظام سياسي مستعد لاحتضان ليس فقط كل الليبيين، وإنّما كل الدول العربية الأخرى، فقد كان القذافي يرى نفسه خليفة للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، أي قائدا للحركة القومية العربية.

هذا التوجه العام للعقيد، يتضح أيضا من خلال تناوله لعنصر القبيلة في كتابه الأخضر الذي نشره خلال السبعينات من القرن الماضي، حيث لم تكن له أي دلالة سياسية واضحة، فقد كان القذافي يتصور القبيلة كعنصر أساسي داخل المجتمع الليبي، مهمته توفير الحماية الاجتماعية الطبيعية لأعضائه، بنفس الطريقة التي توفرها العائلة.

ب. المرحلة الثانية: إعادة إحياء دور القبيلة وتوظيفها سياسيا.

هذه المحاولة لاستبعاد القبلية من السياسة الليبية لم تنجح لفترة طويلة، فقد دفعت عدة عوامل القذافي إلى استخدام القبائل سياسياً من أجل تعزيز نظامه واستقراره، أهمها الخلاف حول التوجهات

[1] Mohammed El-Katiri, op, cit, p 11.

السياسية والتي أدت الى حدوث انشقاقات داخل مجلس قيادة الثورة، الهيئة التنفيذية والتشريعية العليا التي حكمت ليبيا بعد انقلاب عام **1969** وخلال السبعينات، ففي رسالة مفتوحة نشرت عام **1992**، وصف عبد المنعم الهوني، أحد المقربين من القذافي الذين شغلوا عدة مناصب مهمة في السبعينيات، قبل انشقاقه عن النظام وهروبه إلى مصر في عام **1975**، تلاعب القذافي بالفصائل القبلية، وأشار إلى أن الاقتتال القبلي في الماضي قد دُفن بعد الاستقلال، لكن القذافي أعاد إحياء هذه الانقسامات الاجتماعية مرة أخرى من أجل تعزيز قبضته على السلطة.[1]

كما دفعت العديد من المحاولات للاستيلاء على السلطة، القذافي إلى إبراز القبيلة بشكل أكبر، كان أبرزها محاولة التمرد والانقلاب التي قامت بها القوات العسكرية عام **1993** في مصراتة، مما أدى إلى وقوع حوادث في مدن ليبية أخرى بما في ذلك الزواية وسيرت، بالإضافة إلى اعتقال عدد من ضباط الجيش، وقد ردّ القذافي على هذه المحاولة، بالاستعانة بأقربائه من القبائل الأخرى، لمواجهة المعارضة السياسية المتزايدة، فقام بتعيين عدد من أقاربه في مناصب أمنية وعسكرية حساسة، كما هو الحال مع ابن عمه العميد أحمد قذاف الدم، الذي تقلد عدة مناصب عسكرية ودبلوماسية، آخرها كان المبعوث الخاص وممثل القذافي في بعض الدول العربية، إلى جانب عبد الله السنوسي (زوج أخت الرئيس) الذي شغل منصب رئيس الأمن الداخلي، كما تولى العديد من أفراد قبيلة القذافي مناصب عليا في القوات المسلحة.[2]

هكذا أصبح التلاعب بالقبائل وبناء تحالفات قبلية غير رسمية جزءاً مهماً من المناورة السياسية الداخلية للقذّافي، وبحكم صغر حجم قبيلة القذاذفة (قبيلة الرئيس)، وضعف وزنها السياسي والاقتصادي، اتجه القذافي إلى البحث عن تحالفات غير رسمية وضمنية مع القبائل الرئيسية الأخرى في البلاد مثل ورفلة والمقارحة، كما أصبحت المحسوبية والمحاباة أداة لكسب تحالفات سياسية جديدة، فكان تعيين أفراد العائلة وأعيان القبائل المتحالفة في المناصب المهمة والقيادية هو القاعدة، كما كانت القبائل الموثوقة مسلّحة من قبل النظام.

تعزز في التسعينات دور القبيلة في الحياة العامة بشكل أكبر، من خلال إنشاء لجان القيادة الاجتماعية الشعبية، معظم أعضائها الرئيسيين كانوا من الأعيان القبلية والإقليمية المتحالفة مع الرئيس، سيطرت تلك اللجان على معظم الوظائف الاجتماعية والبيروقراطية في الدولة، ووفرت

[1] Mohammed El-Katiri, op, cit, p 12.

[2] Mohammed El-Katiri, op. cit, p 12.

هذه اللجان خدمات الرعاية للسكان المحليين وكانت بمثابة منتدى قضائي لتسوية النزاعات المحلية، كما أشرفت على تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تنتمي إليها، واقصاء المناطق الأخرى.[1]

بصفة عامة انتهج معمر القذافي في تعاطيه مع القبائل الليبية، على استراتجية تجمع بين الترهيب أحيانا والترغيب أحيانا أخرى، حيث اعتمد أسلوب العقوبات ضد القبائل المعارضة لسياسته، كسجن ونفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة عائلاتهم، أو بزج شباب القبائل المعارضة في الحرب من أجل استنزاف طاقتها كما حدث ذلك فعلا في حرب ليبيا مع تشاد في الثمانينات من القرن الماضي.[2]

وحتى ما يسمى بـ "النوادي القبلية" التي أقامها النظام بدعوى اعطاء حرية أكثر لشباب القبائل، للتعبير عن انشغالاتهم وطموحاتهم، لم تكن في حقيقة الأمر إلا امتدادا لسياسة القذافي الترهيبية، التي كان يهدف من ورائها محاصرة المطالب المحلية الضيقة التي قد تتحول الى حركات احتجاجية، أي مراقبة حركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة من أجل القضاء عليها في المهد قبل أن تقوى شوكتها.

في المقابل ذلك، كانت القبائل المُطيعة تُحضى باهتمام العقيد، عن طريق تقديمه للهدايا وتنظيم المهرجانات، تنتهي في غالبيتها بتوقيع وثيقة عهد ومبايعة لنظام القذافي، حتى يتأكد من حصوله على الولاء التام وإدماج كل المجموعات القبلية التي تدور في فلكه، وهو ما دفع العقيد الى إنشاء ما يسمى بالحرس الشعبي الذي يعتمد على تجنيد كبار السن من القبائل الموالية والمقربة من الرئيس، حيث يتطوع هؤلاء لحمل السلاح والدفاع عن النظام، وما يسمى بـ مكتسبات الثورة، في المقابل يتم منح هؤلاء المتطوعين امتيازات وهبات رمزية.

هكذا قام القذافي بتعزيز سلطته من خلال التلاعب بالقبائل وضرب بعضها بالبعض، فقام بتشجيع قبيلة دون الأخرى، حتى يستطيع الحفاظ على استمراره في الحكم، ومحاصرة خصومه، لأنه كان مدركًا تماما لأهمية القبيلة، التي تعتبر البناء الاجتماعي الذي يحتمي الأفراد بداخله، وبتالي فهم الخيوط الأساسية التي تسير هذا البناء، يضمن لأي نظام سياسي التحكم في مسارات الأفراد السياسية،

[1] Ibid, p 13

[2] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 09.

خاصة في غياب كيانات أخرى تحتوي المواطنين كالأحزاب السياسية والجمعيات المدنية.

لكن من المفارقات أن تكون التحالفات القبلية التي اعتمد عليها النظام في السابق، هي نفسها التي ساهمت في إسقاطه، فبينما كان النظام يحاول استمالة القبائل من أجل الدفاع عن الأرض ضد قوات الحلف الأطلسي والمعارضة، كانت هناك في الجهة المقابلة حراك معارض احتمى بالقبيلة، ففي الشرق قبائل برقة الكبيرة تناصر الثورة ضد النظام، في الوسط كانت قبائل مصراتة، وفي الغرب قبائل الزاوية وفي الجبال قبائل الزنتان والرجبان وقبائل الأمازيغ.[1]

3. تأثير المعطى القبلي أثناء الحِراك وبعده على العلملية السياسية في ليبيا

اختلف التوظيف السياسي للقبيلة أثناء الحِراك بين كل من النظام السياسي والمعارضة، نستطيع القول أنّ هذه الأخيرة تعاملت في بادىء الأمر بنوع من الذكاء والحيطة، فإذا كان النظام قد عمل على استغلال المعطى القبلي من أجل القضاء على المقاومة الشعبية، من خلال استثمار الرصيد القبلي أخلاقيا عسكريا وسياسيا، وتصوير الثوار على أنّهم مجموعة ارهابية متواطئة مع الخارج، تهدف الى ضرب الاستقرار في ليبيا.

بالمقابل نجد خطاب المعارضة كان أكثر عقلانية وحيادية، فقد حاولت تجنب أي اشارة الى النعرات القبلية، باعتبارها كانت تطرح مشروعا ديمقراطيا جديدا، يتجاوز الطابع الديكتاتوري للنظام السابق، ومع ذلك فقد اضطرت فيما بعد الى استخدام المعطى القبلي، من أجل كسب الحرب التي كانت دائرة بين الطرفين، على سبيل المثال إعلان قادة المجلس الوطني الانتقالي في ماي **2011** عن تلقيه دعما من خلال بيان **60** قبيلة، وهذا كرد فعل على الخطاب الرسمي للنظام الذي حاول الترويج عبر وسائل الإعلام لتلقيه دعم ومساندة أغلب القبائل الليبية، أي حوالي **2000** قبيلة على حد زعمه .[2]

بعد أحداث فيفري **2011**، طرأت تحولات جديدة على طبيعة التحالفات القبلية، والتي اتخذت شكل ما يُعرف بالتحالف القبلي المناطقي، أبرزها تحالف قبائل برقة، تحالف قبائل مصراتة، تحالف قبائل الزاوية، تحالف القبائل الأمازيغية، لكن الكثير اعتبر هذه التحالفات هشة، لعدم

---

[1] البشير علي الكوت، مرجع سابق، ص 108.

[2] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، مرجع سابق ص 89.

تجانسها، فأغلبها كان يحمل في طياته الكثير من التنافر، وكان مهدد بالانقسام في أي لحظة، خاصة بعد انتهاء المصالح المشتركة التي كانت دافعاً رئيسياً لمثل هذا النوع من التحالف.

ضف الى ذلك، لم يكن باستطاعة القبلية السيطرة والتحكم في أفرادها كما يتخيله الجميع، صحيح أنّ المجتمع الليبي ليس مجتمعا مدنياً، لكنّه لا يعتبر أيضا مجتمعا قبليا، لأنّ القبيلة ليست مؤسسة بالمفهوم المطلق، ويبدو أن قوة تأثيرها تعود لكونها الوحدة التي يلجأ إليها الفرد لحماية نفسه وتحقيق مصالحه.[1]

الفرع الثالث: مقارنة بين تأثير المعطى القبلي على العملية السياسية في كل من ليبيا وتونس

يتضح جلياً من خلال العناصر السابقة بوجود اختلاف كبير بين تأثير المعطى القبلي في كل من ليبيا وتونس، سواء أثناء فترة الحِراك أو بعده، فإذا كانت "القبيلة" في ليبيا تعتبر فاعلا سياسيا معترفا به، فإنّ حضورها في تونس لا يتعدى أن يكون مظهرا ثقافيا ونفسيا، في شكل حميميات تحرك المشهد السياسي من بعيد.

يرتبط تأثير المعطى القبلي في الحالتين، بمدى تصور النخب السياسية لمكانة ودور القبلية داخل الدولة، فإذا كان المجتمع التونسي تمكن عبر عقود من الزمن من هدم وتفكيك البنى التقليدية التي نفذتها الدولة ونُخبها من تحويل شبه كلي للبنية الإجتماعية وتعويضها ببُنى وطنية مدنية صلبة، لكن وبسبب ضعف برامج التنمية الاقتصادية وتهميش بعض المناطق المعروفة بنزعتها القبلية، وجدت تلك المناطق الانتفاضة الشعبية فرصة مناسبة للتعبير عن سخطها ورغبتها في تحقيق العدالة الإجتماعية بين المدن التونسية، أي أنّ الصدامات القبلية التي عرفتها تونس بعد الحِراك العربي لم تكن في حقيقة الأمر إلا مجرد الرغبة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي، أكثر من كونها تعبيرا عن الحاجة إلى استعادة الاعتراف بالبُنى التقليدية ومنها الهوية القبلية، وهو ما يستبعد فرضية عودة الصراعات القبلية القديمة، وامكانية تأثيرها على مسار بناء الدولة التونسية لما بعد الحِراك العربي.

في المقابل، نجد أنّ طبيعة المجتمع الليبي الذي لم يتمكن من تحقيق الاندماج بين القبائل الليبية، بسبب سياسات النظام السابق الذي ساهم بكل الأساليب والطرق في تعميق النزعة القبلية، واستغلال القبيلة كأداة من أجل ضرب خصوم النظام وتحقيق استمراره، فكان من الطبيعي أن تلجأ

[1] البشير علي الكوت، مرجع سابق، ص 110.

القبائل الى تسوية الخلافات فيما بينها عن طريق العنف وتحاول أن تجد لها مكانة في غياب أي دور للدولة بسبب طبيعة المرحلة الانتقالية التي مرت بها ليبيا بعد الحِراك، وبتالي أدت إلى تعطيل عملية الانتقال الديمقراطي واعادة بناء الدولة الليبية.

إنّ خصوصية النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبيلة كبنية اجتماعية ثقافية سياسية كامنة ووسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة، وهي في نفس الوقت وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد.[1]

يمكن اعتبار المجتمع التونسي نموذجا متميزا، مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى في مجال الاندماج السياسي والاجتماعي والثقافي، وفي مدى قدرة الدولة والنخب على تشكيل ملامح هوية وطنية متماسكة، ففي المجتمع التونسي يصعب أن نجد انقسامات قبلية اثنية إلا في بعض المناطق الصغيرة الهامشية أو خلال مناسبات قليلة عارضة. ولا توحي التركيبة المجتمعية بامكانية حصول انقسامات مهددة أو صراعات معطلة، ورغم ما يبدو من تناقضات وصراعات، إنما يندرج في سياق حركية المجتمع وديناميكيته.[2]

اتخذت النزعة الجهوية في تونس طابعا مناطقيا ذا جذور قبلية، لكن ما يمكن ملاحظته لم تعرف ليبيا نزعة مطلبية جهوية كما عرفته تونس خلال الحِراك وبعده، ولعل ذلك يعود الى اختلاف

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين، كما يعود الى طبيعة الحِراك ومنطلقاته، فقد كان الحِراك في تونس ذو بعد اجتماعي، بينما كان في ليبيا يحمل بعد سياسي.

يمكن تفسير ذلك أيضا بوجود تنظيمات اجتماعية سياسية قوية وضاغطة في تونس، في حين أن تلك التنظيمات كانت ضعيفة في القطر الليبي، الذي اتخذت التحركات الثورية أبعاد سياسية وجمعوية.[3]

هناك اختلاف أيضا بين الحالتين من حيث تعامل الدولة والنخبة مع المسألة القبلية، فقد بدأ التوظيف السياسي للقبيلة في ليبيا أكثر حضورا بعد الحِراك، بينما اتخذت تونس موقفاً واضحاً من

---

[1] محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، مرجع سابق، ص 17.

[2] محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 29.

[3] المرجع نفسه.

القبيلة، منذ البداية فواجهتها ببرامج وأساليب عمل أدت إلى تفكيك بناها وتقليص وظائفها.

من خلال تتبع تطور مكانة القبيلة داخل الحالتين، يتضح جليا أنّ القبلية في تونس كانت وسيلة يحتمي منها الفرد من الدولة خاصة في بعض المناطق والجهات، على خلاف ليبيا لطالما كانت القبيلة وسيلة لاحتماء الدولة من الفرد.[1]

ساهمت عمليات التحديث التي باشرها الرئيس بورقيبة ثم من بعده زين الدين العابدين في الحد من النزعة القبلية التي تميز بها المجتمع التونسي خلال القرون الماضية، فقد استطاع النظامين تحقيق اندماج الجماعات العروشية داخل الدولة الجديدة وبناء هوية وطنية موحدة، بخلاف ليبيا التي لم تؤد برامج التحديث المحدودة التي شهدتها الدولة بعد الاستقلال، في إضعاف التأثير القبلي في المجتمع الليبي، هذا الواقع تؤكده المرحلة الانتقالية التي أعقبت الحِراك، والتي أكدت أنّ القبيلة مازالت كبنية متجذرة داخل المجتمع بعد مرور أكثر من ستة عقود من عمر الدولة المستقلة، فقد برزت بقوة في ظل ضعف أو غياب السلطة المركزية للدولة بعد حراك **2011**.[2]

نظراً للمكانة المتميزة التي تُحظى بها القبيلة داخل ليبيا، باعتبارها ظاهرة اجتماعية فإنها ستظل دائما محور اهتمام أي نظام سياسي، فلا يمكن لأي سلطة حاكمة تجاهلها من حساباتها، أي هناك دائما علاقة تفاعلية ما بين القبيلة وأداء النظام السياسي.[3]

أثبت المرحلة التي أعقبت الحِراك **2011**، أنّ مفهوم الدولة لم يترسخ بعد داخل المجتمع الليبي، الذي مازال يحتكم الى العلاقات القبلية والعشائرية، فالقبيلة قادرة على الفتك بالدولة متى مارست دورا سياسيا يقدم المصالح القبلية على المصالح العليا للدولة، وبالتالي من أجل اعادة بناء الدولة في ليبيا يتطلب الأمر التعامل مع المتغير القبلي بنوع من الحذر، ليس من أجل القضاء عليه لأنّه يبقى طرف مهم في استقرار ليبيا، ولكن على الأقل التقليل من دوره السياسي، لأنّه في الأساس هو مكون اجتماعي، في المقابل يجب السعي الى بناء هوية وطنية مشتركة، قائمة على مؤسسات دستورية، تعبر عن مطالب الشعب الليبي على اختلاف توجهاته وانتماءاته.

---

[1] محمد نجيب بوطالب، الظواهر القبلية في والجهوية المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية، مرجع سابق، ص 151.

[2] البشير علي الكوت، مرجع سابق، ص 111.

[3] المرجع نفسه، ص 92.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية والأمنية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في تونس وليبيا

لم يكن موقف القوى العسكرية والأمنية في دول الحِراك العربي متشابهاً، تجاه رياح التغيير التي حملتها الانتفاضات الشعبية، وإنّما اختلفت المواقف بحسب طبيعة تكوين بنية المؤسستين، فحيثما كانت توجد مؤسسة موحدة للجيش، نجد أنّ قيادات الجيش امتنعت عن استعمال العنف والقتل ضد المتظاهرين، وسمحت دون قيد بإسقاط الأنظمة الحاكمة كما حدث في تونس، لكن في الدول التي كانت فيها المؤسستين العسكرية والأمنية غير موحدة، أي عبارة عن أجهزة منفصلة وتختلط فيها المهام العسكرية بالمهام الأمنية، وتخضع هذه الوحدات لقيادة أفراد عائلة الرئيس، وعقيدتها العسكرية والأمنية قائمة على الولاء للرئيس وعائلته، فقد انشقت بعض الوحدات والأفراد ووقفت إلى جانب الثورة، لكن الأكيد أن الجزء الأكبر منها، تخندق خلف النظام كما حدث في ليبيا، هذا الاختلاف بين النموذجين لم يقتصر فقط على فترة اندلاع الانتفاضات الشعبية، وإنما تعداه الى المرحلة الانتقالية، ونستطيع القول أنّه كان من بين أهم الأسباب التي أدت الى سلاسة المرحلة الانتقالية في تونس، وتعثرها في ليبيا.

وفي الحقيقة فهم موقف الجيش من الثورة بصفة عامة والحِراك بصفة خاصة، تحدده عدة متغيرات، أهمها المعرفة المُلمة بالمسار التاريخي لنشأة الدولة الحديثة في هذه الدول، ومدى ارتباط المؤسسة العسكرية بالأنظمة السياسية المتعاقبة، اضافة الى طبيعة المجتمع الذي انبثق منه. كذلك من المهم جدا أخذ بعين الإعتبار طبيعة النظام الدولي الذي يتواجد فيه ويتفاعل معه.

الفرع الأول: تونس: بين حيادية الجيش وسيطرة المصالح الأمنية

لعل أحد أهم عوامل النجاح النسبي الذي حققه الحِراك السياسي في تونس يرجع بالدرجة الأولى الى حيادية قيادات الجيش التونسي أثناء الأحداث التي عرفتها البلاد في الفترة الممتدة بين **17 ديسمبر 2010** إلى غاية تنحي الرئيس السابق زين الدين العابدين، وهروبه إلى السعودية في **14 جانفي 2011**. حيث لم يتعد دور القوات المسلحة طيلة تلك الفترة، التنسيق مع السلطات المدنية، رافضة بذلك استخدام العنف اتجاه المتظاهرين، وقد تولى الجيش مباشرة بعد هروب بن علي واعلان حالة الطوارىء في البلاد، مهمة حفظ النظام وحماية المؤسسات العامة ومقرات البعثات الدبلوماسية، وفرض احترام حظر التجول، من أجل الحفاظ على الأمن العام.

وقد تمت الإشادة بالدور الإيجابي الذي مارسه الجيش أثناء الانتفاضة الشعبية من خلال تقرير "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات" التي أنشئت في فيفري **2011**، والتي تعهدت بجمع الحقائق والوثائق المتعلقة بالتجاوزات المسجلة خلال فترة الأحداث، في تقرير الصادر عنها في أفريل **2012** فيما يخص تحديد مسؤولية أجهزة الدولة، بأنّ الجيش الوطني قام بمهمة سد الفراغ الأمني الذي شهدته البلاد تبعا لحالة الإنفلات التي عاشتها البلاد، وأضاف التقرير أنّ التحقيقات أفادت بأن أغلب الوفيات وحالات الجرح التي سجلت بعد **14 جانفي 2011**، والتي ثبتت مسؤولية الجيش الوطني ارتكابها حصلت أثناء فرض مقتضيات حظر التجوال والتصدي لأعمال السلب والنهب والتخريب للممتلكات العمومية والخاصة."[1]

على خلاف ذلك أثبت نفس اللجنة انحياز قوات الأمن الداخلية والبوليس مع النظام، وضلوعها المباشر في حالات القتل والاعتداءات التي تعرض لها المدنيون، حيث وجدت اللجنة أنّ قوات الأمن مسؤولة بنسبة **98.89 %** عن حالات الوفاة و**99.86 %** عن حالات الجرح، وأضاف التقرير على الرغم من عدم وجود دليل صادر عن وزارة الداخلية ومن القيادات الأمنية العليا بإعطائها أوامر مباشرة باستخدام العنف والرمي بالرصاص ضد المتظاهرين، إلا أنّه في نفس الوقت لم تُوجه أوامر أو اتخاذ أي اجراء من تلك القيادات لوقف اطلاق الرصاص الحي أو بإيقاف أعوان الأمن الذين ثبت تورطهم في اطلاق النار أو بإجراء الأبحاث الادارية اللازمة لتحديد المسؤوليات والوقوف على الأسباب[2].

لقد كان واضحا منذ البداية موقف المؤسسة العسكرية التي اختارت عدم الانخراط في عمليات القتل والعنف اتجاه المتظاهرين، بالمقابل كانت المؤسسات الأمنية البوليسية، الجهاز المنفذ لإرادة وسياسية النظام قائمة على العنف والاضطهاد، ولقد حافظت المؤسسة العسكرية على موقفها حتى بعد نهاية الانتفاضة وإسقاط نظام بن علي، حيث حرصت على أن لا تتدخل في المرحلة الانتقالية، التي تجسدت مع انتخاب مجلس وطني تأسيسي عهدت إليه مسؤولية صياغة دستور جديد وإدارة البلاد في ظل سلطة مؤقتة.

في الحقيقة هناك عوامل ساهمت في تبلور الموقف الحيادي للجيش التونسي، ترتبط بتاريخ

---

[1] أحمد كرعود، "تجربة الانتقال التونسية: قصة نجاح نسبي"، في: **التطورات السياسية في المنطقة العربية منذ 2011**، (تحرير: طارق متري، سمير فرنجية وآخرون)، بيروت: دار شرق الكتاب، 2016، ص 111.

[2] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 111.

تكوين المؤسسة العسكرية في تونس بعد الاستقلال، ففي **6 ماي 1956** تم انشاء وزارة الدفاع لتنوب عن وزارة الحرب الفرنسية، وبما أنّ الرئيس بورقيبة كان متأثرا جدا بنمط المجتمعات الأوروبية خاصة من ناحية القوانين التنظيمية والإدارة، أعلن مباشرة في أول خطاب له أنّ الجيش سيكون غير مسيس (**Apolitique**)، على شاكلة الجيش الفرنسي.[1]

لم تختلف سياسة زين الدين العابدين اتجاه مؤسسة الجيش كثير عن سياسة بورقيبة، فقد عمل كل من النظامين السابقين على إبعاد الجيش من الحياة السياسية، وحصر مهامه فقط في الدفاع عن البلاد والعدوان الخارجي، والاعتماد عليه إلا في الحالات قصوى التي تعجز فيها القوات الأمنية عن قمع المظاهرات والاحتجاجات، مثل ما حدث في مظاهرات القيروان أثناء العدوان الاسرائيلي على مصر، سوريا، الأردن سنة **1967**، اين اضطر الجيش للنزول إلى الشارع من أجل وقف الاحتجاجات العارمة التي عرفتها البلاد.

وعلى خلاف دول المغرب العربي الأخرى التي كانت تمنح وزارة الدفاع أكبر ميزانية، فقد عمل النظام التونسي على التقليل من ميزانية وزارة الدفاع، والتي كانت أقل بكثير من وزارات التربية، الصحة والداخلية.

لقد كان واضحا أنّ الغرض من هذه السياسة هو إضعاف موقف الجيش وتحديد إمكانياته على حساب تقوية الجهاز البوليسي الأمني المرتبط ارتباطا وثيقاً بوزارة الداخلية أي معقل النظام.[2]

هناك أيضا محطات تاريخية أخرى مهمة ساهمت في بناء موقف الجيش من الشأن السياسي أبرزها محاولة الإنقلاب العسكري التي قادها ضباط في الجيش سنة **1962** ضد نظام بورقيبة، وقد صدرت أحكام بالإعدام للبعض، وآخرون سجنوا لمدة تزيد عن عشر سنوات في ظل محاكمة جائرة نُسجنت خيوطها بتعاون مع المصالح الأمنية بوزارة الداخلية.

حادثة أخرى تؤكد استراتيجية النظام السياسي تجاه المؤسسة العسكرية، وهي ما يعرف بقضية "براكة الساحل"، حيث قام نظام زين الدين العابدين سنة **1991**، بحملة اعتقالات واسعة في صفوف ضباط الجيش وتم التحقيق معهم وتعذيبهم من قبل مصالح الأمن، بحجة اعتزامهم تنظيم انقلاب ضد الرئيس بن علي، وتمت محاكمتهم في ظروف غامضة، انتهت بإطلاق سراح معظم

[1] أحمد كرعود، مرجع سابق، ص 112.

[2] المرجع نفسه، ص 112.

الموقوفين من الضباط، لكن بالمقابل تم عزلهم عن الجيش وحرمانهم من أبسط حقوقهم الاجتماعية والمدنية لمدة تزيد عن عشرين سنة.

فكانت لهتين الحادثتين الأثر البارز داخل الجيش، في اتخاذ اتجاهات معادية للعسكرة في الحياة السياسية، وأعطت لوزارة الداخلية وخاصة أجهزة الأمن سلطات واسعة في دعم وحماية نظام سياسي استبدادي يتمحور حول مؤسسة الرئاسة.[1]

في نفس السياق، وفي سابقة الأولى من نوعها، تولت قيادات الأمن قيادة عملية لمواجهة إرهابيين تسللوا بين الحدود الجزائرية التونسية سنة **1999**، وبأوامر من الرئيس تسلم إدارة العمليات علي السرياطي المستشار الأمني لبن علي، وذلك على حساب القيادة العسكرية التي رأت في هذه الخطوة إهانة لها وتكريساً لانعدام الثقة بين القيادة السياسية والجيش، حيث أشرفت عناصر من ادارة أمن الدولة والأمن السياسي على ضباط من الجيش، الذين كانوا يقودون العمليات ويتلقون الأوامر والتوجيهات مباشرة من السرياطي، وقد أشرفت هذه العناصر على توزيع الذخيرة الحية لقوات الجيش والحرس، كما بقيت كل الموارد اللوجستية سواء كانت مادية أو بشرية تحت اشراف هذه العناصر بما في ذلك الذخيرة المخصصة لكل مقاتل بغض النظر عن رتبته وموقعه خوفا من أن تستعمل لأغراض أخرى، وكاد هذا التصرف غير المسؤول الذي يستمد من العقلية الأمنية التي تقوم بدورها على التشكيك في الآخر أن يعرض قوات الجيش والحرس المشاركة في هذه الاشتباكات، لأخطار حقيقية لو كان الارهابيون يمتلكون سلاحا وتدريبا أفضل، ولعل هذا التصرف هو الذي أدى بالجيش الى التخلي عن النظام.

هكذا لم يدرك بن علي أهمية إحداث التوازن بين المصالح الأمنية والمؤسسة العسكرية، فقد عمل طيلة فترة حكمه على إضعاف وتهميش المؤسسة العسكرية والتقليل من شأنها على حساب إعلاء شأن الجهاز الأمني، وعندما أصبح دعم الجيش مسألة حيوية لبقاء بن علي ونظامه كان قد فات الأوان لفهم حساسية هذه المسألة الصعبة.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص 113.

[2] نوردين جبنون، "دور الجيش في الثورة التونسية"، في: **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، (تحرير: مجموعة من المؤلفين) بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012، ص ص 340-341.

الفرع الثاني: دور المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا

تميز النظام العسكري في ليبيا، بعدم وجود مؤسسة عسكرية واضعة معالم والتنظيم على شاكلة النموذج التونسي – رغم محدودية دورها– وحتى بالنسبة للدول المغاربية الأخرى، فقد اعتمد القـذافي على إنشاء تنظيمات أو كيانات أمنية أخرى تتجاوز حتى صلاحية الجيش، لذلك يصعب اطلاق صـفة المؤسسة العسكرية أو حتى الجيش، عند الحديث عن دور هذا المتغير في بناء الدولة بليبيا.

ومن أجل فهم دور القوى العسكرية والأمنية الليبيـة خـلال الحِـراك، وتتبـع تطورهـا، وديناميكيات تواجدها وتفاعلها مع المحيط الداخلي والخارجي بعد إسقاط النظام، كان لا بد من تتبع المسار التاريخي التي تمخضت في إطاره هذه البنى الامنية والعسكرية وأنتجت لنا ما يسمى بظاهرة تعدد الميليشيات في ليبيا بدل وجود جيش مركزي موحد.

1. طبيعة القطاع الأمني والعسكري خلال العهد الملكي.

خلال عهد الملك السنوسي، كان القطاع الأمني الليبي يتكون من مجموعات متنوعـة مـن القوى الأمنية المختلفة، حيث قام الملك إدريس **(1951–1969)** بتقسيم عمدا القوات المسلحة إلى جيش نظامي ومجموعة متنوعة من قوات الشرطة المسلحة، تضم هذه الأخيرة قوات النخبة، والتي كانت تنحصر مهمتها الرئيسية في حماية الملك نفسه.

كان حجم قوات الشرطة – مثل قوات الدفاع في برقة، وقوات الدفاع عن طرابلس – ضعف حجم الجيش الوطني، وحتى من ناحية التجهيز والإمكانيات، فقد كانت تفوق بكثير إمكانيات الجيش، هدف الملك من هذه الترتيبات، هو السيطرة على الجيش ومنعه من التمرد ضد النظام الملكي[1].

علاوة على ذلك، تم وضع قوات دفاع برقة، مسئولة على حماية ما يمكـن أن يـزود ليبيـا بمصدر دخلها الرئيسي، أي المنشآت النفطية، ومن أجل تعظيم الولاء لقوات الشرطة، أقدم الملـك ادريس على تعيين شيوخ وأعيان القبائل المؤثرة في المناصب القيادية الحساسة.[2]

لكن على الرغم من محاولات الملك السيطرة على الجيش الوطني ومحاصرته، قام مجموعة من الضباط الشبان الاطاحة به في **01 سبتمبر 1969**، تم على اثرها حل قوات أمـن الخاصـة

[1] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, "Security Provision after Regime Change: Local Militias and Political Entities in Post-Qaddafi Tripoli", **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol. 8, No 02–03, 2014, p 177.
[2] Idem.

بالملك ودمجها في النظام الجديد تحت قيادة العقيد معمر القذافي.

2. طبيعة القطاع الأمني والعسكري خلال عهد نظام معمر القذافي.

اختلف وضع الجيش في ليبيا عن نظيره في تونس، فقد كانت المؤسسة العسكرية والأمنية مجزأة إلى عدة تنظيمات، والغريب في الأمر أنّه لم يكن أي اتصال فيما بينها، ظاهريا كانت مهمة الجيش النظامي هي الدفاع الخارجي في حين كانت مهمة قوات الأمن حماية النظام، لكن من الناحية العملية كان ضمان بقاء النظام هو المهمة الرئيسية لجميع القوات.

لم تختلف الاستراتيجية التي انتهجها نظام القذافي **(1969–2011)** اتجاه القطاع الأمني عن استراتيجية الملك ادريس، ما قام به القذافى هو قلب للأدوار فقط، فإذا كان الملك إدريس قد فضّل التقرب من قبائل برقة (المقاطعة الشرقية)، نجد القذافي فضل التقرب من القبائل المتمركزة في مدينة سرت القريبة من العاصمة طرابلس (المقاطعة الغربية).

لقد هيكل القذافي القطاع الأمني بطريقة التي تسمح له البقاء في السلطة، وبحكم خبرته الطويلة في الجيش، كان العقيد يدرك تمامًا التهديد الذي قد يمثله الجيش ضد حكمه، لذلك عمل على تقزيم دوره، لدرجة أنّه لم يتمتع بصفة كونه مؤسسة أمنية رسمية كبقية المؤسسات في الدول الأخرى. عمليا ليس هناك وزارة تسمى وزارة الدفاع، ولم يتم حتى تكليف الجيش بأي مهمة تهدف إلى حماية النظام، وفي الوقت نفسه، كانت القيادات تعمل باستمرار على منع الأخلاق المهنية من التطور.[1]

لقد أحكم القذافي السيطرة المباشرة على أقوى المنظمات الأمنية بقبضة من حديد، أهم هذه التنظيمات مجلس قيادة الثورة واللجان الثورية وكانت هذه الكيانات موجودة خارج الهيكل العسكري النظامي، مكلفة في المقام الأول بحماية النظام، وقد عمل القذافي على إبقاء هذه التنظيمات منفصلة عن بعضها البعض من أجل تقليل الاتصال والتعاون فيما بينها، لتجتمع جميع قيادات هذه التنظيمات في مكتب القذافي في باب العزازية.

كما اعتمد العقيد في اختيار المناصب السياسية والعسكرية الرئيسية داخل هذه التنظيمات، على أساس الروابط الأسرية أو الانتماءات القبلية، خاصة من قبائل القذاذفة، وارفلا ومقارحة.[2]

[1] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, op, cit, p 178.
[2] Idem.

ونظرا للمكانة التي كانت تُحظى بها هذه التنظيمات من قبل النظام، كانت تثير مشاعر الرهبة والخوف لدى المواطنين لأنّ عناصرها كانوا فوق القانون، معظم الليبيون كانوا يشعرون بـــالعجز أمام رجال الأمن الذين غالباً ما يسيئون استخدام سلطتهم ضد الشعب.

هكذا أصبحت هذه المنظمات الأمنية صنيعة القذافي، هي الأقرب إلى النظام والأقــوى، ولــم يتبق للجيش الوطني وقوات الشرطة إلا مساحة صغيرة، لذلك ليس من المستغرب أن تنشأ خلال حكم القذافي، عدة توترات داخل قطاع الأمن الرسمي، في شكل تمرد وخلافات بين الضباط، وكان مــن الطبيعي أن تتطور تلك التواترات لتأخذ بعدا أعقد وأخطر، مباشرة بعد سقوط النظام في **2011**.[1]

3. دور المؤسسة العسكرية أثناء اندلاع الانتفاضات الشعبية

كان رد فعل القذافي مباشرة بعد انطلاق الانتفاضات الشعبيه والمطالبة برحيله، هو إطــلاق العنان للقوات شبه العسكرية من أجل قمع المتظاهرين، غير أنّه لجأ إلى الوحدات الأمنية، بدل الجيش النظامي، يُفسر ذلك بعوامل تاريخية ترتبط بالصراع الداخلي الذي كان دائر بين بعض قيادات الجيش والعقيد القذافي، فبعد استيلاء هذا الأخير على الحكم، على اثر انقلاب عسكري قــاده ضــد النظــام الملكي سنة **1969**، حاول زملائه من قادة الجيش الانقلاب عليه وإزاحته من السلطة، خلال أربــع محاولات (كان آخرها في أكتوبر **1993**)، لذلك ليس من المستغرب أنّ يقوم القذافي بتهميش الجيش عمدًا، وإعطاء الأولوية للقوات شبه العسكرية الموازية (الحرس الرئاسي)، التي أغلبها تأسس حديثً، كما حرص على تعيين قادتها من أقربائه أو على الأقل ممن ينتمون الى قبيلته (**القذاذفة**). [2]

وبمجرد اندلاع الانتفاضة، حاول النظام ضمان طاعة وولاء الجيش النظامي من خلال القيام بعملية تصفية للرؤوس المعارضة، فقام بتصفية القادة الذين ترددوا في اســتخدام أســلحتهم ضــد المتظاهرين، كما احتجز عائلات القادة كرهائن بعد الاشتباه في عدم ولائهم، حيث أقدم القذافي على عزل صهره عبد الله السنوسي من منصبه كرئيس لجهاز المخابرات، كما وضع قائد الجيش أبو بكر يونس جابر رهن الإقامة الجبرية منذ بداية التمرد. لكن محاولاته للحفاظ على ولاء الجيش بــاءت بالفشل، فقد عرفت وحدات الجيش انشقاقات كبيرة في مناطق متفرقة من ليبيا، كالتي حدثت داخــل القوات الجوية المتمركزة في بنغازي وطبرق في شرق ليبيا، كما فرت أجزاء كبيرة من الوحــدات

[1] Ibid, p 179.
[2] Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The role of the military", **Journal of Democracy**, Vol 22, N 04, 0ctober 2011, p 34.

المتواجدة في الكفرة ومصراتة والجبال الغربية والزاوية. ومن أجل تعويض النقص الناتج عن انضمام العديد من وحدات الجيش الى المعارضة، قام القذافي بجلب جنود مرتزقة من أفريقيا جنوب الصحراء، وأوروبا وأمريكا اللاتينية.[1]

مع انطلاق الانتفاضات الشعبية في ليبيا وتحولها الى مواجهات عنيفة مباشرة مع النظام، بدأت معالم التفكك تصيب معظم المؤسسات الرسمية وقوات الأمن، نتيجة انشقاق العديد من المسؤولين العسكريين والسياسيين، وإذا كان ذلك قد أدى إلى إضعاف النظام بشكل مباشر، فقد أدى في المقابل إلى تقوية المعارضة، التي استفادت من الجنود والضباط المنشقين في تكوين مجموعات عسكرية. حيث قاموا هؤلاء بتدريب مقاتلي المعارضة، وقدموا مجموعة متنوعة من الموارد، والخبرات، سواء بالنسبة للجماعات المتمردة المحلية أو الى قوات حلف الناتو الذين استفادت من معلومات قيّمة حول أماكن تمركز قوات القذافي.[2]

لكن الجدير بالملاحظة أنّ غالبية الانشقاقات وقعت في الشرق، حيث تمكنت قوات المعارضة من طرد قوات الأمن الرسمية للنظام، كما كانت الانشقاقات أكثر حدوثا في صفوف الضباط وجنود الجيش الوطني، أكثر منها في صفوف الشرطة الذي فضل غالبيتهم التخلي عن وظائفهم بدل الالتحاق بالمعارضة. ومع ذلك، كان هناك تناقض صارخ مع المناطق الغربية حيث تتمركز غالبية قوات القذافي الأكثر ولاءاً، على الرغم من محاولات قوات الناتو استمالة هؤلاء وحتهم على الانشقاق من خلال توزيع وإرسال منشورات، ربما هذا ما يجعل الكثير من المحللين يعتقدون أنّ الانشقاقات لم تكن هي العامل الرئيسي وراء حدوث الانتفاضات في المناطق الغربية وسقوط النظام. [3]

إنّ انسحاب الكثير من مسؤولي الأمن والسياسيين وهزيمة القوى المتبقية من قبل الجماعات المتمردة ترك فراغاً في المجال السياسي والأمني، تم ملء هذا الفراغ على الفور من قبل كيانات سياسية حديثة النشأة، أهمها المجلس الوطني الانتقالي، الذي تزعمه كل من محمود جبريل ومصطفى عبد الجليل، وهما سياسيان سابقان في نظام القذافي، كان المجلس الوطني الانتقالي الممثل الرئيسي للجماعات المتمردة أمام العالم الخارجي، وكان من المفروض أن يكون الكيان

[11] Idem.
[2] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, op, cit., p 179.
[3] Idem.

السياسي الرئيسي الذي سيقود ليبيا خلال مرحلتها الانتقالية[1].

لكن رغم إدعائه –الى جانب الحكومة المؤقتة فيما بعد– بتمكنه من بسط سلطته السياسية على جميع الجماعات المتمردة باعتباره المصدر الوحيد للشرعية الوطنية خلال الفترة الانتقالية، إلا أنّه في الواقع لم يستطع فرض سلطته على جميع الليبيين، بسبب افتقاره إلى الموارد والمؤسسات الأساسية، خاصة في ظل غياب مؤسسة عسكرية وأمنية قوية وموحدة، وقد أدى ذلك الى حدوث توترات مع الجماعات المحلية والمتمردين التي كانت غير راضية عن تمثيلها في المجلس الوطني الانتقالي، أو كانت متحفظة على بعض القيادات السياسية الموجودة في المجلس الوطني الانتقالي. هناك أيضا من الليبيين من شكك في طبيعة الأنشطة التي يقوم بها المجلس، والتي تفتقر الى الشفافية والوضوح.

لكن نظرا لعدم وجود كيان بديل، قادر على الطعن في مصداقيته، ظل المجلس الوطني الانتقالي مقبولاً بشكل أو بآخر من قبل المتمردين وبقية المجتمع الليبي طوال الفترة الانتقالية، فقد أصبح كياناً تشريعيًا في ليبيا وعين حكومة مؤقتة كهيئة تنفيذية انتقالية في **22 أكتوبر 2011**.[2]

على المستوى الداخلي، شكّل المدنيون الليبيون ميليشيات متعددة كانت في الأساس مستقلة وذاتية التسليح، تسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو إسقاط نظام **القذافي**، لقد استطاعت الحصول على الأسلحة عن طريق الثكنات العسكرية المهجورة أو عن طريق شرائها من بعض قوات القذافي المنشقة. كانت الغالبية العظمى من الجماعات المتمردة معرّفة جغرافياً، فقد عرفت نفسها تبعا للأحياء ومدن التي تنتمي إليها، وليس تبعا لانتماءات إيديولوجية أو قبيلة، مثل قوات الزنتان، قوات مسرتى، لقد أعطت كل هذه الجماعات المتمردة الأولوية لتأمين منطقتها بدرجة الأولى، ونادراً ما كان لديها الطموح السياسي لمتابعة أجندة سياسية بمجرد انتهاء الثورة.[3]

ونظرا لموقع العاصمة طرابلس الفريد من نوعه مقارنة بمعظم المدن الليبية الأخرى، لم تستطيع قيادات الجماعات السياسية والعسكرية المعارضة التمركز بالعاصمة وفرض نفسها على أرض الواقع، كما فعلت مع بقية المدن الأخرى، حيث كان الولاء أكثر تنوعًا في طرابلس، لأنّ المؤيدين للقذافي كانوا يعيشون في الغالب بجوار المعارضين للقذافي، لذلك وبعد محاولات فاشلة

[1] Idem.

[2] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, op, cit., p 179.

[3] Idem.

للعمل من داخل طرابلس، اضطر معظم الثوار إلى مغادرتها والتمركز في جبال نفوسة في الغرب، مع الإبقاء على بعض الخلايا الصغيرة النشطة في العاصمة، ومع بداية معركة طرابلس في 20 أوت 2011، التقت المجموعات المتمردة المتمركزة خارج طرابلس والمدعومة من قبل قوات الحلف الأطلسي، مع المجموعات المتمردة المتمركزة داخل العاصمة، وتم دحض قوات النظام، والتقى ثوار الداخل بثوار الخارج بعد أربعة أيام من بداية المعركة في باب العزيزية، واحتفلوا بانتصارهم بعد قتل رأس النظام العقيد معمر القذافي.[1]

4. دور المؤسسة العسكرية والأمنية بعد الحِراك

بعد انتقال المجلس الوطني الانتقالي واستقراره رسمياً في العاصمة طرابلس، اتخذ هذا الأخير قرارا يعترف من خلاله، بمختلف الميليشيات التي كانت تقاتل ضد النظام السابق، عن طريق تسجيلها رسميا. من الناحية العملية، لم يكن هذا الإجراء رسمي بالمعنى الدقيق وانّما كان نوع من الاعتراف بالتضحيات التي بدلها الثوار من أجل تخليص الوطن من نظام ديكتاتوري فاسد، حيث تحصلت الميليشيات المسجلة على رسالة بها ختم المجلس الوطني الانتقالي، أو ختم بعض المجالس المحلية الأخرى التي تم تقنينها فيما بعد.

ونظرا لوجود عدد كبير من الميليشيات النشطة في طرابلس، والتي كانت تتنافس فيما بينها من أجل إثبات جدارتها، كان هذا النوع من الإجراء يعتبر ضروري من أجل تقوية مكانتها ضمن الوضع الجديد، وهو ما جعلها تسعى للحصول على ختم المجلس الوطني الانتقالي من أجل تبرير وجودها وإضفاء الشرعية لإستخدامها العنف في ظل وجود العديد من الجماعات المسلحة الأخرى، لذلك ليس من الغرابة أن تُبرر الميليشيات استخدامها للعنف، كتجسيد لارادة الحكومة.[2]

غير أنّ قرار تسجيل الميليشيات، خلق حافزاً لدى الجماعات المسلحة غير المعروفة نسبياً أو الأصغر للاعتداء على الميليشيات غير المسجلة أو غير المعروفة بحجة عدم قانونيتها، من أجل زيادة سمعتها كطرف أمني قانوني، ولهذا السبب لم تحبذ الجماعات المسلحة أن يطلق عليها اسم "المليشيا"، لأنه يشير ضمنيا الى صورة مجموعة فوضوية تعارض السلطات السياسية، بينما كانت تفضل أكثر أن يطلق عليها الى اسم "اللواء" أو "الكتيبة"، كدلالة على أنها تعمل وفقًا لإرادة المجلس

[1] Ibid, p 180

[2] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, op, cit.p 181.

الوطني الانتقاليNTC / أو الحكومة المؤقتة.

بصفة عامة، يمكن تقسيم التفاعلات في مجال الأمني الليبي خلال السنوات السنة الأولى التي أعقبت إسقاط النظام الى مرحلتين أساسيتين:[1]

- **المرحلة الأولى:**

سعت الميليشيات في بادىء الأمر إلى اعادة ترتيب دورها، في ظل الوضع الجديد، حيث حاولت فرض نفسها ومكانتها في ظل السلطة الجديدة من خلال احتلال المناطق أو المواقع، أيضا حاولت إضفاء الطابع الرسمي على وجودها، كقيامها مثلا باستخراج بطاقة هوية خاصة بها، كما حاولت توسيع حجمها عن طريق إنشاء ميليشيات أكبر، وتشكيل تحالفات جديدة تضم شبكات رسمية، وبمجرد انتهاء الصراع، قامت الميليشيات بتكييف أهدافها مع الوضع الجديد، عن طريق المزاوجة بين الشرعية الثورية والسيطرة الإقليمية.

- **المرحلة الثانية:**

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد وصول المجلس الوطني الانتقالي إلى طرابلس، وهي السلطة السياسية العليا والشرعية، التي كانت على الميليشيات أن تتصل بها، حيث طلبت العديد من ميليشيات المتمركزة في العاصمة طرابلس، الحصول على دعم المجلس الوطني الانتقالي من أجل تبرير وجودها وإضفاء الشرعية لإستخدامها العنف ضد جماعات مسلحة أخرى منافسة.

في هذه المرحلة، تمكنت العديد من الميليشيات تدريجيا من التوسع وفرض نفسها بالقوة عن طريق تأسيس شبكات متعددة، مكنتها من التأثير في السلطة السياسية، حتى أنّها أصبحت تطعن في شرعية التنظيمات المتنامية والمتنافسة الأخرى، هذا الواقع عقد من مهمة المجلس الوطني الانتقالي، الذي فشل في تثبيت النظام في المجال الأمني، وبناء قطاع أمني موحد، فرغم إنشائه لما يسمى بـ "اللجنة الأمنية الليبية العليا"، والتي كانت من المفترض أن توّحد جميع الميليشيات تحت قيادة مركزية، وتجريدها من الأسلحة، مع إعادة ادماج الثوار الراغبين في العمل المسلح ضمن قطاع أمني موحد، إلا أنّها واجهت تأثير بعض الميليشيات والكيانات الأمنية غير الحكومية التي عرقل

[1] Ibid, pp 187-188.

عملها وجعلتها غير قادرة على فرض الأمن عبر كامل التراب الليبي.[1]

الفرع الثالث: مقارنة بين تأثير المؤسسة العسكرية والأمنية على العملية السياسية في كل من ليبيا وتونس .

التزام الجيش في الحالة التونسية الحياد، بل الأكثر من ذلك كان له دور مهم وضاغط على **(زين الدين العابدين)** كي يتنحى، الأمر الذي أدى إلى انتقال سلمي للسلطة، بعيدا عن العنف وإراقة الدماء.

أما في ليبيا لم يكن الجيش عبارة عن مؤسسة متكاملة، بل عبارة عن مجموعات عسكرية كانت أقرب إلى ميليشيات وكتائب داعمة للقذافي وعائلته، ولولا دعم حلف الناتو للثوار المعارضين، لبقي الصراع مفتوحا على المجهول ولكانت الخسائر أكثر عنفا ودموية في كلا الطرفين.[2]

كانت المؤسسات العسكرية والأمنية في تونس تعمل بكل قوتها وإمكانياتها من أجل فرض النظام، كما كان للجيش دور كبير في نجاح الحِراك ودعمه وحماية أرواح المدنيين والممتلكات العامة والخاصة.

أما في ليبيا لم يكن للجيش أي دور في الحفاظ على الأمن العام، لأنّ القذافي طوال حكمه لم يسعى إلى بناء جيش متكامل بسبب تخوفه أن يقوم بتهديد سلطته في المستقبل، وإنما عمل على إنشاء كتائب أمنية متفوقة على الجيش النظامي من حيث التسليح والتجهيز والتدريب وذلك لحماية النظام نفسه.

تميز الحِراك في تونس بطابعه السلمي، وانتهت الثورة خلال فترة قصيرة جدا بعد تنحي بن علي عن الحكم من دون أي مواجهة عسكرية مع الشعب، بخلاف ليبيا التي تميز الحِراك في أيامه الأولى بطابعه السلمي لكن سرعان ما تحول الى مواجهة مسلحة عندما تدخلت كتائب الأمن لمواجهة الشباب بالسلاح، كما أنّ سرعة انهيار الجيش في المنطقة الشرقية أدى استيلاء الشعب

[1] Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, op, cit. p 188.

[2] حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية" في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، (**تحرير: مجموعة من الباحثين)، بيروت: دار شرق الكتاب، 2013، ص 21.

على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والادارات الأمنية مما أحدث فراغا أمنيا داخل الدولة.[1]

وقد أدى انهيار المؤسسة العسكرية والأمنية في ليبيا إلى انكشاف مخازن الأسلحة بأنوعها – الخفيف المتوسط، الثقيل والمتطور– ووصولها الى عامة الشعب، الذي إستعان بها في مواجهة النظام، ليتم تهريب الأسلحة فيما بعد الى دول الجوار (مصر وتونس والجزائر)، حيث استفاد تجار السلاح من غياب الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهديد استقرار هذه الدول.

المبحث الثاني: الفواعل الخارجية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في تونس وليبيا

يتفق الكثير من الباحثين حول أهمية المؤثرات الخارجية وظروف البيئة الدولية، في دفع أو كبح –على حد سواء– عملية البناء في الدول التي عرفت تغييرات عميقة ومفاجئة لأنظمتها السياسية، والتي عادة ما تتمظهر في شكل نزاع داخلي أو حرب أهلية، ولعلّ حالة الدراسة التي بين أيدينا تؤكد هذا الافتراض إلى حد كبير، فبرغم من كون النجاح النسبي الذي حققه الحِراك التونسي يعود بالدرجة الى الطبيعة البنيوية الداخلية للمجتمع التونسي التي تميزه عن نظيره الليبي، إلا أنّ عدم وجود تونس ضمن الحسابات استراتيجية لقوى خارجية، قد ساعدها الى حد كبير في اعادة بناء نفسها دون تدخلات خارجية تُذكر، على خلاف ذلك نجد أنّ تعثر مسار اعادة بناء الدولة في ليبيا، يعود جزء كبير منه إلى التدخلات الإقليمية والدولية، أين لعبت أطراف عربية، إقليمية ودولية دورا كبيرا في تعقيد الصراع الداخلي بين الفرقاء الليبين.

المطلب الأول: تونس ومحدودية التدخلات الخارجية

مع بداية الانتفاضات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية سنة **2010 –2011**، سعت العديد من القوى الخارجية لإدارة مصالحها في دول الحِراك، من خلال محاولة التأثير في التوازن الداخلي للقوى السياسية الداخلية بدرجات متفاوتة، فباستثناء تونس، كانت معظم الدول العربية التي عرفت الحِراك، تخضع لتدخلات خارجية واضحة، تسعى لتثبيت نفوذها في هذه الدول، أبرزها روسيا، إيران، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تركيا – حتى أنّ دور هذه الأطراف الجديدة، أصبح يتجاوز في كثير من الأحيان دور القوى الغربية الأخرى الفاعلة في النظام الدولي كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا. والأخطر من ذلك، أصبحت تلك

[1] عاشور شوايل، "تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية"، **ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22 جانفي 2014، ص 03.

الأطراف، تحاول اختراق حالة الفراغ السياسي في دول الحِراك، عن طريق تعبئة الأطراف الوطنية المتنافسة، وإعادة إحياء الصراعات الداخلية والطائفية .

لكن المثير للانتباه هو غياب هذا الدور في الحالة التونسية، فبخلاف دول الحِراك العربي الأخرى، لم تشهد تونس مواجهة عنيفة بين القوى الداخلية، والتي قد تحركها في الغالب أطراف خارجية، الأمر الذي قد يخلق عقبات أمام أي تحولات سياسية متفاوض عليها بين القوى الوطنية التونسية.[1]

يرجع العديد من الباحثين، غياب التدخلات الخارجية في السياسية الداخلية التونسية الى العوامل التالية:[2]

- إنّ غياب الانقسامات الطائفية الكبرى (سنة / شيعة) أو الانقسامات القبلية كالحالة الليبية قلّل من مزاعم الانفصالات الداخلية وقدرة الجهات الراعية الثيوقراطية الإقليمية – إيران والمملكة العربية السعودية على التدخل من خلال الضغط على النخب المحلية، علاوة ذلك، فإن التجانس العرقي للمجتمع التونسي قد قلل من مجال القوى المعارضة للنظام م استغلال الاختلافات العرقية أو الثقافية، التي قد تتصاعد إلى صدامات عنيفة.
- عدم احتواء تونس على موارد الطبيعية خاصة النفط والغاز، قد قلل من شهية القوى الكب والشركات متعددة الجنسيات للتدخل أو الاهتمام بمصير الدولة بعد الحِراك، ونتيجة لذ تم تحييد رغبة الشركات الكبرى البحث عن الريع في تونس، والتي يعتبره العديد م الخبراء كأحد أهم الأسباب الرئيسية للاستعصاء الديمقراطي في منطقة الشرق الأوس وشمال إفريقيا.
- بعض المحللين يربطون غياب التدخل الخارجي في تونس، بالمكانة الجيوسياسية المتواض للمنطقة والتي لم تكن في مستوى تطلعات روسيا، تاريخيا خلال الحرب الباردة كانت تو حليفًا للكتلة الغربية، فقد عُرف الرئيس الحبيب بورقيبة **(1957-1987)** لفترة طوي بمعارضته للتيارات اليسارية داخليا وخارجيا، ولم تختلف توجهات زين العابدين بن عل

[1] Pietro Marzo, "Foreign Actors in Post-revolutionary Tunisia: Enhancing Democratization and Lowering Political Tensions", Available online at:
http://education.mei.edu/content/map/foreign-actors-post-revolutionary-tunisia
[2] Pietro Marzo, op, cit.

(1987-2011) كثيرا عن توجهات الرئيس بورقيبة، فقد احتضن الغرب بشدة بعد ان الاتحاد السوفيتي.

كان بإمكان الفراغ السياسي الذي أعقب الحِراك في تونس أن يفتح الأبواب أمام الا الروسي، كما حدث في دول أخرى مثل سوريا ومصر وحتى ليبيا، لكن لم تتعد الع الروسية التونسية المجال السياحي، كون تونس تعرف سنويا قدوم عددا معتبرا من الروس، لذلك نادرا ما نجد المسؤولين الروس يسعون للتدخل في الشـــؤون التونس الانحياز ومساندة أي جهة داخلية معينة.[1]

على الرغم من وجود بعض القوى الإقليمية مثل تركيا، قطر، والجزائر باعتبارهـــا دولـــة جوار، والتي تحاول أن تمارس بعض الضغوطات على السياسة التونسية، لكن واقعيا لم تتمكن أي دولة من فرض نفوذها واستقطاب القوى الداخلية التونسية، والأهم من ذلك، أنّ القضايا الرئيســـية التي تؤثر على استقرار وأمن المنطقة لا تجد أرضية لها في تونس. باختصار، تونس هي الدولـــة التي تملك أقل عدد من القوى الأجنبية غير الديمقراطية التي تؤثر على السياسة الوطنية.

المطلب الثاني: تأثير تدخل القوى الدولية والاقليمية على عملية بناء الدولة في ليبيا

لعل أهم ما ميزّ الانتفاضة الشعبية في ليبيا عن نظيرتها في تونس، أنّ إسقاط رأس النظـــام تطلب تدخل دولي بقيادة الحلف الأطلسي، وهو ما كان مختلفا تماما عن الحِراك التونسي الذي كان أكثر سلمية.

غير أن التدخل الدولي في ليبيا، لم يقتصر فقط على فترة الحِراك، بل امتد ليأخذ شكلا أعقد وبُعدا أخطر، فقد أصبحت ليبيا ساحة للتنافس بين القوى الفاعلة في النظام الدولي، كل منها يحاول تحقيق مكاسب استراتيجية عن طريق تدعيم ومساندة أحد الفصائل الليبية المتنافسة .

الفرع الأول: دور القوى الكبرى في تعقيد الأزمة الليبية

لقد بدى واضحا أنّ الأطراف الدولية والإقليمية التي عملت بشتى الطرق من أجـــل صـــياغة قرار أممي يجيز التدخل العسكري في ليبيا بحجة اسقاط نظام القذافي وحماية المدنيين الليبين، هي نفسها التي أصبحت تدير النزاع الداخلي في ليبيا عن طريق مساندة القوى الليبية المتنافسة الداخلية،

[1] Idem.

وقبل الحديث عن دور هذه الأطراف، كان لا بد التطرق قبل ذلك، الى طبيعة الدور العسكري الذي قاده الحلف الأطلسي ضد نظام معمر القذافي تحت ما يسمى بالتحالف الدولي لإنقاذ ليبيا.

أولاً: تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

يعتبر خيار التدخل العسكري في ليبيا ليس بالفكرة الجديدة، فقد أبدى الرئيس رونالد ريغان **Ronald Reagan** رغبته في القيام بضربات عسكرية ضد ليبيا سنة **1981**، بعد تدخل العقيد معمر القذافي في التشاد، مستعينا في ذلك بفرنسا لادراكها الواسع بخبايا افريقيا، وهي الفكرة التي لاقت قبولاً لدى الرئيس الفرنسي أنذاك جيسكار ديستان **Giscard D'Estaing** الذي صرح قائلا:" نُحضر مع ريغان وأنور السدات عملية عسكرية ضد ليبيا"، لكن الفكرة عرفت اتجاه آخر، مع وصول الرئيس الفرنسي فرونسوا ميتران **François Mitterrand** إلى سدة الحكم، والذي عارض المشروع، بحجة أنّ أي تدخل عسكري في ليبيا قد يثير غضب وكراهية الشعوب العربية للغرب.[1]

التدخل الثاني جاء على إثر قصف الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا في **15 أفريل 1986** في عملية سميت **عملية الدورادو Operation El Dorado Canyon** ، عبر عمليات جوية مشتركة بين القوات الجوية والبحرية وقوات المارينز الأمريكية، حيث نفدت القوات الامريكية أهداف خاطفة وسريعة استهدفت مقر القدافي في العاصمة طرابلس، وقد جاءت العملية كرد فعل على تفجير ملهى ليلي ببرلين في **03 أفريل 1986** استهدف جنود أمريكيين، حيث أتهمت واشنطن معمر قدافي بالتخطيط وتنفيد للعملية.

لتتجدد نفس الرغبة سنة **2011** مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية التي قابلها العقيد بوحشية وهمجية، جعلت المجتمع الدولي يفكر في القيام بتدخل عسكري، بحجة حماية المدنيين من بطش نظام مستبد، لكن الجديد في ذلك أنّ الطرف الامريكي لم يكن متحمسا للقيام بضربات عسكرية، ففكرة التدخل كانت مدفوعة وبقوة من الجانب الفرنسي، تحديدا رئيسها ساركوزي، الذي عمل جاهدا على اقناع الدول الغربية بوجوب القيام بعملية التدخل في ليبيا.[2]

وفي الحقيقة إنّ التردد الأمريكي وبعض الدول الغربية، ناجم عن القلق بشأن الوضع الليبي

---

[1] وهاب حدرباش، "تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، ع.04، نوفمبر 2017، ص 116

[2] المرجع نفسه.

بعد إسقاط نظام القذافي، فمن الصعب تخيل ما ستبدو عليه ليبيا دون القذافي، فرحيله سيترك دون شك فراغًا هائلاً في ليبيا، التي لا يمكن مقارنتها بتونس، التي تمكنت قواتها المسلحة وجهازها الأمني من الحفاظ على الاستقرار والنظام، بعد إزالة الرئيس زين العابدين. من ناحية أخرى كانت لدى تونس أحزاب ومؤسسات معارضة راسخة، مستعدة للقيادة والتقليل من المخاوف الشعبية، على النقيض من ذلك، كانت ليبيا تفتقر الى وجود مؤسسات اجتماعية أو سياسية صلبة، مستقلة عن النظام، كل هذه المعطيات كانت تثير تساؤلات مهمة بشأن مستقبل ليبيا، على سبيل المثال: من الذي سيحل محل القذّافي وجمهوريته؟ من سيحافظ على النظام في المناطق المحررة؟ ما مدى مصداقية وفاعلية حركة التمرد كسلطة حاكمة؟ كيف يمكن إعادة توحيد السلطات المجزأة بين الأقاليم الثلاثة، خاصة أنّ هذا الأمر كان متجذر في التاريخ الليبي، وأُعيد إحيائه الآن بسبب الصراع الدائر الآن في ليبيا .[1]

هذه التساؤلات تفسر الى حد كبير، تردد كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، التي كانتا في بداية الأمر مصممتين على أن ألا تتورطا في أي تدخل مباشر في ليبيا، والذي قد تجعلهم مضطرين إلى القيام بمهمة "بناء الدولة" في دولة فاشلة، لذلك ظل بعض السياسيين، البيروقراطيين والخبراء في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حذرين بشكل خاص إزاء الدخول إلى ليبيا بعد التجربة الأليمة في العراق، واقتناعهم بأنّ أي تدخل عسكري- حتى بدون قوات برية- قد يتطلب برامج مكلفة.[2]

لكن بفضل المجهودات الفرنسية، والتي استطاعت أخيرا، اقناع المجتمع الدولي باستصدار قرارين من مجلس الأمن، مهدا الطريق لتدخل الحلف الأطلسي في ليبيا، حيث صدر القرار الأول بتاريخ **26 فيفري 2011** رقم **1970**، مطالبا بوقف العنف فورا والدعوة الى اتخاذ الخطوات الكفيلة بتلبية المطالب المشروعة للسكان، والتحلي بضبط النفس واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، وحظر توريد جميع أنواع الأسلحة الى طرفي النزاع في الجماهيرية العربية الليبية، مع دعوة جميع الأعضاء الى تيسير ودعم عودة المنظمات الإنسانية إليها.[3]

---

[1] Northern Richard and Jason Pack, "The Role of Outside Actors", in: **The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future**, edited by Jason Pack, New York: Palgrave Macmillan, 2013, p127.

[2] Northern Richard and Jason Pack, p127.

[3] وهاب حدرباش، مرجع سابق، ص 121

يليه بعد ذلك مباشرة قرار **1973** بتاريخ **17 مارس 2011**، الذي تضمن عدم إحترام السلطات الليبية للقرار الأول، واصرارها على انتهاك حقوق الانسان بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، الاختفاء القسري والتعذيب، كما ذكّر القرار بالهجمات الواسعة النطاق التي تشنها قوات القذافي على السكان المدنيين والتي اعتبرت جرائم ضد الانسانية، وعليه صمم مجلس الأمن على كفالة حماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان، وذلك بسماح للدول بالتصرف بصفة منفردة، أو في اطار منظمات دولية أو اقليمية أو تحالفات واتخاذ كل التدابير اللازمة بما فيها القوة المسلحة.[1]

ورغم أنّ الأهداف المعلنّة من وراء تدخل الحلف الأطلسي، هي حماية المدنيين من الانتهاكات الوحشية للنظام القدافي، الا أنّ الواقع يؤكد أنّ التدخل قد زاد الطين بلة، فقد أدى الى انتهاكات أفضع ضد المدنيين بفعل الهجمات الجوية لقوات التحالف التي لم تستتني أهداف مدنية خلال قصفها لمعاقل نظام القدافي.

وكان بذلك تدخل الحلف الأطلسي عواقب وخيمة ليس فقط على الشأن الداخلي الليبي، وإنّما كانت له تبعات خطيرة أيضا على دول جوار، فرغم تغليفه بمبررات انسانية إلا أنّ في جوهره، كان يعكس ترتيبات معينة، لقوى اقليمية ودولية، يسعى من خلالها كل طرف الى تحقيق مصالحه الشخصية وفقا لحسابات استراتيجة عقلانية بعيدة المدى.

ثانيًا: الدور الفرنسي في ليبيا

كانت فرنسا أول بلد يعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في **10 مارس 2011**، باعتباره "الحكومة الشرعية في ليبيا"، تعتبر هذه الخطوة غير عادية وغير متوافقة مع الممارسة القانونية والقانونية الغربية، المعروف أنّها تعترف بالدول قبل الحكومات، وتقيم العلاقات دبلوماسية فقط مع الحكومات القادرة على إثبات وفرض سيطرتها على كامل أراضيها، وقد أدت هذه الخطوة الفرنسية الى دعوة المجتمع الدولي أن يعامل المجلس الوطني الانتقالي، بصفته السلطة السيادية العليا في ليبيا بدلاً من القذافي، في وقت مازالت فيه بعض الدول أخرى أكثر ترددا الإعلان علانية عن رغبتها في "تغيير النظام" في ليبيا.[2]

قبل بداية الصراع في ليبيا، كان حجم المبادلات الفرنسية الليبية منخفضا، مقارنة بالدول

[1] Ibid, p 123.
[2] Northern Richard, op, cit. p117.

الأوروبية الأخرى، إذ كان ترتيب استثمارات الشركات الفرنسية في قطاعي النفط والبنية التحتية بليبيا، يأتي خلف الشركات الإيطالية، البريطانية والألمانية، حيث لم تتعد حصة شركة النفط الفرنسية Total سنة 2010، 55000 برميل في اليوم.

لكن رغم هذا الانخفاض، تزايد اعتماد فرنسا في السنوات الأخيرة على النفط الليبي، حيث حصلت على **15**٪ من صادرات النفط الليبية (أي حوالي **11**٪ من الاستهلاك الفرنسي).[1]

تاريخيا أثناء أو بعد الحرب الباردة، لم تبد فرنسا اهتماما واضحا بليبيا، فرغم مقتل 54 مواطنا فرنسيا في تفجير طائرة ركاب تابعة لليونان سنة **1989** على الحدود النيجرية، والتي خطط لها المدعو الليبي عبد الله السنوسي، إلا أنّ فرنسا لم تكن القوة دافعة، سواءا في فرض عقوبات على نظام القذافي في التسعينيات، أو في اسقاط نظام القذافي بعد مرور عقدين من الزمن، بل كان ذلك بفضل التعاون البريطاني– الأمريكي مع قيام فرنسا بدور هامشي.

لقد كانت رغبة فرنسا في استغلال الحِراك الذي عرفته ليبيا مطلع **2011**، كفرصة لزيادة حضورها الدبلوماسي والاقتصادي المحدود في ليبيا، والذي جاء متفقا مع طموحات ساركوزي في استعادة فرنسا مركز الصدارة في العلاقات الدولية، فقد دعا هذا الأخير مرارا وتكرارا إلى سياسة خارجية "أطلنطية"، والتي بموجبها لن تتخلى فرنسا عن إدخال نفسها في الصراعات الخارجية، التي كانت تعتبر في السابق مجالا للقوى الأنجلوساكسونية. ولهذه الغاية، زاد من المشاركة الفرنسية في أفغانستان وعاد إلى القيادة العسكرية للناتو، والتي انسحب منها الرئيس ديغول سنة **1966**.[2]

لقد سارعت فرنسا الى تدارك أخطائها، من خلال تفاعل الحكومة الفرنسية السريع والعميق مع المتمردين في بنغازي، بعد تحفظها على الانتفاضات السابقة في كل من مصر وتونس، وقد أدى هذا الموقف إلى استقالة وزيرة الخارجية الفرنسية، ميشيل إليو ماري، التي بادرت إلى تقديم الدعم للرئيس بن علي في مواجهة تصاعد الاحتجاجات الشعبية بتونس، ومن أجل تعويض هذا الإخفاق، حرص الرئيس ساركوزي على دعم المعارضة الليبية، واستعادة دور مؤثر في الدبلوماسية الغربية تجاه دول الحِراك العربي، باختصار، فإنّ الديناميكية الفرنسية في التعامل مع الحِراك في ليبيا كانت بشكل كبير نتاج الأدوار الشخصية لكل من الرئيس ساركوزي، ومستشاريه في مجلس الوزراء في

[1] Idem.

[2] Northern Richard, op, cit.,118

فرنسا، إضافة الى تأثير الفيلسوف الفرنسي "بيرنارد هنـــري ليفـــي" **Bernard-Henri Lévy**، أي كانت كل الادوار والمواقف التي اتخذها اتجاه ليبيا بمعزل عن وزارة السياسة الخارجية .[1]

لقد حاول ساركوزي الاعتماد على مفاهيم ديغولية لإبراز القوة الفرنسية في شمال إفريقيـــا، وسعى في نفس الوقت إلى كسب رضا واستحسان الجبهة الداخلية الفرنسية للقيام بتـــدخل إنســـاني ناجح، مع محاولته في نفس الوقت تحويل انتباه الرأي العام الفرنسي عن فشل سياساته في تخفيـــف الأزمة الاقتصادية التي عرفتها فرنسا منذ توليه قيادة البلاد، وبطبيعة الحـــال كـــان وراء موقـــف ساركوزي أهداف اقتصادية، فلم يكن من المفاجئ بمجرد انتهاء الصراع بين القذافي والثـــوار، أن يتوافد الوزراء ورجال الأعمال الفرنسيون أكثر من أي وقت، مهرولين على زيارة طرابلس، بغية الحصول على عقود تجارية، وتعميق روابطهم أكثر مع ليبيا ما بعد القذافي. تجلى هـــذا التقـــارب أيضا من خلال تقديم التدريب الأمني وإجراء صفقات بيع الأسلحة، بحجة تعزيز الموقف الـــدفاعي للحكومة الجديدة.[2]

واليوم يتعمق الدور الفرنسي أكثر من خلال مساندته لقوات حفتر في الجهة الشرقية للـــبلاد، فقد اعترف حفتر بحصول جيشه على دعم فرنسي لوجستكي، واعترفت باريس بوجود من أطلقت عليهم خبراء في المناطق التي يسيطر عليها حفتر، وذلك بعد مقتل 03 فرنسيين في طائرة عسكرية سقطت في ضواحي مدينة بنغازي.[3]

ثالثًا: الدور البريطاني

كان أول تحدي واجه رئيس الحكومة البريطاني "ديفيد كاميرون" **David Cameron**، مباشرة بعد عام من توليه الحكم، هو كيفية تعامل المملكة المتحدة مع أحد أهم الأزمات الدوليـــة المفاجئـــة وهي ظاهرة الحراك العربي، وإذا كان تعاطي المملكة مع التطورات في كل من مصر وتونس كان أكثر هدوءا ومرونة، فإنّه كان أكثر تعقيدا وصعوبة مع الحالة الليبية، التي فرضت تحديات متشعبة، منها قضايا أخلاقية تتعلق بشرعية التدخل الإنساني، وأخرى عملية تتعلق بمدى التزام الدبلوماســـية البريطانية اتجاه القضية الليبية، وسعيها الى بناء تحالف متعدد الأطراف، ومدى مساهمتها في تقديم

[1] Idem.
[2] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p118
[3] السنوسي بسيكري، الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات، متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/04/170413143914655.html

الدعم العسكري المطلوب في اطار التحالف الدولي الذي يقوده الحلف الأطلسي ضد نظام القذافي.[1]

في واقع الأمر لم تكن الاعتبارات الاقتصادية فقط هي من دفعت لندن إلى اهتمام بليبيا، على الرغم من أنّ الحصة الاقتصادية للمملكة المتحدة في ليبيا، قد تضاعفت بشكل ملحوظ منذ سنة 2003، بفضل استثمارات شركة بريتش بتروليوم BP وشركة شيل Shell، وإنّما يرجع أيضا إلى اعتبارات أمنية، ترتبط بتخوف المملكة من أن يؤدي انهيار ليبيا وتفككها إلى تهديد الأمن بحوض المتوسط، وهذا ما يفسر سبب التزام المملكة المتحدة بشكل خاص بدعم الحكومة الليبية في محاولاتها لتعزيز سيطرتها السيادية على البلاد.[2]

ضمن هذا المسعى، التقى علي زيدان في سبتمبر **2013** بلندن مع رئيس الحكومة البريطاني آنذاك ديفيد كاميرون، الذي أشاد بالدور الذي لعبته المملكة في ليبيا، قائلا: "أنّه كان فخوراً بالدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدة الليبيين على التخلص من القذافي"، كما أنّ "بريطانيا ستظل ملتزمة بقوة، مساعدتها الليبيين على بناء ليبيا جديدة أكثر استقراراً وديمقراطية ومزدهرة وخالية من الإرهاب".

لقد كانت المملكة المتحدة، خاصة قبل انزلاق الأوضاع الأمنية الليبية منذ **2014**، أحد أهم الشركاء الخارجيين في دعم وإعادة بناء قوات الأمن الليبية، حيث وافقت لندن على تدريب نحو **2000** من أفراد الجيش الليبي في بريطانيا في إطار حزمة تدريب أوسع نطاقا تضم **8000** جندي، كما اتفقت الى جانب أعضاء آخرين في الناتو –على هامش قمة مجموعة الثماني– على منح ليبيا 62.5 مليون جنيه إسترليني، في إطار برنامج الأمن والعدالة والدفاع **SJD (the Security, Justice and Defence Programme)** ، حيث علق على هذا البرنامج الوزير البريطاني للأمن الدولي والاستراتجية "أندرو موريسون" **Andrew William Murrison**، بقوله: "إن هذا البرنامج سوف يغطي جميع جوانب الأمن في ليبيا، من أجل تمكين الليبين من حماية أمنهم ضد أي شكل من أشكال التهديد"، مضيفا قائلاً: "لدينا التزامًا مستمرًا لدعم ليبيا في جميع المستويات ... لكن الحل يجب أن يكون حلًا ليبيًا".[3]

---

[1] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p118

[2] Dario Cristiani,"UK-Libya: the Consistency of Being Selective", **Analysis,** No 238, March 2014, p 07.

[3] Dario Cristiani, op, cit., pp 07-08.

التدخل البريطاني في ليبيا يتضح أيضا من خلال دورها في دعم المعارضة الليبيـــة، حيـــث تعتبر بريطانيا أكبر دولة مستضيفة للمعارضة الليبية في المهجر، فمنذ انطلاق الحِراك الليبي، كان المتحدثون الرسميون والمدافعين عن المتمردين يتحدثون انطلاقا من الأراضي البريطانية.

يتضح جليا أنّ الدوافع الحقيقية للاهتمام البريطاني بليبيا، يرتبط من جهة حرص المملكة على ضمان استقرار حوض المتوسط ومنطقة شمال أفريقيا، من أجل حماية ممرات وطـــرق التجـــارة البريطانية التي تعتبر مسألة حيوية بالنسبة للاقتصاد البريطاني، كما أنّ استقرار ليبيا ســـيقلل مـــن مخاطر انتشار التهديدات الأمنية وعلى رأسها الارهاب الدولي الى أوروبا من جهة أخرى.

رابعًا: الدور الأمريكي

على الرغم من تحسن العلاقات الأمريكية الليبية نسبيا، بعد التوصل إلى تسوية دبلوماســـية مع ليبيا سنة 2003 بشأن دفع الحكومة الليبية تعويضات مالية لعائلات ضحايا الأمريكيين الـــذين قتلوا أثناء حادثة لوكربي، هذا إلى جانب تطبيع العلاقات الليبية مع الغرب، لكـــن ظلـــت علاقـــة الحكومة الأمريكية مع ليبيا حذرة طوال العقد الماضي.

وبحلول أواخر عام **2010**، أصبحت تلك العلاقة أكثر ضعفاً، حيث لـــم تحقـــق الشـــركات الأمريكية وجودا قويا في ليبيا مقارنة بنظيرتها الأوروبية، رغم محاولة سيف الاسلام التقرب مـــن الإدارة الأمريكية، من خلال الإصلاحات التي أقدم عليها **(2005 – 2008)**، والتي كانت تهـــدف الى تقليص دور الدولة وانفتاح الاقتصاد الليبي على السوق العالمية، ومن أجل ذلـــك أقـــدم ســـيف الإسلام ودائرته، على توظيف مستشارين إداريين أمريكيين.

لكن على الرغم من بعض النوايا الحسنة التي أبداها سيف الاســـلام، إلا أّن معظـــم هـــذه "الإصلاحات القسرية" لم يتم تفعيلها على أرض الواقع، فقد كانت بمثابة در النـــار فـــي العيـــون، والغريب في الأمر حتى المستشارين الأمريكيين الذين تمت الاستعانة بهم، أصبحوا متواطئين فـــي هذه العملية بدرجات متفاوتة، وأصبحت معظم أصول الدولة "مملوكة للقطاع الخاص" أي من قبـــل أولئك المرتبطين بعائلة القذّافي.[1]

[1] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p120.

في النهاية لم يستطيع سيف الإسلام فرض تلك الإصلاحات، بسبب وجود طبقة داخل النظام المستفيدة من الوضع القائم، والتي قامت بشتى الطرق من أجل تعطيل أي إصلاحات، وكانت أحد التكتيكات التي استخدمتها هو ممارسة الضغط على الشركات الأمريكية التي كانت تقدم خدماتها الاستشارية، حتى أنّ البعض منها كان متورط في الأنشطة السياسية المؤيدة للقذافي، مما أجبرهم على مغادرة البلاد.[1]

وعلى الرغم من تواجد عدد قليل من الشركات الأمريكية في مشاريع البنية التحتية الكبرى، أو امتيازات النفط قبل سقوط نظام القذافي، إلا أنّ الحقبة التي أعقبت سقوط النظام، كانت جل المشاريع الجديدة – خاصة في قطاعات الخدمات، الطاقة، النقل، الصحة وقطاعات الأمن– موجهة في الغالب إلى المملكة المتحدة، أوروبا، الصين وبعض الشركات الروسية، بسبب الشك في النوايا الأمريكية والعداوة اتجاه كل ما هو أمريكي نتيجة الخبرات الماضية.

لذلك كانت إدارة أوباما مترددة في قيادة التحالف الدولي العسكري ضد نظام القذافي، بسبب من جهة محدودية الاستثمارات الاقتصادية الأمريكية بالمنطقة، ومن جهة أخرى تخوف أوباما من أن يُنظر إلى سياسته أنّها مجرد استكمال لسياسة الرئيس بوش المثيرة للجدل، والقائمة على التدخل في الدول الإسلامية والعربية بحجة محاربة الإرهاب، ولذلك شجعت الإدارة الأمريكية دول الاتحاد الأوروبي على القيام بذلك، في حين أوضحت أنّها ستقدم دعمها، خاصة أنّ هذا الدعم كان ضروريًا، فقد كان استخدام التكنولوجيا العسكرية الأمريكية المتطورة شرطًا لا غنى عنه لنجاح منطقة حظر الطيران في ليبيا.[2]

عموما يمكن تقسيم سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا أثناء الحِراك وما بعده، إلى خمس محطات أساسية:[3]

- **المرحلة الأولى(فيفري 2011 – نوفمبر 2011):** لعبت الولايات المتحدة دوراً مهما في دعم الانتفاضة الشعبية الليبية، رغم قيادتها للتحالف الدولي من الخلف.

[1] Idem.

[2] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p121.

[3] Ben Fishman,"United States: Reluctant Engagement", in: **Foreign Actors in Libya's Crisis**, edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli, Italy: Ledizioni Led Publishing ,2017, pp 91-92.

- **المرحلة الثانية (نوفمبر 2011 – 11 سبتمبر 2012):** أعادت الولايات المتحدة تأسيس وجودها الدبلوماسي في ليبيا وحاولت دعم السلطات الليبية المؤقتة، إلى غاية الهجوم على البعثة الخاصة في بنغازي، والتي أسفرت عن مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنز **John Christopher Stevens** إلى جانب ثلاثة أميركيين آخرين.
- **المرحلة الثالثة (سبتمبر 2012 – جويلية 2014):** حاولت الولايات المتحدة تجاوز خسار السفير سيفنز، غير أنّ تصاعد العنف والحرب الأهلية من جديد، دفعها الى التراجع وإجلاء السفارة الأمريكية في طرابلس.
- **المرحلة الرابعة (جويلية 2014 – جانفي 2017):** شاركت الولايات المتحدة ضمن جهو مبعوثي الأمم المتحدة "برناردينو ليون" **Bernardino León Gross** و"مارتن كوبلر" **Martin Kobler** من أجل إنهاء الحرب الأهلية بليبيا، ولعبت دورا مهما في صياغة ما يُعرف بـ "الاتفاق السياسي الليبي" الموقع في الصخيرات بالمغرب بتاريخ **15 ديسمبر 2015**، الذي تمخض عن ميلاد حكومة الوفاق الوطني. كما قامت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بشن حملة جوية لمدة ستة أشهر ضد معاقل الدولة الإسلامية (داعش) في مدينة سرت الليبية.
- **المرحلة الخامسة (جانفي 2017 – حتى الآن):** عرفت تراجع الدور الأمريكي مع مجيء الرئيس دونالد ترامب، الذي أشار في مناسبات عديدة عدم اهتمامه بليبيا إلا ما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب.

غير أنّ العديد من المتتبعين يرون أنّ هناك عامل مهم قد يدفع الرئيس ترامب الى التراجع عن موقفه واقحام أمريكا من جديد في ليبيا، وهو تنامي الدور الروسي في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا في شرق ليبيا، حيث سعت روسيا إلى تحسين علاقاتها مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المعروف بدعمه للجنرال حفتر، ورغم عدم وجود معلومات مؤكدة عن دعم روسيا لقوات حفتر وتقديمها مساعدات إلى الجيش الوطني الليبي بسبب حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، لكن هناك تقارير صحفية تشير إلى وجود خبراء أمنيين روسيين بالفعل في بنغازي، كما عبر عن ذلك صراحة رئيس مجلس النواب "عقيلة صالح عيسى العبيدي" أنه يتوقع أن

تتلقى منطقة الشرق الليبي مساعدات أمنية مباشرة من روسيا.[1]

غير أنّ قرار روسيا تقديم دعمها للجنرال خليفة حفتر، من خلال تجاوز قرار حظر الأسلحة المفروض من قبل الأمم المتحدة على ليبيا، قد يؤدي إلى أزمة تدفع الأوروبيين، الداعمين لسلطة حكومة الوفاق الوطني، إلى إجبار إدارة ترامب للعب دور دبلوماسي أكثر أهمية في ليبيا من أجل منع التوغل الروسي في المنطقة[2].

خامساً: الدور الايطالي

بفضل العلاقات الاستعمارية السابقة، اضافة الى التقارب الجغرافي، كانت إيطاليا ولا تزال أكبر شريك تجاري لليبيا، حيث تعتبر الشركة إيطالية **ENI** أكبر شركة أجنبية منتجة للنفط في ليبيا، أي ما يمثل **17**٪ من إجمالي النفط الخام الليبي، كما تعتبر إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي، حيث استحوذت على **28 %** من جميع المشتريات في عام **2010**، كما تمتلك شركة ENI إيني **50 %** من خط أنابيب الغاز الطبيعي Greenstream الذي يربط ليبيا بمدينة صقلية الايطالية، والذي تمر عبره تقريباً كل صادرات ليبيا من الغاز (حوالي **10.5** مليار متر مكعب في عام **2010**)، إذ يوفر لإيطاليا **10 %** من احتياجاتها من الغاز الطبيعي. كما يمتلك القطاع الرسمي ما يقرب ثلث أسهم ENI، وهي حصة ذهبية تمكن الحكومة الإيطالية من فرض توجهاتها داخل هذه الشركة العملاقة.[3]

ولأنّ إيطاليا –بالإضافة إلى مالطا– تعد الوجهة الرئيسية للمهاجرين الأفارقة الذين يعبرون ليبيا، قام رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو برلسكوني ببناء علاقة شخصية وثيقة مع القذافي، تجسدت أكثر من خلال توقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين سنة **2008**، والتي ألزمت إيطاليا دفع مبالغ مالية لليبيا كتعويض عن الحكم الاستعماري، في مقابل إبرام صفقات تجارية، وتعاون ليبيا من أجل الحد من تدفقات المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر المتوسط، وبالفعل فقد استثمر القذافي جزءًا من ثروة بلاده النفطية في إيطاليا، حيث تملك ليبيا حصة **7.5 %** في البنك الإيطالي **UniCredit**، حصة **2 %** في شركة تصنيع السيارات الإيطالية **Fiat** و**2 %** في مركب الدفاع الإيطالي **Finmeccanica**.[4]

[1] Ben Fishman, op, cit., pp 108-109.
[2] Idem.
[3] Ben Fishman, op, cit., pp 121-122
[4] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p122

عشية انطلاق الانتفاضات الشعبية في ليبيا، كانت تبعية إيطاليا لليبيا في مجال الطاقة سبباً في بقاء "سيلفيو بيرلوسكوني" على الحياد، فقد كان أفضل صديق للقذافي في أوروبا والمستفيد الرئيسي من الوضع الراهن، وربما يكون ذلك هو ما دفع في بداية الأمر، وزير الخارجية الإيطالي فرانكو فراتيني يوم **14 مارس** إلى اقتراح وساطة عربية ومفاوضات لإنهاء العنف في ليبيا، كما حذر في 23 مارس من أنّ منطقة حظر الطيران لا ينبغي أن تصبح "حربًا على ليبيا"، ولكن بمجرد اتخاذ القرار بتنفيذ منطقة حظر الطيران على ليبيا رأى برلسكوني أن مصالح إيطاليا تكمن في الانضمام إلى التحالف الدولي، وجعل على الفور الجنوب الإيطالي قواعد خلفية لقوات التحالف، وقبل يومين من اعتراف إيطاليا رسميًا بالمجلس الوطني الانتقالي باعتباره "المحاور الوحيد في ليبيا" **(02 أفريل 2011)**، التقى المدير التنفيذي لشركة ENI، باولو سكاروني، بقادة المتمردين في بنغازي، الذين كانوا يسعون إلى "استئناف التعاون في قطاع الطاقة والمضي قدمًا في التعاون مع إيطاليا، لذلك ليس من المستغرب استمرار الهيمنة الايطالية على الاقتصاد الليبي حتى بعد سقوط نظام القذافي ودخول ليبيا في مرحلة جديدة من الحكم.[1]

سادسًا: الدور الروسي

يتفق العديد من الباحثين على الدور المتزايد الذي أصبحت تلعبه موسكو في الشأن الليبي، هذا الدور الذي كان محتشما الى حد ما، مع بداية المواجهة بين الثوار الليبيين ونظام معمر القذافي سنة **2011**، فعلى نقيض الموقف الذي تبنته معظم الدول الأوروبية، دعا الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف الى فرض عقوبات دولية محدودة ضد نظام معمر القذافي، وبالتنسيق مع بعض الدول الأخرى، خاصة الصين، ألمانيا والبرازيل، امتنعت موسكو عن التصويت – لكن لم تستخدم حق النقض الفيتو– على قرار مجلس الأمن الدولي رقم **1973**، الذي تمت الموافقة عليه في **17 مارس 2011**، ممهدا الطريق للتدخل العسكري في ليبيا، عن طريق تحالف تقوده فرنسا والمملكة المتحدة، مع القيام بأدوار نشطة من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وكذلك إشراك كل من إيطاليا وإسبانيا ودول أوروبية أخرى وقطر.[2]

[1] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p122.

[2] Ekaterina Stepanova, "Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in: **The Search for Stability in Libya: OSCEs Role between Internal Obstacles and External Challenges**, edited : Andrea Dessì and Ettore Greco, Italy: Edizioni Nuova Cultura, 2018, p 91.

تبعا لذلك لم تبد روسيا قبل **2015**، اهتماما خاصا بليبيا رغم أنّها حافظت على دعم رسمي لاتفاق الصخيرات الموقع في المغرب في **17 ديسمبر 2015** تحت رعاية الأمم المتحدة، غير أنّ تنفيذ الاتفاق فشل على أرض الواقع بعد عجز حكومة الوفاق الوطني برئاسة فايز السراج –التي تتخذ من طرابلس مقرا لها– في الحصول على دعم من مجلس النواب في طبرق، مما جعلها غير قادرة على فرض سيطرتها على العاصمة طرابلس.

ومع تفاقم الوضع الأمني، وفشل اتفاق الصخيرات، بدأت روسيا تظهر علامات التأييد للجنرال خليفة حفتر، وهو رجل عسكري، أثبت نفسه في ميدان، بعدما استطاع سحق كتائب أنصار الشريعة وغيرها من الميليشيات الجهادية في بنغازي، وتمكن أيضا من دمج بقايا القوات المسلحة الليبية في المؤسسة الأمنية الوحيدة العاملة في البلد –الجيش الوطني الليبي– كما استطاع السيطرة على منشآت النفط الرئيسية في ليبيا والعديد من الموانئ الرئيسية قبل تسليمها إلى شركة النفط الوطنية.[1]

هذا التحول في مدركات السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال افريقيا خاصة بعد تورط موسكو في النزاع السوري، يفسره العديد من المحللين من خلال عاملين أساسيين:[2]

- من الناحية النظرية، تطور الفكر العسكري مع ظهور مجموعة من المفكرين الغربيين يتحدثون عن ما يسمى بـ "الحرب الهجينة" "**Hybrid Warfare**"، وهي استراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية، الحرب غير النظامية، الحرب السيبرانية.
- على المستوى التطبيقي، شجعت هذه أفكار هذه النظرية، الدب الروسي على الخوض في سياسة خارجية أكثر نشاطاً في المنطقة تستند إلى المزاوجة بين الوسائل العسكرية، الدبلوماسية والاقتصادية من أجل موازنة التأثير الغربي، وفقاً لإيرينا زفياغلسكايا **Irina Zvyagelskaya**، فإنّ الإهتمام الاستراتيجي الروسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو "منع أي زعزعة للاستقرار قادرة على الاقتراب من الحدود الروسية"، مثل التهديدات العسكرية، والحرب الأهلية في الدول الواقعة على مقربة من المجال الروسي،

[1] Ekaterina Stepanova, op, cit., p 94.

[2] Andrea Beccaro," Russia: Looking for a Warm Sea", in: **Foreign Actors in Libya's Crisis**, edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli, Italy: Ledizioni Led Publishing ,2017, pp 74-75

ونعني تحديدا منطقة القوقاز التي تواجه تهديد نمو الجماعات الإسلامية المتطرفة في المنطقة، وبالتالي اهتمام الطرف الروسي بمكافحة الإرهاب في الخارج، يهدف الى الحد من انتشار مخاطر عدم الاستقرار الداخلي قرب الحدود الروسية.

بالإضافة إلى هذه المخاوف الجيوسياسية والأمنية، ووفقا "لرولاند دانروثر" **Roland Dannreuther**، لعبت العوامل السياسية الداخلية دوراً مهماً، لأنّ الصراع في الشرق الأوسط سلط الضوء على العيوب المتصورة لفرض "الديمقراطية الليبرالية الغربية" داخل الأقطار العربية، وبالتالي أظهرت السياسة الروسية في تعاطيها مع الحِراك العربي بُعدا ايديولوجيا وفكريا يختلف تماماً عن الطرح الغربي.[1]

تعود العلاقات الروسية الليبية إلى فترة الحكم الملكي في ليبيا **(1951-1961)**، مع توقيع أول اتفاق تجاري ثنائي أبرم بين الطرفين سنة **(1963)** غير أنّ العلاقات عرفت منحنى تصاعديا بعد استيلاء العقيد القذافي على الحكم، حيث تحرك الاتحاد السوفييتي بسرعة لتعزيز موقفه مع السلطة الجديدة، واعترف سريعا بحكومة القذافي، هذا التقارب تعزز بقوة، خاصة في المجال العسكري، إذ بلغت قيمة المعدات العسكرية السوفياتية الموردة إلى ليبيا في الفترة ما بين **1974-1975** ما يتجاوز المليار دولار.

ولقد لعب هذا العدد الضخم من الأسلحة دوراً حاسماً خلال الانتفاضة الشعبية **2011**، حيث سمح للميليشيات بتسليح نفسها بشكل كبير، وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّه في الفترة الممتدة ما بين **1973- 1992**، تمركز أكثر من **11000** جندي سوفيتي في ليبيا، كما أنّ معظم كبار قادة الجيش الليبي تم تدريبهم في الاتحاد السوفييتي وربما هذا ما يفسر الى حد كبير التقارب بين موسكو والجنرال حفتر الذي تدرب لفترة طويلة في روسيا في اطار التعاون العسكري الثنائي بين الطرفين، مما يجعل روسيا مرشحة للعب دور أكثر في ليبيا.[2]

على الصعيد الاقتصادي، كان أيضا التعاون في مجال الطاقة محور العلاقات الليبية الروسية، في عام 2007 افتكت كل من الشركة الروسية للنفط والغاز تاتنفت Tatneft، وشركة غازبروم Gazprom، مجموعة من اتفاقيات من أجل استكشاف وتقاسم الإنتاج. كما كان الرئيس

[1] Andrea Beccaro, op, cit., pp 73-74

[2] Andrea Beccaro, op, cit., p 76.

الروسي بوتين أول رئيس روسي يزور طرابلس سنة **2008**، أين وقع العديد من العقود للتعاون الاقتصادي، التقني والعسكري بقيمة **10** مليارات دولار. [1]

بالمقابل قامت ليبيا سنة **2010**، باستثمار كبير في الشركة الروسية روسال Rusal، وهي أكبر شركة منتجة للألمنيوم في العالم، كما وافقت روسيا على صفقة لبيع الأسلحة بقيمة **1.8 مليار دولار**، لكن بسبب تفجر النزاع الداخلي في ليبيا بعد سقوط القذافي، لم يتم تنفيذ هذه الصفقات، إلى جانب توقيف مشروع ضخم آخر، الذي كان من نصيب الشركة الروسية للسكك الحديدية (RZhD)، والذي كان من المفترض أن يربط مدينة بنغازي بمدينة سرت الليبية بخط طول يقدر بـ **554 كم**.[2]

على المستوى السياسي، يبدو أنّ روسيا تتبع مقاربة عقلانية براغماتية، من خلال محاولتها الموازنة في تعاملها مع الفواعل المؤثرة والمتنافسة داخل المشهد الليبي، لإدراكها الجيد، أنّ ليبيا مازلت تفتقر الى حكومة مركزية قوية، ربما هذا ما يفسر تصريح موسكو سنة **2017**، بعدم رغبتها في إعادة فتح سفارتها في ليبيا كاستراتيجية، تسعى من خلالها الاحتفاظ بقدم في كلا المعسكرين المتنافسين داخل ليبيا.

وبالفعل، يبدو أنّ روسيا تتبع استراتيجية تعترف بالتقسيم الفعلي للبلاد، فهي من جهة تقدم الدعم السياسي والعسكري للجنرال حفتر في الشرق، بينما تقوم بتوقيع عقود النفط ومناقشة الفرص التجارية ومشاريع البناء المستقبلية مع المؤسسات الليبية في طرابلس.

لكن رغم ذلك تسعى روسيا إلى تطوير علاقات مع حليف قوي داخل ليبيا من خلال اتباع استراتيجية تعتمد على ثلاثة خطوط أساسية:[3]

- **الخط الأول:** يتعلق بالدعم المقدم إلى المرشال خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي، قد يكون هدف روسيا هو ضمان حليف قوي داخلي موثوق به، بنفس الطريقة التي طورت بها موسكو حلفاء محليين أقوياء داخل سوريا.
- **الخط الثاني:** يركز على دعم حكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز السراج.

[1] Ibid, p 77.
[2] Idem.
[3] Ibid, p 78.

- **الخط الثالث:** يتضمن التعاون مع حلفاء استراتيجيين مهمين في منطقة شمال أفريقيا، وهما الجزائر ومصر، خاصة أن الدولتين تبديان اهتماما واضحا بالشأن الليبي.

الفرع الثاني: تأثير تدخل القوى الاقليمية على عملية بناء الدولة الدولة في ليبيا

أولاً: دور قطر والإمارات العربية المتحدة

إذا كانت كل من فرنسا والمملكة المتحدة هي من دفعت القوى الغربية للتدخل في ليبيا، كانت في المقابل كل من قطر والإمارات العربية المتحدة ضمن الجبهة العربية، من عملتا خلف الكواليس لتأمين بيان جامعة الدول العربية، الأمر الذي مكّن مجلس الأمن من استصدار قرار **1973** الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين[1].

كانت قطر أول دولة عربية تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي في **28 مارس**2011 واصفة إياه بـ "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الليبي"، ولم يقتصر الدور القطري والإماراتي على الجهود الدبلوماسية، بل تعداه الى العمل العسكري، حيث قامت قطر بإرسال **06** طائرات مقاتلة، بينما شاركت الإمارات العربية المتحدة بـ **12** طائرة، إلا أنّه يبقى التدخل القطري هو الأقوى من نوعه مقارنة بكل الدول العربية الأخرى، فعندما بدى واضحا أنّ حملة القصف التي قادها الحلف الأطلسي، لن تكون كافية لضمان قيام المتمردين بإسقاط القذافي، قامت الدوحة بتزويد ميليشيات المتمردين بالأسلحة والعتاد الحربي، أبرزها الصواريخ المضادة للدبابات، الفرنسية الصنع، وبنادق من نوع **FN البلجيكية**، كما قدمت قطر خلال الحملة العسكرية على ليبيا، أكثر من 20 ألف طن من الأسلحة موزعة على **18 شحنة**، والأكثر من ذلك، قامت بجلب مئات المقاتلين الليبيين إلى الدوحة من أجل تدريبهم على القتال. وخلال الهجوم الأخير على طرابلس، قاتلت القوات الخاصة القطرية جنبا الى جنبا مع الثوار، وأشرفت على التخطيط لمعركة طرابلس الأخيرة، بحسب تصريحات رئيس الأركان القطري، وهو ما قلب الكفة لصالح قوات التحالف، التي استطاعت في الأخير إسقاط نظام القذافي.[2]

ولم يقتصر الدعم القطري على الجانب العسكري الميداني بل تعداه الى الجانب الاعلامي والدعائي، فقد وفرت السلطات القطرية مكاتب مجهزة لحكومة NTC في الدوحة، وأنشئت محطات

[1] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p122.
[2] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p123.

اذاعية واستوديوهات تلفزيونية ناطقة بالعربية، تساند المجلس الانتقالي الليبي، يديرها في الأساس متطوعون ومعارضون ليبيون مقيمون في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هدفهم ضرب نظام معمر القذافي.[1]

هذا التوجه الجديد والجريء لقطر إن صحّ التعبير، ينم عن رغبة هذه الدولة الصغيرة التحرر من السيطرة السعودية، التي تعتبر نفسها أكبر قوة اقليمية في منطقة الخليج العربي ومن حقها التدخل في الشؤون دول الخليج الأخرى، وبتالي رأى صناع القرار القطريين أنّ السبيل الوحيد للتخلص من هذه السيطرة هو اقحام السياسة الخارجية القطرية في جميع القضايا والأزمات الإقليمية الكبرى، حتى تصبح الدولة أكثر قدرة على التكيف والمساومة، وفرض توجهاتها داخل منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يوفر لها جانب من المراوغة أمام الخصم السعودي، هذا الأخير الذي كان دوره تجاه ما حدث في المنطقة العربية من تطورات الحِراك أقل من متواضع، حيث كان موقف آل سعود أكثر ترددا وضبابية مقارنة بالتوجه القطري الذي أكثر نشاطا واندفاعا، فقد تبنى الشيخ أحمد بن خليفة آل ثانى، أمير قطر سياسة خارجية مرنة إلى حد كبير، مستقلة عن شركائه في دول مجلس التعاون الخليجي. فقد رعت قطر مجموعة واسعة من الحركات السياسية الناشئة، خاصة الإسلاميين المعتدلين.[2]

هناك أيضا من يربط الدور القطري في ليبيا، بالتأثير الذي مارسته زوجة أمير دولة قطر السابق الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني –الشيخة موزا بنت ناصر المسند– والتي كانت قد عاشت بضع سنوات في مصر وليبيا، وكانت لها صلات شخصية بالعائلات الملكية الملك(ادريس السنوسي) السابقة في بنغازي.

هناك أيضا عداءات قديمة بين القذافي وقطر، فقد كان القذافي مستاءا من أمير قطر، بسبب عدم أخذه بعين الاعتبار مطالب القذافي المتكررة للضغط على قناة الجزيرة، التي أخذت موقفا غير متعاطف مع الجماهيرية الليبية.

على صعيد آخر، كانت العلاقة بين الجانبين متوترة أيضا، بسبب رفض القذافي تسديد الأموال التي أقرضها القطريون لتسهيل الإفراج عن الممرضات البلغاريات المسجونين منذ عام 2009 في ليبيا، والمتورطات في حادثة إصابة أطفال ليبين في مستشفى بنغازي بفيروس نقص

[1] Ibid, p 122.
[2] Ibid, p123

المناعة الإيدز.

غير أن ما يثير الشكوك حول النوايا القطرية في ليبيا، هو اهتمامها بتدعيم المتمـــردين ذوي التوجهات الاسلامية، مع تركيز على مجموعات بلحاج والصلابي*، هذا الدعم للجهاديين الســـابقين في ليبيا كان يثير طرابلس، وهو ما يفسر تصريح محمود جبريل، الرئيس السابق للمكتب التنفيذي للمجلس الوطني الانتقالي: "إن البترودولار القطري نشر الفتنة بين الليبيين عـــن طريـــق تغذيـــة الخلافات والانشقاقات بين الثوار ومختلف التيارات الليبية". [1]

أثار التدخل القطري في ليبيا شكوكا داخل أوساط الليبيين، حول أهدافها الخفية في المنطقة، خاصة بعد ارتباطها بعلاقات قوية بقيادات اسلامية، وبعض الحركات الانفصالية في الشرق، حيث قامت مجموعة من المتمردين في شرق ليبيا في أكتوبر **2011**، بزيارة الدوحة للحصول على دعم من أجل استقلال إقليم برقة عن ليبيا، بعد شعورها بإحباط حقيقي، نتيجة عدم وجـــود أي تحســـن ملموس في الحياة اليومية بعد الثورة، ورغم أن محاولاتهم الانفصالية فشلت في اســـتقطاب الـــدعم المطلوب، إلا أنّه مجرد محاولاتهم التحالف مع قطر – على الرغم من أن القطريين لم يكونوا قـــد أيدوا قضيتهم أو قدموا الدعم – قد أضروا بموقف هذه الأخيرة داخل ليبيا[2].

بعد دعم الثورة التونسية ومشاركتها في الحرب الليبية، لم تثبت قطر أنّهـــا كانـــت لصـــالح التغيير السياسي في العالم العربي فحسب، بل كانت مصممة على لعب دور متنـــام فـــي المغـــرب العربي وبشكل رئيسي في ليبيا.

أما الإهتمام الإماراتي بليبيا وإن كان يختلف مع الدور القطري فيمـــا يتعلـــق بالطموحـــات الاقليمية للقطر، فإنّه يتقاطع معها فيما يتعلق بالمصالح الإقتصادية، إذ تمتلك الإمارات عدد لا بأس به من الشركات التي لديها استثمارات معتبرة في ليبيا، وبتالي لـــدى القـــادة الإمـــاراتيين أســـبابًا إستراتيجية وجيهة للتدخل في ليبيا، حيث تمتلك مجموعة الغرير الإماراتية 50٪ من أســـهم أكبـــر

* وُلد عبد الحكيم الخويلدي بالحاج في 1 مايو 1966 في سوق الجمعة، طرابلس حيث ترجع عائلته لتلك المنطقة (أولاد الحاج). تخرج من الهندسة المدنية بجامعة طرابلس. وبعد تخرجه سافر إلى أفغانستان سنة 1988 مشاركا بداعي ما عرف باسم (الجهاد الأفغاني) آنذاك وبقي هناك عدة سنوات، أما علي محمد محمد الصلابي (مواليد 1963، بنغازي بليبيا(، فقيه، وكاتب، ومؤرخ، ومحلل سياسي ليبي. له العديد من المؤلفات. شارك بلجنة المراجعة التاريخية وتدقيق النص بمسلسل عمر.وضع علي الصلابي وشقيقه إسماعيل على قوائم الإرهاب في كل من السعودية وليبيا والإمارات ومصر والبحرين.

[1] Mansouria Mokhefi," Maghreb: révolutions inachevées?", **Politique étrangère**, Vol. 77, No. 1, Printemps 2012, p73

[2] Northern Richard and Jason Pack, op. cit, p 123.

مصافي النفط في ليبيا، والتي تديرها شركة رأس لانوف الليبية، وقد أعلنت مجموعة الغرير الإماراتية بعد الإطاحة بالقذافي، أنها ستستثمر أكثر من 1.5 مليار دولار لتطوير قطاع النفط هناك، كما تمتلك شركات إماراتية أخرى حصصا في بنك الخليج الأول الليبي، ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية في طرابلس.[1]

لقد كانت المصالح الاقتصادية، المحرك الأساسي للتوجهات الإماراتية في المنطقة، والتي يعتبرها الكثيرون أنها جاءت كرد فعل على الطموحات القطرية في المنطقة، لاسيما الرعاية القطرية للجماعات الإسلامية، لذلك حاول الإماراتيون مواجهة هذا النفوذ من خلال توجيه اهتمامهم إلى المجلس الوطني الانتقالي الليبي، والبحث عن حلفاء هناك، وبالفعل فقد استطاعوا ضمان حليف مهم وهو محمود جبريل، أحد أبرز المعارضين للنظام الليبي في الخارج، وعضو المجلس الوطني الانتقالي، فعلى الرغم إقامته بالدوحة عشية انطلاق الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، إلا أنّه كان يمتلك استثمارات ضخمة في دبي وسرعان ما ظهر كحليف استراتيجي مساند للمصالح الإماراتية في ليبيا إلى جانب عارف النايض، الذي تم تعيينه لاحقاً كسفير ليبيا بالإمارات العربية المتحدة.

ثانيًا: الدور السوداني

تجلى الدور السوداني في ليبيا خاصة في المنطقة الجنوبية، إذ اضطرت الحكومة السودانية لفترة وجيزة محاصرة الجنوب الشرقي ليبيا، بعد محاولة الحركة السودانية العدل والمساواة، التي يتزعمها خليل إبراهيم، التسلل عبر الجنوب الشرقي باتجاه دارفور معقل الحركة، وهي حركة معارضة للخرطوم، كانت تتلقى الدعم والمساندة من قبل القذافي، أغلب عناصرها كانوا يقيمون في العاصمة طرابلس، لكن مع تدهور الأوضاع في طرابلس بحلول **2011**، اضطروا الى الانتقال جنوبًا والعودة إلى دارفور، وهو ما دفع القوات الحكومية السودانية في جوان **2011**، عبور الحدود الجنوبية واحتلال بلدة الكفرة الليبية، مما أجبر قوات القذّافي المتمركزة في الجوار الى الانسحاب نحو مدينة "سبها"، وبالفعل احتل الجيش السوداني البلدة لمدة أسبوعين، وكان هدفه الرئيسي منع عناصر حركة العدل والمساواة من استخدام مدينة كفرة، كقاعدة خلفية لتنفيذ هجمات ضد أهداف سودانية، وهو نفس الأمر الذي جعل الحكومة السودانية تقوم بإرسال إمدادات إلى المجلس الوطني

[1] Idem.

الانتقالي في بنغازي، كما قامت بمساعدته في تأمين الجناح الجنوبي.[1]

3- الدور المصري.

عرف الموقف المصري تجاه النزاع الداخلي في ليبيا، تغيرا ملحوظا مع خـروج جماعـة الإخوان المسلمين من اللعبة السياسية بعد الانقلاب الذي قادته المؤسسة العسكرية داخـل مصـر، تحت قيادة السيسي، والتي أدت الى إزاحة الرئيس أحمد مرسي عن الحكم.

ونتيجة لاعتبارات ايديولوجية، تتعلق بكره المشير حفتـر للتيـارات الإسـلامية المتشـددة المتمركزة خاصة في غرب ليبيا، وهو ما يُدعم توجه السيسي الذي يحاول تأمين الجبهة المصـرية من كل التيارات الاسلامية المتطرفة التي تهدد مصر على الحدود الليبية المصـرية، انـدفع هـذا الأخير الى توجيه كل ثقله السياسي والعسكري لترجيح كفة جبهة طبرق السياسية والعسكرية تحت قيادة المشير حفتر، وتطورت العلاقة بين الطرفين إلى مستوى الحلف، وقد عبَّر عن ذلك تصـريح لخليفة حفتر من أنّه مع أي قرار تتخذه القاهرة يتعلق بالشأن الليبي حتى لو عارض القرار المصلحة الليبية. كما نّوه رئيس القوات الجوية للجيش الليبي صقر الجروشي، في مناسبات عديـدة بالـدعم المعنوي والمادي الذي يقدمه نظام السيسي لقوات خليفة حفتر المتمركزة في طبرق، امتد هذا الدعم إلى تزويد جيش حفتر بالذخيرة الحية، فقد تلقى الجيش حوالي 400 حاوية تحمل معـدات حربيـة قادمة من مصر، ولم يتردد صقر الجروشي في تأييده لأي تدخل للقوات المسلحة المصـرية، فـي تنفيذ ضربات ضد أهداف إرهابية من شأنها أن تزعزع استقرار وأمن البلدين [2]

رابعاً- الدور التشادي

لا طالما عرفت العلاقات التشادية الليبية عداء مستمرا، نتيجـة مسـاندة القـذافي ودعمـه لأطراف معارضة تشادية أثناء الحرب الأهلية التشادية، وقد أدى هذا العداء الى مواجهات عسكرية بين البلدين استغرقت بين مد وجزر عشر سنوات (النزاع التشادي- الليبي **1978-1987**)، فكان من الطبيعي أن تبحث التشاد عن دور جديد لها مع الحكومة الجديدة، وهو الأمر الذي جعلها تراهن على قوات حفتر المتمركزة في طبرق شرق البلاد الشرقية، حتى هناك من يتحـدث عـن وجـود

[1] Northern Richard and Jason Pack, op, cit., p133

[2] السنوسي بسيكري،" الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات"، متوفر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/04/170413143914655.html

عناصر تشادية بين صفوف جيش حفتر اعتمد عليها في حربه ضد خصومه في الغرب.

يتضح جليا من خلال هذا الفصل، أنّ النجاح النسبي الذي حققتة التجربة التونسية ارتبط إلى حد كبير بطبيعة تكوين البنى الداخلية السياسية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية التي تطـــور فـــي خضمها المجتمع التونسي والدولة التونسية منذ الاستقلال، فكانت هذه البنى أكثر قدرة علـــى ادارة المرحلة الانتقالية بعد الحِراك الذي عرفته تونس، ضف الى ذلك كون تونس دولة صغيرة لا تمتلك إمكانيات وثروات طبيعية قادرة على استقطاب أطراف دولية واقليمية، قـــد جعلهـــا أكثـــر قـــدرة واستقلالية على اعادة بناء دون وجود تدخلات خارجية.

بالنسبة للحالة الليبية فإن البنى الداخلية، وخصائص المجتمع الليبي والمسار التاريخى لنشأة الدولة سواء قبل الاستقلال وبعد الاستقلال كلها عوامل ساهمت في تعطيل مسار إعادة بناء الدولـــة بعد إسقاط نظام القذافي وبداية مرحلة جديدة في التاريخ السياسي لليبيا.

وما زاد عملية بناء الدولة تعقيدا هو حجم التدخلات الدولية والإقليمية التي عرفتها الدولـــة، سواء في اطار هيئة الأمم المتحدة أو في شكل تدخلات منفردة تمظهرت أكثر من خـــلال مســـاندة الأطراف الليبية المتحاربة في الداخل.

لكن برغم تأثير الأطراف الدولية ودورها في تعثر الليبيين في الوصول إلى صياغة ســـلطة موحدة تجمع الشعب الليبي، يبقى دورها مرهونا بمدى رغبة وحاجة الفواعل الداخلية الحصول على الدعم الخارجي من أجل مواجهة خصومها في الداخل، وهو ما ينم عن عجز الجبهات الداخلية على اختلاف تشكيلاتها وتوجهاتها على استقطاب الشعب الليبي، ربما يعود ذلك إلى هشاشـــة العلاقـــة الموجودة بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع الليبي التي عمل القـــذافي علـــى تشـــتيتها وخلـــق العداوات بين مختلف القبائل، مما عقد التواصل فيما بينها في اطار المرحلة الانتقالية الجديدة.

الفصل الرابع:

بناء الدولة وتحديات الحِراك السياسي داخل الأقطار المغاربية (تونس وليبيا)

المبحث الأول: التحديات السياسية والأمنية

المطلب الأول : اشكالية تطبيق العدالة الانتقالية.

المطلب الثاني : إصلاح القطاع الأمني.

المبحث الثاني : التحديات الاقتصادية والمجتمعية

المطلب الأولى :الاختلال الاقتصادي وضعف التنمية.

المطلب الثاني : تفكك الهيكل الاجتماعي.

المبحث الثالث: مستقبل مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

المطلب الأول: أهمية استخدام تقنية السيناريو في الدراسات الاستشرافية.

المطلب الثاني: إستمرار الوضع الراهن (سيناريو خطي).

المطلب التالث: تحسن الأوضاع ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي (سيناريو إصلاحي).

المطلب الرابع: نحو مزيد من الفوضى وتفكك الدولة (سيناريو راديكالي).

أفرزت المرحلة الإنتقالية التي أعقبت الحِراك الذي عرفته كل من تونس وليبيا نهاية **2010** عدة تحديات وصعوبات، جعلت عملية اعادة بناء هذه الدول أعقد بكثير من اسقاط أنظمتها الديكتاتورية.

ورغم أنّ معظم هذه التحديات تبدو للوهلة الأولى أنّها من مخرجات الوضع الجديد الذي آلت إليه هذه الدول، إلا أنّ في جوهرها ترتبط بطبيعة نشأة الدولة وتكوين أنظمته السياسية منذ مرحلة الاستقلال، وعليه فإنّ معالجتها تتطلب ليس فقط اسقاط رأس النظام، وإنما إعادة هيكلة المنظومة السياسية، الاجتماعية والإقتصادية وحتى القيمية لأنّ الأنظمة الديكتاتورية عملت على نشر ثقافة الفساد، الرشوة والبيروقراطية، كلها ظواهر ساهمت في عرقلة التنمية الاقتصادية رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية الهائلة التي تزخر بها هاتين الدولتين خاصة منها ليبيا.

وبما أنّ طبيعة مسار بناء الدولة بعد الحِراك اختلف بين هاتين الحالتين رغم التقارب الجغرافي والحضاري الذي يربط الدولتين، يعود ذلك كما تم الإشارة إليه بالتفصيل في الفصل الثالث من الدراسة إلي تباين العوامل الداخلية وتأثير المحيط الإقليمي والدولي لكلا البلدين، فكان من الطبيعى أن تكون مخرجات الحِراك وتحدياته متباينة كحرب الميليشيات والميليشيات المضادة في ليبيا. ناهيك عن تزايد مؤشرات العجز الاقتصادي في تونس، الأمر الذي من شأنه أن يرهن مستقبل عملية بناء الدولة ويضعها أمام العديد من الاحتمالات أخطرها على الاطلاق هو تفكك الدولة وتقسميها الى كيانات سياسية مستقلة، وان كان هذا الاحتمال هو أقرب الى الحالة الليبية منه الى الحالة التونسية التي يبدو رغم الصعوبات التي تمر بها فهي قادرة على أن تؤسس لنموذج ديمقراطي فريد من نوعة في منطقة المغرب العربي والمنطقة العربية بصفة عامة.

المبحث الأول : التحديات السياسية والأمنية

لعل أبرز تحدي تواجهه دول الحِراك العربي المغاربي، هو تحدي التعامل مع بناء المؤسسات الديمقراطية وفق مبادئ فصل السلطات واستقلالية القضاء، هذه التحديات تتطلب أيضا اصلاح النظم القضائية بما يحمي استقلالية القضاء ويعيد بناء ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، لكن اعادة هذا الثقة تتطلب اعادة بناء علاقة جديدة بين المواطن والنظام السياسي والتي لا يمكن أن تؤتى ثمارها الا من خلال تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية التي تعيد للمواطن كرامته.[1]

كما تتطلب عملية البناء تغيير أدوار مؤسسة الجيش والأجهزة الامنية، لأنّه عادة ما ترتبط هذه المؤسسات بالولاء إلى السلطة الحاكمة وليس للشعب، وبتالي إصلاح القطاع الأمني داخل دول الحِراك أصبح من أهم الضروريات من أجل ضمان نجاح عملية الانتقال الجديدة، يجب بناء مؤسسات أمنية يكون فيها الولاء إلى الدولة ومؤسساتها الدستورية وليس الولاء لشخص واحد أو جماعة معينة.

المطلب الأول: اشكالية تطبيق العدالة الانتقالية

إن أهم التحديات التي أصبحت تواجه الديمقراطيات الناشئة، خاصة تلك التي كانت تحت وطأة أنظمة ديكتاتورية منغلقة لعقود طويلة من الزمن، هو كيف يمكن التعامل مع الماضي، أي كيف يمكن تفكيك مخلفات النظام القديم، حتى نستطيع بناء مكانه نظاماً ديمقراطياً جديداً، خاصة أنّ النظام القديم تجّذر في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لعقود طويلة من الزمن، وبتالي الصعوبة لا تكمن في كيفية تفكيكه، وإنّما تكمن في حالة اللااستقرار والفوضى التي تنتج عن عملية التفكيك، والتي قد يستغلها الموالون للنظام القديم من أجل الانتقام من الديمقراطية الناشئة، كل هذه القضايا المركزية، هي من صميم اهتمامات العدالة الانتقالية [2]

وقبل الحديث عن المسار الذي اتخذه تطبيق العدالة الانتقالية في الدول موضوع الدراسة، سوف نحاول تسليط الضوء في عُجالة على مفهوم العدالة الانتقالية وأهم الأسس الذي بُنيت عليه.

---

[1] زياد ماجد، "خلاصات أولية: أي تحديات بعد الثورات"، في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، (تحرير: مجموعة من الباحثين)، بيروت: دار شرق الكتاب، 2013، ص ص 498-499

[2] رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع.30 ، 2011 .

الفرع الأول: تعريف العدالة الانتقالية

تتطلب مرحلة إعادة بناء الدولة في الدول التي عرفت سيطرة نظام تسلطي لعقود طويلة من الزمن، إعادة النظر في وقائع الماضي ومحاسبة الفاعلين الذين تسببوا في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في ظل النظام القديم، بالطريقة التي يمكن أن تساهم في الانتقال السلس والتدريجي نحو الديمقراطية، أي دون إقصاء لأي طرف قد يؤدي تهميشه الى بتر عملية الانتقال الديمقراطي، لذلك طرحت مسألة العدالة الانتقالية، كمبدأ يسعى من خلاله جميع الأطراف إلى تأسيس شرعية جديدة قائمة على أساس العدالة واحترام القانون وبناء المساواة بين جميع المواطنين في الواجبات والمسؤوليات والحقوق.

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين أساسيين هما العدالة والانتقال، أي تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول. عادة ما يجد المجتمع الجديد الذي انتقل من نظام قمعي الى نظام آخر جديد – سواء كان ذلك الانتقال عبر ثورة، صراع، حرب أهلية أو عن طريق حراك شعبي– نفسه أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان وملفات الفساد وتهريب المال العام، ولذلك تسعى الدولة في ظل النظام الجديد الى التعامل مع جرائم الماضي رغبة منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة الوطنية، وفي سبيل تحقيق ذلك هناك عدة مناهج وطرق، أبرزها الالتجاء الى القضاء من أجل معاقبة منتهكي حقوق الإنسان كحالة كوسوفو أو ارساء مبادرات لتقصي الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي، كحالة سيراليون أو تقديم التعويضات لضحايا حقوق الانسان، كما حدث في الولايات المتحدة أو اقتراح مبادرات من أجل لم الشمل والمصالحة مع كل الخصوم، كما حدث مع التجربة الجزائرية ومبادرة الوئام المدني، التي اقترحها الرئيس اليمين زروال ثم جسدها على أرض الواقع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أثناء توليه الحكم سنة **1999**.[1]

تسعى العدالة الانتقالية إلى تحقيق أهداف عديدة، أهمها نشر ثقافة المساءلة مكان ثقافة الإفلات من العقاب، كما أنّها تولد احساساً بالأمان والحماية لدى المتضررين، والأهم من ذلك أنّها تبعث اشارات تحذير ووعيد لكل من تُسول له نفسه في المستقبل ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، دون أن ننسى أنّ العدالة الانتقالية تؤسس لثقافة جديدة، تساهم في تنظيم العلاقات الصراعية بين أفراد

[1] رضوان زيادة، مرجع سابق، ص ص 162-163

المجتمع على أساس الجزاء/ العقاب، وتحذ بذلك من ممارسات القصاص التي قد تدفع المـــواطنين الى الأخذ بثأرهم في ظل عجز الدولة عن تحقيق ذلك. [1]

عموما تقوم العدالة الانتقالية على أربعة مبادئ أساسية:[2]

- **الحق في العدالة:** نقصد بها محاكمة المذنبين ومحاسبتهم عبر قوانين وهيئات ذ محاكمة عادلة، تشمل الحق في المتابعة القضائية للجناة والمسئولين علـــى انتهاكـــات حقوق الإنسان عبر هيئات قضائية غير تقليدية (مثل المحكمة الجنائية الدولية) أو محاكم الحق العام أو مزج من هذا وذاك.
- **الحق في معرفة الحقيقة:** يقصد بها تقصي الحقائق بغية معرفة ما حصل للضـ طريق ارسال لجان تبحث في الماضي وتطلع على الأرشيف، وتســتمع للمتضـــررين للكشف عن هوية المعتدين ومحاسبتهم.
- **الحق في الحصول على تعويضات:** وهو ما يصطلح عليه قانونيا بـــــــ "جبر المادي" أي اعادة الضحية الى وضعه الأصلي وتعويضه ماليـــا، كمـــا يشـــمل إعـــادة الاعتبار للمتضررين عبر امتيازات التداوي المجاني والانتفاع بالضمان الاجتمـــاعي. وجبر الضرر المعنوي عبر الاعتذار العلني والرسمي من الدولة وإجراءات رمزية مثل بناء نصب تذكاري لتخليد ذكرى المعاناة.
- **ضمان عدم تكرار الاساءة أو الاعتداء:** الهدف من هذا الإجراء هو ردع المعتدـ المستقبل من القيام بأي انتهاكات وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات قانونية، مثل قـــانون "العزل السياسي" "العزل الإداري" للذين ثبت تورطهم في أعمال إجرامية في ظل النظام السابق، كما يتضمن هذا الاجراء حل الميليشيات والأجهزة الأمنية التي كانت يستخدمها النظام التسلطي من أجل انتهاك حقوق المواطنين كتعذيبهم وسجن القادة السياسيين دون محاكمتهم محاكمة عادلة.
- **المصالحة:** تعد المصالحة الوطنية الهدف الأسمى للعدالة الانتقالية لأنّها ترسخ بالانتماء وتقوي الروابط الاجتماعية بين المواطنين، من خلال العمل على التصالح مع

[1] رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، المستقبل العربي، ع.30، ربيع 2011، ص 164

[2] حمادي الرديسي، عفيفة المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، متوفر على الرابط التالي: https://www.arab-reform.net/ar/node/1352

الذات ومع الآخرين الذين تسببوا في إلحاق أي ضرر سواء كان ماديا أو معنويا، هذه الخطوات تساعد على صياغة عقد اجتماعي جديد بين الطرفين أساسه العفو والرحمة وبداية صفحة جديدة.

الفرع الثاني: مسار العدالة الانتقالية في تونس

تعتبر تونس أول دولة عربية تخصص وزارة باسم العدالة الانتقالية، غير أنّ مسار العدالة الانتقالية مازال في طور المعالجة، ولفهم تطور هذا المسار هناك ثلاثة تساؤلات مركزية حاولت العدالة الانتقالية في تونس معالجتها في فترة ما بعد الحِراك، أولها: ما هو مصير أصحاب القرار النظام السابق؟ وثانيها كيف يتم التعامل مع أجهزة الأمن والعسكريين المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان؟ هل يجب انتزاع أملاك المرتشين والفاسدين المقربين من السلطة السابقة؟

في هذا الإطار نجد أن القيادة الجديدة في تونس وجدت صعوبة في التعامل مع أطراف النظام القديم المسؤولة على الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان، غير أنّ البعض يرى أنّ سبب هذه الصعوبة يعود إلى غياب الجدية في معالجتها وغياب استراتيجية واضحة المعالم، حتى أنّ البعض وصفها بالإجراءات الارتجالية، وبصفة عامة يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها مسار العدالة الانتقالية في تونس إلى مرحلتين أساسيتين:[1]

- **المرحلة الأولى 2011 -2013:** اتسمت هذه المرحلة بازدواجية الآليات أي الابقاء على صلاحيات العدالة الانتقالية التقليدية (المحاكم العامة والمحاكم العسكرية)، مع إدخال إجراءات جديدة على بعض الملفات مثل العفو التشريعي العام وملف شهداء الثورة ومصادر أملاك العائلات المقربة من بن بن علي.
- **المرحلة الثانية 2013 -2014:** خلال هذه المرحلة أُنشيء ما يسمى بـــ "هيئة الحقيقة والكرامة" في ديسمبر 2013، ما يميز هذه المرحلة أي أيضا هو ازدياد عدد الهيئات والمؤسسات المكلفة بملفات العدالة الانتقالية، وقد أدى ذلك الى تداخل وظائفها، وهو الذي انعكس سلبيا على مهامها، وعدم قدرتها الوصول الى حلول ملموسة وواقعية، تستطيع الولوج الى ملفات الفساد ومعالجتها.

[1] حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، **سياسات عربية**، ع. 18، جانفي 2016، ص 12

لقد استطاعت "هيئة الحقيقة والكرامة" تحقيق إنجازات لا بأس بها، فقد نجحت في عقد عدد كبير من جلسات الاستماع العمومية شملت ضحايا، كما أنها شملت عددا من المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. لكن رغم ذلك مازالت الهيئة تواجه اليوم تحديات كبيرة تهدف إلى تعطيل عملها، كعدم تعاون البعض من مؤسسات الدولة ومدها بالأرشيف من أجل استكمال مهمات البحث والتحقيق، عدم صرف الميزانية كاملة عام 2014 والتصويت بعدم التمديد لها، و النزاعات الداخلية ... إلخ). كما لم يخلو هذا المسار من صعوبات جمة بسبب جيوب الممانعة العديدة والمناخ المناهض لأطروحة العدالة الانتقالية منذ نشأتها.

وفيما يلي نستعرض أهم القضايا التي اهتمت بها العدالة الانتقالية في تونس:

أ. مسؤولية أطراف النظام القديم:

كان من أهم الإجراءات التي اعتمدتها القيادة الجديدة في تونس بعد إسقاط نظام بن علي هو فصل الدولة عن الحزب الحاكم ومصادرة جميع الممتلكات المنقولة وغير المنقولة للحزب، وهو الأمر الذي أدى الى استقالة قيادات مهمة في الحزب الدستوري الديمقراطي الحاكم، وفي يوم **6 فيفري 2011** تم تعليق جميع أنشطة الحزب الحاكم، ليتم حله نهائيا في **09 مارس** من نفس السنة بقرار قضائي، وتكليف وزارة المالية بالنظر في مصير ممتلكاته، كما منع من الترشح للانتخابات التأسيسية كل من تحمل مسؤولية صلب الحكومة في عهد الرئيس السابق المنتمين الى حزب التجمع الدستوري الديمقراطي لكن هذا لم يمنع مشاركة عشرين حزب منبثقاً من التجمع ممن لم يتحملوا مسؤوليات، كما استطاعوا المشاركة فيما بعد في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة.[1]

ب. المسؤولية الجزائية:

كان من بين أهم إنجازات هذا الجانب، هو إنشاء اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة خلال الفترة الممتدة من **17 ديسمبر 2010**، والتي كانت مهمتها التحقيق في كل من تورط في قتل أو جرح المتظاهرين وتقديم الملفات الى العدالة العادية، تبع هذا الاجراء، قرار عفو تشريعي العام لكل من وقعت محاكمته ما قبل 14 جانفي أي منذ الاستقلال من أجل جريمة سياسية.

[1] حمادي الرديسي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، مرجع سابق، ص ص 12-13

غير أنّ معظم هذه القضايا تم البث فيها من خلال المحاكم العادية عوض المحاكم الانتقالية، مما قلص من فعاليتها ووضع مصداقيتها صوب التشكيك، حيث تمت محاكمة بعض المتورطين في حين أطلق سراح آخرين.[1]

من أهم إنجازات هذه الإصلاحات القضائية أيضا هو صدور مرسوم سنة **2011** الذي ينص على تعويض شهداء ثورة الحرية والكرامة أي كل من استشهد أو أُصيب جسديا خلال الفترة الممتدة ما بين **17 ديسمبر 2010** الى غاية **19 فيفري 2011**، كما صدر مرسوم آخر خاص بالتعويضات وبحسب وزير العدل والعدالة الانتقالية فقد استفد من التعويضات **6453** شخصا من أصل **11.000** و **268** من جرحى المواجهات من أصل **3656**، ورغم أهمية هذه التعويضات إلا أنّ المستفدون منها اعتبروها مبالغ زهيدة لا تعكس قيمة التضحيات التي قدموها أو قدمها ذويهم لأجل هذا الوطن.[2]

ج. ملف الرشوة والفساد:

فيما يتعلق هذا الملف فقد تم إحداث لجنة لتقصي الحقائق في مجال الرشوة والفساد في نفس اليوم الذي أُنشئت فيه لجنتي الإصلاح السياسي ولجنة تقصي الحقائق **2011**، كما تم إصدار مرسوم يتعلق بمصادرة الأملاك التابعة لعائلات وأقارب الرئيس زين الدين بن علي، ولهذا الغرض تم إحداث اللجنة الوطنية للتصرف في الممتلكات والأموال المعنية بالمصادرة والاسترجاع، غير أنّ عمل هذه الهيئة بقي محدودًا، فقد اكتفت فقط بمتابعة عدد من المسؤولين، ولم يقع استرجاع الأموال المودعة في الخارج، لغياب سياسة حازمة، فضلا عن تعقد الإجراءات الدولية. [3]

يعكس تعثر مسار العدالة الانتقالية في تونس إلى تضارب ثلاثة نقاشات رئيسية:[4]

- **النقاش الأول:** بين فريق يرى أن الثورة انتهت، وآخر يرى أنها لم تنتهي ويطالب بمواصلتها، أي فريق يريد غلق ملف العدالة الانتقالية عبر المصالحة وآخر يريد يريد المحاسبة.

[1] حمادي الرديسي،"تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة" مرجع سابق، ص 13.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] حمادي الرديسي، عفيفة المناعي، مرجع سابق.

- **النقاش الثاني:** يتزعمه فريقين، الأول الحكومات المتعاقبة على اختلافها والثاني المعارضة مع تبادل الأدوار بحيث ما تطالب به المعارضة اليوم لم تقم به عندما كانت في السلطة.
- **النقاش الثالث:** وهو نقاش يمتد الى كل الجوانب لأنّه نقاش ايديولوجي في الأساس، يدور بين الإسلاميين من جهة والعلمانيين من جهة أخرى، فكل طرف يساوم على القضية ويستغلها من أجل فرض تصوراته وتحقيق مكاسب معينة.

رغم المجهودات التي بذلتها القيادة الجديدة في تونس في تطبيق العدالة الانتقالية، إلا أنّها واجهت عدة عراقيل وتحديات ذاتية وموضوعية، فبقدر ما حقق المسار السياسي نجاحات عدة بقدر ما تعثر مسار العدالة الانتقالية بسبب العديد من العوامل، أهمها التجاذبات السياسية بين من يريد غلق الملف بأقل التكاليف ومن يسهر على استكمال المسار السياسي بعدالة انتقالية منصفة. وما عقد الأمر هو تداخل ملف محاولات الإفلات من العقاب مع المصالح الاقتصادية لأطراف نافذة في البلاد، فضلا عن تماطل الإرادة السياسية مع في التعامل مع المتهمين. [1]

الفرع الثالث: مسار العدالة الانتقالية في ليبيا

لا شك أنّ أهم التحديات التي واجهت ليبيا غداة إسقاط نظام معمر القذافي هي النظرة العدائية التي أصبح ينظر إليها الليبيون الى السلطة السياسية كنموذج بعيد عن العدالة واحترام حقوق الانسان، وقد تعاظم هذا الشعور في ظل الفراغ الناتج عن غياب الدولة، مما أدى إلى تراجع الإحساس بالمواطنة في مقابل تصاعد الشعور بالولاءات القبلية، وازداد الأمر تعقيدا مع افتقار المجتمع الليبي لتقاليد الممارسة الديمقراطية والدستورية الناتجة عن سياسة نظام معمر القذافي.[2]

كل هذه التطورات مثلت عقبة أمام تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا، سواء ما تعلق بإزالة آثار انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام السابق، أو اصلاح المؤسسات وتطهيرها ممن تورطوا في ارتكاب الجرائم ومكافحة حالات الفساد والتلاعب بمقدرات الدولة.

ووعياً منها بأهمية المصالحة الوطنية، باشرت ليبيا خطواتها الأولى نحو تطبيق آليات العدالة الانتقالية مباشرة بعد إسقاط نظام القذافي، بإصدار العديد من النصوص القانونية والتنظيمية، كان

[1] حمادي الرديسي، عفيفة المناعي، مرجع سابق.

[2] أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، م.42، ع. 03، 2015، ص 674.

أهمها إصدار المؤتمر الوطني العام قانون العدالة الانتقالية سنة **2013**، وقد ورد تعريف العدالة الانتقالية في المادة الأولى من هذا القانون كما يلي :[1]

يقصد بالعدالة الانتقالية في مقام تطبيق أحكام هذا القانون معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحرياتهم الأساسية من قبل الأجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية قضائية واجتماعية وإدارية، وذلك من أجل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر والتعويض عن الأخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها.

ويشمل مفهوم العدالة الانتقالية في هذا القانون بعض آثار ثورة السابع عشر من فبراير وهي تحديد:[2]

1- موقف وأعمال أدت الى شرخ في النسيج الاجتماعي.

2- أعمال كانت ضرورية لتحصين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها.

وذلك بهدف الوصول الى المصالحة الوطنية وإصلاح ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي والتأسيس لدولة الحق والقانون.

كما أشارت **المادة 05** من نفس القانون الى العناصر التي تقوم عليها العدالة الانتقالية وهي كما يلي:[3]

إصدار قوانين ونصوص دستورية تكشف عن عدالة ثورة السابع عشر من فبراير عن عدم عدالة النظام السابق وانعدام مشروعية القوانين الظالمة.

1. كشف الحقائق ذات الطبيعة العامة والجماعية.
2. كشف الحقائق الفردية.
3. المحاسبة الجنائية.

[1] قانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، **المؤتمر الوطني العام**، ليبيا، 02.12.2013، ص 02

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص 03

4. المصالحة الاتفاقية.

5. العفو التشريعي والعفو العام.

6. جبر الضرر.

7. شؤون النازحين.

غير أنّ تفجر النزاع الداخلي في ليبيا مع بداية **2014**، قد أعاق تطبيق جل القوانين والاجراءات الصادرة عن المؤتمر الوطني العام، بسبب تفجر النزاع بين سلطتين متصارعتين، سلطة مركزها طربلس تحت قيادة المؤتمر الوطني العام، وأخرى في الشرق تحت قيادة الجنرال حفتر الذي لا يعترف بكل ما يصدر عن حكومة الغرب.

ما يعاب أيضا على الآليات التي اعتمدها الليبيون في سبيل تطبيق العدالة الانتقالية، هو اصدارهم لقانون العزل السياسي، والذي يعتبره الكثير أنّه ساهم الى حد كبير في تفريق الليبيين بدل توحيدهم، إذ يبدو في جوهره أنّه قانون انتقامي جاء لتصفية حسابات معينة، أكثر منه قانون إصلاحي يهدف الى تحقيق المصالحة والتوافق بين أفراد الشعب الليبي.

1. مضمون قانون العزل السياسي:

وافق المؤتمر الوطني العام تحت ضغط كبير من الميليشيات الليبية، على قانون العزل السياسي المعروف رسميا بقانون **رقم 13 الصادر في 14 ماي 2013** في شأن العزل السياسي والإداري، والذي دخل حيز التنفيذ في **05 جوان 2013**، ويتلخص مضمون هذا القانون، في حرمان أي شخص شغل مناصب جهاز الدولة، كما ورد ذلك في **المادة 01** من هذا القانون :[1]

يقصد بمعايير تولي المناصب العامة في مقام تطبيق هذا القانون الضوابط والشروط الواجب توافرها والتزامها في تقلد المناصب والوظائف العامة المشمولة بأحكامه من تاريخ **01 سبتمبر1969** وحتى تاريخ إعلان تحرير البلاد في **23 أكتوبر2011** وتشمل الفئات الآتية:

الفئة الأولى: كل من تولى خلال الفترة من تاريخ **01 سبتمبر1969** وحتى تاريخ إعلان تحرير البلاد في **23 أكتوبر2011** أياً من الوظائف أو المهام الآتية:

[1] قانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، **المؤتمر الوطني العام**، ليبيا، 08 ماي 2013، ص ص 01-03

1. عضوية ما كان يسمى بمجلس قيادة الثورة في انقلاب سبتمبر سنة **1969** أو عضوية ما كان يسمى بتنظيم الضباط الوحدويين الأحرار أو عضوية ما كان يسمى برابطة رفاق القائد.
2. منسقي القيادات الشعبية الإجتماعية على مستوى الشعبيات أو على مستوى الدولة.
3. وظيفة أمين مؤتمر الشعب العام أو الأمين المساعد له أو من كان عضواً في أمانته العامة، أو تولى وظيفة أمين مؤتمر البلدية أو الشعبية.
4. رؤساء وأمناء الأجهزة أو الهيئات أو المؤسسات أو المصالح أو المجالس التابعة لمجلس الوزراء أو مجلس قيادة الثورة أو ما كان يسمى باللجنة الشعبية العامة أو مؤتمر الشعب العام.
5. كل من تولى منصب رئيس الوزراء أو أمين اللجنة الشعبية العامة او أميناً مسا أو وزيراً أو أميناً للجنة الشعبية العامة للقطاعات النوعية أو أميناً مساعداً لها أو كاتباً عاماً باللجنة الشعبية العامة أو اللجان الشعبية العامة أو كان أميناً للجنة الشعبية البلدية أو الشعبية أو أمينا لإحدى اللجان الشعبية للقطاعات بالشعبية.
6. كل من عمل سفيراً أو أميناً لمكتب شعبي أو مندوبا دائماً لليبيا لدى إحدى الهيئات أو المنظمات الدولية أو الإقليمية بكافة إختصاصاتها أو قائماً أصيلاً بالأعمال أو قنصلاً عاماً.
7. كل من شغل وظيفة عميداً للجامعة أو أميناً للجنة الشعبية للجامعة أو وكيلاً لعميد الجامعة أو أميناً مساعداً أو كاتباً عاماً للجامعة.
8. كل من تولى وظيفة رئيس جهاز الأمن الداخلي أو الأمن الخارجي أو الاستخبارات العسكرية أو الكتائب الأمنية أو كان مديراً لإحدى الإدارات بها أو رئيساً لإحدى المربعات الأمنية أو رئيساً لإحدى المكاتب السياسية بالأجهزة الأمنية أو العسكرية.
9. رؤساء الاتحادات الطلابية بالداخل أو الخارج المنضوية تحت الاتحاد العام للطلبة الليبيين
10. كل من تولى منصباً قيادياً بالمؤسسات ذات الصلة بأسرة معمر القذافي أو كان شريكاً في أية أعمال تجارية معهم.

11. كل من كان عضواً أو موظفاً بمكتب الإتصال باللجان الثورية أو منسقاً لأي من المثابات الثورية أو عضواً بفريق العمل الثوري أو القوافل الثورية أو المحاكم أو النيابات الإستثنائية أو عضواً فيما ما كان يسمى بالراهبات الثوريات وكذلك رؤساء وأعضاء الحرس الثوري ورؤساء واعضاء لجان التطهير وقيادات الحرس الشعبي في الإدارات العليا والفروع وكل من شارك في إدارة الملتقيات الثورية.
12. كل من شغل وظيفة مدير عام أو مدير أو باحث في أي من مراكز ما كان يسمى بأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر ومحاضري المدرج الأخضر أو كان قيادياً في إحدى المؤسسات الإعلامية.
13. كل من ترأس ركناً من أركان القوات المسلحة الليبية أو كان آمراً لمنظقة دفاعية أو رئيساً أو آمراً لهيئة أو مؤسسة أو جهاز عسكري.
14. كل من ينتمي إلى تنظيمات خارجية تهدد استقرار وأمن البلاد ووحدة التراب الليبي وتتخذ العنف منهجاً لها.

الفئة الثانية: ويتعلق العزل السياسي والإداري لهذه الفئة بالسلوك المؤدي الى إفساد الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد خلال الفترة المشار إليها في المادة السابقة كما هو وارد في أنماط السلوك الآتية[1]:

1. المدنيون المتعاونون مع الأجهزة الأمنية لنظام معمر القذافي وترتب عن تعاونهم إنتهاك حق من حقوق الإنسان.
2. كل من تكرر منه تمجيده القذافي أو نظامه أو دعوته للكتاب الأخضر سواء كان ذلك في وسائل الإعلام المختلفة أو بالحديث المباشر للجمهور.
3. كل من اتخذ موقفاً معاديا لثورة 17 فبراير بالفعل أو التحريض أو الاتفاق أو المساعدة.
4. كل من اقترف أو ساهم بأي وجه من الوجوه في قتل أو سجن أو تعذيب المواطنين الليبيين في الداخل أو الخارج لصالح النظام السابق.
5. كل من قام بعمل من أعمال الإستيلاء أو الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة خلال فترة الحكم السابق لأسباب سياسية.

[1] قانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، مرجع سابق، ص 04

6. كل من تورط في نهب أموال الشعب الليبي أو أثرى على حسابه أو تحصل على ثروات أو منافع أو أرصدة في الداخل أو الخارج دون وجه حق.
7. كل من كان له نشاط أو إنتاج علمي أو فني أو فكري أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي بهدف تمجيد معمر القذافي أو نظامه أو الترويج لما كان يسمى بالمشروع الإصلاحي (ليبيا الغد.(
8. كل من استعمل الخطاب الديني في دعم أو إضفاء الشرعية على حكم القذافي أو تصـــرفاته او اعتبر ثورة السابع عشر من فبراير خروجاً عن طاعة ولي الأمر وجاهر بذلك.

ومن أجل القيام بكل هذه الإجراءات وتنفيذها أقر القانون إنشاء هيئة تسمى (هيئة تطبيق معـــايير تولي المناصب العامة)، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة يكون مقرهـــا مدينـــة طرابلس ولها أن تنشئ فروعاً أو مكاتب في غيرها من المدن بحسب الأحوال.

وقد جاءت **المادة 05** لتحدد الشروط التي يجب أن يتوفر عليها أعضاء هذه الهيئة، وهي: [1]

1. أن يكون ليبي الجنسية.
2. أن يكون مشهوداً له بالنزاهة.
3. ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين سنة ميلادية.
4. ألا يكون قد صدر ضده حكم قضائي في جناية أو جنحة مخلة بالشرف.
5. ألا يكون قد صدر ضده قرار بالفصل من الوظيفة ما لم يكن ذلك لأسباب سياسية.
6. عدم الانتماء إلى أي حزب أو كيان سياسي.
7. أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في القانون أو الشريعة.

2. أهم الانتقادات التي وجهت لقانون العزل السياسي

اتسمت آلية تطبيق العزل السياسي في ليبيا بنوع من الغموض والالتباس، الذي جعلها يواجه العديد من الانتقادات سواء في الداخل وهم أغلبهم من المعارضين الذين شغلوا مناصـــب حكوميـــة وإدارية أو اطارات وقيادات مهمة في الجيش، أو من الخارج حيـــث أبـــدت العديـــد مـــن الـــدول والمنظمات الدولية أبرزها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تخوفهم من تداعيات هذا القانون علـــى استقرار وترابط المجتمع الليبي، خاصة وأنّه سيؤدي الى إقصاء شريحة معتبرة مـــن المـــواطنين الليبيين.

[1] قانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، مرجع سابق، ص ص 04-05

وتتلخص أهم الانتقادات والعيوب التي تضمنها هذا القانون في النقاط التالية:

- عدم وجود ضوابط محددة للقانون، الأمر الذي جعله قانونا ظالمًا اقصائيًا للكثير من القيادات الليبية المنتمية إلى النظام السابق، والتي فضلت التمرد عليه والوقوف الى جانب الثور، أمثال **مصطفى عبد الجليل، محمود جبريل، محمد المقريف، وعبد الرحمن شلغم،** حيث لم يفرق الثوار بين من عَمِل في نظام القذافي بشكل إداري فقط ، وبين المتورطين في جرائم ضد الشعب، ووضع الجميع في بوتقة واحدة، الأمر الذي أدى الى تخوف الكثير من مفهوم العدالة الانتقالية والنظر على أنها جاءت لتهميشهم واقصائهم، بدل تحقيق المصالحة والطمأنينة بين أفراد المجتمع الليبي.
- هناك من يعتقد أنّ قانون العزل السياسي هو قانون مشوه من جميع النواحي، أولها محاولة تحصين هذا القرار قبل صدوره، وجانب أخر له علاقة بمن يشملهم القانون، إذ يبدو أنّ القرار يشمل أغلبية الليبيين، في جانب آخر هذا القانون في بعض أجزائه يتضارب بطريقة غير مباشرة مع عموميات الدستور، كما أنّ الصراع الموجود حول قانون العزل ليس صراعا عادلاً، لأنّ من قاموا الدفع باتجاهه منهم من يحمل السلاح ومنهم من يرفض الحوار ويركن أساليب التهديد والمزايدات باسم الثورة وباسم الدين.[1]
- على صعيد آخر، ركز قانون العزل فقط على تطهير البنية الفوقية للمجتمع السياسي، أي اعادة توزيع السلطة والنفوذ في المراكز القيادية العليا للدولة، بينما أهمل البنية التحتية لا سيما الجانب الثقافي والاجتماعي فلا زالت ثقافة الإصلاح محدودة، بسبب ضعف السلطة التي هي الآن مجزأة بين مركزين، مما أدى الى ضعف الثقة بين المواطن والسلطة التي عادة ما تُبنى فيها العلاقات وتسوى النزاعات عن طريق الأموال وليس بأوامر الدستور والقانون والعدالة الإجتماعية.[2]
- ما يعاب على هذا القانون أيضا هو تهديده لمفهوم المواطنة، من خلال انتهاكه لجوهر الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها أي مواطن وهو حق الانتخاب والذي قبل بالعزل الصوتي، والأخطر من ذلك أنّ قانون العزل السياسي قد وضع **36** شريحة وظيفية مصنفة

[1] أحمد مصطفى رحال، "الفوضى في ليبيا وضرورة المراجعة: إصلاح بقوة السلاح"، **مجلة العرب**، ع.1586، أوت 2013، ص 10

[2] علي محمد علي الطنازفتي، رجب عمر عبد السلام العاتي، "العدالة الانتقالية الاشكالات والفرص في الواقع الليبي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، م. 04، ع. 15، 2015، ص 1049

في سلة واحدة، وأصدر حكم أخلاقي شامل عليهم بالتساوي، حيث لم يميز بين طول المدة وقصرها، بين من عمل مع النظام السابق، ومن أساء استعمال السلطة واستغلها، ومن قام بدوره الوطني بنزاهة ووعي ومسؤولية.[1]

وبالنتيجة أدت النزعة الاقصائية التي تضمنها قانون العزل السياسي الى تداعيات عكسية على عملية بناء الدولة، خاصة في الحالات التي تفتقر فيها الدولة –مثلما تعبر عنه الحالة الليبية بوضوح– الى الأشخاص المؤهلين والقادة السياسيين الموهوبين مما جعلها تتحول إلى دول فاشلة، على النقيض من ذلك فإن المقاربة التصالحية تعزز أداء الدولة، من خلال الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين.[2]

إنّ نجاح العدالة الانتقالية في ليبيا يتطلب من السلطة التي ستحكم ليبيا، القيام بعملية مصالحة وطنية شاملة بين كافة المجتمع الليبي، وإلغاء ثقافة الفائز والخاسر، التي لا يمكن أن تؤدي الى بناء مجتمع ديمقراطي آمن.[3] كما يحتاج تطبيق العدالة الانتقالية الى توافر الحد الأدنى من الاستقرار والتوافق الوطني وهو أمر غير متوفر في ليبيا ما بعد الحِراك، التي عرفت انقسامات وصراعات بين عدة مناطق.

يبقى تحدي تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا هو الأصعب والأعقد مقارنة بالتونس التي رغم بعض الهفوات إلا أنّها كانت أكثر عقلانية وحذرا حينما رفضت نخبها أي قرار شبيه بقانون العزل السياسي الذي انجرت إليه جارتها ليبيا، والتي سيبقى فيها مسار تطبيق العدالة الانتقالية يعرف مزيد من الفوضوية، بسبب غياب لجنة أو هيئة قادرة على ادارة العملية وفرض توجهاتها وآلياتها، حيث نلاحظ أن الليبيون لم يهتموا بإنشاء مؤسسات قادرة على تتبع مسار العملية، إذ كان جل اهتمامهم منصبا حول إنشاء لجنة خاصة بالتعويضات، والتي عملت على صرف الأموال يمينا وشمالا للذين يفترض أنهم ضحايا، دون استكمال الخطوات الأولى للعدالة الانتقالية المتعلقة بالكشف عن الحقيقة ومساءلة المسؤولين الحقيقيين الذين تبث تورطهم في جرائم الفساد وانتهاك حقوق الإنسان، ومن تم الاعتراف بأخطائهم.

---

[1] علي محمد علي الطنازفتي، رجب عمر عبد السلام العاتي، مرجع سابق، ص 1049.

[2] رومان ديفيد ،هدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟"، **سلسلة أوراق**، مركز بروكنجز الدوحة، ع.04، مارس 2014، ص 01 .

[3] أحمد خليف عفيف، مرجع سابق، ص 674.

تحتاج كل من تونس وليبيا الى ضبط أكثر لمفهوم العدالة الانتقالية بشكل الذي يجعلها عـــاملاً مهماً في تحقيق المصالحة الوطنية بين أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع مفهوم المواطنة وتعميق الشعور بها، لأنّها عاملا مهما في زيادة التصويت في الانتخابات، كما أنّ الشعور بالمواطنة يدفع المواطن الى احترام القانون، والسياسي للعمل بنزاهة وشفافية، يجب إعـــادة تكييـــف العدالـــة الانتقالية لكي ينتقل من مفهوم العدالة العقابية إلى مفهوم العدالة التصالحية .[1]

كما يعد إصلاح القطاع الأمني أحد أهم متطلبات العدالة الانتقالية لما ينطوي عليه من إعادة بنـــاء الأجهزة الأمنية ومؤسسة الجيش، بحيث تصبح أكثر نزاهة وشفافية، واحتكامـــا لســـيادة القـــانون واحتراما لقيم حقوق الإنسان، وأكثر استقلالية عند محاسبة ومواجهة انتهاكات النظام السابقة.

المطلب الثاني : إصلاح القطاع الأمني

لقد مثل إصلاح القطاع الأمني* أحد أهم المطالب التي رفعتها الانتفاضات الشعبية، لســـبب بسيط أن الذي أشعل الانتفاضة التونسية هو الممارسة القمعية التي قامت بها شرطية ضد مـــواطن بسيط جعلته يضع حدا لحياته، وبتالي لم تكن وحدها المطالب الاجتماعية والاقتصادية هي المحرك الأساسي للحراك، فقد طالب المتظاهرون أيضا بضرورة الربط بين الاصـــلاح الأمنـــي وتحقيـــق الانتقال الديمقراطي، بما يضمن تحويل بنية الأمن من وظيفة حماية النظام إلى مهمة حماية الوطن والمواطن. [2]

برز تحدي إصلاح القطاع الأمني كأحد أهم متطلبات المرحلة الانتقاليـــة التـــي عرفتهـــا دول الحِراك المغاربي، ورغم أنّ الاتجاه نحو إصلاح المؤسسات الأمنية كان مطلبًا داخليًا في الأساس، إلا أنّ طبيعة الوضع الدولي والإقليمي الذي يحيط بليبيا وتونس جعل الاتجاه نحو الإصلاح تدفعـــه أيضا عوامل خارجية، أهمها خطر انتشار الجماعات الارهابية التي أصبحت تجد في عدم استقرار دول الحِراك ملاذا آمنا لتطوير نشاطاتها وبناء قواعد خلفية في المناطق التي تعرف انكشافات أمنية عميقة.

ارتبطت عملية اصلاح القطاع الأمني ارتباطا وثيقا بعملية التحـــول الـــديمقراطي، ذلـــك أنّ الإصلاح السياسي لا يمكنه أن يستقيم إذا لم يرافقه اصلاح علـــى مســـتوى المؤسســـات الأمنيـــة

---

[1] علي محمد علي الطنازفتي، رجب عمر عبد السلام العاتي، مرجع سابق، ص1062

* تم التطرق لتعريف إصلاح القطاع الأمني في الفصل المفاهيمي والنظري للدراسة.

[2] احسان حافظي، مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية، **سياسات عربية**، ع. 16، سبتمبر 2015، ص51.

ومؤسسة الجيش، وقد تجلت هذه الثنائية من خلال تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها كل من دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية، حيث لعبت هيئة الأمم المتحدة دورا مهما في مساعدة هذه الدول على إعادة هيكلة مؤسساتها الامنية بما يخدم عملية الاصلاح السياسي ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي.

يمثل إصلاح القطاع الأمني جزءًا مهمًا من عملية الانتقال الديمقراطي في دول الحِراك العربي، وكما توضحه حالاتي الدراسة، لا طالما كانت الأجهزة الأمنية على تعدد فروعها وسيلة تستخدمها الأنظمة الشمولية من أجل ضرب واخماد أي محاولة للتغيير، وبالتالي إنّ أي محاولة للإصلاح السياسي يجب أن تأخذ في عين الاعتبار إعادة اصلاح العلاقة التي تربط الأجهزة الأمنية بالمواطن البسيط.

إنّ أهم تحدي يواجه بناء سياسة أمنية ناجحة في دول الحِراك يكمن في الجمع بين ثنائية الأمن والحرية والأمن والعدالة، إذ تمتد هذه الثنائيات في عمق التشريعات الوطنية المعنية بإصلاح القطاع الأمني، لتشمل جميع المؤسسات والآليات التي تمتلك السلطة الشرعية لاستخدام القوة، أي بعبارة أخرى اعادة تطبيع الجهاز الأمني مع النظام السياسي، ونقله من وضعية جهاز مؤتمن على النظام الى جهاز مؤتمن على المواطن، الدولة ومؤسساتها.[1]

الفرع الأول: إصلاح القطاع الأمني في تونس

بادرت السلطات التونسية القيام بإجراءات مهمة قصد اصلاح القطاع الأمني في تونس، فقد أقدمت وزارة الداخلية في السنوات الأخيرة على إنجاز العديد من برامج التدريب وبناء القدرات للضباط وأعوان أجهزة أمنية بهدف تطوير أدائها في حماية الأمن مع احترام حقوق الإنسان.[2]

كما نظمت العديد من الملتقيات والمحاضرات التي ركزت على مناقشة مختلف المواضيع والقضايا التي لها علاقة بدمقرطة وتحديث مؤسسات الأمن والجيش مثل حماية الحياة الخاصة والشفافية في القطاع الأمني وتوضيح مخاطر أساليب التعذيب والاضطهاد التي كانت الاسلوب المفضل لنظام بن علي في مواجهة المعارضة.[3]

---

[1] احسان حافظي، مرجع سابق، ص ص 47-51 .

[2] وجدان المقراني، دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية في تونس، **مبادرة الإصلاح العربي**، جانفي 2016، ص 01

[3] أحمد كرعود، "تجربة الإنتقال التونسية "قصة نجاح نسبي"، في: **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، (تحرير: طارق المتري، زياد ماجد وآخرون)، بيروت: دار شرق الكتاب، 2016.

لكن أهم إجراء قامت به القيادة الجديدة في هذا المجال هو إنشاء هيئة عليا للانتخابات، مستقلة عن وزارة الداخلية مهمتها الإشراف وتنظيم العملية الانتخابية من أجل اعطائها شفافية ومصداقية أكثر، هذا القرار يعتبر تحول مهم في أدوار وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية التي كانت في الماضي تشرف على العملية الانتخابية، قصد تسهيل عملية التزوير لحساب النظام السابق.

وقد استطاع هذا الإجراء اتباث نجاعته، فبرغم من حداثة التجربة الا أنّ هذه الهيئة استطاعت إدارة الاستحقاقات الانتخابية بكل احترافية وشفافية، حيث أكدت مختلف التقارير فاعلية هذا التغيير في بناء ثقافة ديمقراطية وقبول كل المتنافسين بنتائج الانتخابات المتعاقبة.

كذلك من أهم مخرجات إصلاح القطاع الأمني في المرحلة الانتقالية هو إنشاء نقابات خاصة بالموظفين وأعوان الأمن الذين يشتغلون في القطاع الأمني، لكن رغم الأهمية التي اكتسبتها هذا النوع من التنظيم الجديد الا أنّ البعض يرى أن تعدد النقابات الأمنية أوقعها في فوضى، ساهمت في تعطيل عملية إصلاح القطاع بدل تقدمها.

1. دور النقابات الأمنية في إصلاح المنظومة الأمنية

تعتبر النقابات الأمنية أحد السمات البارزة للمجتمعات الديمقراطية المتقدمة، لذلك بادرت معظم الدول التي انتقلت من نظم شمولية الى نظم أكثر تفتحاً وديمقراطية الى اعتماد النقابات الأمنية كأحد أهم الخطوات الرئيسية نحو إصلاح المنظومة الأمنية، ولقد علق المؤرخ الأسترالي "يريان فيتزباتريك" على أهمية النقابات الأمنية ودورها في تعزيز الحوكمة الأمنية بقوله: " إذا أعطيت للشرطة كامل حقوقها بما في ذلك التنظيم النقابي سيكون من الصعب استخدامها لخدمة القمع السياسي لاسيما أنّ حق الأمنيين في التنظيم النقابي مرتبط بتعزيز الديمقراطية والحكم الراشد".[1]

ونظرا لأهمية النقابات الأمنية أقرت القيادة الجديدة في تونس مباشرة بعد إسقاط نظام بن علي، حق تكوين نقابات خاصة للموظفين بالمؤسسات الأمنية على اختلاف فروعها، تعبير عن رغبتها في إصلاح القطاع الأمني، وبالفعل احتلت تونس في ظرف وجيز المرتبة الأولى عربيًا، والمرتبة الثامنة في الترتيب العالمي للنقابات الأمنية.

ولقد تأسست أولى النقابات الأمنية في بداية الأمر خارج الإطار القانوني، ليتم الاعتراف بها رسميا بعد صدور **مرسوم رئاسي سنة 2011**، حول ضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن

[1] وجدان المقراني، مرجع سابق، ص 01.

الداخلي، حيث نص **الفصل 11** على أنّه لأعوان قوات الأمن الداخلي الحق في ممارسة العمل النقابي، ولهم لهذا الغرض تكوين نقابات مهنية مستقلة عن سائر النقابات المهنية واتحاداتها.

وتكمن أهمية انخراط أعوان الأمن في نقابات خاصة بهم، على اعتبار أنّهم الأدرى بالثغرات والنقائص والتجاوزات، يجعله الأقرب والأقدر على تقديم مشاريع وتصورات تضمن اصلاح المنظومة الأمنية، كما أن اصلاح الوضعية الاجتماعية والمهنية لهؤلاء ستؤدي الى تحسين أدائهم داخل المؤسسات الأمنية والرقي بالقطاع الأمني [1].

وقد أفرز هذا التحول تأسيس العديد من النقابات الأمنية: [2]

- نقابة قوات الأمن الداخلي.
- نقابة موظفي الإدارة العامة لوحدات التدخل
- الاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي.
- نقابة الأمن الجمهوري.
- اتحاد نقابات الحماية المدنية.
- نقابة موظفي الإدارة العامة للمصالح المشتركة.
- نقابة وحدات الطريق العمومي.
- نقابة أعوان وإطارات إقليم الأمن الوطني.

على الرغم أنّ العديد قد رحب بفتح المجال للعمل النقابي أمام موظفي القطاع الأمني إلا أنّ الكثير منهم رأى أن تلك الخطوة قد أدت إلى إنشاء النقابات بطريقة فوضوية وغير مدروسة، مما أفقدها المصداقية وتشتت مواقفها أثناء المفاوضات مع السلطات من أجل تحقيق أهدافها وتحسين وضعيتها الاجتماعية والمهنية.

ونتيجة لنقص الخبرة وحداثة التجربة بالعمل النقابي، أصبحت معظم التنظيمات النقابية رهينة التجاذبات السياسية التي ميزت المشهد التونسي منذ نهاية نظام بن علي.

2. حدود إصلاح القطاع الأمني في تونس

لا شك أنّ اصلاح القطاع الأمني في تونس يستلزم أن يكون من داخل القطاع نفسه، والذي بدوره يجب أن يكون مقتنعًا بأهمية المشروع الإصلاحي، فلا أحد ينكر أنّ الجميع الذين اشتغلوا

[1] وجدان المقراني، مرجع سابق، ص 04.

[2] المرجع نفسه، ص 20.

سواء في وظائف حساسة أو بسيطة داخل المؤسسات الأمنية، كانوا فعلا يؤمنون بثقل وأعباء الماضي من خلال عملهم داخل النظام السابق، الذي لم يترك لهم حرية الاختيار في مختلف القرارات التي اتخذها بشأن المنظومة الأمنية، فالجهاز الأمني كان يعمل بأوامر وليس بالقانون، لهذا جاء كلمة الأمين العام للاتحاد الوطني لنقابات قوات الأمن التونسي **منتصر ماطري:**" لم نعد عبيدا بل نحن أحرار ولن نعود للعبودية".[1]

لكن رغم إدراك النخب الجديدة لأهمية إصلاح هذا القطاع، إلا أنّ طريقة تعاملها مع هذا الملف المهم، تعرض لأخطاء عديدة، وهزات عنيفة، نظراً من جهة لحساسية هذه المؤسسة مقارنة بمؤسسات الدولة الأخرى، وصعوبة الفترة الانتقالية التي تمر بها تونس خاصة في ظل انتشار المخاطر الأمنية التي ازدادت حجماً بسبب استمرار حالة اللااستقرار في ليبيا من جهة أخرى، مما جعلها تُغير في مقاربتها الإصلاحية بالتركيز على بناء القدرات المادية واللوجستيكية لمؤسسات الأمن والدفاع ، والتغاضي عن كل ما يتعلق بدمقرطة المنظومة الأمنية وألسنتها بما يعزز حقوق الفردية والمدنية، ويرتقي بكرامة المواطن التونسي.

لعل أهم ما يؤخذ على وزارة الداخلية هو اقدامها على حل أحد أهم المؤسسات الحيوية في قطاع الشرطة وهي المفتشية الوطنية للشرطة، هذه الهيئة التي كانت تشرف على تعزيز الرقابة الداخلية للمفتشين العامين، حيث أدى هذا الإجراء وباعتراف العديد من أعضاء المنتمين إلى سلك الأمن الداخلي، إلى انتشار حالة من التسيب وعدم الانضباط وزيادة أنشطة الفساد داخل مؤسسات الشرطة والأمن الداخلي.[2]

ضمن نفس الإتجاه، قامت وزارة الداخلية تحت ضغط النقابات المهنية الأمنية إلى اعادة ادماج ما يقارب **22000** اطار في وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية إلى مناصبهم، بعد صدور قرارات عن مجالس الشرف للشرطة والحرس الوطني، والمجالس التأديبية، خلال حكم نظام **بن علي،** بتوقيفهم عن عملهم لأسباب تتعلق بعدم الكفاءة المهنية أو ارتكاب جرائم ضد القانون العام، ورغم أنّ بعض الحالات تم استبعادها بسبب دوافع سياسية تتعلق بتورطها مع الجماعة الإسلامية المعارضة، إلا أنّ الكثير منهم إستبعدوا بسبب ارتكابهم سلوكيات وأعمال خطيرة، هذا الإجراء أدى الى استياء العديد من كبار المسؤولين المتقاعدين، الذي رأو أنّ هذا الملفات تمت معالجتها بسرعة

[1] وجدان المقراني، مرجع سابق ، ص 09.

[2] International Crisis Group, "Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie"**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord,** N°161 , 23 juillet, 2015**,** p 05

وسطحية، لأنّ السلطات الانتقالية الجديدة كان همها الوحيد هو محاولة إظهار جميع القرارات والعقوبات التي صدرت عن وزارة الداخلية في ظل نظام **بن علي** كانت غير شرعية وظالمة، على الرغم أنّ الكثير استُبعدوا فعلا لارتكابهم جرائم تمس بمهنية المؤسسة، وهذا الذي اعتبره البعض يُعد ضرباً صارخًا لقيم ومصداقية مؤسسات الأمن. [1]

وبالنظر الى مسار إصلاح القطاع الأمني في تونس، يمكن تحديد أهم العوامل التي ساهمت في تعثر مسار الإصلاح الى النقاط التالية:

1. **اختلاف المقاربات في التعاطي مع عملية الإصلاح:** والتي ارتبطت بتوجهات الفاعلين المشاركين والمستفيدين من العملية، كل منهم يسعى الى تحقيق أهدافه من خلال فرض تصوراته على الطرف الآخر، إذ يمكن استخلاص ثلاث أطراف رئيسية تتجاذب العملية:[2]

- **منظمات المجتمع المدني:** تبني هذه الفئة تصورها للإصلاح الأمني من خلال قدرته على تغيير درجات سلوك رجال الأمن والشرطة وتحسين طريقة تعاملهم مع المواطنين.
- **الطبقة السياسة:** يرى هؤلاء أنّ الغاية الأساسية من وراء اصلاح المنظومة الأمنية هو تحقيق الاستقرار ومدى استقلالية الدوائر الأمنية ومؤسسة الجيش عن الطبقة الحاكمة.
- **الحكومة:** تعتبر إصلاح القطاع الأمني مطلبًا لا بد منه، فهو وسيلة من أجل تحسين فاعلية وأداء المؤسسات الأمنية من أجل جعلها قادرة على مواجهة والتصدي للمخاطر الأمنية التي أصبحت تتربص بالبلاد وعلى رأسها الجريمة المنظمة ونشاط الجماعات الارهابية العابرة للحدود.
- **النقابات الأمنية:** ترى هذه النقابات أنّ إصلاح المنظومة الأمنية يجب أن يمر عبر اعادة الاعتبار لرجال الأمن وتمكينهم من حقوقهم المالية والاجتماعية وتحسين ظروف عملهم، وتدارك حالة النقص في التجهيزات الضرورية لأداء مهامهم على أكمل وجه.

2. تعطيل الإصلاحات بحجة مواجهة المخاطر الأمنية:

ساهمت ظروف البيئة الدولية والإقليمية في إعاقة مسار إصلاح المنظومة الأمنية في تونس فقد أدى تصاعد العمليات الارهابية في تونس، بالاضافة إلى خطر انتشار التهديدات الأمنية القادمة من الدول المجاورة خاصة ليبيا إلى تنامي الهواجس الأمنية لدي الدوائر الأمنية ومؤسسة الجيش،

[1] Idem.

[2] وجدان المقراني، مرجع سابق، ص 37.

وجعلت صانعي القرار الجُدد يعيدون التفكير في ترتيب أولويات بناء الدولة من أجل مواجهة الإرهاب والحفاظ على الوحدة واستقرار الدولة، متناسينا بذلك كل الإجراءات التي تم اتخاذها في السابق من أجل إصلاح القطاع الأمني، فإعلان حالة الطوارئ بحجة محاربة الإرهاب كان سبباً في تعطيل العديد من الإجراءات التي باشرتها الدولة في سبيل دمقرطة القطاع الأمني وتحديثه.

لقد فرض انتشار التهديدات الأمنية الجديدة إعادة هيكلة المنظومة الأمنية خارج فكرة الاصلاح، واستمرار تشديد الرقابة على حركة الأفراد والجماعات.[1]

الفرع الثاني: إصلاح القطاع الأمني في ليبيا

يختلف تحدي اصلاح القطاع الأمني في ليبيا عن نظيره في تونس اختلافا جذريا، نظراً لاختلاف طبيعة المؤسسة العسكرية نفسها –هذا إذا سلمنا أنّه يمكن اطلاق صفة مؤسسة على الجهاز الأمني والعسكري الليبي– هذا الاختلاف يتضح أيضا من خلال تباين موقف المؤسستين من الحِراك السياسي، فعندما قامت الانتفاضة الشعبية كانت تونس تتمتع بمؤسسات أمنية وعسكرية قوية، ساهمت في دعم الانتفاضة، وكان لها دور مهم في فرض النظام العام والاستقرار داخل تونس، صحيح أنّ الجهاز الأمني الداخلي وقوات الشرطة انحاز إلى صف النظام في تونس، إلا أنّ المؤسسة العسكرية كانت تعمل بكل قواها من أجل فرض النظام، وكان للجيش دورا كبيراً في دعم الثورة وحماية أرواح المدنيين.

لكن ما حدث في ليبيا كان العكس تماماً، فقد انقسم الجيش على نفسه إلى قسمين، قسم مؤيد للنظام وقد تمركز خاصة في المنطقة الغربية **(طرابلس)** معقل النظام، وقسم معارض للنظام ومؤيد للثوار تمركز في المنطقة الشرقية **(بنغازي)**، هذا الانقسام أدى الى انهيار الجيش الوطني والأجهزة الأمنية، خاصة بعد استيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والادارات الأمنية، ودخلت بذلك البلاد في مرحلة الفوضى وغياب الدولة، وبتالي لا مجال للمقارنة بين إصلاح القطاع الأمني في الحالتين.

وبمأنّ انتشار ظاهرة الميليشيات، أصبحت الطابع المميز للمشهد الليبي، فإنّه لا يمكن الحديث عن إصلاح القطاع الأمني في ليبيا دون ايجاد حل لظاهرة تنامي الميليشيات في ليبيا، وهنا

[1] احسان حافظي، مرجع سابق، ص 51

نستعرض أحد أهم فروع إصلاح القطاع الأمني وهو ما يعرف **بمأسسة الميليشيات Militia Institutionalisation.**

1. أهمية مأسسة الميليشيات ودورها في اصلاح القطاع الأمني في ليبيا:

يرتبط ظهور الميليشيات الليبية وتزايد نفوذها، ارتباطًا مباشرًا بطبيعة الحِراك الليبي نفسه (أنماط وطبيعة الاحتجاج) الذي تأثر بآليات الانتقال السياسي في ليبيا وطبيعة بنية الدولة الليبية، فعلى عكس حالات الجارتين مصر وتونس، لم تستجب فروع الدولة الليبية لمطالب الشعب، وبدلاً من ذلك ، فقد أدت الانتفاضة الشعبية الى حدوث العديد من الانشقاقات داخل الهيكل المؤسساتي للدولة، مما أدى إلى ظهور هيئة ثورية معارضة للسلطة (المجلس الوطني الانتقالي)، تولت لاحقًا ادارة الدولة بعد سقوط القذافي في **أوت 2011**. كما أنّ الطبيعة البنيوية للدولة الليبية ما قبل الحِراك لم تستطيع إنشاء مؤسسة عسكرية مستقلة واحترافية، وبتالي تنامي ظاهرة الميليشيات في ليبيا كان في حقيقة الأمر نتاجاً لمجموعة من العوامل البنيوية التي ارتبطت بتطور الدولة الليبية والنظام السياسي لفترة ما قبل الحِراك، والتي تزاوجت وتفاعلات مع المتغيرات السياسية ومعطيات البيئة الداخلية والخارجية لمرحلة ما بعد الحِراك وبتالي استمرار وجودها سيظل نتيجة تداخل هذين البعدين. [1]

غير أنّ ظهور المليشيات كأحد أهم الأطراف الفاعلة داخل الدول التي عرفت تفجر لنزاعات داخلية عنيفة لا يُعتبر حكراً على الحالة الليبية بعينها، وإنّما كانت ولا تزال أحد أهم السمات البارزة للنزاعات الداخلية التي يُطلق عليها أكاديميا الموجة الثالثة للنزاعات، التي عرفت تطورا ملحوظا بعد نهاية الحرب الباردة.

لذلك حاول المجتمع الدولي تطوير مقاربات جديدة وخلق آليات عملية من أجل وجود تسوية للميليشيات المتحاربة في مرحلة ما بعد النزاع، ذلك أن تفكيك هذه الميليشيات وإعادة ادماجها داخل جهاز أمني وطني موحد، يعتبر شرط أساسي لتحقيق الأمن والمصالحة الوطنية، وهو ما أدى الى تبلور مفهوم **مأسسة الميليشيات Militia Institutionalisation** كأحد أهم المجالات الأساسية التي يُعنى بها إصلاح القطاع الأمني، والتي تندرج تحديداً ضمن مجال أدق وهو مفهوم "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" **("Disarmament, Demobilisation and Reintegration" (DDR** ،

[1] Ziad A. Akl, "Militia Institutionalisation and Security Sector Reform in Libya", **European Institute of the Mediterranean**, June 2017, pp 06-07 .

الذي يعتبر المرجع الأساسي لمفهوم مأسسة الميليشيات، وتهدف عملية "نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج" في المقام الأول إلى تثبيت الأمن والاستقرار في بيئات ما بعد الصراع، أي أنّها مجموعة التدابير والإجراءات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد وتتيح لعناصر الميليشيات السابقة والمقاتلين امكانية الاندماج من جديد داخل المجتمع. لذلك نجد هذه التصور يعتمد على بناء استراتيجيته تشمل قطاعات متعددة ومتداخلة، تتطلب التعاون والتنسيق المستمر فيما بينها.[1]

لكن الأكيد أنّ هذه العلمية لن تؤتي ثمارها إذا لم يسبقها استعداد والتزام سياسي، وفي الحالة الليبية، فإنّ الوصول الى اتفاق سياسي وطني هو أمر ضروري لنجاح وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، كما علق على ذلك الباحث **أوزدرم Özerdem** قائلاً : "لا يمكن تنفيذ برامج إعادة الإدماج دون وجود التزام سياسي، وهذا بغض النظر عن مدى حسن التخطيط وجدية التنفيذ".[2]

- هناك طرق متعددة ومناهج مختلفة للتعامل مع موضوع مأسسة الميليشيات، والتي ترتبط ارتباطا بالبيئة والظروف التي نشأت في ظلها الميليشيات نفسها، وهو ما يفسر اختلاف عملية إصلاح القطاع الأمني ومأسسته في كل من العراق، أفغانستان، حيث يعتمد اختيار الآليات المناسبة والطرق الملائمة لعملية المأسسة إلى عوامل عدة، أهمها في المقام الأول بنية الدولة، ثم ثانيا إلى طبيعة التأثير المتبادل بين الحكومة المركزية والمليشيات الناشطة في الميدان، فإذا كنا نعني بمأسسة الميليشيات هي عملية إضفاء الشرعية على وجودها ككيانات عسكرية معترف بها، فهناك طريقتان رئيسيتان لتحقيق هذا الهدف:[3]
- يتم اعتماد هذه الطريقة في حالة إذا كانت الدولة مازالت تتمتع بقدر نسبي من القوة، أي وجود حكومة مركزية مازالت قادرة على التحكم والسيطرة في الميدان، وغالبًا ما تقوم عملية المأسسة في هذه الحالة في شكل تعاون مباشر بين الحكومة المركزية والميليشيات، وهي المقاربة التي تم استخدامها في أفغانستان مؤخرًا.

[1] Idem.
[2] Ziad A. Akl, op. cit, p 11.
[3] Ziad A. Akl, op. cit, pp 11-12.

- أما في حالة الدول التي تتميز بوجود بنية هشة، مع سيطرة ضعيفة للحكومة المركزية على إقليمها، تتم عملية المأسسة من خلال استيعاب الميليشيات داخل هيكل الدولة، وعادة ما يتم تعيينها كمؤسسة من مؤسسات الدولة.

يبدو أنّ النموذج الثاني هو الأقرب تطبيقه في الحالة الليبية، نتيجة لضعف بنية الدولة وعدم وجود قوة عسكرية مهيمنة قادرة على دحض جميع الميليشيات، يكون الحل الأنسب هو دمج جميع الميليشيات داخل هياكل الدولة، ويبدو أنّ الجهود بدأت تسير في هذا الاتجاه، فقد أقدم **الجنرال حفتر** في بداية الأمر على دمج ميليشيات "**معركة الكرامة**" داخل الجيش الوطني الليبي، ثم كرر نفس العملية مع الحرس الرئاسي الذي كان يتكون أساسا من تحالف ميليشيات "**فجر ليبيا**". [1]

إنّ أي محاولة تهدف الى إعادة مأسسة الميليشيات في ليبيا ودمجها في اطار مؤسسة عسكرية موحدة يجب أن تأخذ في عين الاعتبار الخطوات التالية:[2]

- **أولاً:** يجب التمييز بين الميليشيات الليبية التي يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليها واستيعابها داخل هيكل الدولة وبين الميليشيات أو الجماعات المسلحة التي يجب مواجهتها وتجريدها من الأسلحة، ولأجل التمييز بين هذين النوعين يجب الأخذ في عين الاعتبار سلوك تلك الميليشيات على مدار السنوات السبع الماضية، ومدى استعدادها الخضوع السياسي لهيئة شرعية وطنية.
- **ثانياً:** إنّ مأسسة الجهاز الأمني يجب أن يعتمد على المزاوجة بين عدة مقاربات، من الناحية العملية هناك احتمال كبير أن تقوم العديد من الميليشيات بتسليم أسلحتها إلى حكومة الوحدة الجديدة، بالمقابل هناك الكثير منها سترفض القيام بذلك، ويعود ذلك إلى المكافآت المالية التي كان يتلقاها المنتمين إليها، إلى جانب المكانة الاجتماعية التي يتمتع بها القادة داخل الميليشيات، كل هذه المكتسبات تجعلهم يترددون ويتخوفون من الانضمام الى مؤسسة أمنية موحدة معالمها المستقبلية غير واضحة.

من هنا يجب أن تعتمد عملية مأسسة القطاع الأمني على وسائل متنوعة من أجل استقطاب والتأثير في مواقف الميليشيات، تعتمد فيها على المزاوجة بين أسلوب الترغيب (سياسة الحوافر) و أسلوب الإكراه (الضغط والتهديد).

---

[1] Ibid, p 12.
[2] Ibid, p 09.

- **ثالثًا:** يجب اعادة تفكيك طبيعة العلاقة التي تربط الميليشيات بمؤسسات الدولة، إذ أصبحت المليشيات هي من تسيطر وتتحكم في منشآت الدولة، حيث أصبحت الدولة عند قيامها بوظائفها خاضعة وتابعة لاملاءات وشروط الميليشيات المتحاربة.
- **رابعاً:** يتطلب إضفاء الطابع المؤسسي على الميليشيات الليبية عملية تحضير واسعة ودراسة دقيقة ميدانية لمختلف الميليشيات التي أصبح عددها يتزايد يوما بعد يوم.

لكن الأكيد، يبقى التحدي الأصعب هو كيف يمكن للدولة أن تستقطب جميع الميليشيات وتدفعها للتعاون في انتظار اندماجها في اطار جيش ليبي موحد.

تبقى فرص تحقيق السلام وبناء الدولة في ليبيا تدور في"حلقة مفرغة"، لأنّ تحقيق هذين الهدفين يستلزم كخطوة أولية بناء مؤسسات، لكن المشكل أنّ بناء مؤسسات يتوقف بالدرجة الأولى على قدرة الدولة على توفير الأمن واحتكارها للسلاح، و الذي لن يتحقق إلا بعد تفكيك الميليشيات، في الوقت نفسه نجد هذه الميليشيات ليست مستعدة للتخلي عن نفوذها وامتيازاتها ومصالحها الخاصة. [1]

إنّ أي محاولة للوصول إلى وفاق سياسي يجمع كل الأطياف الليبية، يتطلب فهم عميق وملم لكل الديناميات الإقليمية، الإثنية، القبلية، والدينية، والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل ماضي وحاضر البلد. إلا أنه لا يجب محاولة حل الأزمة في ليبيا وتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف المتحاربة، بالاعتماد على الجماعات السياسية والمسلحة، التي تقوم بتوظيف هذه الديناميات لأغراض حزبية، فقد أثبتت التطورات الأخيرة أنّه بمجرد تسييس أي من هذه الديناميات، خاصة منها الدين يجعل هذه الجماعات لا تميل إلى التسامح وقبول الطرف الآخر، إذن ليبيا بحاجة ماسة إلى خطة سلام وأمن شاملة وتنفيذ خارطة طريق جديدة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي طال انتظاره. ويجب أن تعكس خارطة الطريق هذه آراء الناخبين الذين يجب أن لا يكون اختيارهم رهينة التحالفات الخاطئة أو انتهازية أطراف خارجية (قوى اقليمية أو دولية).[2]

[1] Youssef Mohammad Sawani, "Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya", **Contemporary Arab Affairs**, VOL. 10, NO. 2, March 2017, p 184.
[2] Idem.

الفرع الثالث: آفاق إصلاح القطاع الأمني في دول الحِراك المغاربي

تقتضي عملية إصلاح المنظومة الأمنية في كل من تونس ليبيا، إلى إعـــادة تفكيـــك العقليـــة الأمنية للمؤسسات الأمنية والجيش، واعادة بنائها من جديد ، بحيث يتم الانتقال من العقيدة الأمنيـــة المبينة على حكم الفرد إلى العقيدة الأمنية على المبينة على الولاء للوطن والمواطن، أي التركيـــز على إعادة هيكلة ذهنيات الشرطي أو رجل الجيش كي يصبح أكثر تقبلاً وفهمًا إلى أهمية تحقيـــق العدالة واحترام حقوق الانسان، حتى تصبح هذه المفاهيم مدخلا جديدا لإعادة بناء المنظومة الأمنية فكريا وماديا.

أنّ اصلاح القطاع الأمني في الديمقراطيات الناشئة يتطلب بنـــاء مقاربـــة متعـــددة الأبعـــاد والتخصصات، أي أنّ عملية الاصلاح تتطلب مشاركة الجميع من خبراء فـــي المجـــال الأمنـــي، المجتمع المدني وباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والقانونية.

كما أنّ مسار الاصلاح لا يحتاج إلى الوقت والخبرة فقط، بل يتطلب ميزانية ضخمة، عادة لا تستطيع الدول التي خرجت من صراع توفيرها، حيث يكون تركيزها منصباً على إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، فالأمر يتطلب إعداد برامج للتكـــوين والتأهيل لفائدة الأمنيين من أجل تغيير الذهنيات، وهي مسائل تتطلب وقت طويل وإمكانيات بشرية ومادية معتبرة لتحقيق ذلك. [1]

لا شك أنّ عملية اصلاح القطاع الأمني في ليبيا، أصعب وأعقد بكثير من تونس نظرا لطبيعة التطورات التي عرفتها ليبيا بعد إسقاط نظام القذافي، حيث توضح تجارب الدول التي خبرت عملية إصلاح القطاع الأمني في مرحلة ما بعد النزاع ، أن هذه العملية لن تحقق أهدافها المرجـــوة دون وجود مصالحة وطنية تجمع مختلف الأطراف المتنازعة، فالحل السياسي لإنهاء الصراع هو أكثر المطالب أهمية، والذي يمكن عبره قبول مختلف المليشيات الانضمام الى جيش موحد.

فعملية الإصلاح تتطلب كشرط مسبق لا غنى عنه، وهو التوصل إلى اتفـــاق يجمـــع كـــل الفواعل على اختلاف أهميتها وتأثيرها، يوضح الإستراتيجية المناســـبة، وخطـــة عمـــل توضـــح بالتفصيل عملية نزع الأسلحة وتسريح وإعادة الإدماج الميليشيات ضمن جيش موحد، ولأجل تحقيق هذا الهدف يجب أن يتضمن اتفاق المصالحة الوطنية خطة عمل مفصلة أو خريطة طريق دقيقـــة،

[1] Youssef Mohammad Sawani, op, cit., p 183

توضح التواريخ والآليات وفقًا جدول زمني واقعي يأخذ في عين الاعتبار جميع المعطيات الميدانية والظروف الداخلية، الإقليمية والدولية.[1]

المبحث الثالث: التحديات الاقتصادية والمجتمعية

على الرغم من أنّ التحديات الاقتصادية والمجتمعية التي عرفتها دول الحِراك المغاربي ليست بالجديدة، إلا أنّ طبيعة المرحلة الانتقالية وما فرضته من تحولات جديدة جعلت تلك التحديات أكثر تعقيدا وخطورة، فمشاكل الاختلال الاقتصادي وضعف التنمية ازدادت استفحالا بسبب حالة اللااستقرار واللاأمن، التي أدت إلى تذبذب صادرات النفط الليبية، والتي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الليبي، كما أنّ المعطى الأمني أثر على قطاع السياحة في تونس الذي يعتبر من أهم القطاعات الحيوية المُنتجة لمناصب الشغل في الدولة.

أما على الصعيد المجتمعي، وإن كانت تونس أقل تضررا في هذا الجانب مقارنة بليبيا، إلا أنّ استمرار حالة الاختلال في التنمية بين المناطق الداخلية والمناطق الساحلية الكبرى قد يؤدي الى تصاعد التوتر والاحتقان الداخلي والشعور بالظلم لدى شريحة كبيرة من المجتمع التونسي، هذا الأخير الذي كان ينتظر من الحِراك أن يُعيد النظر في هذا الاختلال المناطقي.

والأكيد أنّ التحديات المجتمعية في ليبيا هي أخطر من تونس، نظر للطبيعة القبلية التي يمتاز بها المجتمع الليبي، والتي تأثرت الى حد كبير بطبيعة النزاع الداخلي الدائر في ليبيا.

المطلب الأول: الاختلال الاقتصادي وضعف التنمية

اختلفت طبيعة التحديات الاقتصادية التي عرفتها كل من تونس وليبيا نظرا لاختلاف الوضع السياسي الذي تمر به كلا الدولتين هذا من جهة، إضافة الى طبيعة الامكانيات والمعطيات الاقتصادية التي تتوفر عليها كلا الدولتين من جهة أخرى.

الفرع الأول: تونس: الاختلال الاقتصادي المناطقي تهديد للديمقراطية الناشئة

لا أحد يستطيع إنكار الانجازات الكبيرة التي حققها الحِراك التونسي منذ انطلاقه واسقاطه لنظام **بن علي** سنة **2011**، فقد استطاعت تونس في ظرف وجيز إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة، وتقديم تسوية سياسية ناجحة بين الأطياف التونسية المتنافسة، والقيام بإصلاحات سياسية خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، وحرية التعبير والاعتقاد، إلا أنّ الصعوبات الاقتصادية التي

[1] Idem.

أصبحت تواجها تونس في الآونة الأخير يمكن أن تمثل عائقا كبيرا أمام عملية بنـــاء الدولـــة، أي تهديدا مباشرًا للديمقراطية الناشئة في تونس، حيث شهدت هذه الأخيرة في الذكرى السابعة لسقوط بن علي في **14 جانفي 2018**، اندلاع مجموعة من الاحتجاجات وأعمال شغب شملت العديد مـــن المدن والقرى التونسية، وهذا كان ردًا على التدابير وإجراءات التقشف الجديـــدة التـــي اعتمـــدتها الحكومة من أجل الحصول على قرض بقيمة **2.9 مليار دولار** من صندوق النقـــد الـــدولي(**IMF**) والذي طالب بتخفيض عجز الميزانية إلى أقل من **5**٪، ومن أجل تلبية هذه الشروط، قامت الحكومة التونسية بإطلاق حزمة من التدابير المالية التي شملت الزيادات الضريبية المختلفـــة، وتخفيضـــات الإعانات، بالاضافة الى تجميد التوظيف في القطاع العام.[1]

لقد عرفت الأوضاع الاقتصادية تقهقرًا واضحًا مباشرة بعد سقوط نظام بن علي، وبالنســـبة للطبقات الدنيا والمتوسطة في تونس، كانت إجراءات التقشف القطرة التي أفاضت الكـــأس، حيـــث بلغت نسبة البطالة **15**٪ ، وتجاوزت النسبة أحيانا في بعض المناطق إلى **28**٪، أغلبها من حاملي الشهادات العليا، إذ أنّ ثلث الخريجين الجامعيين هم دون عمل.[2]

وعلى الرغم من ارتفاع الحد الأدنى للأجور ومتوسط الرواتب في القطاع العام في السنوات الأخيرة، إلا أنّ هذه الزيادات تظل أقل بكثير من الزيادات التي عرفتهـــا أســـعار المـــواد الغـــذاء الأساسية فقد بلغ حجم التضخم 7٪ سنة **2018**، الأمر الذي أدى الى انخفاض القـــدرة الشـــرائية للمواطن التونسي. وبسبب تدابير التقشف، سيتعين على التونسيين الآن التعامل مع الرواتب المجمدة وتراجع خدمات الرعاية الاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بما في ذلك الغذاء، الطاقة والوقود. [3]

ورغم أنّ تدهور الأوضاع الاقتصادية شملت جميع أنحاء تونس، إلا أنّها كانت أكثر كارثيـــة في المناطق الداخلية التي انطلقت منها الانتفاضة الشعبية، فبينما تذكرنا بعض المدن في المنـــاطق الساحلية الشمالية بدول أوروبا الجنوبية، نجد المناطق الجنوبية والداخلية في الـــبلاد لا تُحظـــى إلا بقدر ضئيل من مؤشرات النمو الاقتصادية والاجتماعية.

[1] Ragnar Weilandt, "Socio-economic challenges to Tunisia's democratic transition", **European View**, Vol. 17, N 02, October, 2018, p 212

[2] Ragnar Weilandt, op, cit., p 212

[3] Idem.

فمعدل الفقر هو أعلى بـــ 10 مرات في مدينتي **القيروان** (**34.9**٪) و**الكاف** (**34.2**٪) منه فـــي مدينة **تونس** (**3.5**٪)، كما يقدر متوسط حصول السكان على المياه الصالحة للشرب بـــ **88**٪ ، وفي حين أنّ هذه النسبة تصل إلى ما يقارب **100** ٪ في المناطق الثرية الساحلية، نجدها لا تتجاوز النصف في مدينة **سيدي بوزيد**، معقل **محمد بوعزيزي** صانع الانتفاضة التونسية، كما يرتبط أقـــل من **20**٪ من سكان **سيدي بوزيد** بنظام الصرف الصحي، مقارنة بمعدل وطني يبلغ **58**٪ وما بين **80**٪ الى **90**٪ في العاصمة تونس، وبينما يوجد **84** طبيباً أخصائيًا لكل **100،000** نسمة فـــي العاصمة تونس، لا يوجد سوى **11** طبيباً أخصائيًا في مدينة سيدي بوزيد. تزداد الوضـــعية أكثـــر تعقيدا مع تدهور الوضع الأمني، الأمر الذي يجعل من الصعب جذب الاستثمارات أو السياح إلـــى المناطق الداخلية. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومات الجديدة من أجل تحقيق اللامركزية السياسية في البلاد وفك العزلة عن المناطق الداخلية، يبقى الأمر سيستغرق وقتا طويلا من أجـــل تعـــويض سنوات طويلة من الإهمال والتهميش السياسي، الاجتماعي والاقتصادي.[1]

هناك تحدي آخر يتعلق بصراع الأجيال في تونس، إذ يشعر قسم كبير من فئة الشباب بأنّـــه مستبعدٌ ومحرومٌ من الحصول على أي فرص، سياسية أو اقتصادية كانت. والدليل على ذلك هـــي معادلات البطالة التي أصبحت تعرف ارتفاعاً واضحاً في السنوات الأخيرة، حيـــث بلغـــت **ســـنة 2017** نسبة **35.4**٪. والأخطر من ذلك أنّ من يتحكم في المشهد السياسي ويســـتأثر بالمناصـــب العليا في البلاد أغلبهم من كبار السن، على الرغم أنّ من كانت لهـــم أدوار حاســـمة فـــي قيـــادة الانتفاضة التونسية أغلبهم كانوا من فئة الشباب، وبتالي أدى هذا الوضع إلى الشـــعور بالإحبـــاط والخيبة بين صفوف الشباب التونسي، وهو ما أدى إلى عزوفه عن المشاركة في الحياة السياسية، إذ لم يصوت إلا ثلث الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين **18** و **34 سنة** في الانتخابات البرلمانية **لعام 2014**.[2]

تشكل الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة، بالاضافة الى الاختلال في التنميـــة بـــين المناطق الداخلية والشمالية الساحلية، والتهميش الذي تعانيه فئة الشباب مخاطر كبيرة على عمليـــة الانتقال الديمقراطي في تونس. بخلاف ما كان يعتقده الكثير من المراقبين الغربيين عشية انطـــلاق الانتفاضات العربية سنة **2010-2011**، لم تكن تلك الجماهير الحاشدة تخطط في بادئ الأمر الى

[1] Ragnar Weilandt, op, cit., p 213
[2] Idem.

إسقاط نظام حكم استبدادي وتعويضه بنظام ديمقراطي ليبرالي، بقدر ما كانت تسعى الى المطالبة بتحسين أوضاعها الاقتصادية واجتماعية، فعندما نزل التونسيون إلى الشارع في أواخر عام 2010، كان المتظاهرون يدعون من خلال شعاراتهم الى "الخبز، الحرية والكرامة". هذا لا يعني أنّ الشعب التونسي لم يكن يتطلع إلى إقامة نظام ديمقراطي على أنقاض النظام الشمولي، فوفقاً لاستطلاعات الرأي، التي أنجزت في اطار مشروع بحثي **سنة 2014**، تحت إشراف جامعة ابردين البريطانية **University of Aberdeen**، يحمل عنوان "**مشروع التحولات العربية**" **The Arab Transformations Project**، فإنّ **77.7**٪ من التونسيين يعتبرون الديمقراطية من أفضل النظم السياسية، لكن في نفس الوقت، مفهومهم للديمقراطية كنظام للحكم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى التزامها بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]

غير أنّ الديمقراطية التي حلم بها التونسيين لم تكن في مستوى تطلعاتهم، خاصة إذا ما ربطناها بما حققته من انجازات اقتصادية واجتماعية التي تعتبر محور الديمقراطية بمفهوم المواطن التونسي. يتضح ذلك من خلال استطلاع للرأي الذي قام به المعهد الجمهوري الدولي (**International Republican Institute**) سنة **2017**، حيث اعتبر **68**٪ من التونسيين أنّ الوضع الاقتصادي الحالي في تونس بأنه سيئ للغاية، و**21**٪ اعتبر الوضع السيئ إلى حد ما، أما **61 %** من التنوسيين فقد رأى أنّ الحكومة الحالية كانت عاجزة عن خلق الوظائف وتحسين ظروفهم الاقتصادية، والأخطر من ذلك أنّ **83**٪ رأوا أنّ البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ، وعلى الرغم من وجود تأييد واسع النطاق للديمقراطية من حيث المبدأ، إلا أنّ **41**٪ من المصوتين اعتبر أنّ الازدهار الاقتصادي أكثر أهمية من الديمقراطية نفسها، و**21**٪ منهم إعتبرها أنّها "أكثر أهمية إلى حد ما"، هذا الأمر قد تستغله بعض القوى السياسية، من أجل تبرير عدم نجاعة النظام الديمقراطي الجديد، ما قد يدفعها باتجاه نظام سياسي أكثر تسلطا واستبداداً .[2]

إنّ هذا التراجع في معدلات التنمية وتدهور الوضع الاقتصادي يمكن أن يصبح أرضية خصبة لنمو الفكر التطرفي، خاصة لدى فئة الشباب، الذي أصبح في ظل هذه الظروف المزرية أكثر استعدادا لتقبل الأفكار المتطرفة، يتضح هذا الطرح أكثر خاصة إذا ما تم ربطه بالأحداث الخطيرة التي عرفتها تونس في السنوات الأخيرة، فرغم أن هذا البلد يُعتبر واحد من أكثر الدول

[1] Ibid., pp 213-214
[2] Ragnar Weilandt, op, cit., pp 213- 214.

تحرراً في العالم العربي والتجربة الديمقراطية الوحيدة التي استفادت من الحِراك العربي، إلا أنّها أصبحت مؤخراً واحدة من أكثر المناطق خصوبة لتجنيد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والأخطر من ذلك أنّها أصبحت هدفاً في حذ ذاته لتنفيذ هجمات إرهابية قام بها شبان متطرفون محليون، لعل أخطرها ما قام به شاب تونسي سنة **2015**، عندما أقدم على قتل **38 سائحا** أجنبيا في مدينة **سوسة**.[1]

الفرع الثاني: ليبيا: تنامي إقتصاد الحرب في ظل فشل الدولة

عرف الاقتصاد الليبي في السنوات الأربع الأخير نموًا ملحوظًا، مقارنة مع السنوات الأولى التي أعقبت الانتفاضة الليبية، فقد شهدت سنة **2017** انتعاش قطاع النفط من جديد، بعد فترات من التقهقر والتراجع في السنوات التي تلت سقوط نظام القدافي، فقد سمحت الترتيبات الضمنية الاستثنائية والهشة بين أطراف النزاع لقطاع النفط من مضاعفة إنتاجه بمعدل **0.820** مليون للبرميل في اليوم الواحد سنة **2017**، مقابل **0.380** مليون للبرميل سنة **2016**. هذا النمو أدى الى تحسين الناتج المحلي الإجمالي، الذي إزداد بنسبة تقارب **27 %** سنة **2017**، مما سمح بتحسين الدخل الفرد إلى نسبة **63 %** بعد **2010** ، بعد خسارة أكثر من نصف قيمته ما بين **2010-2011**. غير أنّ ضمان استمرار هذا النمو من أجل الاستغلال الجيد لكل الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها ليبيا، يعتمد بالدرجة الأولى على مدى إيجاد تسوية ناجعة للأطراف المتنازعة في ليبيا.[2]

في المقابل، ظلت القطاعات الأخرى غير الهيدروكربونية بطيئة النمو، بسبب نقص السيولة واستمرار حالة اللاأمن التي ميزت المنطقة. كما أدت زيادة التضخم إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الليبي، واستمرت أسعار المواد الأساسية في الارتفاع ، ويُعزى ذلك أساسًا إلى النقص الحاد في مصادر الإمداد من السلع الأساسية والمضاربة في السوق السوداء الآخذة في الاتساع، إلى جانب انخفاض قيمة العملة الليبية في الأسواق الموازية. ونتيجة لذلك سجل التضخم مستوى قياسيا بلغ **28.4%** سنة **2017**، مقابل **25.9 %** سنة **2016**، ومن المرجح أن يؤدي التضخم المتزايد المقترن بضعف الخدمات الأساسية إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة داخل المجتمع الليبي في السنوات المقبلة.[3]

---

[1] Idem.
[2] World Bank," Libya Economic Outlook -Spring 2018" , April, 2017, p 01
[3] Ibid.

الجدول رقم 06: يوضح مؤشرات آفاق الاقتصـــاد الكلـــي والفقـــر **(Macro poverty outlook indicators)**

	2015	2016	2017 ت	2018 م	2019 م	2020 م
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة	-8.9	-2.8	26.7	14.9	9.4	7.5
الاستهلاك الخاص	-22.5	-12.0	16.3	7.5	4.3	4.2
الاستهلاك الحكومي	-19.5	-34.1	32.5	2.3	-0.9	-0.9
إجمالي استثمارات رأس المال الثابت	-42.2	-19.4	86.4	42.0	8.3	11.6
الصادرات، السلع والخدمات	9.0	-27.0	143.9	22.2	17.1	12.0
الواردات، السلع والخدمات	-37.1	-42.4	114.8	25.0	7.1	9.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	..	..	..	..	..	..
الزراعة	-15.8	-5.4	116.7	30.2	17.5	12.4
الصناعة	-6.5	-2.0	0.0	5.0	3.0	3.0
الخدمات	..	..	..	..	..	..
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	9.8	25.9	28.4	10.0	5.0	5.0
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	-31.4	-14.6	-9.4	-7.2	-3.0	0.6
رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)	-76.9	-63.1	-26.0	-13.2	-7.1	0.2

ملاحظة: ت= تقديرات، م= متوقع

المصدر: البنك الدولي، ليبيا الآفاق الاقتصادية، أفريل 2018، ص 02

وعلى الرغم من ارتفاع عائدات المحروقات، ظلت الميزانية العامة تعاني عجزًا ملحوظًـــا، نظـــراً للنفقات المرتفعة التي عادة ما تحركها دوافع سياسية، ورغم تضاعف إيرادات الميزانيـــة بـــثلاث مرات تقريبا سنة **2017 (31.8%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بســـنة **2016**، إلا أنّهـــا ظلت غير كافية لتغطية الأجور العامة **(36.4 %** من الناتج المحلي الإجمالي)، والتي عرفت نموا غير طبيعي بسبب زيادة التعيينات السياسية والرواتب المرتفعة، الغير مدروسة التي أصبح يتلقاهـــا المعينون الجدد، ولقد استمرت الإعانات المالية **(9.2 %** من الناتج المحلي الإجمالي) في استيعاب قدر كبير من موارد الميزانية بينما ظلت النفقات الرأسمالية ضعيفة **(4.8%** من النـــاتج المحلـــي الإجمالي). ونتيجة لذلك، استمر عجز الميزانية بنسبة **26 %** من الناتج المحلي الإجمـــالي ســـنة **2017 (63.1%** من الناتج المحلي الإجمالي سنة **2016)**. ويتم تمويل العجز بشكل رئيسي مـــن خلال الاقتراض من البنك المركزي الليبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الـــدين المحلـــي بســـرعة ليصل إلى **59 مليار دينار** في نهاية سبتمبر **2017** أي بزيادة **01 مليار دينار** سنة **2010.**

الشكل رقم 03: يوضح فاتورة الأجور ومستويات الدعم المرتفعة

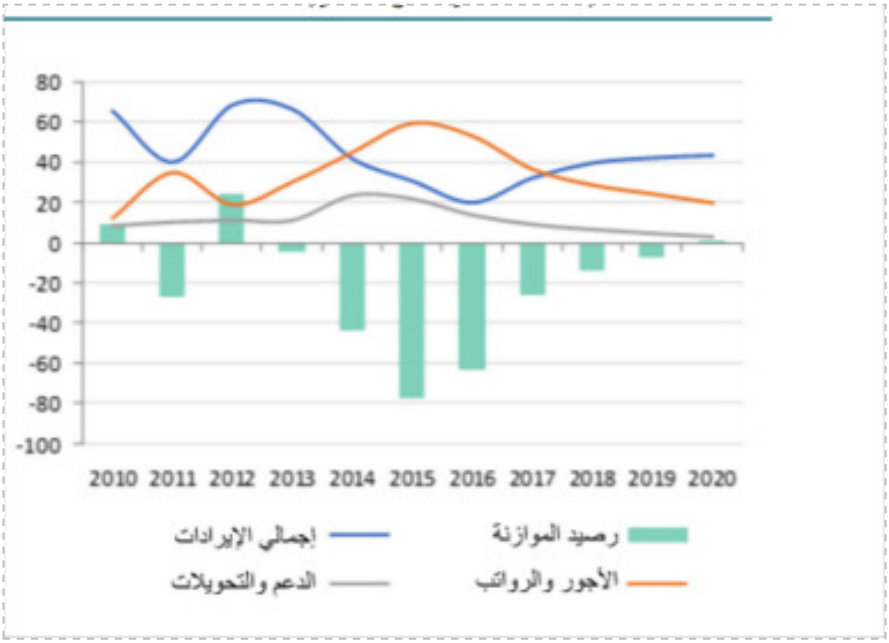

المصدر: البنك الدولي، ليبيا الآفاق الاقتصادية، أفريل 2018، ص 02

ولأجل فهم مختلف التذبذبات والتناقضات التي يمر بها الاقتصاد الليبي منذ سقوط نظام القذافي، يجب فهم مختلف الديناميكيات والتفاعلات التي أصبحت تحبك خيوطها خارج مؤسسات الدولة، حيث أنّ الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية المتداخلة أدت إلى إضعاف مؤسسات الدولة وإلحاق الضرر باقتصادها، وبينما تستمر الفصائل الليبية المتحاربة التنافس من أجل الوصول إلى السلطة، فإنّ الانقسام والاختلال الناتج عن هذا الصراع، قد وفر بيئة خصبة لنمو ما يسمى باقتصاد الحرب الذي يعتمد على وسائل العنف والقوة، و يقصد بمصطلح "**اقتصاد الحرب**" مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على العنف والقوة مع إطالة أمد الصراع من أجل استغلال أكثر لموارد الدولة. وفي إطار اقتصاد الحرب في ليبيا، تسعى الجماعات الداخلية المتنافسة التحكم في طرق التهريب والسيطرة على الهياكل التحتية خاصة منها منشآت النفط والغاز والمراكز الحدودية، بالاضافة الى التلاعب بعقود الرئيسية للاستيراد والتصدير.

يعتمد إقتصاد الحرب في ليبيا على ثلاث طرق أساسية هي: البيع المباشر للسلع عن طريق تهريبها، تجميع الثروات والأموال عن طريق الابتزاز والتهديد، إستغلال موارد الدولة. للإشارة هذه الطرق لا توجد بمعزل عن بعضها البعض، فقد تستخدم أطراف إقتصاد الحرب أكثر من أسلوب وطريقة من أجل تحقيق أكبر قدر من الفائدة.

ولا شك أنّ اقتصاد الحرب كانت بداياته مع تأزم الوضع الأمني في ليبيا، حيث عرفت عملية انتاج النفط وتصديره تراجعً كبيرًا، فقد انخفض إنتاج النفط حسب تقديرات البنك الدولي من **1049 مليون** للبرميل في جانفي **2011** الى **22 ألف برميل** في شهر **أوت 2011** نتيجة الاقتتال الداخلي الذي عرفته البلاد منذ سقوط نظام القذافي، وبتالي انخفض إجمالي نمو الناتج المحلي بنسبة **60%**. من ناحية أخرى عرف الاقتصاد الليبي استنزافا فظيعا نتيجة تضخم فاتورة الرواتب والأجور والتعويضات والدعم المقدم للمتضررين، يؤكد ذلك الميزانية التي أعلنتها الحكومة في شهر **مارس 2012**، حيث بلغ حجم الإنفاق العام فيها **50%** من إجمالي الناتج المحلي لعام **2012**.

كما تشير المصادر الى ارتفاع مؤشرات الفساد وسرقة المال العام وهدر الثروات، حيث تعرض إنتاج النفط المصدر الرئيسي للاقتصاد والاعتداء سواءً في عمليات استخراجه أو تصديره، مثال ذلك ما حدث في حقول مثلث ليبيا النفطي في الشرق، عندما قام تنظيم مسلح يَدعى حرس المنشآت النفطية، بتصدير النفط لحسابه الخاص ضمن عمليات قرصنة بمساعدة خارجية. [1]

ورغم أنّ هناك بعض المؤشرات تدل على انخفاض حالات تهريب البشر، و تراجع تهريب الوقود داخليا، بالإضافة إلى ارتفاع عائدات النفط بثلاثة أضعاف مقارنة بالسنوات التي أعقبت سقوط نظام القذافي كما تم توضيحه في الفقرات السابقة، إلا أنّ الديناميات التي دعمت تنامي اقتصاد الحرب ما زالت قائمة.

هناك ثلاثة مخاطر يحملها اقتصاد الحرب، تجعله يمثل تهديدًا واضحًا لعملية بناء الدولة في ليبيا:[2]

أ. يوفر اقتصاد الحرب بيئة ملائمة وملاذا آمنا لنشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود بمختلف أشكالها، كما أنّ غياب رقابة الدولة في ظل اقتصاد الحرب يستقطب الجماعات الارهابية المسلحة التي تعتمد على اقتصاد الحرب بسبب عائداته المرتفعة، من أجل تمويل نشاطاتها وتنفيذ أهدافها.

[1] أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 42،ع.03، 2015، ص 671

[2] Tim Eaton, "Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness", **the Royal Institute of International Affairs (Chatham House)** , London: 2018, p 03.

ب. بما أنّ اقتصاد الحرب يؤدي إلى إضعاف أجهزة الدولة، فإنّ استمرار هذا الشكل المعتل من الاقتصاد يؤدي الى انتشار الرشوة والفساد داخل مؤسسات الدولة.

ت. أدى إقتصاد الحرب إلى إعاقة نمو الاقتصاد الرسمي داخل الدولة، مما قوض ما تبقى من مؤسسات الدولة، ومع استفحال هذا النوع من الاقتصاد، تصبح الدولة غير قادرة على بسط سيطرتها على مؤسساتها وأجهزتها، ما يجعلها تدور في حلقة مفرغة، تسرع من تصدعها وانهيار مؤسساتها بالكامل.

تحتاج ليبيا من أجل القضاء على مختلف نشاطات ما يعرف باقتصاد الحرب إلى مساعدات إنسانية وبرامج محددة وعاجلة لمعالجة الدمار ونقص الخدمات الأساسية التي يواجهها جزء كبير من السكان. وتتمثل التحديات الفورية في استعادة السلام الذي من شأنه أن يؤدي إلى استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين الخدمات العامة الأساسية، كل هذه الخطوات تستدعي اتخاذ إجراءات فورية للسيطرة على النفقات الحالية، لا سيما منها الأجور والإعانات، الأمر الذي سيساهم في استقرار الأسعار. كما تحتاج ليبيا على المدى المتوسط إلى إصلاحات هيكلية أوسع وأعمق، من أجل تحقيق الاستقرار، يجب أن تتركز الأولويات على المدى المتوسط على تعزيز تنمية وتنويع القطاع الخاص لخلق فرص العمل من خلال إعادة توجيه الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على قطاع المحروقات، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المالي وتحسين بيئة فرص الإستثمار.[1]

المطلب الثاني: تدهور الأوضاع الاجتماعية

أفرزت المرحلة الانتقالية التي عرفتها دول الحِراك المغاربي –تونس وليبيا– بعد اسقاط أنظمتها سنة **2011** معضلات مجتمعية خطيرة، وأن كانت تبدو هذه المعضلات أنّها مخرجات طبيعة للمرحلة الراهنة إلا أن جزء كبير منها ارتبط بطبيعة البنى الاجتماعية، السياسية والاقتصادية التي ميزت الدولتين منذ حصولهما على الاستقلال، فمشكل تفاوت العدالة الاجتماعية بين المناطق التونسية كان موجود قبل اندلاع الانتفاضة التونسية، بل كان هو المحرك الأساسي لانطلاق ثورة الياسمين من قلب المناطق المهمشة في تونس.

ورغم أنّ الصراعات القبلية في ليبيا لم تكن بهذا التعقيد والخطورة كما نراه اليوم، إلا أن التنافس الذي ميز الأقاليم الثلاثة الليبية –طرابلس في الغرب، فزان في الجنوب وطبرق في الشرق– والذي كان يأخذ في كثير من الأحيان شكل نزاع بين القبائل الليبية المتمركزة في الأقاليم

[1] Tim Eaton, op, ci., p 04.

الليبية الثلاث، كان على مر التاريخ من أهم التحديات التي تواجه بناء الدولة الليبية الحديثة بعد الاستقلال.

الفرع الأول: تونس: إشكالية تفاوت العدالة الاجتماعية بين الأطراف والمركز

كان من الطبيعي أن ينعكس الاختلال في التنمية بين المناطق الداخلية والساحلية على الحالة الاجتماعية للفرد التونسي، خاصة في المدن المهمشة والمتضررة لسنوات طويلة من سياسة النظام السابق، لذلك ليس من الغريب أن نجد معظم الاحتجاجات تركزت في هذه المناطق بالذات، مطالبة بتحسين ظروف المعيشة، خلق مناصب العمل وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، على خلاف ذلك نجد المناطق الساحلية، حُضيت بأكبر المشاريع التنموية، من خلال استأثرها بجل الاستثمارات الداخلية والخارجية، لا سيما في قطاع السياحة، الذي يمثل حوالي **12** ٪ من العمالة التونسية[1].

وفي الحقيقة خطر هذه الاحتجاجات لا يكمن فقط في الغضب الذي يصاحبها، ولا في العنف الذي قد يستهدف مصالح الدولة وممثليها ورموزها، ولكنه يمثل تهديدا لاستقرار هذه المناطق، مما يجعلها أكثر عرضة لهروب رؤوس الأموال، لأن المستثمرون يبحثون عن الاستثمار في المناطق الأكثر أمانا واستقرارا .

ورغم أهمية الإصلاحات التي جاء بها النظام الجديد بعد قيام الانتفاضة الشعبية واسقاط النظام القديم، يظل مشكل التفاوت في توزيع العدالة الاجتماعية بين مختلف مناطق البلاد مرتفعًا، مما يعكس الاختلالات الإقليمية الرئيسية بين المحافظات الداخلية والمحافظات الساحلية، والتي كانت السبب الرئيسي لاندلاع حراك 11 جانفي 2011 لأنّ الشعب التونسي لم يبدأ بالحديث والمجاهرة حول مسألة غياب العدالة الاجتماعية بين المناطق التونسية إلا مع بعد بداية الانتفاضة الشعبية، نظرًا للقمع الذي كان يمارسه النظام البوليسي التونسي على المواطنين.

ورغم أنّ معدل توزيع العدالة الاجتماعية بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية قد عرف انخفاضا منذ **1995**، إلا أنّه لا يزال مرتفعا، ما جعل مؤشر جيني * **Gini Index** يتأرجح ما بين

[1] Nadia Mbazia, "Inequality and Growth in Tunisia: Empirical evidence on the role of macroeconomic factors", **MPRA Paper**, No. 81127, September 2017, P 02

* يقيس مؤشر جيني مؤشر جيني (نسبة للعالم كورادو جيني) هو من المقاييس المهمة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، المدى الذي ينحرف فيه توزيع الدخل (أو في بعض الحالات الإنفاق الاستهلاكي) بين الأفراد أو الأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع المتساوي تماما. ويحدد منحنى لورنز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المستقبل مقابل العدد التراكمي للمستفيدين، بدءا من أفقر الأفراد أو الأسر المعيشية. ويقيس مؤشر جيني المنطقة بين منحنى لورينز وخط افتراضي من المساواة المطلقة، معبرا عنه كنسبة مئوية من المساحة القصوى تحت الخط. وبالتالي فإن مؤشر جيني من 0 يمثل المساواة الكاملة، في حين أن مؤشر 100 ينطوي على عدم المساواة المطلقة.

حول **30.9** سنة **2015** ، مقابل **37.73** سنة **2005** و **41.66** سنة **1995** كما يتبين في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم04 : يوضح مؤشر جيني في تونس خلال الفترة 1975-2015

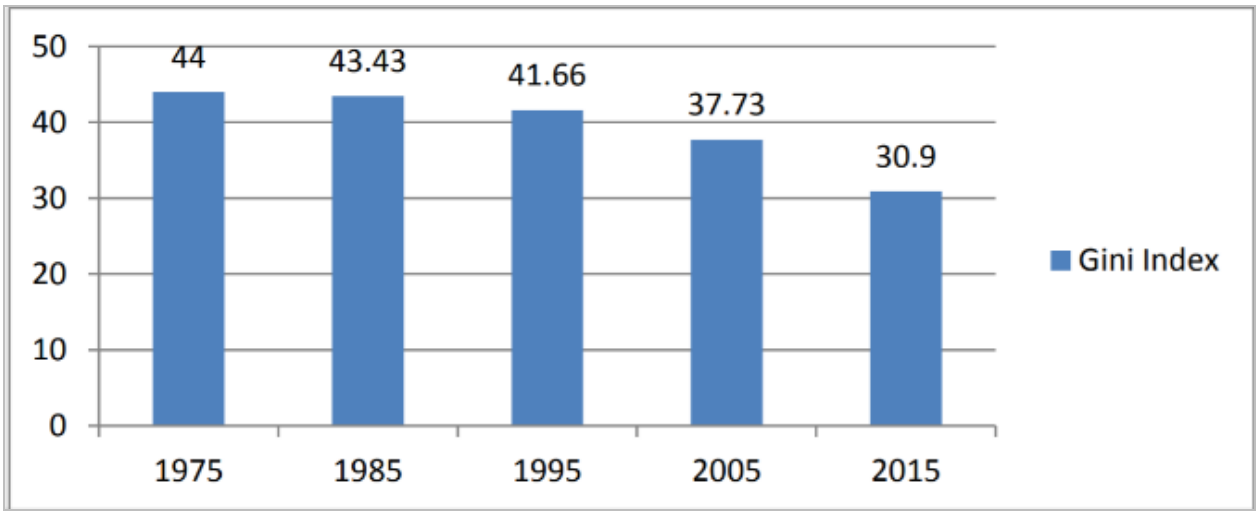

Source: Nadia Mbazia, pp, cit., p 03

الغريب في الأمر أيضا، رغم النجاح الكبير الذي حققته تونس منذ الاستقلال في مجال حماية حقوق الإنسان خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين – قانون الحقوق الأساسية للنساء والأطفال التونسيين الذي صدر في 13 أوت 1956 ودخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1957- إلا أنّ جل الحكومات التونسية المتعاقبة فشلت في إيجاد حل للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق الساحلية والمناطق الداخلية، ولا يزال عدم المساواة بين المناطق التونسية يمثل تحديًا كبيرًا أمام عملية بناء الدولة في تونس.

الفرع الثاني: ليبيا: تصاعد الهويات دون الوطنية وانعكاساته على التماسك المجتمعي

لطالما كان لتأثير الهويات ما تحت الوطنية دور قوي في تاريخ ليبيا السياسي، فالهوية القبلية كانت أكثر ديناميكية ونشاطا لمئات السنين في المناطق الشرقية، كما كانت القبيلة تمثل مصدر تلاحم في المدن والقرى الغربية، في حين كانت المجتمعات العرقية والثقافية مثل الأمازيغ والطوارق والتبو تتمتع دائمًا بهويات موحدة وقوية.[2]

[1] Nadia Mbazia, op, cit., p 03.
[2] Tim Molesworth and David Newton, "Instability and Insecurity in Libya Analysis", **United Nations Development Programme**, September 2016, p 52

لقد عرفت الهويات ما تحت الوطنية نمواً ملحوظاً، مع إسقاط نظام القذافي سنة **2011**، حيث أصبحت أكثر قوة وتأثيرا من ذي قبل، إذ كشفت استطلاعات الرأي الحديثة أنّ الليبيين أصبح لديهم مستويات منخفضة جدًا من الثقة في الأشخاص والجماعات الذين هم خارج شبكاتهم الاجتماعية الضيقة وأبرزها الأسرة، القبيلة والمنطقة الجغرافية الذين ينتمون إليها.

من الواضح أنّ القبيلة لعبت دورًا مهمًا في الحفاظ على الاستقرار في المناطق الشرقية، أين كان لقبائل الشرق دورًا حاسمًا في تنظيم المجتمع، من خلال تسوية المنازعات التي كانت تحدث سواء داخل القبيلة أو خارجها، كما كانت القبيلة تضطلع بمهمة توفير الأمن المعنوي والمادي للجماعات المنتمية تحت جناحها، لذلك عادة ما يرتبط الإحساس بعدم الاستقرار في المناطق التي تتميز بوجود هياكل قبلية ضعيفة مثل منطقة **ديرنا وبنغازي**، على خلاف ذلك نجد الدور الذي مارسته القبيلة في المناطق الغربية هو أقل أهمية مقارنة بشرق البلاد، حيث نجد تأثير المدينة أكثر حضوراً، ربما يعود ذلك الى عامل الثورة، حيث لعبت المدن الكبرى طرابلس دوراً مهماً في التنظيم والتعبئة لمواجهة خصوم القذافي. [1]

كما نجد في المدن الأخرى مثل **مصراتة** ، **البيضاء** و**زاوية**، انقسامات سياسية كبيرة بين مجموعات متباينة باستثناء المدن الأكبر حجمًا وأهمية كما هو الشأن في **طرابلس** و**بنغازي**، حيث لا يزال الأهالي يتصرفون كمواطنين تجمعهم أهداف مشتركة، هذه الوضعية جعلت بعض الباحثين يرون أنّ ليبيا أصبحت أقرب الى كيانات سياسية على شاكلة الدولة–المدينة ، كل مدينة لها سياساتها الداخلية وسياستها الخارجية المستقلة وميليشيا منفصلة عن المدن الأخرى، عوض وجود مجموعة من المجتمعات داخل دولة موحدة، والأمر لا يختلف عن الجنوب الغربي، حيث نجد الهويات المجتمعية لها أهمية كبيرة، مع وجود الأمازيغ في الشمال الغربي ، أما في الجنوب فتتشكل المجتمعات حول الطوارق والتبو ، وكذلك حول بعض القبائل العربية.[2]

إنّ تنامي الهويات ما تحت الوطنية داخل ليبيا، هو نتيجة منطقية لحالة اللاإستقرار واللاأمن التي أصبحت تميز المشهد الليبي مع نهاية **2011**، فمن الطبيعي أن يلجأ الأفراد إلى الاحتماء بالشبكات والولاءات الاجتماعية الضيقة من أجل ضمان أمنهم في ظل فراغ الدولة الذي أصبح يميز المنطقة، لكن التحدي الأكبر الذي يواجه بناء الدولة في ليبيا يكمن في مدى السماح

[1] Tim Molesworth and David Newton, op., cit,p52
[2] Idem.

للمجموعات والميليشيات الناشئة أن تصبح أكثر صلابة وقوة ، مما قد يقوض قدرة الدولة على استعادة هوية وطنية موحدة في المستقبل.[1]

المبحث الثالث: مستقبل مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا

لا شك أنّ عملية بناء الدولة عملية معقدة تتطلب الكثير من الوقت والجهد من أجل استكمالها، كما أنّها ستظل تخضع لضغوطات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، لذلك ليس من الوجيه الحكم على هذه العملية بالفشل أو النجاح في وقت مبكر.

ورغم أنّه من الصعب استشراف تطور هذا المسار في ظل تغيرات البيئة الدولية المتسارعة، إلا أنّ الدراسات المستقبلية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قد وفرت بعض الأدوات، المناهج والتقنيات التي قد تساعد الباحث على استشراف، وتتبع مسار تطور الظواهر السياسية في المستقبل، صحيح أنّ تلك السيناريوهات ليست مؤكدة لكنّها تعطينا تصورا قريبا الى الواقع، من شأنه أن يهيىء الباحث أو حتى صانع القرار في كيفية التعامل مع مخرجات الظاهرة في حال توفر نفس الظروف والمتغيرات التي رسمها السيناريو. تبعا لذلك سنحاول في هذا المبحث استشراف مسار تطور عملية بناء الدولة في كل من تونس وليبيا اعتمادا على تقنية السيناريو التي تعد واحدة من أهم المناهج المعتمدة في الدراسات الاستشرافية.

وقبل الخوض والحديث عن أهم السيناريوهات المحتملة التي يمكن أن تؤول إليه الأوضاع في ليبيا وتونس، سنحاول التطرق بايجاز الى مفهوم الاستشراف وماذا نقصد بتقنية السيناريو وأنماطه.

المطلب الأول: أهمية استخدام تقنية السيناريو في الدراسات الاستشرافية

تندرج تقنية السيناريو ضمن مجال الدراسات الإستشرافية، ويقصد بالاستشراف أو دراسة المستقبل الطريقة أو المنهج المتعدد المستويات والتقنيات، الذي يسمح بدراسة التطورات المختلفة لوضع أو ظاهرة معينة في فترات زمنية مقبلة، وتتطلب دراسة المستقبل دراسة وتحديد خيارات وبدائل مختلفة.[2]

[1] Tim Molesworth and David Newton, op., cit, p 53.

[2] حسين بوقارة. "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.21، جوان 2004. ص 186.

تعتبر تقنية السيناريو واحدة من أكثر الطرق فعالية لربط النظرية بالممارسة، مما يؤدي إلى فهم أفضل للأحداث العالمية في المستقبل. فقد ساعدت هذه التقنية إلى حد كبير صناع القرار على اتخاذ القرارت المناسبة والأكثر عقلانية، خاصة أثناء فترة الأزمات السياسية.

تتمثل أهمية استخدام تقنية السيناريو في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية في دراسة الظاهرة من خلال طرح وجهات نظر متعددة واحتمالات مختلفة، الأمر الذي يساعد الباحث على التنبؤ بمستقبل وتطور مسار الظاهرة، والتفكير في أفضل السيناريوهات الممكنة كحل ممكن، ضف الى ذلك يمكن اعتبار هذه التقنية بمثابة الجسر الذي يربط النظرية بالتطبيق، أخيرًا تساعد تقنية السيناريو صناع القرار على الاتخاذ القرار المناسب خاصة أثناء الأزمات السياسية المستعصية.[1]

الفرع الأول:عريف تقنية السيناريو

أشار الباحث **جادل هيرمان خان Herman Kahn** إلى مفهوم تقنية السيناريو، في كتابة الشهير الذي صدر سنة 1962، والمعنون بـ "التفكير في ما لا يمكن تصوره" **Thinking about the Unthinkable** " حينما تحدث عن طبيعة الحرب النووية الدائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، حيث دعى **خان** صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الى ضرورة التفكير في جميع التطورات المحتملة، والاستعداد لها، عن طريق تصور سيناريوهات محتملة وربطها بالحرب المتوقعة في أية لحظة بين الطرفين، كما أوضح خان أهمية التفكير في المستقبل عن طريق استخدام تقنية السيناريو المبنية على استعمال الخيال والتأمل في الشكل الذي يمكن أن تؤول إليه الظواهر محل الدراسة في المستقبل.[2]

في هذا المعنى تعرف السيناريوهات على أنّها مجموعة من المحاولات، تصف أحداث افتراضية بطريقة متسلسلة ومفصلة، والتي يمكن أن تؤدي إلى الموقف المتصور، في نفس الاتجاه يعرف **بيتر شوارتز** السيناريوهات بأنها "عبارة عن قصص توضح تطور العالم في المستقبل، يمكن أن تساعدنا في التعرف على الجوانب المتغيرة لبيئتنا الحالية والتكيف معها".[3]

تعتبر هذه التقنية من أكثر أدوات الاستشراف استعمالاً، وتعتمد هذه التقنية على تحديد مسارات معينة للظواهر الاجتماعية المتغيرات المتحكمة في كل مسار، هل سبيل المثال: هل تزداد ظاهرة الصراع؟ هل سيستمر شكل الدولة القومية أم سيزول لصالح ظهور شكل آخر من التنظيم

[1] Dong-ho Han, "Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research", **The Korean Journal of International Studies**, Vol. 9, No. 1,June 2011, p 40.
[2] Idem.
[3] Dong-ho Han, op, cit., p 40.

السياسي؟ فالسيناريو يعتمد على بناء طريقة احتمالية تحليلية، يستطيع من خلالها تتبع مسار الأحداث والظواهر انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية وصولا الى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر.[1]

الفرع الثاني: مراحل تقنية السيناريو

بصفة عامة تقوم عملية إعداد السيناريوهات على الخطوات التالية:[2]

- **المرحلة الأولى:** تبدأ بجمع المعلومات والحقائق وجميع المعطيات المتعلقة بالظاهرة محل البحث، وتؤخذ جميع المعطيات من حاضر الظاهرة.
- **المرحلة الثانية:** يقوم فيها الباحث برصد مختلف مسارات تطور الظاهرة اعتمادا على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى، بعد ذلك يتم تصنيفها إلى معطيات رئيسية وأخرى ثانوية، وهنا يجب الأخذ في عين الإعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية أو فجائية والتي يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة في المستقبل.
- **المرحلة الثالثة:** في هذه المرحلة الأخيرة يتم استكشاف مختلف النتائج والآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل.

الفرع الثالث: أنواع السيناريوهات

هناك اتفاق بين معظم الباحثين على وجود ثلاثة نماذج من السيناريوهات:[3]

أ. **السيناريو الاتجاهي أو الخطي:**

يفترض هذا السيناريو إستمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور مسار الظاهرة في المستقبل، أي استمرار تأثير نفس المتغيرات على تطور الظاهرة محل الدراسة.

ب. **السيناريو الإصلاحي :**

يبني هذا السيناريو تصوره على حدوث تغييرات ايجابية على الوضع القائم، الأمر الذي يسمح القيام بعملية اصلاحات كمية أو نوعية داخل الظاهرة، هذا التغير مع الوقت يُحدث ترتيبًا جديدًا في أهمية المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة بشكل الذي يجعلها تتجه نحو التحسن وتجاوز الوضع القائم.

---

[1] حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 194.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص ص 194-195.

ج. السيناريو التحولي أو الراديكالي:

يبني هذا السيناريو افتراضاته على حدوث تحولات عميقة ومفاجئة في البيئة الداخلية والخارجية للظاهرة، مما يؤدي إلى حدوث قطيعة مع جميع المسارات والاتجاهات التي خبرتها الظاهرة من قبل. ويعتمد هذا النوع من السيناريو على المتغيرات القليلة الاحتمال، لكنها عندما تقع تؤدي إلى تغيير راديكالي في مسار الظاهرة محل الدراسة.

ولا شك عند محاولة استشراف تطور مسار أي ظاهرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فإنّ عملية البحث تعتمد على ثلاثة متغيرات أساسية، تعتبر عناصر أساسية ومحددة لبناء السيناريوهات المحتملة:

1. محددات النظام الدولي ودور القوى الكبرى:

يمثل تأثير القوى الفاعلة في النظام الدولي دوراً بارزاً في تطور الأزمات والظواهر التي تمر بها الدول، صحيح أنّ هذا التأثير يتوقف على مدى استجابة وتفاعل المتغيرات الداخلية، لكن رغم ذلك يمكن أن يساهم دراسة وتحليل أبعاد التنافس الدولي حول منطقة معينة عاملاً مساعدًا للباحث على التنبؤ بتطور ظاهرة سياسية معينة، وإذا ما تم ربط هذه المتغير بموضوع الدراسة يتضح جلياً أنّ طبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الكبرى ستكون دائما محدداً في تطور عملية بناء الدولة في المنطقة المغاربية لما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية للقوى الفاعلة في النظام الدولي.

1. دور الفواعل الإقليمية:

يدرك الباحث جيداً أنّ طبيعة الظواهر السياسية المعقدة كالأزمات والصراعات، لها تأثير كبير على المجال الإقليمي الذي تنتمي إليه، لذلك من الطبيعي أن نرى اهتماماً واضحاً لدول الجوار لكل ما يحدث في المنطقة المحيطة بمجالها الجغرافي، لما قد يحمله تطور الظاهرة في أحيانا كثيرة من مخاطرة أمنية أو خسائر اقتصادية لدولة الجوار كتسلل الجماعات الإرهابية على الحدود أو تحمل تدفقات هائلة من اللاجئين، هذا الاهتمام قد يتطور ويأخذ شكل مساندة لأطراف داخلية كما توضحه الحالة الليبية بامتياز.

وبتالي فإن التنبؤ بسيناريو معين، عادة ما يعتمد على مؤشرات ترتبط بالمجال الجغرافي القريب المحيط بالظاهرة محل الدراسة، ففي العديد من الحالات يكون دور الأطراف الاقليمية

ورغبتها في أن تسير الأوضاع بما يخدم مصالحها ويضمن أمنها القومي عاملاً محدداً في تطـــور مسار النزاع في المستقبل.

3.أهمية المتغيرات الداخلية:

تعتبر الحلقة الأهم مقارنة بالعنصرين السابقين، لأنّ تأثير هذين العنصرين الآخرين يـــرتبط بمدى استجابة، قوة أو ضعف العوامل الداخلية، التي تحددها متغيرات عديدة مثل طبيعة المجتمـــع المدني، دور النخبة السياسية، دور التجانس والتماسك الاجتماعي، وهي كلها مؤشرات يجب علـــى الباحث أن يأخذها بعين الاعتبار عند بناء سيناريو معين و التنبؤ بتطور الظاهرة محل الدراسة.

تكمن أهمية تقنية السيناريو في تحليلها بوضوح للقضايا العالمية أو الإقليمية المهمة المقبلة، إذ يساعد التحليل المستند إلى منهجية السيناريو الباحثين وصناع القرار على حد سواء، على تحديـــد المشكلات ذات الصلة وتقديم حلول فعالة لها، صحيح أنّه لا يمكن تأكيد المستقبل، إلا أنّ هذه التقنية تمكن صانعي القرار التعامل بفعالية مع الأحداث المستقبلية القادمة من خلال انتقاء وتحديد العوامل المهمة التي تقود باتجاه نتائج محددة، وبتالي يمكن أن تكون تقنية السيناريو مقاربة بديلـــة لصـــناع القرار، تمكنهم من استكشاف الاحتمالات والنتائج المختلفـــة والمرتقبـــة، وبتـــالي اتخـــاذ القـــرار المناسب.[1]

المطلب الثاني: إستمرار الوضع الراهن (سيناريو خطي)

نظرا لاختلاف الكبير في مخرجات مسار الحِراك وتطور الأوضاع في كل من تونس وليبيا، سنحاول استشراف تطور مسار بناء الدولة كل حالة بعينها.

الفرع الأول: تونس: استمرار الحفاظ على مكتسبات الحِراك رغم هشاشـــة الوضـــع الاجتمـــاعي والاقتصادي

يتضح جليا من خلال ما عرفته تونس من تطورات فـــي الســـنوات الأخيـــرة، أنّ المرحلـــة الانتقالية مازلت تأخذ وقتا حتى نستطيع الحديث عن أي تغيرات جوهرية تُذكر، سواء تأكيد نجـــاح تجربة بناء دولة ديمقراطية في تونس أو فشل عملية البناء والعودة الى النظام الشـــمولي، فـــرغم

[1] Dong-ho Han, op., cit, p 61.

صعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها تونس، خاصة مع اتساع نطاق الاحتجاجات التي عرفتها مؤخرا، بسبب غلاء المعيشة والتهميش وغياب الأفق وتنامي الفساد، إلا أنّ الحالة العامة توحي بأنّه ليس هناك تغيير واضح قد تعرفه البلاد، فمسار الانتقال الديمقراطي رغم مُضيه بخطى متثاقلة، إلا أنّ هناك احتمال ضئيل أن ينحرف هذا المسار بسبب الأوضاع المتردية. ولذلك فانّ المد والجزر في السياسة التونسية سيظل يميز المشهد التونسي وذلك وفقا للمؤشرات التالية:

أ.على المستوى الداخلي:

- **وعي المجتمع المدني:** رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية التي تمر بها الدولة، إلا أنّ التونسيين أكثر وعياً ونُضجاً، فهم لن يقبلوا بالاقتتال فيما بينهم و الوقوع في الفوضى أو رجوع مرة أخرى إلى النظام الاستبدادي.

ب .على المستوى الإقليمي:

- **استمرار حالة اللاأمن والفوضى في الجارة الليبية:** هذه الوضعية كان لها بالغ الأثر على السياسة الأمنية في تونس، كما أنّ هذا الوضع كان له تأثير مباشر على الاقتصاد التونسي، الذي عرف ضغوطات أكثر بعد عودة معظم العمالة التونسية من ليبيا الأمر الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وبتالي نرتقب مزيد من الضغوطات الاقتصادية في الفترات اللاحقة.

ج .على المستوى الدولي:

- **تأثير التدخلات الخارجية:** رغم أنّ تونس لم تعرف تدخلات خارجية كالتي شهدتها ليبيا، إلا أنّه يبدو أن التنافس الخليجي المتمثل في السعودية، الامارات، قطر يحاول أن يجد له موطىء في كل دول المغرب العربي، وهذا ما سيزيد من صعوبة الانتقال الديمقراطي في تونس.

يمكن القول أنّ ما تعرفه تونس من اضطرابات في الفترة الراهنة يعتبر منطقيا، أي أنّه يرتبط بطبيعة النظام السياسي الاستبدادي السابق، الذي كانت تبدو فيه الدولة قوية، لأنّها كانت تمتلك يد من حديد وتعتمد على القهر والقمع، لكن هذه القوة كانت ظاهريا فقط ، لأنّها على مستوى القوة الفعلية كانت ضعيفة الى حد كبير، لذلك كان منطقيا بعد إزالة هذه اليد الثقيلة، أن تبدو الحالة العامة للدولة هشة، ووجدت بذلك القيادة الجديدة نفسها في موقف ضعف، خاصة أنّ الدولة لم تعد تمتلك وتتحكم في أدوات القهر مثلما كانت مع النظام السابق، وهو وجود جهاز أمنى قوي قادر على قمع

المعارضة وفرض النظام، هذه الحالة جعلت النظام الجديد في نظر التونسيين غير قادر على توفير خدمات تعليمية صحية في المستوى الذي كان يتطلع إليه الشعب التونسي. [1]

الفرع الثاني: ليبيا: استمرار حالة التفكك والصراع على السلطة

تشير التطورات الأخيرة التي تعرفها ليبيا الى استمرار الوضع الراهن، أي عدم الوصول الى حل للصراع السياسي الدائر بين الفرقاء الليبيين، واستمرار حالة الانقسام الداخلي، لذلك لا توجد أي بوادر على المدى القريب والمتوسط، توحي بتحقيق الاستقرار المستدام. ومن ملامح هذا الوضع، نستخلص المؤشرات التالية:

أ.على المستوى الداخلي:

- استمرار وجود سلطتين تتنازعان على الحكم، حيث لم تنجح أي منهما في إحلال النظام بالكامل في الأراضي التي تؤكد أنها تسيطر عليها، رغم التقدم النسبي الذي عرفته قوات المارشال حفتر.
- غياب أي دور للدولة منذ سقوط حكم القذافي، وعدم قدرتها حتى السيطرة على المنشآت الحيوية، يتضح ذلك خاصة على المستوى الأمني، ففرض النظام والأمن أصبح من صميم عمل الميليشيات المنتشرة في الأرجاء الليبية في غياب أي سلطة للدولة.
- الفشل في توحيد الميليشيات المتناحرة وتأسيس جيش وطني موحد، أي عدم وجود مؤسسات أمنية قادرة على فرض النظام، والذي ستظل عائقا أمام ايجاد أي تسوية سياسية عادلة بين الأطراف المتنازعة في ليبيا.
- الاشتباكات المتكررة حول منشآت النفط في المدن الكبرى، مما يعني أن أي انتعاش ناشئ سيؤدي إلى زيادة التنافس على الموارد بين الأطراف المنقسمة و الميليشيات المتناحرة.

ب.على المستوى الإقليمي:

- عدم وجود اتفاق بين دول الجوار الفاعلة، التي لها مصلحة في استقرار الأوضاع الليبية، ونعني هنا تحديدا مصر والجزائر، إذ يبدو أن لكل منهم تصور مختلف ومقاربته الخاصة حول طبيعة التسوية السياسية في ليبيا، هذا الاختلاف أدى بالدول المعنية الى مساندة ودعم

[1] Thomas Carothers, "Tunisia in Transition A Comparative View", **Project on Middle East Democracy**, May 2018, p 04

طرف ليبي على حساب الطرف الآخر، يتضح ذلك جليا من خلال مساندة الرئيس السيسي عسكريا وسياسيا للقوات حفتر على حساب السلطة الموازية في طرابلس.

- تحكم القوى الإقليمية في الوضع داخل ليبيا خاصة الامارات، قطر، السعودية مما جعل الأطراف السياسية في ليبيا غير قادرة على تغيير المشهد السياسي المتأزم.

ب. على المستوى الدولي:

- فشل معظم الوساطات الدولية برعاية الأمم المتحدة من أجل ايجاد تسوية للنزاع في ليبيا، لعل أهمها فشل **اتفاق الصخيرات (17 ديسمبر2015)** الذي كان يعول عليه الكثير في فض النزاع الداخلي.

المطلب التالث: تحسن الأوضاع ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي (سيناريو إصلاحي)

الفرع الأول:تونس: بناءأول نموذج ديمقراطي في منطقة المغرب العربي

رغم الصعوبات التي تمر بها المرحلة الانتقالية بتونس، إلا هناك العديد من المؤشرات المطمئنة التي توحي أنّ الدولة مرشحة بشكل كبير لكي تكون أول نموذج عربي قادر على بناء دولة ديمقراطية، فصعود الطبقة الوسطى، تنوع الاقتصاد، وعدم اعتماده على الموارد الطبيعية التي هي قليلة جدا أو تكاد معدومة مقارنة بليبيا، اضافة الى قوة المجتمع المدني ، كلها عوامل تساعد على استقرار الديمقراطية بشكل مباشر.[1]

ومن بين ملامح هذا السيناريو نستخلص المؤشرات التالية:

أ. على المستوى الداخلي:

- ✓ **عقلانية الفاعلين السياسيين:** حيث تميل الطبقة السياسية في تونس إلى تفضيل المساومة السياسية بدل الإقصاء أو التعصب، مما يجعلها أكثر تقبلا لتبادل التنازلات.
- ✓ **قوة المجتمع المدني:** إن نضج المجتمع المدني التونسي يعتبر عاملا مهما في نجاح عملية الانتقال الديمقراطي، حيث أنّ المجتمع المدني الواعي بإمكانه أن يقود ويوجه مرحلة

[1] رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع. ص 152

التحول الشعبوي والنخبوي باتجاه نمط جديد من القيم قائمة على المواطنة والحرية والمساواة والمسؤولية والتعددية.

- ✓ **التجانس المجتمعي:** يعتبر المجتمع التونسي من أفضل المجتمعات العربية تجانساً، سواء من الناحية الإثنية أو الطائفية، فالدولة التونسية هي دولة أمة موحدة. وذلك خلافاً للعديد من الدول الديمقراطية المتعددة، فالشعب التونسي شعب لا يشكو من اختلافات عرقية (الأغلبية من البيض)، والقبلية (تلاشت العلاقات القبلية من جراء عمليات التحديث)، والدينية (الأغلبية من المسلمين)، والطائفية (الكل سنة)، حتى المذهبية (الكل مالكية)، وهو ما سهل عملية التوافق السياسي وجنبها العوائق الموجودة في البلدان الأخرى متعددة الأطياف[1].

أي أن التفاوت الموجود هو فقط من الناحية الاجتماعية، والتي يمكن تداركه عن طريق إعادة الاعتبار للمناطق الداخلية والتركيز على تنميتها اجتماعيا واقتصاديا.

- ✓ **اتساع حجم الطبقة الوسطى:** تمثل الطبقة الوسطى الجزء الأكبر من تركيبة المجتمع التونسي، وتضم قطاعاً واسعاً من ذوي الدخل المتوسط، يتميزون عموما بتحصيل علمي متوسط وجامعي وهم في أغلب الأحيان من موظفي القطاع العام، مهندسون، أطباء، محامون، تقنيون، حرفيون، لقد أدركت الدولة منذ الاستقلال أهمية الطبقة الوسطى، لذلك عملت على تعزيز مكانتها ودورها في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، معتبرة أنّ سر توازن المجتمع التونسي يكمن في تقارب مستوى المعيشة بين مختلف شرائح الشعب، فحسب معادلة عالم الاجتماع الأميركي سيمور مارتن ليبست، التحول الديمقراطي مرتبط بنمو الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية.

ب. على المستوى الإقليمي:

رغم خطورة الوضع الليبي والمخاطر الأمنية التي يمكن أن تحملها الى تونس خاصة في ظل هشاشة الحدود وغياب أي دور للدولة في ليبيا، إلا أنّ هناك إدراك لدى التونسيين بخطورة هذا الوضع، كما أنّ العلاقات الجيدة التي تتمتع بها تونس مع جيرانها خاصة الجزائر، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا مساندا للحراك التونسي ماديا ومعنويا ، فالكل رأى تضامن الجزائر شعبا وحكومة مع تراجع نسبة السياحة –والتي تعتبر المورد الأساسي للاقتصاد التونسي– بسبب الأعمال

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص ص 09- 10

الارهابية التي شهدتها تونس سنة **2015**. والأكثر من ذلك هناك تنسيق أمني مكثف بين البلـــدين على الحدود الجزائرية التونسية لمحاربة الجماعات الإرهابية، ضف الـــى ذلـــك يُلاحـــظ أن كـــلا الطرفين يتبنيان تقريبا نفس المقاربة والتوجه السياسي فيما يتعلق بإيجاد تسوية للنزاع الداخلي فـــي ليبيا. كل هذه العوامل يعتبرها الكثيرين عاملا محفزا لنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في تـــونس وبناء دولة القانون.

ج. على المستوى الدولي:

تُحضى تونس باهتمام كبير من قبل الدول الغربية، إذ يعتبرها الكثيرين أقرب دول المغـــرب العربي الى النموذج الغربي الحداثي، وقد أثار الانتقال السلمي للسلطة بعد سقوط نظام بن علي، إلى جانب وعي المجتمع المدني إعجاب دوائر صنع القرار والباحثين الغربيين على حد سواء، الـــذين يرون أن نجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس يمكن أن تصبح نموذجا رائدا يمكن يُحتدى به بقية دول المغرب العربي، هذا الاهتمام تفسره قيمة المساعدات الاقتصادية التي قدمتها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لتونس من أجل استكمال إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي.

حيث ضاعف الاتحاد الاتحاد الأوروبي من قيمة مساعداته لتونس، في اطار ما يعرف بـــ الآليـــة الأوروبية للجوار (**The European Neighbourhood Instrument (ENI**)، و التي بلغت أكثـــر من **مليار يورو** في الفترة الممتدة ما بين **2011 –2015**، كما تم تخصيص ميزانية تقدر بـــــ **725** إلى **886 مليون يورو** في الفترة الممتدة ما بين **2014–2020**، مقارنة بـــ **637.6 مليون يورو** في الفترة الممتدة ما بين **2007 –2013**.[1]

كما منح الاتحاد الأوروبي تونس ما يقارب **23 مليون يورو** في **نوفمبر 2015** من أجل اصلاح وتحديث القطاع الأمني وبناء القدرات الاقليمية والمحلية لقوات الأمن.[2]

على صعيد آخر تزايدت المساعدات الأمريكية لتونس بشكل كبير منذ اندلاع الحِراك وإسقاط نظام **بن علي**، حيث قدمت الولايات المتحدة أكثر من **700 مليون دولار** من أجل إنجاح الانتقـــال الديمقراطي في تونس.

[1] Frances G. Burwell, Amy Hawthorne, and others, "A Transatlantic Strategy for a Democratic Tunisia", **Atlantic Council Rafik Hariri Center for the Middle East**, Washington, DC, June 2016, p 11.
[2] Idem.

فقد خصصت الادارة الامريكية لسنة المالية **2015** لوحدها **91 مليون دولار** كمساعدات ثنائيـــة ، بما في ذلك **50 مليون دولار** في صناديق الدعم الاقتصادي (**ESF**) و **30 مليون دولار** في مجال الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريب، و**11 مليون دولار** كمساعدة أمنية غير عسكرية لـــوزارة الداخلية ووزارة العدل.[1]

الفرع الثاني: ليبيا : امكانية نجاح مسار بناء الدولة بعد إنهاء النزاع الداخلي

رغم خطورة الأوضاع التي آلت إليها ليبيا إلا أنّ هناك بعض المؤشرات –حتى وان كانـــت تبدو ضعيفة في المرحلة الراهنة– توحي بامكانية إعادة بناء الدولة في ليبيا على أسس ديمقراطية، إذا ما استطاعت الأطراف الليبية المتحاربة تجاوز الخلافات فيما بينهـــا، والمضـــي قُـــدماً نحـــو المصالحة الوطنية مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي، وأن يتمكن الفرقاء الليبيون مـــن تجاهـــل الضغوطات الخارجية بما فيها الاقليمية والدولية، ويتم التوصل إلى تسوية سياســـية تـــؤدي إلـــى انتخابات جديدة تذهب بليبيا نحو نظام مؤسسي مدني.

ومن أبرز ملامح هذا السيناريو نجد المؤشرات التالية:

أ. على المستوى الداخلي:

- قد تبدو الخلافات القبلية والمناطقية محور الصراع في ليبيا، إلا أنّها تبقى أقل خطورة بكثير إذا ما قُورنت ببعض الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، ما يدعم هذا الطرح أيضـــا هو عدم وجود اختلافات دينية ومذهبية في البلاد فكل القبائل الليبية على تعددها تدين بالدين الاسلامي السني، لذلك فرص المصالحة فيما بينها هي أكبر.
- تمتلك ليبيا ثروات طبيعية هائلة من شأنها أن تسّهل عملية البناء والتشييد، التي عـــادة مـــا تتطلب امكانية مادية هائلة لا تقوى الدول الفقيرة الموارد على الإلتـــزام بهـــا، حتـــى وإن استطاعت تحقيق تقدم على المستوى السياسي، فعائدات النفط في ليبيا وفيرة، وإذا ما تمت إدارتها بشكل سليم يمكن أن تساعد في اعادة بناء الدولة ومؤسساتها هذه الميزة غير متوفرة في دول أخرى كحالة تونس.

[1] Frances G. Burwell, Amy Hawthorne, and others, op, cit.,p 15.

ب. على المستوى الإقليمي:

- تبدو البيئة الجيوسياسية الاقليمية في محيط ليبيا ايجابية الى حد ما، فهي بعيدة عن بؤر التوتر وهي منطقة الشرق الأوسط مركز صراع دولي.
- رغم اختلاف وجهات النظر بين الأطراف الاقليمية خاصة دول الجوار الجزائر ومصر حول تسوية النزاع في ليبيا، إلا أنّ هذا الخلاف لا يعتبر كبيرا خاصة في ظل العلاقة الجيدة التي تربط البلدين، وفي حال هناك تقارب في وجهات النظر بين كل من مصر والجزائر سيكون له الأثر الإيجابي على الشأن الليبي، نظر للثقل الذي تمثله الجزائر في منطقة شمال أفريقيا اقتصاديا وأمنيا، والمكانة المتميزة التي تحتلها مصر في العالم العربي، ضف الى ذلك إن توافق المقاربة الامنية والسياسية لكل من الجزائر وتونس من شأنه أن يساهم في الحد من توغل الجماعات الارهابية في ليبيا.

ج. على المستوى الدولي:

- على الرغم من أنّ التدخلات الخارجية تمثل جزء مهما في تعقد النزاع في لبيبا وتعطيل كل مشاريع التسوية والمبادرات الاقليمية والدولية التي جاءت من أجل حل الأزمة الليبية، إلا أن ليبيا يمكنها في المستقبل في حال تمكنت القوى الداخلية من تجاوز تأثير القوى الخارجية وتفضيل المصلحة العليا للبلاد، أن تستفيد من هذا التنافس الدولي على المنطقة من تحقيق أكبر المكاسب من خلال المناورة خاصة في ظل دخول الدب الروسي على الخط، إذ يبدو أنّ روسيا أصبحت لها طموحات بالمنطقة، والاستفادة من الإمكانيات الهائلة الليبية من جهة ومحاصرة دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى من أجل استمرار ضمان تبعيته للغاز الروسي. هذا المعطى الجديد يمكن أن يمنح الطرف الليبي ارتياح أكبر وقدرة على التفاوض وتحقيق مكاسب أكبر في ظل وجود عدة أطراف متنافسة، سواء على الصعيد التجاري أو على الصعيد السياسي من خلال الحصول على الغطاء الروسي.
- يعد اتفاق الصخيرات 2015 من أهم المبادرات الدولية والاقليمية التي جاءت من أجل إيجاد تسوية عاجلة للنزاع في ليبيا، ولقد حظي هذا الاتفاق بدعم المجتمع الدولي، إلا أنّ استمرار الضغوطات الخارجية في ليبيا ساهم في تعطيل تنفيذ هذا الاتفاق، وهناك العديد من الوساطات الاقليمية والدولية التي مازلت تعمل من أجل اعادة إحياءه وتنفيذ بنوده من

جديد، وفي حال نجاح هذه المساعي، سيكون له الأثر البارز في حل جزء كبير من المعضلة الليبية.

المطلب الرابع : نحو مزيد من الفوضى وتفكك الدولة (سيناريو راديكالي)

الفرع الأول: تونس: تراجع المسارَ الديمقراطي والعودة من جديد إلى النظام التسلطي

رغم عديد الانجازات التي حققتها التجربة التونسية بعد إسقاط نظام بن علي، حيث يصنف النظام السياسي التونسي الأكثر ديمقراطية وليبرالية ليس فقط في منطقة المغرب العربي ولكن ضمن المنطقة العربية ككل، لكن يبدو أنّ هذا التحول السياسي أصبح هشاً، في ظل ظهور بعض المعطيات التي توحي بامكانية تراجع المسار الديمقراطي نحو نظام أكثر تسلطا بسبب عجز القيادات الجديدة عن تحقيق مطالب المجتمع التونسي ليس فقط على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ولكن أيضا على المستوى الأمني، حيث بات العديد من التونسيين يعتقدون أنّ حالهم كان أفضل بكتير في ظل النظام السابق، صحيح أنّ الحريات السياسية والمدنية في ظل النظام السابق كانت تقريبا معدومة إلا أنّ الحالة الاجتماعية والاقتصادية كانت مرضية إلى حد كبير، كما أنّ التونسيين كان يشعرون بالأمن والاستقرار أكثر في ظل وجود جهاز أمني قوي قادر على فرض النظام العام رغم ديكتاتوريته، ومن أبرز ملامح تراجع النموذج التونسي نجد المؤشرات التالية:

أ. **على المستوى الداخلي:**

- **عودة القمع الأمني لأجهزة الشرطة:** إذا كان العنف الذي كانت تمارسه قوات الأمن ضد المدنيين هو العامل الرئيسي الذي أدى إلى انطلاق الانتفاضة الشعبية في تونس، فانّ هذا السلوك عاد للظهور من جديد، مع صعود نقابات الشرطة، غير المنظمة بالقدر الكافي، والتي أصبحت تمارس ضغطا على القضاة والسياسيين من أجل منع مسؤولي الأمن من التعرض إلى العقوبات، والأخطر من ذلك أنّها أصبحت تُمثل عائقًا أمام أي محاولة لإصلاح القطاع الأمني.[1]
- **تراجع مستوى النمو الاقتصادي:** رغم أنّ الأسباب التي أدت الى اندلاع الحِراك التونسي كانت في جوهرها مطالب اجتماعية واقتصادية في الأساس إلا أنّ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى مازالت قائمة في ظل المرحلة الجديدة، لقد خلقت نهاية حقبة **بن علي**

[1]Ragnar Weilandt, op., cit, p 211.

والانتقال إلى الديمقراطية توقعات آمال كبيرة لدى المواطنين التونسيين. لكن للأسف فقد فشل النظام الديمقراطي الجديد حتى الآن في إرضاء آمال الشعوب بتحسين مستويات المعيشة حتى أنّ البعض يرى أنّها أصبحت أكثر سوءا من الحقبة الماضية.

إذ سجلت معدلات النمو الاقتصادي تراجع كبير بالمقارنة مع فترة النظام السابق، فقد شهدت سنة **2012** نسبة نمو اقتصادي ناهزت **3.5%** نزلت إلى **1%** سنة **2014**، في حين أنها كانت في **5 %** خلال عهد نظام بن علي. كما أنّ الدولة لم تستطيع ايجاد حلول واقعية لأزمة البطالة (**500000 بطّال**) ، خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا**170000**[1].

- **ضعف أداء الدولة:** هناك العديد من المؤشرات التي تدل على وهن الدولة، أهمها ضعف إسداء الخدمات في معظم المرافق العامة، مع تدني نوعيتها، بالاضافة الى انتشار مظاهر الفساد حتى داخل أوساط الحكومة، التي أصبحت تعتمد على ظاهرة الولاءات في تعيين الوظائف المهمة في الدولة.

ب.على المستوى الإقليمي

- إنّ عدم وصول الى تسوية للنزاع الداخلي الليبي قد يؤدي الى مزيد من انتشار المخاطر الامنية على الحدود التونسية الليبية، خاصة في ظل محدودية القدرات العسكرية التونسية وشساعة الحدود الليبية التي تتطلب تجهيزات عسكرية مادية وبشرية هائلة، لا تستطيع الدولة التونسية الالتزام بها في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعانيها.

وقد بدت ملامح هذه المخاطر مع بداية **2011** التي عرفت تنفيذ عمليات إرهابية خطيرة، للتتضاعف هذه العمليات منذ **2014** كماً ونوعًا، و تطال سياسيين في الدولة (**شكري بلعيد** في **6 فيفري**، و**محمد البراهمي** في **25 جوان**)، لكن أخطر هذه العلميات على الإطلاق كان سنة **2015**، التي استهدفت متحف باردو في **18 مارس**، أسفرت عن مقتل **20** شخصًا، أما العملية الثانية فكانت بفندق في مدينة سوسة في **26 جوان** وأسفرت عن قتل أكثر من 40 سائحا وعشرات من الجرحى[2].

إن حالة اللاأمن وعدم استقرار المحيط الإقليمي التونسي سيزيد من مخاطر تنامي نشاط

[1] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 15.
[2] حمادي الرديسي، مرجع سابق، ص 18.

الجماعات الارهابية وعلى رأسها داعش التي أصبحت تستفيد من حالة فراغ الدولة في ليبيا في توسيع نشاطاتها وضرب الاستقرار في الدول المجاورة وعلى رأسها تونس، كل هذه المخاطر ستزيد من تردي الاقتصاد، وضعف الدولة وتُنذر بالفوضى، التي قد تستغلها بعض الأصوات المتعالية للمطالبة بالعودة إلى النظام الديكتاتوري التسلطي نتيجة لاعتبارات أمنية.

ج.على المستوى الدولي:

إن استمرار حالة اللاأمن في ليبيا وتفكك الدولة وتمدد تنظيم داعش بالمنطقة سيفسح مزيد من التدخل الدولي في المنطقة، وقد يتطور هذا التدخل ليأخذ شكل تدخل عسكري سواء من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها أو في شكل تحالف دولي بقيادتها. وهو ما سيؤثر على الاستقرار والأمن في تونس خاصة في ظل احتمال تدفق مزيد من اللاجئين الليبيين إليها.

الفرع الثاني: ليبيا: تفكك الدولة وامكانية تقسيمها الى دويلات

يتضح جلياً من خلال العناصر المكونة للمشهد الليبي الحالي، أنّ العوائق والتحديات التي تقف دون الوصول الى تسوية للنزاع الداخلي الليبي وتوقيف الاقتتال الداخلي بين الميليشيات المتحاربة هي الطاغية. وبالتالي ترجيح سيناريو الدفع نحو المزيد من الفوضى، أي مزيداً من تفكيك الدولة الليبية المفككة أصلا.

ومن المحتمل جدا أيضاً أن يمتد الخطر الليبي الراهن إلى تهديد الاستقرار والأمن إلى دول شمال إفريقيا خاصة تونس ومصر والجزائر.[1]

يمكن استخلاص أهم ملامح هذا الوضع من خلال المؤشرات التالية:

أ. **على المستوى الداخلي:**

- **قوة تأثير الهويات المناطقية:** تاريخيا كانت ليبيا تتكون من ثلاث مناطق منفصلة هي طرابلس في الغرب، فزان في الجنوب، بن غازي في الشرق، ورغم أنّ الملك إدريس ألغى النظام الفدرالي واتجه نحو نظام أكثر مركزية إلا أنّ هذه المناطق بقيت محتفظة بهويتها الإقليمية، واليوم هناك الحديث عن العودة إلى النظام الفيدرالي، حيث يضغط زعماء من الشرق والجنوب لتحقيق اللامركزية والفدرالية بينما زعماء من طرابلس والغرب يفضلون

[1] بول سالم و أماندا كادليك، تحديات المرحلة الانتقالية في ليبيا، ص 138.

بناء دول أكثر مركزية، وما يدفع في اتجاه اللامركزية هي جغرافية البلاد الشاسعة والتاريخ المختلف للمناطق الغربية والشرقية والجنوبية، وأسبقية الشرق في الثورة، وتوزيع موارد النفط والغاز ولامركزية السلطة العسكرية في جميع أنحاء البلاد للميليشيات المحلية. [1]

- **تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية:** تشهد ليبيا منذ تفجر النزاع الداخلي سنة 2014، توافد العديد من الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام (داعش)، والتي تسعى إلى تحويل الأراضي الليبية إلى "مركز" أو "منصة" حاضنة لأنشطة الإرهاب، على غرار ما حصل في الصومال وأفغانستان وسوريا والعراق. خصوصا وأنّ هذه الجماعات ترتبط بشبكة معقدة من التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، في إطار ما أصبح يعرف ب "عولمة الإرهاب" أو "الإرهاب العابر للحدود". فهي جماعات تجد دائما في حالة الفوضى، وغياب سلطة الدولة المركزية على أقاليمها ومؤسساتها، مناخا مناسبا للتوطن ثم التوسع لاحقا.

ب.على المستوى الإقليمي :

- **فشل اتفاق الصخيرات(2015):** كانت هناك أمال كبيرة أن يؤدي هذا الاتفاق الى تحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين والوصول الى تسوية سياسية ترضي جميع الميليشيات المتنافسة، إلا أنّه للاسف فشل هذا الاتفاق رغم الصدى الذي حققه، الحقيقة أن تعثر هذا الاتفاق يعود بالدرجة الأولى الى دور بعض الدول العربية والاقليمية التي مازالت تعبث بالمشهد الليبي وتمارس دور معرقل لمسار الانتقال الديمقراطي من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات والدفع الى المزيد من الإنفلات الأمني وتفكك الدولة.
- **حساسية الوضع في الجارة الجزائر:** تعرف الجزائر منذ شهر **فيفري 2019** اضطرابات سياسية واجتماعية هي الأخطر من نوعها منذ وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة السابق إلى الحكم سنة **2000**، هذه الاضطرابات التي أدت الى استقلال الرئيس بوتفليقة وإعلان حالة شغور منصب الرئيس وتولي رئيس الأمة بن صالح رئاسة الدولة في انتظار القيام بانتخابات رئاسية في **04 جويلية 2019**، ورغم محاولة المؤسسة العسكرية التحكم في الأمور من أجل تفادي أي انزلاقات أمنية خطيرة قد تعصف باستقرار البلد، وذلك من خلال القيام بسلسلة من الإجراءات القضائية تهدف الى توقيف الكثير من رجال الأعمال ورجال

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدولة المتورطين في قضايا الفساد واستغلال العام، إلا أنّ البلاد مازالت تعرف عدم الاستقرار بسبب إصرار الجماهير الشعبية على إسقاط جميع بقايا النظام السابق بما فيهم الرئيس المؤقت الحالي.

إنّ امكانية انفلات الأوضاع الأمنية في الجزائر سيكون له تأثير مباشر على الاستقرار والأمن في ليبيا نظراً لشساعة الحدود التي تربط البلدين من جهة، والدور الاستراتيجي والإقليمي الذي تلعبه الجزائر في المنطقة المساند والداعم للشعب الليبي حكومة وشعباً من جهة أخرى. كما أنّ النخب الحاكمة في الجزائر ستعمل المستحيل من أجل منع تفكك الدولة وتقسيمها الى دويلات لأن ذلك سيهدد التكامل الإقليمي في الجزائر ويشجع مشاريع الانفصال خاصة في منطقة القبائل وقد تمتد مشاريع الانفصال الى منطقة الجنوب الجزائري.

ج.على المستوى الدولي:

- **استمرار تدخلات القوى الخارجية:** يبدو أنّ المشهد الليبي سيعرف مزيدا من التدخلات الخارجية، التي أصبحت تؤثر في مواقف القوى الداخلية المتنافسة وتستغلها لتحقيق مصالحها الاقتصادية، ولا شك أنّ تلك التدخلات ستبقى تعيق أي مسعى لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين، والوصول الى أي تسوية سياسية ترضي جميع الأطراف المتحاربة، وفي الحقيقة هناك العديد من الفواعل الخارجية تستفيد من الوضع التي آلت إليه الدولة وستعمل الكثير من أجل ضمان استمرار حالة الفوضى وغياب الدولة.

رغم التحديات والصعوبات التي تواجه مسار اعادة بناء الدولة في دول الحِراك المغاربي تونس وليبيا، إلا أنّ تلك التحديات لا تقلل من أهمية الحِراك نفسه، ولا من الخطوات الجبّارة التي قامت بها هذه الشعوب من أجل اسقاط نظم استبدادية قمعية قضت على مقدرات الدولة وأفضت إلى تكوين دول هشة، فالتغيير كان ضرورة حتمية من أجل اعادة بناء الدولة على أسس متينة، كما أن ما تمر به هذه الدولة يعتبر نتيجة طبيعية للمرحلة الانتقالية التي غالبا ما تكون معقدة، وتتطلب الكثير من الوقت من أجل معالجة صعوباتها.

وكما رأينا في الحالة التونسية فإن أكثر التحديات تأثيرا على مسار الانتقال الديمقراطي التي تواجهها تونس هي التحديات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإنّ نجاح عملية الانتقال الديمقراطي الناشئة يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة القيادات الحاكمة الجديدة في التعامل مع المشاكل

الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها تونس والتي كانت السبب المباشر في تفجر الانتفاضة التونسية 2010، فالتحدي الأكبر هي تنمية الموارد البشرية خاصة منه عنصر الشباب، عن طريق خلق فرص عمل جديدة، وتنفيذ سياسات اقتصادية بديلة قادرة على تقليص الهوة بين الأطراف والمركز، أي بين المناطق الداخلية الفقيرة والمناطق الساحلية التي لا طالما استأثرت بحصة الأسد في البرامج التنموية.

بخلاف ما تواجهه ليبيا من تحديات اليوم فهي أعقد وأخطر بكثير اذا ما قورنت بحالة التونسية، واذا كانت الحالة الاقتصادية هي أهم الصعوبات التي تواجه تونس، فانّ ليبيا يعتبر هذا التحدي هو الأضعف مقارنة مع التحديات الأمنية نظرا لغنى هذا البلد بثروات نفطية هائلة، تمكنها في حال ان استطاعت تتجاوز الخصومات الداخلية والوصول إلى تسوية سياسية تكون الخطوة نحو الانتقال الديمقراطي، أن تصبح من أكبر الاقتصاديات في منطقة شمال افريقيا، لكن يبدو أن الدولة مازلت تمر بمخاض عسير في ظل التحديات الأمنية التي أصبحت تتزايد وتهدد مستقبل الدولة ووحدتها الوطنية.

لقد حاول هذا الفصل تصور بعض السيناريوهات المحتملة، لتطور مسار بناء الدولة لكلا حالتين على المدى القريب والمتوسط، ورغم صعوبات التنبؤ بما ستؤول إليه تطور الأوضاع في كلا البلدين بسبب تعدد الفواعل وتداخل المتغيرات الداخلية والخارجية فإنّ هناك بعض مؤشرات توحي أنّ السيناريو الثاني هو الأقرب إلى الحالة التونسية أي أنّ الدولة ستتمكن من تجاوز العقبات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها وبناء أول نموذج رائد في المنطقة العربية، لأنّ العوامل الداخلية أكثر تماسكاً ما يجعلها قادرة على تجاوز الأزمات حتى وإن تطلب الأمر المزيد من الوقت. وحتى لا نكون أكثر تشاؤما فيما يتعلق بالحالة الليبية ونذهب إلى إقرار السيناريو الثالث نرى أنّ السيناريو الأول هو الأقرب إذ يبدو أن عمر النزاع الداخلي مازال سيطول، بسبب صعوبة الوصول الى اتفاق سياسي يضم الفرقاء الليبين، لأنّ النسيج الداخلي للمجتمع الليبي أقل تماسكاً وهذا ما يجعله قابلاً للإختراق من طرف الفواعل الخارجية التي ساهمت بشكل كبير في اطالة عمر الأزمة الليبية وعرقلة كل مشاريع المبادرات الإقليمية والأممية من أجل الوصول الى تسوية سياسية للأزمة الليبية.

الخاتمة

تعتبر إشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي من أهم القضايا التي رافقت الدولة الحديثة منذ خروجها عن السيطرة الاستعمارية، ورغم الانجازات التي حققتها هذه الدول، إلا أنّها مازلت تعاني أزمة بناء دولة بالمعنى الوظيفي، ولقد بينت الأحداث التي عرفتها المنطقة أواخر **2010**، هشاشة الدولة وإفلاس أنظمتها السياسية.

وقد أدت تعدد التسميات والمصطلحات حول طبيعة هذه الأحداث، إلى عدم اتفاق الباحثين حول إعطائها التوصيف الدقيق، إلا انّ الأكيد أنّهم يتفقون على أنّ الظاهرة ستحمل المزيد من التحديات أمام مستقبل بناء الدولة في المنطقة.

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة جدلية مهمة، لا طالما كانت محل نقاش بين الباحثين والمفكرين خصوصا إذا ما تم ربطها بالخلل الوظيفي للدولة الوطنية بالمنطقة العربية، والتي عادة ما يتم ربطها بالتدخل الخارجي ونظرية المؤامرة، على الرغم من أنّ الأسباب الحقيقية تخفيها عوامل داخلية في الأساس ترتبط بطبيعة البُنى السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية وحتى الهوياتية والتي تتداخل فيما بينها لتُشكل سلسلة من الأزمات تجعل من الحالة المغاربية عصية عن أي تقدم وبناء دولة مدنية، تحترم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، يكون هدفها الأول توفير الحياة الكريمة لمواطنيها بعيداً عن كل أشكال الاضطهاد والإقصاء.

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة هذا الطرحين المتضاربين، من خلال مقارنة حالة بعض الدول في منطقة المغرب العربي بعد أحداث الحِراك العربي، وهي تونس وليبيا والبحث في مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على مسار بناء الدولة، وتبعا لذلك خلصت الدراسة الى الإستنتاجات التالية:

- **أولا:** أهمية الربط بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، حيث أشارت الدراسة إلى أهمية مقاربة الشرعية **Legitimacy Approach** ، التي تستمد أفكارها من المفهوم السوسيولوجي للدولة من خلال إعطاء أهمية أكثر إلى عوامل الانسجام والترابط الاجتماعي –سياسي داخل الدولة **socio-political cohesion** ، كعنصر مهم في تثبيت شرعية الدولة، والذي يعتبر الأساس الروحي والجوهري في عملية البناء،لأنّ هذه المقاربة استطاعت بامتياز أن تتدارك العلاقة المتبادلة التي تربط الدولة والمجتمع ، والتي تجاهلها الطرح المؤسساتي، فالدولة تستمتد قوتها وبقائها من رضا المجتمع أي أنّ الشرعية هي عنصر أساسي لا غنا

عنه ضمن العناصر الأخرى المكونة لقوة الدولة. وبالنتيجة إنّ قوة مؤسسات الدولة هي مسألة مجتمعية قبل أن تكون مسألة مؤسساتية أي مجرد هيكل تنظيمي فحسب. لأنّ مفتاح استقرار الدولة لا يتمثل في قوة المؤسسات في حد ذاتها، وإنّما في قوة العلاقة التي تربط المؤسسات بالمجتمع. أي من خلال قدرة سلطات الدولة على تحقيق اجماع داخلي، ونظام عام شرعي من هنا يتضح قصور التصور المؤسساتي الذي يعتبر الدولة مجرد مجموعة من المؤسسات الحكومية، وهم ما يقود المؤسساتيون إلى تفسير بناء /انهيار الدولة من خلال بناء/ انهيار هذه المؤسسات.

وإذا ما تم ربط هذه الطروحات النظرية بموضوع الدراسة، يتضح جلياً عوامل نجاح النموذج التونسي وقدرته على تجاوز عقبات الانتقال الديمقراطي رغم وجود بعض العثرات، فقوة المجتمع التونسي وتماسك نسيجه الاجتماعي جعله حصناً منيعاً أمام كل العراقيل سواء كانت داخلية أو خارجية.

في المقابل نجد تعثر ليبيا يرجع بالدرجة الأولى إلى غياب أي دور للمجتمع المدني وانكشافها داخليا بسبب هشاشة النسيج الاجتماعي مما يسّر للفواعل الخارجية اختراق المجتمع الليبي، وبدى ظاهريا أنّ التدخلات الخارجية هي الأسباب الرئيسية في تعثر كل المساعي الدولية والإقليمية من أجل إنهاء النزاع الداخلي، في حين أنّ السبب الحقيقي هي هشاشة البيئة الداخلية. وهو ما يقودنا الى تأكيد **الفرضية الأولى من البحث**، حيث أنّ نجاح مسار بناء الدولة يعتمد بالدرجة الأولى على قوة المجتمع المدني ودرجة تماسك نسيجه الاجتماعي.

- **ثانيا:** الكثير من الدراسات النظرية العربية التي تعرضت للمقاربات النظرية التي تناول مفهوم بناء الدولة ركزت على المقاربات الغربية خصوصا منها المؤسساتية، في حين تجاهلت الطرح الاسلامي الذي تجاوز بكثير الطروحات الغربية من خلال تأكيده على أهمية التوازن الطبيعي الذي يجب أنّ يأخذ بعين الاعتبار تنمية العوامل الروحية الأخلاقية والعوامل المادية، والعنصر الأساسي الذي يربط هذين الجانبين هو الإنسان، بوصفه عنصر التغيير السلبي والايجابي الذي تتوقف عليه عملية البناء المجتمعات والأمم، كما أشار الفكر

الاسلامي أيضا الى أهمية الخصوصيات الثقافية والاجتماعية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية التشييد والإعمار، مهما اختلفت الأزمنة والأمكنة.

- **ثالثاً:** بدأت مكانة الدولة في منطقة المغرب العربي تتراجع وتتقلص سيادتها مع نها الحرب الباردة، والتي مهدت لظهور نمط جديد من العلاقات الدولية، يقوم على احتك قطب واحد لكل أشكال القوة، كما سمح هذا الوضع الجديد الى ظهور فواعل جديدة ع على تقويض سلطة الدولة واضعاف دورها داخلياً، غير أنّ هذا التراجع لم يكن نت المرحلة الجديدة فقط، وإنّما نجد أسبابه أيضا كامنة في ذلك الشرخ الناجم أصلاً ع الانفصال شبه المطلق بين الشعب والحكومة، الذي انتهى في الغالب الأعم إلى إلغاء الشعب، مما جعل القوى الخارجية في ظل النظام الدولي الجديد أقدر على فرض شرو على الحكومات غير المدعومة بشعوبها.

لقد أدت هذه التحولات الجديدة إلى تآكل الدولة التسلطية في المغرب العربي، والتي وجدت نفسها مضطرة إلى إعادة صياغة دورها في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، لأنّها ببساطة أصبحت غير قادرة على لعب دور الفاعل الرئيس والمحتكر لكل ما هو داخلي، بل أصبح استمرارها مرهون بقدرتها على التعامل بانفتاح مع كل الاتجاهات والقوى الأخرى داخل المجتمع .

- **رابعاً:** تعاني تونس وليبيا من مشاكل معقدة ومعضلات متعددة الأبعاد، التي لا يمكن حلها سريعا، لأنّها تتطلب وقتا لا بأس به من أجل إيجاد حلول واقعية لها، وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أنّ مجرد اسقاط الأنظمة الديكتاتورية وتغيير النظام السياسي كفيل بحل كل المشاكل المتراكمة منذ زمن طويل.

لذلك ليس من السهل المطالبة بتحولات سياسية ومؤسسية بين عشية وضحاها، فبناء الدولة هي عبارة عن مسار يتطلب الكثير من الوقت، الصبر والتضحيات.

- **خامساً:** يرتبط النجاح النسبي الذي حققتة التجربة التونسية إلى حد كبير بطبيعة تكوين البنى الداخلية السياسية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية التي تطور في خضمها المجتمع التونسي والدولة التونسية منذ الاستقلال، فوجود طبقة وسطى أكثر حجماً، جيش صغير غير مسيس، وحركة سياسية اسلامية أكثر اعتدالا كلها عوامل ساعدت على إيجاد تسوية

بين العلمانيين والاسلاميين، فكانت هذه البُنى أكثر قدرة على ادارة المرحلة الانتقالية بعد الحِراك الذي عرفته تونس، ضف الى ذلك كون تونس دولة صغيرة لا تمتلك إمكانيات وثروات طبيعية قادرة على استقطاب أطراف دولية واقليمية، قد جعلها أكثر قدرة واستقلالية على اعادة بناء نفسها دون وجود تدخلات خارجية.

- **سادسًا:** ساهمت طبيعة الدولة والنظام السياسي الليبي لفترة ما بعد الاستقلال في تعطيل مسار إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام القذافي، فنتيجة لغياب أي دور للمجتمع المدني في ليبيا قبل الانتفاضة، بالإضافة إلى سياسية التجهيل والإقصاء التي مارسها نظام القذافي.

جعل من الصعب على الليبيين تقبل الاختلافات والرؤى السياسية فيما بينهم، وتقديم تنازلات للطرف الآخر، وبالتالي عدم القدرة على صياغة مشروع ديمقراطي توافقي يجمع كل الفرقاء الليبيين. كما أنّ عدم نضج المجتمع المدني ووعي الطبقة السياسية جعلها عرضة لتأثير القوى الخارجية وإدارتها بما يخدم مصالحها في المنطقة.

كل هذه المعطيات تشير أنّ مسار بناء الدولة في ليبيا من المرجح أن يكون أكثر تعقيدا ودموية، بسبب غياب مجتمع مدني فاعل داخل الدولة، وبتالي يبقى الاستقرار في ليبيا يرتبط جزء كبير منه بالدور الذي يمكن أن يمارسه المجتمع المدني الناشئ في تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث، وبمدى تأثيره على الأطراف المتصارعة داخل ليبيا، خاصة منها القبيلة، فهو بمثابة صمام الأمان الذي يضمن عدم عودة النظام الاستبدادي إلى ليبيا من جديد، ويحد في نفس الوقت من النزعة القبلية التي تميز ليبيا عن غيرها من دول المغرب العربي.

لكن رغم تباين دور المجتمع المدني في كلا البلدين، إلا أنّه لا يمكن اعتبار المجتمع المدني كشرط منفرد تتوقف عليه نجاح أو فشل مسار بناء الدولة، لأنّه مرتبط بسلسة من الفواعل الظروف والمتغيرات الأخرى والتي قد تتفاعل فيما بينها وتتداخل من أجل عرقلة أو إنجاح عملية البناء.

- **سابعاً:** هناك اختلاف واضح بين تأثير المعطى القبلي على مسار المرحلة الإنتقالية التي ميزت المشهد التونسي والليبي بعد الحِراك الشعبي ، فرغم وجود بعض الصدامات والمواجهات في بعض المناطق التونسية المعروفة بنزعتها العروشية، إلا أنّها تبقى

مواجهات محدود جداً وغير مؤثرة ، وهذا راجع إلى قدرة النظام السياسي التونسي لما بعد الاستقلال على هدم وتفكيك البنى التقليدية وتعويضها ببُنى وطنية مدنية صلبة، لكن عدم استفادة المناطق الداخلية –التي مازلت تتمسك بانتماءاتها العروشية– من برامج التنمية التي كانت تذهب معظمها الى المناطق الساحلية السياحية أدى مع مرور الوقت الى اتساع الهوة بين المنطقتين، وهو ما دفع المناطق الداخلية الفقيرة الى التعبير عن سخطها من خلال الانتفاضة الشعبية، أي أنّ الصدامات القبلية التي عرفتها تونس بعد الحِراك العربي لم تكن في حقيقة الأمر إلا مجرد الرغبة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي.

على خلاف المجتمع القبلي الليبي الذي تعرض لاختراق واضح من طرف نظام القدافي الذي استغل النعرات القبلية لتوجيه سياسته وضرب خصومه من المعارضة، فكان من الطبيعي أن تلجأ القبائل بعد اسقاط نظام القدافي، الى تسوية ا فيما بينها عن طريق العنف وتحاول أن تجد لها مكانة في غياب أي دور للدولة، و سهم في تعقيد الأزمة الليبية .

هذا الوضع يجعل المعطى القبلي في ليبيا أمرا واقعا نظراً للمكانة المتميزة التي تُحظى بها القبيلة داخليا، باعتبارها ظاهرة اجتماعية، أي طرف أساسي في أي معادلة قد تساهم في إيجاد تسوية للنزاع في ليبيا، فلا يمكن لأي سلطة حاكمة تجاهلها من حساباتها، أي هناك دائما علاقة تفاعلية ما بين القبيلة وأداء النظام السياسي. وبالتالي من أجل اعادة بناء الدولة في ليبيا يتطلب الأمر التعامل مع المتغير القبلي بنوع من الحذر، ليس من أجل القضاء عليه لأنّه يبقى طرف مهمٌ في استقرار ليبيا، ولكن على الأقل التقليل من دوره السياسي، لأنّه في الأساس هو مكون اجتماعي، لكن سلوكيات النظام السياسي السابق هي من جعلته يأخد بعداً سياسياً. وهو ما يقودنا الى تأكيد **الفرضية الثانية للبحث**، حيث أنّ التوظيف السياسي للمعطى القبلي من طرف نظام القدافي قد ساهم فعلاً في عرقلة مسار التغيير وبناء الدولة في الحالة الليبية .

ثامناً: كان لحيادية الجيش في الحالة التونسية، الأثر البارز في الانتقال السلمي لل

حيث تنحى الرئيس التونسي زين العابدين عن الحكم دون تدخل الجيش واراقة الده كان للمؤسسة العسكرية والأمنية دور كبير في الحفاظ على النظام والأمن العام بع النظام السابق، وهو ما اختلف كلية عن ليبيا التي كان فيها الجيش عبارة عن أشلاء أي مجموعات عسكرية هي أقرب الى ميليشيات وكتائبة داعمة ومساندة للقدافي وء وقد تدخلت هذه الكتائب بقوة وهمجية لمواجهة الشباب بالعنف والسلاح، ممـــا أد تفجر نزاع داخلي مضاد خاصة في المناطق الشرقية التي عرفت انهيار الجيش و الشعب على مخازن السلاح مما أحدث فراغا أمنيا داخل الدولة، كل هذه الأحداث إلى **تأكيد الفرضية الثالثة** من البحث، حيث نجد أنّ حيادية المؤسسة العسكرية في ذ ساهمت في الانتقال السلمي للسلطة، وفي مقابل انحياز ميليشيات القدافي واستخدامه ضد الجماهير المنتفضة كان له الأثر البارز ليس فقط في الانتقال العنيف للســلطة امتدت آثاره لتُدخل البلد في دوامة من العنف اللامتناهي، أجلت الحديث عن أي محـ لإعادة بناء الدولة الليبية من جديد.

- **تاسعاً:** رغم الدور الذي لعبته سواء الفواعل الدولية أو الإقليمية في تعقيد الأزمة الليبيـــة، وعرقلة أي مشروع يمكن أن يوحد صفوف الليبين ويضع حد للاقتتـــال الـــداخلي، إلا أنّ تأثيرها يبقى مرهوناً بمدى رغبة وحاجة الفواعل الداخلية الحصول على الدعم الخـــارجي من أجل مواجهة خصومها في الداخل، وهو ما ينم عن عجـــز الجبهـــات الداخليـــة علـــى اختلاف تشكيلاتها وتوجهاتها على استقطاب الشعب الليبي، ربما يعود ذلك إلـــى هشاشـــة العلاقة الموجودة بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع الليبي التي عمـــل القـــذافي علـــى تشتيتها وخلق العداوات بين مختلف القبائل، مما عقد التواصل فيما بينها في اطار المرحلة الانتقالية الجديدة. وهو ما يقودنا منطقيا لتأكيد الفرضية الرابعة من البحث، حيـــث مهمـــا ساهمت الفواعل الخارجية في إعاقة مسار بناء الدولة فإنّ نجاح أو فشل هذه العملية يعتمد بالدرجة الأولى على دور العوامل الداخلية.

يبقى مسار بناء الدولة في دول الحِراك المغاربي – تونس وليبيا– يعتريه الكثيـــر مـــن التحـــديات والصعوبات، لذلك من الصعب الحكم على تجربة هي مازالت في طور الإنجاز، الأكيـــد أنّ هـــذا المسار يخضع الى عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية، ومن الصعب إرجاع تأثير عامـــل علـــى

آخر، لأنها تتداخل فيما بينها وأحيانا يصعب فصل الداخلي عن الخارجي. غير أنه تبقى العوامل البنيوية الداخلية المتعلقة بطبيعة المجتمع المدني، تركيبة النسيج الاجتماعي، دور المؤسسة العسكرية، الأكثر تأثير على عملية بناء الدولة، لأن تأثير العامل الخارجي يتحدد أكثر من خلال قوة أو هشاشة البيئة الداخلية.

كما أنّ بناء الدولة ليست مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات واخراج دستور، وإنما هي مشروع متكامل يقوم على ضرورة التوافق بين كل أطياف المجتمع على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم، فالعوامل المجتمعية في أية دولة هي التي تهيء الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الدولة والتأسيس لنظام ديمقراطي.

اذا لا توجد وصفة جاهزة لبناء الدول، بل إنّ عملية التغيير والانتقال من النظام ديكتاتوري إلى نظام جديد ديمقراطي دائما تكون محفوفة بالمخاطر وتقديم التنازلات، كما أنّه لكل حالة من حالات الحِراك العربي خصوصيتها.

قائمة المراجع

قـــائمـــة المـــراجـــع

أولاً: المراجع باللغة العـــربية

I. **القوانين:**

1. قانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، المؤتمر الوطني العام، ليبيا، 02 دسيسمبر 2013.

2. قانون رقم 13 لسنة 2013 في شأن العزل السياسي والإداري، المؤتمر الوطني العام، ليبيا، 08 ماي 2013.

II. **الكـــتـــب**

1. السلفي أبو فهر، **الدولة المدنية مفاهيم وأحكام**، القاهرة :العصرية للنشر والتوزيـــع، ط1، 2011.

2. زايد أحمد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، القاهرة: نهضة مصـــر للطباعـــة والنشر والتوزيع، 2008، ص 46.

3. أحمد كرعود، "تجربة الانتقال التونسية :قصة نجاح نسبي"، في: **التطورات السياسية في المنطقة العربية منذ 2011**، تحرير: طارق متري، سمير فرنجيـــة وآخـــرون، بيروت: دار شرق الكتاب، 2016 .

4. الطاهر الأسود شعبان، **علم الإجتماع السياسي: قضايا العنف السياســـي والثـــورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبناني، 2003.

5. البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجيـــة الفرنســـية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

6. غليون برهان، "الصراع على الدولة"، فـــي: **مـــــأزق الدولـــة بـــين الإســـلاميين والعلمانيين**، تحرير: أنور أبو طه وآخرون، بيروت: جسور للترجمة والنشر، ط1، 1990

7. فابر جاك دونيديه دي، ترجمة أحمد حسيب عباس، **الدولة**، القاهرة : شـــركة الأمـــل للطباعة والنشر، 1990.

8. تراون جان فرانسوا، **المغرب العربي الإنسان والمجال**، ترجمة: علي تومي، لبنـــان: دار الغرب الاسلامي، 1997.

9. بوديار حسن، **الوجيز في القانون الدستوري**، الجزائر: دار العلوم والنشر، 2003.

10. حسن كريم، "الربيع العربي وعملية الانتقال الى الديمقراطية" في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، تحرير: مجموعة من الباحثين، بيروت: دار شرق الكتاب، 2013.

11. الزين حسن محمد، **الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم، 2013.

12. ماجد زياد، "خلاصات أولية: أي تحديات بعد الثورات"، في: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، تحرير: مجموعة من الباحثين، بيروت: دار شرق الكتاب، 2013.

13. داود خير الله، "الفساد ومعوقات التطور في العالم العربي"، في **الفساد واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، تحرير: داود خير الله، لدوحة: المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، 2015.

14. سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1996

15. صبري إسماعيل وربيع محمد محمود، موسوعة العلوم السياسية، الكويت: جامعة الكويت، 1994.

16. الأنصاري عبد الحميد، **الشورى وأثرها في الديمقراطية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

17. براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

18. عبد الله عبد الخالق، "الربيع العربي مصطلحاته ومساراته وانعكاساته"، في: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"**، تحرير مجموعة من المؤلفين، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2014.

19. دبلى عبد العالي، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة: دار النشر والتوزيع، ط1، 2004

20. فؤاد عبد الله ثناء ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.

21. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسة**، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 04، 2004.

22. عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم، ط 1، 2012.

23. الزغبي علي، **السياسات التنموية وتحدي الحِراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت**، الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015.

24. الكنز علي، "المغرب العربي من أسطورة الى أخرى"، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، تحرير: سمير أمين، القاهرة: مركز البحوث العربية، 1997.

25. برو فيليب، ترجمة محمد عرب صاصيلا، **علم الإجتماع السياسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 .

26. أوتاواي مارينا، رايلي ميريدث، **المغرب: من الاصلاح الهرمي الى الانتقال الديمقراطي؟**، واشنطن: مؤسسة كارينجي للسلام الدولي، 2006.

27. مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، ترجمة: عمر مسقاوي، دمشق: دار الفكر، ط 03، 2000.

28. بن نبي مالك، **شروط النهضة**، سوريا: دار الفكر، ط 08 ، 2004.

29. مالك بن نبي، **مالك بن نبي: تأملات**، لبنان: دار الفكر المعاصر، ط1، 2009، ،ص 151.

30. الفاتح مبروك، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

31. محمد الصافي، "التطور التاريخي لمسار التحديث الدولة بالمغرب خلال القرنين 19 و20" في: **اشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**، تحرير: عائشة عباش، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

32. شلبي محمد ، **منهجية التحليل السياسي**، الجزائر، ط1، 1997.

33. الهرماسي محمد عبد الباقي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

34. ليلة محمد كامل ، **النظم السياسية: الدولة والحكومة**، بيروت : دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1967.

35. محمد نجيب بوطالب، **الأبعاد السياسي للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

36. بوطالب محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر: دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، بيروت:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2014.

37. عارف محمد نصر، **إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي – النظرية – المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2002.

38. حتي ناصف يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الأقليمي العربي"، في : **العرب وتحديات النظام العالمي**، تحرير : محمد الأطرش، ابراهيم الأبرش وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

39. الخطيب نعمان أحمد، **الوجيز في النظم السياسية**، عمان : دار الثقافة للنشر، ط 02، 2011.

40. جبنون نوردين، "دور الجيش في الثورة التونسية"، في : **ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات**، تحرير: مجموعة من المؤلفين، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012.

41. الأقداحي هشام محمد ، **الحِراك السياسي**، الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2012. حبيب هنري ، ترجمة شاكر ابراهيم، **ليبيا بين الماضي والحاضر**، ليبيا: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981.

42. صباح ياسين ، **الاعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

43. بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

44. أحمد كرعود، "تجربة الإنتقال التونسية "قصة نجاح نسبي"، في: **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، تحرير: طارق المتري، زياد ماجد وآخرون، بيروت: دار شرق الكتاب، 2016.

III. <u>الدوريات والملتقيات العلمية</u>

1. حافظي احسان، "مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية"، **سياسات عربية**، ع. 16، سبتمبر 2015.

2. يوسف بن يزة، مبروك ساحلي، "الإصلاحات السياسية كآلية للدمقرطة في بلدان المغرب العربي"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع. 25، ديسمبر 2016.

3. رضوان زيادة، "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل"، **المستقبل العربي**، ع 30، 2011.

4. وجدان المقراني، دور النقابات في إصلاح المنظومة الأمنية في تونس، **مبادرة الإصلاح العربي**، جانفي 2016.

5. أحمد مصطفى رحال، "الفوضى في ليبيا وضرورة المراجعة: إصلاح بقوة السلاح"، **مجلة العرب**، ع.1586، أوت 2013.

6. علي محمد علي الطنازفتي، رجب عمر عبد السلام العاتي، "العدالة الانتقالية الاشكالات والفرص في الواقع الليبي"، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**، م. 04، ع. 15، 2015.

7. رومان ديفيد وهدى مزيودات، "إعادة النظر في قانون العزل السياسي في ليبيا: تغيير في الوجوه أم تغيير في السلوك؟"، **سلسلة أوراق**، مركز بروكنجز الدوحة، ع.04، مارس 2014.

8. احسان حافظي، مسارات إصلاح قطاع الأمن في الأنظمة العربية الانتقالية، **سياسات عربية**، ع. 16، سبتمبر 2015.

9. حاتم علوان ابتسام، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الآداب**، ع. 98، 2011.

10. أبو هديمة أبو القاسم أحمد، نابي عبد الحطيم عمار، "المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي"، **مجلة العلوم القانونية والشرعية**، ع. 08، 2016.

11. الزيباري أياد كامل إبراهيم، "مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها دراسة شرعية وقانونية"، **مجلة التنمية البشرية**، م. 03، ع.02، جوان، 2017.

12. حسين بتول، "مفهوم الدولة وأركانها في الفكر الاسلامي المعاصر"، **مجلة العلوم السياسية**، ع. 43، 2011.

13. الكوت البشير علي، "الدور السياسي للقبيلة في ليبيا"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع. 17 جانفي، 2018.

14. زرقون الحاج إسماعيل، "المغرب العربي والصراع الدولي"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 09، 2010.

15. تلعيش خالد، "إصلاح البنية المؤسّساتية للدولة وأثرها في ترشيد القرار"، دفاتر السياسة والقانون، ع. 15، 2016،

16. كعسيس خليدة،" الربيع العربي بين الثورة والفوضى"، **المستقبل العربي**، ع. 142، مارس 2014

17. خيري عبد الرزاق جاسم، "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، **المجلة السياسية والدولية**، ع. 25، 2014

18. شحاتة دينا وحيد ومريم، "محركات التغيير في العالم العربي"، **السياسة الدولية**، م. 64، ع. 184، أفريل 2011

19. رشيد خشانة،"المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في ليبيا: أسباب التعثر واستراتيجيات التدارك"، **شؤون ليبية**، ع. 02، أكتوبر 2014

20. بوسنان رقية ، تكامل الرؤية المعرفية في تصور عناصر بناء الحضارة عند ملك بن نبي، **المعيار**، ع.40، م. 22، 2012.

21. زاهر رامي، "استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي"، **مجلة التربية**، ع. 15 ، 2003

22. حامدي زهير ، " ثلاث سنوات على الثورة الليبية : التحديات و المآلات" مجلة السياسة العربية ، الدوحة : المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، العدد 7 ، 2014

23. حافظ زياد، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل" **المستقبل العربي**، ع. 385، مارس 2011

24. العليان عادل محمد حسن، "حركات التغيير العربية: دراسة في أهم أسبابها ونتائجها"، **مجلة سر من رأي**، م. 10، ع. 38

25. شوايل عاشور، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا واقع ورؤية**، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22 جانفي 2014.

26. بن مشري عبد الحليم، **التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي**، ورقة قدمت في اطار ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة 17-18 فيفري 2013.

27. السلومي عبد العزيز، حوتية عمر، "القيم الروحية والنهوض التنموي في فكر ابن خلدون مع الاشارة الى التجربة الماليزية كأنموذج لمساهمة القيم في النهوض التنموي للمجتمعات المعاصرة"، **المعيار**، م. 09، ع. 38، 2009.

28. غول عبد القادر علي، "الأبعاد الجيواستراتيجية للتنافس الأوروبي- الأمريكي على منطقة المغرب العربي"، **مجلة جامعة الأسمرية**، ع. 17، ص1997

29. هادي عزيز، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، **مجلة العلوم السياسية**، ع.03، 1977

30. الشافعي عصام، "الثورات العربية: الأسباب والمسارات و المآلات"، **مجلة البيان**، الرياض، ع 09، 2012

31. عكاشة، "هكذا تغير العالم"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011

32. كربوسة عمراني ، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن 2011، **مجلة المفكر**، ع. 11، 2013

33. البهادلي محمد باقر،" الأسس النظرية لمفهوم الدولة في الفكر السياسي الحديث والمعاصر"، **المجلة العلمية**، ع. 20، أفريل 2017.

34. محمود محمد علي، السعيدي سعد، "تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان الربيع العربي"، **مجلة الكوفة**، م. 01، ع. 17، 2013.

35. ولد دده محمد، "النظام السياسي الموريتاني واشكالية الشرعية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، ع.29، ديسمبر 2011

36. بن ورقلة نادية، "دور شبكات التواصل الإجتماعي في تنمية الوعي السياسي والإجتماعي لدى الشباب العربي"، **دراسات وأبحاث**، ع.11، أكتوبر 2012

37. حتي ناصف يوسف، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الأقليمي العربي"، في : **العرب وتحديات النظام العالمي**، تحرير : محمد الأطرش، الأبرش ابراهيم وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 185

38. الخيري نوار محمد ربيع، "التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة السياسية والدولية**، بغداد: جامعة المستنصرية، ع. 02، 2006.

39. مزيودات هدى، "المجتمع المدني في ليبيا: تكيف أم تكييف مع الواقع الليبي"، **شؤون ليبية**، ع.02، أكتوبر 2016.

40. حدرباش وهاب، "تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، ع.04، نوفمبر 2017.

41. بولحية يحي، "المخزن في مغرب القرن التاسع عشر، ناظرا ومنظورا إليه"، **مجلة عمران**، ع.06، خريف 2013 رقية بوسنان، تكامل الرؤية المعرفية في تصور عناصر بناء الحضارة عند مالك بن نبي"، **المعيار**، ع.40، م. 22، 2008.

42. الرديسي حمادي، "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، **سياسات عربية**، ع. 18، جانفي 2016.

43. خليف أحمد عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية"، **دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية**، م.42، ع. 03، 2015.

44. بوقارة حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.21، جوان 2004.

رسائل الدكتوراه:

1. الباهي سمير، **الاصلاح السياسي في الدول المغاربية: بين المحددات الداخلية والضغوط الدولية**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018

2. عمروش عبد الوهاب ، **مصير الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي بين الهاجس الأمني تحدي التنمية 1989 -2009**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2012-2013.

3. لكحل فيصل، **مبادىء التغيير الحضاري في فكر مالك بن نبي**، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر: المدرسة العليا في الآداب والعلوم الانسانية، 2014-2015.

IV. مواقع الانترنت

1. حمادي الرديسي، عفيفة المناعي، العدالة الانتقالية في تونس: المسار المنقوص، متوفر على الرابط التالي:

2. https://www.arab-reform.net/ar/node/1352

3. تركماني عبد الله، "مكانة المغرب العربي في عالم متغير"، متوفر على الرابط :

4. http://www.mokarabat.com/s3512.htm

5. قنطهاجي سامي مظهر، النظرية التنموية في فكر ابن خلدون ومالك بن نبي، متوفر على الرابط :

6. https://www.kantakji.com/media/5003/ibnkhaldoun.pdf

7. بوجنال محمد، في مفاهيم:الحِراك، الانتفاضة -المغرب كنموذج- ، الحوار المتمدن، متوفر على الرابط :

8. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=289094

9. جورجي جميل، ابن خلدون ومقومات الدولة القوية، متوفر على الرابط :

10. https://goo.gl/qSzP9D

11. حسن مصدق، اقتصاديات المغرب العربي ومعوقات التكامل الإقليمي، متوفر على الرابط:

12. https://goo.gl/s2xuCP

13. منيز سنوسي، البيئة القانونية لمؤسسات المجتمع المدني في تونس: الواقع والآفاق، مقال منشور، ص 02، متوفر على الرابط:

14. http://www.icnl.org/programs/mena/afan/Docs/Mounir%20Snoussi.pdf

15. يوسفي هالة، "المجتمع المدني" في تونس: ازدواجية سلطة جديدة"، متوفر على الرابط:

16. http://arabi.assafir.com/Article/1/5754

17. السنوسي بسيكري،" الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات"، متوفر على الرابط:

18. http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/04/170413143914655.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

References:

I. Encyclopedias:

1. **International Encyclopedia of Political Science**, Bertrand Badie, USA: Sage Publications, Vol 01, 2011.

II. Books and Books' Chapters:

1. Beccaro Andrea ," Russia: Looking for a Warm Sea", in: **Foreign Actors in Libya's Crisis**, edited by Karim Mezran, Arturo Varvelli, Italy: Ledizioni Led Publishing ,2017
2. Chandler David, **Empire in Denial: the Politics of State-Building**, London, Pluto press, 2006.
3. Dorff H. Robert H, "Responding to the failed state: The need for strategy," **Small Wars & Insurgencies**, Vol 10, no. 3, 1999.
4. Ekaterina Stepanova, "Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in: **The Search for Stability in Libya: OSCEs Role between Internal Obstacles and External Challenges**, edited by Andrea Dessì and Ettore Greco, Italy: Edizioni Nuova Cultura, 2018.
5. Fukuyama Francis, **Nation building beyond Afghanistan and Iraq**, USA: John Hopkins University Press, 2006.
6. Fukuyama Francis, **State-building, Governance and World Order in the 21st Century**, New York: Cornell University Press, 2004.
7. Huntington Samuel , **Political order in changing societies**, New Haven, Yale University Press, 1968.

8. Jaakko Holsti Kalevi, **Taming the Sovereigns: Institutional Change in International Politics**, UK: Cambridge University Press, 2004.

9. Jason William Boose," Democratization and Civil Society: Libya, Tunisia and the Arab Spring", **International Journal of Social Science and Humanity**, Vol. 2, No. 4, July 2012.

10. Roches Jean-Jacques, **Théories des relations internationales**, Paris : Montchrestien , 04 édition, 2001

11. Holsti Kalevi ,**The state, war, and the state of war**, New York, Cambridge University Press, 1996.

12. Migdal Joel, **Strong societies and weak states: state-society relations and state capabilities in the Third World**, New York: Princeton University Press, 1988.

13. Mustapha Faid, "The Maghreb Energy Sector: Situation and Perspectives", in: **Maghreb regional and global integration: a dream to be fulfilled**, ed by Gary Clyde Hufbauer and Claire Brunel, Washington DC: Peterson Institute for International Economics, 2008.

14. Northern Richard and Jason Pack, "The Role of Outside Actors", in: **The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future**, edited by Jason Pack, New York: Palgrave Macmillan, 2013

15. Paris Roland, and Sisk D. Timothy, **The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations**, London: Routledge, 2009.

16. Rotberg Robert, **When states fail: causes and consequences**, USA: Princeton University Press, 2004.

17. Schmidt A.Vivien, "Reconciling Ideas and Institutions through Discursive Institutionalism", in: **Ideas and Politics in Social Science Research**, Edited by Béland Daniel, and Henry Robert Cox, USA: Oxford University Press, 2011.

18. Fishman Ben ,"United States: Reluctant Engagement", in: **Foreign Actors in Libya's Crisis**,edited: Karim Mezran, Arturo Varvelli, Italy: Ledizioni Led Publishing ,2017.

III. Review Articles:

1. Mbazia Nadia ,"Inequality and Growth in Tunisia: Empirical evidence on the role of macroeconomic factors", **MPRA Paper**, No 81127, September 2017.

2. Dong-ho Han, "Scenario Construction and Its Implications for International Relations Research", **The Korean Journal of International Studies**, Vol. 9, No 01,June 2011.

3. Youssef Mohammad Sawani, "Security sector reform, disarmament, demobilization and reintegration of militias: the challenges for state building in Libya", **Contemporary Arab Affairs**, Vol. 10, No 02, March 2017,

4. Ragnar Weilandt, "Socio-economic challenges to Tunisia's democratic transition", **European View**, Vol. 17, No 02, October, 2018

5. Carment David, Yiagadeesen Samy, and Stewart Prest, "State Fragility and Implications for Aid Allocations: An Empirical Analysis", **Conflict Management and Peace Science**, Vol 25, No 05, 2008.

6. Cambon Christian, Durrieu Josette, "Europe-Maghreb: un partenariat stratégique à construire", **Géoéconomie**, No 72, Mai 2014.

7. Dario Cristiani,"UK-Libya: the Consistency of Being Selective", **Analysis,** No 238, March 2014

8. David M. Faris," La révolte en réseau : le « printemps arabe » et les médias sociaux" , **Politique Étrangère**, Vol. 77, No. 1, Printemps 2012

9. Dolamari Ali, « Le tribalisme libyen: un critère géopolitique », **Outre-Terre**, n° 23, 2009

10. Dwight L. Ling, "The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980" edited: Lisa Anderson, **The American Historical Review**, Vol. 92, No. 5, Dec 1987.

11. Bertho Fabien , Christine BRODIAK et autres," Les défis de la démographie au Maghreb"**,Trésor-Éco,** Ministère de l'Économie et des Finances Direction générale du Trésor, N° 211**,** Décembre 2017

12. George Joffé, "The Arab Spring in North Africa: origins and prospects", **The Journal of North African Studies,** Vol 16, N° 04, 2011

13. Hall Peter, Taylor Rosemary C. R, "Political Science and the Three New Institutionalisms**", Political Studies**, Vol 44, N°.05, 1996.

14. Jebnoun Noureddine, "Beyond the mayhem: debating key dilemmas in Libya's statebuilding", **The Journal of North African Studies**, vol 20, N° 05 , 2015.

15. Lemay-Hébert Nicolas, "Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach", **Journal of Intervention and Statebuilding**, , N°01*,* 2009.

16. Anderson Lisa,"Demystifying the Arab Spring: Parsing the Differences Between Tunisia, Egypt, and Libya." **Foreign Affairs**, vol. 90, N°03, 2011

17. Mokhefi Mansouria, « Maghreb: révolutions inachevées? », **Politique étrangère**, Vol. 77, No. 1, Printemps 2012,

18. Muzaffer Ercan Yilmaz, "The New World Order": An Outline of the Post-Cold War Era", **Alternatives: Turkish Journal of International Relations**, Vol. 7, No. 4, Winter 2008

19. Schmeidl Susanne, and Karokhail Masood,'Prêt-a-Porter States': How the McDonaldization of State-Building Misses the Mark in Afghanistan.", **Berghof Handbook For Conflict Transformation Dialogue Series**, N° 08, 2009.

20. Thelen Kathleen, "Historical Institutionalism In Comparative Politics", **Annual Review of Political Science***,* , N° 01, 1999.

21. Thijs Jeursen and Chris van der Borgh, "Security Provision after Regime Change: Local Militias and Political Entities in Post-Qaddafi Tripoli", **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol. 8, N. 2–3, 2014,

22. Barany Zoltan, "Comparing the Arab Revolts: The role of the military", **Journal of Democracy**, Vol 22, N° 04, 0ctober 2011.

VI. International organizations reports :

1. Carothers Thomas, "Tunisia in Transition A Comparative View", **Project on Middle East Democracy**, May 2018.
2. Molesworth Tim, Newton David , "Instability and Insecurity in Libya Analysis", **United Nations Development Programme**, September 2016.
3. World Bank," Libya Economic Outlook -Spring 2018" , April, 2017.
4. Eaton Tim, "Libya's War Economy: Predation, Profiteering and State Weakness", **the Royal Institute of International Affairs (Chatham House)** , London: 2018,
5. International Crisis Group, "Réforme et stratégie sécuritaire en Tunisie"**, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord,** N°161 , 23 juillet, 2015**.**
6. Ziad A. Akl, "Militia Institutionalisation and Security Sector Reform in Libya", **European Institute of the Mediterranean**, June 2017
7. El Hassane Aissa, "The Arab Spring: Causes, Consequences, and Implications", **United States Army War College**, March, 2012.
8. Burwell Frances G, Amy Hawthorne, and others, "A Transatlantic Strategy for a Democratic Tunisia", **Atlantic Council Rafik Hariri Center for the Middle East**, Washington, DC, June 2016.
1. ESCWA, "Civil Society Development in Transition: Lessons from Egypt, Libya Tunisia, and Yemen", United Nations Publication, 2014.
2. El-Katiri Mohammed, "State-Building Challenges in a P0ost-Revolution Libya", **Strategic Studies Institute**,Washington DC, October 2012.
3. Scott Zoe, "Literature Review On State-Building", **Governance And Social Development Resource Centre**, UK, May 2007.
4. Sherine el Taraboulsi Sherine, "Peacebuilding in Libya Cross-Border Transactions and the Civil Society Landscape", **United States Institute of Peace**, June 2016.
5. The Organization for Economic Cooperation and Development, **Concepts and Dilemmas of StateBuilding in Fragile Situations: from Fragility to Resilience**, Paris, 2008.
6. The Organization for Economic Cooperation and Development, **Supporting Statebuilding in Situations of Conflict and Fragility Policy Guidance: Development Assistance Committee Guidelines and References Series**, Paris, 2011.

7. The World Bank, **Engaging with fragile states : An IEG Review of World Bank Support to Low-Income Countries Under Stress**, Washington DC,2006.

VI. Dissertations

1. Greven Rebecca Young, **An Analysis of State Building: The Relationship between Pashtun 'Para-State' Institutions and Political Instability in Afghanistan**, Unpublished Doctoral Dissertation, University of South Florida: College of Arts and Sciences, 2014
2. Matsuzaki Reo**, Institutions by imposition: colonial lessons for contemporary state-building,** Unpublished Doctoral dissertation, Massachusetts Institute of Technology: Department of Political Science, 2011.

V. Internet link

1. Rikke Hostrup Haugbølle**, "**Together for Tunisia": Tribal Structures and Social and Political Mobilization

   http://www.mei.edu/publications/together-tunisia-tribal-structures-and-social-and-political-mobilization

بناء الدولة في منطقة المغرب العربي: بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية مع التركيز على فترة الحِراك العربي

مقدمة	أ
الفصل الأول: **الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**	
المبحث الأول: مفهوم بناء الدولة	16
المطلب الأول: تعريف بناء الدولة	16
المطلب الثاني: علاقة مفهوم بناء الدولة ببعض المفاهيم الأخرى	30
المطلب الثالث: أبعاد بناء الدولة	33
المبحث الثالث: مفهوم الحِراك العربي	38
المطلب الأول: تعريف الحِراك العربي	40
المطلب الثاني:المفاهيم المرتبطة بالحِراك العربي	43
المطلب الثالث: الحركيات السببية المنتجة لظاهرة الحِراك العربي	55
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لبناء الدولة	70
المطلب الأول: بناء الدولة ضمن المنظور الليبرالي	70
المطلب الثاني: بناء الدولة ضمن المنظور الماركسي	85
المطلب الثالث: بناء الدولة ضمن المنظور الإسلامي	89
الفصل الثاني: **مسار بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي**	
المبحث الأول: منطقة المغرب العربي: دراسة جيواستراتيجية	102
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة المغرب العربي	106
المطلب الثاني: الخصائص البشرية والثقافية لمنطقة المغرب العربي	112
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي	116

المبحث الثاني: تطور بناء الدولة الوطنية في منطقة المغرب العربي	121
المطلب الأول: الجوانب التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة بالمغرب العربي	121
المطلب الثاني: ظهور الدولة القطرية كإطار للوجود السياسي بعد الاستعمار	125
المطلب الثالث: مراحل بناء الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي	129
المبحث الثالث: انعكاسات نهاية الحرب الباردة على دور الدولة في منطقة المغرب العربي	140
المطلب الأول: نهاية الحرب الباردة وظهور النظام الدولي الجديد	140
المطلب الثاني: تأثير تحولات النظام الدولي الجديد على سياسات الدول المغاربية	143
المطلب الثالث: طبيعة الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية بعد نهاية الحرب الباردة	146
الفصل الثالث: **الحِراك العربي وانعكاساته على مسار بناء الدولة داخل الأقطار المغاربية (تونس وليبيا)**	
المبحث الأول: سياقات البيئة الداخلية وتأثيرها على بناء الدولة في كل من تونس وليبيا	158
المطلب الأول: مساهمة المجتمع المدني في عملية بناء الدولة في كل من بتونس وليبيا	158
المطلب الثاني: المعطى القبلي وتأثيره على عملية البناء الدولة في ليبيا وتونس.	176
المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية والأمنية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في ليبيا وتونس.	191
المبحث الثاني: الفواعل الخارجية وتأثيرها على مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا	204
المطلب الأول: تونس ومحدودية التدخلات الخارجية.	204
المطلب الثاني: تأثير تدخل القوى الدولية والاقليمية على عملية بناء الدولة في ليبيا	206

الفصل الرابع: بناء الدولة وتحديات الحِراك السياسي داخل الأقطار المغاربية (تونس وليبيا)	
المبحث الأول: التحديات السياسية والأمنية	229
المطلب الأول: اشكالية تطبيق العدالة الانتقالية.	229
المطلب الثاني: إصلاح القطاع الأمني	230
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والمجتمعية	260
المطلب الأولى: الاختلال الاقتصادي وضعف التنمية	260
المطلب الثاني: : تفكك الهيكل الاجتماعي	269
المبحث الثالث: مستقبل مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا	272
المطلب الأول: أهمية استخدام تقنية السيناريو في الدراسات الاستشرافية.	272
المطلب الثاني: : إستمرار الوضع الراهن.	273
المطلب الثالث: تحسن الأوضاع ونجاح عملية الانتقال الديمقراطي.	275
المطلب الرابع: نحو مزيد من الفوضى وتفكك الدولة.	279
الخاتمة	282
قائمة المراجع	295
فهرس الموضوعات	

الملخص:

عرفت الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي أزمة بنيوية منذ حصولها على الإستقلال، بسبب عدم إستكمال البناء المؤسساتي وهشاشة الدولة أمام التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الإستعمار، واليوم يطرح موضوع بناء الدولة نفسه بقوة أمام التغيرات المفاجئة التي عرفتها العديد من الأقطار العربية في إطار ما يعرف بالحِراك العربي والتي تفجرت أولى شرارته بمنطقة المغرب العربي، مع اندلاع الانتفاضة الشعبية في تونس نهاية 2010 ثم انتقالها تدريجيا الى ليبيا ودول أخرى مجاورة. لقد ساد الإعتقاد أنّ هذه الإنتفاضات الشعبية ، ستحمل رياح التغيير والديمقراطية إلى المجتمعات المغاربية لكن مع مرور الوقت، بدى واضحا أنّ الدولة تعاني أزمة وجود قبل أزمة غياب الديمقراطية لذلك كان أكبر تحدي تواجهه الشعوب المغاربية، هو اعادة بناء دولها من جديد.

لاشك أنّ موضوع بناء الدولة عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل والمتغيرات، إذ هناك تداخلا شديدا بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، التي تساهم في رسم المنحنى الذي ستأخذه عملية بناء الدولة، تلك العملية التي ستفضي لمحال الى تحولات جوهرية على مستوى البُنى السياسية والاجتماعية الاقتصادية، كما أنّ هذه التحولات هي في نفس الوقت انعكاس لعمليات التفاعل المتبادل بين السياسات والقوى والجماعات الداخلية من ناحية، ومعطيات ومتطلبات البيئة الخارجية وما تنتجه من تداعيات من ناحية أخرى .

تبعا لذلك تحاول هذه الدراسة الخوض في عوامل ومتطلبات هذه العملية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على الدول التي خبرت الحِراك الشعبي في هذه المنطقة وهي تونس وليبيا، ما يوسع مجال البحث حول الأسباب الجوهرية التي أدت إلى هشاشة الدولة الوطنية بالمنطقة المغرب العربي، والتي تعددت بين عوامل بنيوية داخلية وأخرى خارجية تتعلق بطبيعة النظام الدولي وعلاقات الصراع بين القوى الفاعلة بدول محل الدراسة ليبيا وتونس.

Abstract:

The Maghreb states are still experiencing a structural crisis since there independence, this situation is the result of several causes, such as the lack of solid institutions and state weakness. Eventually, in the aftermath of the Arab uprisings in 2011, the region has developed a pattern of challenges that represent critical obstacles against the state-building process.

Conversely, what people expected from those changes, the uprisings have exacerbated a process of state fragmentation, which has roots in long-term state-building processes in the postcolonial era, subsequently, the new regimes were unable to confront the new challenges, and rebuild what was damaged by the old regimes.

This study examines the impact of the Arab uprisings on the state-building process in the Maghreb region, with more emphasis on Tunisia and Libya, expanding the field of research to identify the root causes of state fragility, that is linked to one part, to the Internal factors like the nature of civil society, the role of military institutions, moreover the ethnic divisions and the impact of external environment related to the role played by the great powers and regional rivalry that has placed immense presser on Tunisia and Libya stability on the other part.